

مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة



موسوعة

وصف فصل

الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب



زراعة
صناعة
تجارة



وصف مصر

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

اسم العمل الفنى: صانع القفف

التقنية: رسم بالحبر الأسود

المقاس: ٥٠ × ٧٠ سم

كونتيه

نيكولا چاك كونتيه، فنان ضمن البعثة المصاحبة للحملة
الفرنسية، وفى اللوحة المنشورة على الغلاف يرى صانع القفف
الخشنة؛ التى تصنع من سعف النخيل، والقفف الناعمة التى تصنع
من السعف صغير الحجم... ويستخدم جريد النخيل فى صنع
الجداول التى تغطى عند صناعة القفف. وهناك الخيط الفليظ
المستخدم فى حياكة الجداول، يمر فى الطية التى تتركها كل وريقة
على حافة الجديلة، ويصنع هذا الخيط من ألياف عنقود النخلة..
ويتم جدل سعف النخيل باللمس، أما الصناع فهم يخيطنون الجداول
تبعا للشكل المرغوب، وتستخدم القفف فى العديد من الأغراض،
ويقول دليل: إن المصريين يستعملون بالقفف عن الأقمشة وأجولة
التعبئة المخصصة لأغراض التجارة المختلفة.

محمود الهندى

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الأول

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

تأليف: ب. س. چيرار

ترجمة: زهير الشايب

الجزء الأول



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢ مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك
موسوعة وصف مصر

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الأول

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

تأليف: ب. س. چيرار

ترجمة: زهير الشايب

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان : محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ :

صبرى عبدالواحد

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً في المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «مكتبة الأسرة».. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ سوزان مبارك..

د. ميمى مرحان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

يعد هذا المجلد الرابع من الترجمة العربية الكاملة لكتاب وصف مصر الجزء الأول من موسوعة الأحوال الاقتصادية لمصر عند مجيء الحملة الفرنسية . ويعنى هذا القول من جانبنا أننا سنوالى إصدار الدراسات التى تناولت ظروف مصر الاقتصادية فى كتاب وصف مصر ، بغض النظر عن أنها لم ترد مرتبة على هذا النحو فى وصف مصر .

ويتضمن هذا المجلد دراسة واحدة من وضع بيير سيمون جيار ، مهندس الطرق والكبارى ، وعضو الأكاديمية الملكية للعلوم ، وعضو الجمع المصرى والفارسى الحائز على وسام الشرف من الطبقة الملكية . وقد ولد فى Caen عام ١٧٦٤ وتوفى عام ١٨٣٦ وترك مؤلفاً فى ثلاثة مجلدات عن نظم الرى .

وتعد هذه الدراسة من ناحية المنهج واحدة من أكمل الدراسات التى جاءت بوصف مصر ، ففيها من الدقة والإحاطة والشمول ما يلمسه القارئ من مجرد تصفح الكتاب أو من مجرد إلقاء نظرة عابرة على فهرسه ، أما الجهد الذى بذله المؤلف والتفانى الذى أبداه فيه فإننا نتمسك عن الحديث عنه خشية ألا نستطيع أن نوفيه فى ذلك حقه ، فلقد بلغ من تفانيه وحرصه فى عمله أن كان زملائه من علماء الحملة يتندرون عليه ويصفونه بالفلاح .

وقد كنت أود أن ألحق بهذه الدراسة دراسة أخرى للمؤلف عن المقاييس المصرية القديمة وهى التى كانت لا تزال تستعمل فى مصر حتى وقت مجيء الحملة الفرنسية لولا أننى خشيت أن أخرج عن حدود المنهج الذى أتبعه وهو تقديم دراسات الدولة الحديثة أو الحالة الحديثة لمصر بالشكل الذى بينته فى مقدمات المجلدات الثلاثة السابقة كما كنت أود أن أقدم دراسات قصيرة أخرى تناولت بعض الحرف والصناعات التى أشار إليها المؤلف فى الباب الثانى ولم يوفها حقها اكتفاء منه بما جاء

فى هذه الدراسات التى وصفها غيره ، مثل دراسة بوديه عن دبغ الجلود ، ودراسة روزير ورويه عن معامل التفرىخ ودراسة ديكوتيل عن ملح النوشادر لكن ذلك كان من شأنه أن يزيد من حجم هذا المجلد لحد قد لا يكون مناسباً .

ويبقى لكى تكتمل هذه الموسوعة عن الاقتصاد المصرى عند مجئ الحملة الفرنسفة أن نقدم دراسات لانكره عن الريف المصرى تحت حكم الممالك ، وإستيف عن مالية مصر وصامويل بزمار عن النقود والموازن العربفة بالإضافة إلى الدراسات القصيرة التى أشرت إليها فى الفقرة السابقة ، وستكون هذه الدراسات كلها هى موضوعات المجلدين الخامس والسادس بإذن الله .

ولا يبقى على فى هذه العجالة إلا أن أكرر شكرى لكل من قدم لى عوناً أو تشجيعاً من أى نوع وهؤلاء كثيرون بحيث لا يتسع المقام لحصرهم على أن واجب الوفاء يحتم تخصيص الشكر لنفس الأسماء التى ذكرناها بالتفصيل فى مقدمات المجلدات الثلاثة السابقة وبالذات الدكتور عبد العزيز الدسوقى رئيس تحرير مجلة الثقافة والأستاذ ربنه خورى .

والله أسأل أن يكون فى هذا الجهد ما ينفع بلادى مصر وإخوتى المصريين وسيكون هذا لو تحقق هو أفضل ما أنتظر من جزاء .

زهير الشايب

القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٨

الزراعة - الصناعات والمحرف - التجارة

بعد احتلال الجيش الفرنسى لمختلف أقاليم مصر ، كلفت بالتوجه إلى أعالي النيل حتى الشلال الأول ، للتعرف على تأثير هذا النهر في خصوبة هذه البلاد ، وبأن أجمع المعلومات الضرورية لوضع خطة عامة لنظام الرى بها .

رحلت من القاهرة فى التاسع والعشرين من فنتوز من العام السابع (١٩ مارس ١٧٩٩) مع كثير من أعضاء لجنة الفنون ، واهتم كل منا أثناء الرحلة بالأبحاث التى تجره إليها ميوله الطبيعية ، ولما كانت البحوث التى أخذتها على عاتقى ، تتصل بشكل خاص بتطوير وإصلاح أحوال هذه البلاد ، فقد كان من الضرورى قبل كل شئ أن أحصل على المعرفة الضرورية عن أحوالها الحالية ، وعن الإمكانيات التى تهيؤها لها الزراعة والتجارة والصناعة . وهكذا كان مجال المعلومات التى على أن أجمعها بالغ التحديد ، وقد رصدتها بكثير من التفصيل ، لدرجة يمكننى معها القول بأننى قد أكببت عليها بشكل تام .

بدأت منذ رحيلنا نفسه أدون فى يوميات رحلتى المعلومات التى بدأت أجمعها ، وكنت أحصل على هذه المعلومات عن طريق مشايخ القرى الذين كنت أستدعيهم كما كنت أحصل عليها فى بعض الأحيان من فلاحين بسطاء ممن كنت أصادفهم ، وحصلت عليها من جهة ثالثة ، وفى أغلب الأحيان عن طريق مسافرين من أبناء البلاد كنا نستضيفهم فى قاربنا . وحيث لم يكن على المترجم الذى كان يصحبنا إلا أن يكرر بشكل دائم تقريباً نفس الأسئلة إلى كل من كنت أسألهم ، فإنه سرعان ما توصل إلى روح إجاباتهم ، وإذا حدث أن كان ثمة نوع من الاختلافات فى هذه الأجوبة فإننى واثق أنها قد نقلت إلى بأمانة تامة .

كان الجزء الأعلى من الصعيد لم يتم احتلاله نهائياً على يد قوات الجنرال دينيه Desaix عندما وصلنا إلى سيوط (أسيوط) . وقد اضطررتنا هذه الظروف إلى البقاء فى هذه المدينة من ٢٨ مارس حتى ١٨ مايو الذى يليه .

وكنت فى أثناء هذه الفترة شاهداً على جزء من أعمال الحصاد ، وقد تابعتها باهتمام شديد ، ومنحتنى هذه الأعمال الفرصة لكى أعرف من أفواه الفلاحين أنفسهم الأعمال الزراعية التى يقومون بها فى فصول السنة الأخرى .

وبعد ذلك ، توجهنا براً ، وفي جولات صغيرة محاذية الشط الأيسر للنيل ، من سيوط إلى قنا التي وصلنا إليها في ٢٥ من مايو ، وقد وجدنا هناك الجنرال بليارد Belliard الذى كان يتولى القيادة في هذا الإقليم ، وكان قد انتهى لتوه من إعداد حملة برهاسه كان الهدف منها الاستيلاء على ميناء القصير ، وغداة وصولنا كانت الحملة مستعدة وكانت هذه فرصة كبيرة قد واثقنا لكي نتعرف على أعماق الصحراء التي تفصل وادى النيل عن البحر الأحمر ، ولكي نحصل على المعلومات التي كنت أحتاج إليها عن التجارة التي تتم بين مصر والجزيرة العربية عن هذا الطريق . رحلت إذن إلى القصير مع هذه الحملة ، وقد اكتفت الحملة بوضع حامية فرنسية في هذا الميناء وعدنا من هناك في الرابع عشر من يونية .

أقمنا في قنا حتى السادس والعشرين ، وهناك كما حدث في سيوط ، أتيج لى الوقت أن أطابق وأعدل ما سبق أن عرفته عن أعمال ومحاصيل الزراعة . وقد عرفت ما هو خاص بهذا الإقليم من أقاليم مصر وما هي أنواع الحرف المختلفة التي يعمل بها سكانها .

حاذينا الشط الأيمن للنيل كي نتوجه إلى إسنا حيث وصلناها في الثلاثين من يونية ، وحصلت في هذه المدينة - فيما يختص بأبحاثي - على نفس المعلومات التي حصلت عليها في سيوط وقتا . وبعد أن مكثنا هناك تسعة أيام رحلنا من هناك في التاسع من يولية لكي نبحر جنوباً حتى الشلال الأول . وفي الثاني عشر منه وجدنا أنفسنا في إسنا ، وقد امتدت إقامتنا في هذه المدينة حتى السادس والعشرين من نفس الشهر ، وفي الثلاثين منه كنا قد عدنا إليها مرة أخرى لثمضى فيها عشرة أيام ، بدأنا في نهايتها زيارتنا لسهل طيبة وصلنا إلى هناك في الحادى عشر من أغسطس ، وقد أقمنا في البداية على الشاطئ الأيسر للنيل ، في قرية الأقالة التي تقع على مسافة قصيرة من معبد Mamnonium ومن مدينة (كوم امبو) . وانتقلنا في ١٩ أغسطس إلى الشاطئ المقابل ومكثنا في الأقصر حتى ٢٩ وأخيراً اتجهنا جنوباً نحو إسنا حيث مكثنا لثالث مرة حتى ١٤ سبتمبر . وهكذا قضينا ٢٥ يوماً في هذه المدينة على ثلاث مرات منفصلة .

لم أكن بحاجة للتوقف في قنا حيث كانت إقامتنا فيها قد امتدت لمدة تقرب من شهر عندما كنا ذاهبين إلى أعالي النيل ، لكننى كنت وقتها قد عبرت دون توقف ولاية جرجا إحدى أهم ولايات الصعيد ، ولما كنت أود أن أجمع من هناك بعض المعلومات فقد مكثت بها من ١٢ إلى ٢٠ سبتمبر ، وقضيت بعد ذلك ثلاثة أيام في أخميم على الشاطئ الأيمن للنيل ، وأخيراً أبحرنا شمالاً فوصلنا سيوط في ٣ فندمير من العام الرابع (٢٥ سبتمبر ١٧٩٩) .

كانت مياه الفيضان التى سبق أن غطت أرض الريف قد بدأت تنحسر . وكنت شاهداً على عملية البذار الذى كان موسمها قد بدأ . وكان الجنرال ديزيه قد اتخذ منذ بعض الوقت من سيوط مقراً لقيادته ، ومن هناك كان يراقب تحركات مراد بك ، ورحل من هناك في الأول من أكتوبر لكى يشرع في مطاردته وليتوغل في الصحراء فيما وراء الفيوم مغطياً الشاطئ الأيسر لبحر يوسف ، وقد صحبته في هذه الجولة ، ولكن بعد عشرة أيام تلقى الجنرال ديزيه نبأ رحيل القائد العام (يونابرت) إلى فرنسا وتلقى في الوقت نفسه أمراً بالعودة إلى القاهرة ، لذلك استوجب الأمر أن أعدل هذه المرة عن زيارة ولاية الفيوم . اتجهنا نحو المنيا ومن هناك أبحرنا فوق النيل في ٤ أكتوبر ووصلت إلى القاهرة في السادس عشر منه بعد غيبة استمرت سبعة أشهر .

وقد غير الجنرال كليبر الذى أصبح على رأس الجيش نظام أعمال المجمع العلمى المصرى ولجنة الفنون ، فكون لجاناً عديدة وكلفها بجمع مختلف الوثائق التى رأى أنها أكثر فائدة . وقد ألحقت أنا بـلجنة الزراعة والتجارة . وقد أنفقت جزءاً من شهرى نوفمبر وديسمبر سواء في تبويب المعلومات التى حصلت عليها من الصعيد أو في التزود بمعلومات جديدة للقيام بنصيبى في عمل اللجان التى كنت عضواً فيها . وقد زرت خلال هذين الشهرين سهول هليوبوليس والأهرام وسقارة حيث أمضيت أياماً كثيرة . وفي أثناء هذه الفترة أقمت علاقات متينة مع أبرز تجار القاهرة من مسيحيين وأتراك ، وهى العلاقات التى جعلتنى في وضع يسمح لى بالحصول على

معلومات حول التجارة المصرية الحالية وهى التى سأعرضها فيما بعد فى هذه الدراسة .

وقد انتهزت فى يوم ٢٤ ديسمبر ١٧٩٩ الفرصة التى لاحت لى للتعرف على الطريق المؤدى من القاهرة إلى السويس عبر وادى التيه . وقد وصلنا إلى هذا الميناء (السويس) فى الثامن والعشرين بعد مسيرة أربعة أيام . وقد أقمنا هناك حتى ٢٢ يناير ١٨٠٠ مما أتاح لى أن أضيف معلومات جديدة إلى تلك التى سبق لى أن حصلت عليها عن التجارة المصرية مع الجزيرة العربية . وعند عودتنا إلى القاهرة اتخذنا الطريق الأقصر وهو الذى يصل بين المقطم وبركة الحج . وعدنا فى ٢٤ يناير إلى القاهرة .

فى هذه الأثناء كانت مصر مهددة ، وسرعان ما غزت القوات التركية واستوجب الأمر إيقاع هزيمة ثانية بالأتراك وهو ما انتهت إليه معركة هليوبوليس ، وقمت من جهتى باستغلال هذه الفترة فى مراجعة المعلومات التى سبق أن حصلت عليها عن الزراعة فى ضواحي القاهرة .

ولم ترحل الحاميات الجديدة التى خصصت لصعيد مصر إلا فى ١٠ مايو ، وقد صحبت الجنرال زايونشيك Zayonchek الذى أوكلت إليه قيادة أقاليم بنى سويف والفيوم . وقد سرنا مع قوات المشاة وحاذينا الشاطئ الأيسر للنيل ووصلنا إلى بنى سويف فى الثالث عشر .

وقد هيا لى الزحف لمسافات قصيرة (أى مع التوقف بين مسافة وأخرى) ومع جزء من القوات القوية لحد كاف - الوقت للحصول على معلومات جديدة عن زراعات البلاد التى كنا نعبها .

وبعد أن قضيت ثلاثة أيام بالقرب من الجنرال زايونشيك رحلت لنهارة إقليم الفيوم . وقد اجتزت الإقليم فى كل جهاته مع قائد الفرق الذى كان يحصل الضرائب من هناك . وقد مكثت فى هذه المنطقة من ١٧ مايو حتى ٢٣

يونية ، وفى هذا اليوم نفسه رحلت من بنى سويف فى صحبة ستة من الانكشارية الذين صحبوني حتى القاهرة ، وقد وصلت إليها بعد مغادرتى لبنى سويف بثلاثة أيام .

كان القائد العام ، الجنرال كليبر ، قد اغتيل فى ١٤ يونية وانتقلت القيادة إلى أيد أخرى ، وأقيمت فى القاهرة لمدة حوالى الخمسة أشهر فى انتظار اللحظة المناسبة لعبور مصر السفلى ، وكان فيضان هذا العام شديد الوفرة ، وكان لابد من الانتظار حتى تنحسر مياه الفيضان التى تغطى الأرض حتى يمكن زيارة الدلتا بطريقة مناسبة . وأخيراً رحلت فى العاشر من ديسمبر فاجتزت أولاً ولاية المنوفية من الوسط إلى الشمال ، ثم أقيمت فى طنطا ووصلت إلى فرع النيل الذى يتجه إلى رشيد عند الموقع المقابل للرحمانية ، ومن هناك توجهت إلى الشرق فوصلت إلى سمندو على فرع دمياط مروراً بالمحلة الكبيرة (الكبرى) .

غادرت سمندو فى ٣١ ديسمبر ، وأبحرت فى ترعة التبانة التى تصب فى بحيرة البرلس ، وعبرت هذه البحيرة ليلاً فوصلت إلى قرية بلطيم ، وهى أهم تلك القرى التى يراها المرء قائمة فوق لسان الأرض الذى يفصل البحيرة عن البحر ورحلت من هناك فى ٢ يناير ١٨٠١ وتوجهت بمحاذاة البحيرة إلى قرية الزوس الواقعة إلى يمين النيل تجاه رشيد .

كان الجنرال زاينوشيك يتولى القيادة فى هذه المدينة . وقد بقيت بالقرب منه حتى اليوم التاسع من يناير ، وهناك ، كما حدث فى الفيوم ، زودنى بترحاب كبير بكل الوسائل التى من شأنها أن تسهل مهمة أبحائى .

عبرت النيل مرة أخرى عند مصبه وسرت بحذاء شاطئ البحر لمدة يومين مشياً على الأقدام حتى بوغاز البرلس ، وتلك هى الفتحة الرئيسية التى تصب عن طريقها مياه البحيرة فى البحر . وكان على أن أمشى ثلاثة أيام أخرى حتى أصل من هناك إلى دمياط التى وصلت إليها فى ١٣ يناير .

كانت تلك هى المرة الثانية التى أزور فيها هذه المدينة ؛ فقد سبق أن أقيمت

فيها منذ عامين إقامة اضطرارية لمدة تقرب من شهرين ، وهناك انتهت من استكمال المعلومات التي كنت بدأت في الحصول عليها حول التجارة مع سوريا ، وحول الزراعة في هذه المنطقة من أرض مصر . ومكثت هناك حتى ١٨ من نفس الشهر ، ثم توجهت إلى المنزلة وهي قرية كبيرة أعطت إسمها للبحيرة التي تغطي الجزء الشرقى من الدلتا ، وبعد ذلك زرت منشآت الصيد في المطرية ، ثم اتخذت طريقى في ٢٣ يناير نحو المنصورة متجهاً إلى الجنوب عن طريق ترعة أشمون ، وامتدت إقامتى في المنصورة من ٢٥ إلى ٢٧ ، ومن هناك اتجهت شمالاً إلى صان عن طريق بحر موسى ، ومن صان توجهت إلى الصالحية فوصلتها في ٣٠ ثم رحلت في أول فبراير إلى بلييس ، وفي النهاية وجدت نفسى يوم ٤ فبراير في القاهرة من جديد .

وبعد وقت قصير من عودتى أوقفت أحداث الحرب التي أخذت تتلاحق بسرعة كل الأسفار ، واستوجب الأمن الالتحاق بفرقة من فرق الجيش كان يقودها الجنرال بليار Belliard وقيمت فيها حتى تم إبحارنا من ألى قبر إلى فرنسا في بداية شهر أغسطس من نفس العام .

ويرى المرء من تتبع المسار الذى انتهت من رسمه أن الأبحاث التي أخذت على عاتقى الاضطلاع بها قد شملت كل أقاليم مصر ، ولابد أن المثابة والدأب والعناية التي راعيتها في جمع هذه المعلومات ستعطى لنتائج أبحاثى الدرجة من الدقة التي يمكن لعمل مماثل أن يحصل عليها . وقد كان موضوع أبحاثى كما سبق أن قلت هو التعرف على أحوال الزراعة والصناعة والتجارة في مصر في الوقت الراهن . وسيجد القارئ هذا التقسيم موجوداً بشكل طبيعى وموضح تحت كل من هذه العناوين .

الباب الأول
عن الحالة الراهنة للزراعة في مصر

الفصل الأول

حالة ومساحة الأراضي القابلة للزراعة

أعمال الري - الوسائل الصناعية للري

يجرى النيل ابتداء من أسوان وحتى القاهرة ، كما هو معروف ، لمسافة تبلغ مائة ميلاً من الجنوب إلى الشمال ، في واد يبلغ عرضه ثلاثة فراسخ ، ومحصور بين سلسلتين من الجبال ، تمتد إحداهما جهة الشرق حتى البحر الأحمر وتنتهي الأخرى جهة الغرب بالصحراء الليبية .

وعلى مسافة قصيرة شمال القاهرة يتباعد هذان الجبلان كل منهما عن الآخر ، فيستدير الأول نحو البحر الأحمر ويمتد الثاني إلى الشمال الغربي حتى شاطئ المتوسط أما الفراغ المتكون بين هاتين السلسلتين وبرزخ السويس فهو أرض غرينية كونها النيل واخترقها على فترات عديدة متباعدة مسارات متعددة ، وبشكل هذا الترسيب العظيم وقاع الوادي الضيق الذي تحدثنا عنه من قبل بالإضافة إلى ولاية الفيوم التي يربطها بالنيل ترعة كبيرة - يشكل كل ذلك الأرض القابلة للزراعة في مصر ، والتي تبلغ مساحتها الكلية حوالى المليونين ومائة ألف هكتار .

وتتكون تربة هذه المساحة من طمي مائل للسواد ترسب فوق طبقات من الرمل الناعم تتفاوت درجة سمكه ، وتسرّب من خلاله مياه النيل كما تسرّب من خلاله أيضاً تلك المياه التي تغطي الأرض أثناء الفيضان .

إن منطقة كهذه ، تقع بين خطى عرض ٢٤° و ٣١° ، تكاد لا تسقط فيها أمطار على الإطلاق ، لا يمكن أن تخصّب إلا بفيض النهر الذى يخترقها أو بواسطة الري الصناعى .

يبدأ النيل فى الزيادة مع بداية الانقلاب الصيفى ويبلغ أقصى فيضانه فى اعتدال الخريف ، ثم يبدأ فى الانخفاض تدريجياً حتى انقلاب الصيف من العام التالى ، وهكذا يفيض النيل لمدة ثلاثة أشهر ثم ينخفض لمدة تسعة أشهر ، الأمر الذى يعطينا فكرة عن نظامه .

وعندما تكون مياه النيل في أقصى انخفاض لها ، تكون أرض الوادى تعلوها
بثانية إلى عشرة أمتار في الجزء المدارى من أرض الصعيد ، ومن ٤ إلى ٥ أمتار بالقرب
من القاهرة ويمتد واحد فقط عند فتحتى فرعى دمياط ورشيد .

وبعد شهرين من بدء النيل في الزيادة ، أى في الفترة من ٢٠ - ٢٥ أغسطس
تقطع السدود التى كانت قد أقيمت قبل ذلك ببعض الوقت على رأس ترع الرى
المحفورة من مساحة لأخرى على شاطئى النهر ، وتتجه هذه الترع في مصر العليا - مع
تفاوت في درجات ميل كل منها - نحو سلسلتى الجبال اللتين تحيطان بالنيل ، وعندما
تصل هذه الترع إلى سفحهما فإنها تمتد بشكل مواز لهاتين السلسلتين في الصحراء ،
لكن سدوداً عرضية تسد مجراها بحيث ترتفع المياه التى توقفها هذه السدود فتفرق
جزءاً من الأراضى التى تحيط بها ، ونستنتج من ذلك أنه كلما كان الفيضان عالياً
كلما ارتفعت المياه لتعلو السدود التى تحدثنا للتو عنها ، وكلما زادت بالتالى مساحة
الأرض التى تغمرها .

وعندما يبلغ غمر المياه أقصى ارتفاع له ، يقطع السد الذى يحجز المياه ،
فتسيل عندئذ إلى ما وراء السد ، متبعة نفس مسار التربة التى تستطيل من تلقاء
نفسها على حدود الصحراء حتى يضطرها سد ثان أن تتوقف وأن تتكدس وأن تنتشر
فوق جزء من المساحة المحصورة بين الجسرين العرضيين المتعاقبين .

ويقطع السد الثانى كما سبق أن قطع السد الأول ، وتنزل المياه بنفس الطريقة
لتواجه سداً ثالثاً يحدث بدوره فيضا للمياه يغمر مساحة محدودة من الأرض ، ويستمر
الأمر هكذا حتى تغرق ضفتا الوادى المقسمتين إلى طوابق متعاقبة بفعل السدود التى
انتهينا من بيان أوضاعها ، وبواسطة المياه المتفرعة عن النيل .

وتتجدد منابع المياه المتفرعة عن هذا النهر من مسافة لأخرى بواسطة ترع
خاصة ، تصلح من تلفيات التفرعات العليا (الجنوبية) وتزيد من مساحة الأراضى
المغمورة ، عن طريق الكميات الجديدة من المياه التى تفيض عنها هناك .

ولكى تظل مياه الفيضان فوق الأرض دون أن تنحسر من جديد نحو النهر من فوق السدود التى تتكدس (المياه) من خلفها ، تحاط شواطئ النيل بجسور تغلوت درجة ارتفاعها ، وتستخدم هذه كطرق أثناء الفيضان ، بحيث تصبح المياه الداخلية المحجوزة عن طريق هذه الجسور فى أماكن كثيرة فى هذه الفترة من العام ، أكثر ارتفاعاً عن مستوى النهر .

وهكذا يشتمل نظام الري الذى انتهينا من وصفه على تكوين سلسلة من البرك على ضفتى النيل أثناء الفيضان ، وتدرج هذه البرك فى الارتفاع فوق بعضها البعض ، وفى الوقت الذى يستمر فيه انحدار النهر حسب نسق معين من التواصل بطول مجراه منذ الشلال الأول حتى البحر المتوسط ، فإننا نجد نفس هذا الانحدار يستمر على درجات بطول الترع التى تخترق بالتتابع مختلف الأراضي التى تحيط بها .

ومن الميسور أن نستنتج مما سبق أن تطوير نظام الري فى مصر ، لا يعتمد على العمق الذى حفرت عليه الترع بقدر ما يعتمد على العناية بالجسور التى تقطع الوادى بشكل عرضى . وهذه الجسور التى تتجه عادة من قرية إلى أخرى تستخدم كطرق فيما بين هذه القرى أثناء الفيضان ، ويولى السكان عنايتهم بها ، وحيث أنها مبنية بالطين ، فإنها معرضة للقطع عندما تهتز المياه التى تحجزها بفعل الرياح ، لذلك تكتسى هذه الجسور بصف أو عدة صفوف من الحصر المصنوعة من السمار تدعمها أوتاد عمودية .

ويتبع هذا الأسلوب فى الري فى داخل الدلتا وعلى حافتى النيل فى صعيد مصر على حد سواء ، وفى رأينا أن مساحة الأرض التى تغمرها مياه الفيضان ترتبط بإعتبارين ؛ أولاً : ارتفاع الفيضان ؛ وثانياً : طول المدة التى تترك خلالها المياه تتكدس خلف الجسور التى تحجزها ، ولكن ؛ فحيث أن الأراضي التى تقع أسفل هذه الجسور مباشرة تظل جافة حتى تطلق فيها المياه العالية بفتح الجسور ، فإن من السهل أن نستنتج أن القرى الدنيا يمكنها أن تفقد بفعل التراخى فى فتح هذه الجسور كل المزايا التى تتمتع بها البلاد العليا وحدها والتى يظل الفيضان غامراً لأراضيها ، وهذا

الاختلاف فى المصالح فى إعداد مياه الرى يودى فى غالب الأحيان إلى حدوث مشاجرات دامية فى المنطقة الواحدة ، وتؤدى غيبة الشرطة إلى تعميق وتوسيع هذه الأحقاد التى تنتج عنها ، ولذلك فثمة بعض قرى متجاورة قد دبت بينها عداوة لا يمكن علاجها ، منذ زمان لا تبعيه الذاكرة .

ومن جهة أخرى فإننا لن نأخذ على عاتقنا هنا أن نشير إلى كل الترع المتفرعة عن النيل لغمر الأراضى الملاصقة لها بالمياه ، وذلك أن بإمكاننا أن نحصل على فكرة دقيقة عن النظام العام الذى تكونه هذه الترع بإلقاء نظرة عابرة على خريطة مصر ، لكننا هنا نكتفى بالقول بأن الوادى الذى يجرى فيه النيل ، بعد أن يأخذ فى الإتساع جنوب جرجا ، تبدأ تتفرع عنه ، من الشاطئ الأيسر لهذا النهر ، ترعة يطلق عليها اسم بحر يوسف وتمتد هذه الترعة متبعة على الدوام مشارف الصحراء الغربية حتى تبلغ إقليم الفيوم الذى ينفصل عن باقى أرض مصر والذى يمكن أن يتحول إلى أراض جرداء قاحلة إذا لم تصب فيه هذه الترعة (بحر يوسف) جزءاً من مياهها .

وتنفذ المياه إلى هناك مارة تحت قناطر أقيمت فوق الجسر الذى يسد بداية ترعة اللاهون وتجرى من هناك حتى وسط الهضبة الأكثر ارتفاعاً فى الإقليم ثم يستقبلها حوض منتظم يقع بين مدينة الفيوم وخرائب أرسينويه القديمة Arsinoé ومن هذا الخزان الكبير تتوزع المياه بين القرى المختلفة ، وتغلق الترع التى تنقل هذه المياه إلى القرى ومن بدايتها جسور صغيرة مبنية بالطوب الأحمر ، ينبغى على المياه أن تحتازها فى نفس الوقت الذى تبلغ فيه إرتفاعاً معيناً ، وتجرى المياه فى البداية بملء الترعة ، وعندما ينخفض منسوب النيل تهبط إلى مستوى الخزانات ، ويضطّر الناس لعمل فجوات بقصد إطالة مجراها لكن هذه العملية من جانبهم تتم على غير قاعدة ، وبشكل سرى على الدوام مما يودى إلى حدوث قلاقل كبيرة بين المزارعين فى بعض الأحيان ، حيث ترى قرى بأكملها مهجورة ، لأن جيراناً لها أشد بأساً قد استولوا بقوة قاهرة على المياه التى كانت مخصصة لها .

ويعهد بنظام الرى فى الفيوم إلى أفندى الولاية ، وهو الذى تودع عنده الحجج

التي يدون بها عدد القرى وكمية المياه التي ينبغي أن توزع على كل منها ، وتوضح هذه الحجج مبلغ المال الذي ينبغي على كل قرية أن تدفعه سنويا نظير تنظيم صيانة المشروعات ذات الصالح الخاص ، حيث أن صيانة المشروعات ذات الصالح العام مثل بحر يوسف وتغطية المنشآت المبنية في بعض الأماكن بقصد تقوية الضفاف ، أمر تأخذه الحكومة على عاتقها .

وتكاد تجري المياه ابتداء من حوض التوزيع الذي انتبها من الحديث عنه ، في نفس منسوب الأرض حتى الحافة الغربية للهضبة التي تكون أكثر مناطق الإقليم ارتفاعا ، وهناك تجري المياه في أخوار يبلغ عمقها من ٨ إلى ١٠ أمتار حتى تصل بحيرة قارون وهي كانت تعرف فيما مضى باسم بحيرة موريس Moeris .

إن سهولة توزيع المياه من خزان ، عندما يكون هذا الخزان أعلى من مستوى الأرض المتاخمة له ، قد جعلت ظروف الري في ولاية الفيوم أفضل بكثير من بقية أقاليم مصر ، لحد جعلها صالحة لإنتاج أكبر عدد من المحاصيل . وفوق ذلك فمن طريق القناطر التي تتفاوت درجة قربها من بعضها البعض ، تظل المياه تغمر الأرض لحد يكفي لإخصابها .

وتقطع غالبية الجسور التي تخترق مصر العليا وأعماق الدلتا عن طريق قنطرة أو عدة قناطر مبنية عادة من الطوب الأحمر ، ويبلغ اتساع أقواسها حوالى الثلاثة أمتار ، ويشغل المسافة بين عمود وآخر مصرف أو مصب مبنى بالمثل بالطوب الأحمر تجري فيه المياه بعد أن تكون قد مكثت مدة كافية في الأراضي التي تقع في أعلى هذه القناطر .

وتخصص كل الأراضي التي تفرقها مياه النيل منذ لحظة فتح الترع حتى قطع الجسور لزراعات بعينها ، هي التي يطلق عليها في مجملها اسم « البياق » ، وهذه لا تحتاج لرى منذ زراعتها حتى حصادها . أما المحاصيل التي تزرع أثناء الفصل نفسه في الأرض التي لم يغمرها النيل مطلقا ، أو تلك التي لم تغطها المياه لفترة كافية ، فتطلب ريات صناعية ، ويطلق على هذه المحاصيل اسم « الشتوى » أى المحاصيل التي تزرع في الشتاء .

وبعد حصاد محاصيل البياض والشتوى تبدأ زراعة المحاصيل المسماة النيل أو « الصيفى » أى تلك التى تزرع فى فصل الصيف ، وهذه تزرع فى أثناء الفترة التى تكون فيها مياه النيل فى أقصى انخفاض لها ، وهى تحتاج دوماً للرى ، الأمر الذى يزداد مشقة يوماً بعد يوم .

وتتلو زراعات الصيف ، أخيراً ، وعندما يبدأ النيل فى التزايد ، تلك المحاصيل التى يشار إليها باسم الديميرى عندما تزرع فى أراضٍ واطئة ، أو النبارى عندما تزرع فى أراضٍ عالية ينبغى رىها . وتجدر الإشارة إلى أن الرى الصناعى أثناء هذا الفصل يصبح يوماً بعد يوم أكثر سهولة بسبب زيادة منسوب النيل ودخول مياهه إلى ترع الرى .

وهذا التابع فى الزراعة يشكل فى مصر تقسيماً طبيعياً للسنة الزراعية إلى ثلاث مواسم يبلغ كل موسم منها أربعة أشهر . ويتفق الموسم الأول مع مدة الزراعات الشتوية : البياض والشتوى ، ويتفق الثانى مع فترة المحاصيل الصيفية : القىظى أو الصيفى ، أما الثالث فيتفق مع محاصيل الخريف : الديميرى والنبارى . وعندما تكون الأراضى المزروعة أثناء الموسمين الثانى والثالث واقعة بطول النيل أو على شواطئ الترعى المتفرعة عنه ، فإنها تروى بذراع الإنسان وذلك برفع مياه من الترعى بواسطة دلاء من الجلد تسمى : دلو أو شادوف ، وعند محاصيل القىظى أو الصيفى تروى حقول مصر العليا عن طريق ثلاثة طوابق من الدلاء يستخدم فى كل طابق منها عاملان ينهضان بالتبادل ، أما أثناء المحاصيل النبارى فلا يوجد سوى طابق واحد من هذه الماكينات التى لا تستوجب إلا استخدام أجيرين .

وعندما تكون الأراضى واقعة على بعد معين من ضفاف النيل أو الترعى ، تنزح المياه المخصصة للرى من قاع البئر بواسطة حبل دائرى ، مزود بقواديس من الفخار ، يلتف حول ترس صغير يديره ثوران معلقان بالمدار (الساقية) .

وفى مصر السفلى وبخاصة فى الجزء الشمالى من الدلتا ، حيث الآبار التى تحفر للرى غير عميقة ، تستخدم عجلات مسننة لرفع المياه منها ، وتقوم الثقوب التى يمتلئ بها محيط هذه العجلات بنزح المياه من الخزان ورفعها إلى مستوى الأرض وتتحرك هذه العجلة بواسطة مدار تجره ثيران من الجاموس أو البقر .

وحيث قد سبق لنا أن نشرنا وصفا لكل هذه الماكينات ^(١) ، فنحن نعفى أنفسنا من الدخول في تفاصيل كثيرة حول تكوينها ، لكننا نلفت الأنظار فقط إلى أنها بالغة البساطة ، بالإضافة إلى أنها أكثر الأدوات التي يمكن استخدامها ملائمة في بلد أجر الأيدي العاملة فيه شديد الانخفاض .

ويتكون الدلو أو الشادوف من رافعة معلقة عند حوالى ثلثها فوق عارضة أفقية يدعمها ارتفاعان رأسيان أقيما عند حافة النهر أو التربة التي تنزح منها المياه ، ويحمل الذراع الأقصر لهذه الرافعة ثقلا للمقاومة من الطين الجاف ، ويحمل ذراعه الأطول قضيباً خشبياً مربوطاً بحبل ناقل للحركة بطريقة يظل معها هذا القضيب الخشبي أثناء حركة تعاقب الرافعة في وضع عمودى ، أما في الطرف الأدنى فيندلى الدلو الجلودى ، ويقوم عامل يتخذ مكانه على مرتفع نائى من الأرض أو فوق منصة من الخشب بعب الماء بالدلو ثم يرفع الدلو إلى مستوى صدره ، ليصبه بعد ذلك في جدول يؤدي بها - إن كان الأمر ضرورياً - إلى مجرى صغير ، حيث يعاد نزحها مرة أخرى بواسطة ماكينة مشابهة تنقله إلى ماكينة ثالثة وهكذا حتى تبلغ مستوى ارتفاع الأرض المطلوب بها .

ويقوم كل دلو برفع الماء لإرتفاع ثلاثة أمتار ، ويوضع ثلاثة أو أربعة دلاء كل منها فوق الآخر حسب وقت ومكان الري .

ونرى نحن من هذا الوصف الموجز للدلو أن الرجل المكلف بتحريكه ليس له من عمل إلا توجيه القضيب الخشبي العمودى ، الذى يتدلى منه الدلو ، وصب المياه التى رفعت بواسطة المقاومة في الجدول الذى يقوم بتوزيعها على الأرض .

وقد دلت تجربة أجريت على واحدة من هذه الماكينات أخبرني بنتيجتها المسيو دوشانوى Duchanoy على أن العامل المصرى يمكنه أن يرفع بواسطة الدلو ٤٩ لتراً من الماء في كل ٢٧ من الدقيقة ومن ارتفاع يبلغ ٢,٨٨ من الأمتار ، وهو ما ينقص

ينقص بكثير عن القوة الاعتيادية للرجل كما تعودنا أن نحسبها في طقسنا الأوربي ^(١) .

وقد أجرى نفس المهندس تجربتين أخريين لمعرفة نتائج ماكينة ذات قواديس (ساقية) يبلغ طول قطر العجلة التي يجرها ثور بقر معلق في مدارها ٢,٦٠ من الأمتار ، وتبلغ عدد أسنانها أربعين سنة ، أما العجلة الرأسية التي تحرك العجلة السابقة فيصلح طول قطرها ١,٦٨ م ولها ٢٦ سنة وكانت هذه الماكينة ترفع المياه إلى إرتفاع رأسى يبلغ ٦,٧٥ م .

أما العجلة التي يدور حولها الحبل الذى يحمل القواديس فيصلح متراً دائرياً ، وهذا الحبل مزود بـ ٢٢ قادوساً يصعد منها ١١ قادوساً وهي مليئة بالمياه بينما تهبط الـ ١١ قادوساً الأخرى فارغة .

وقد أعطت التجربة الأولى في ١٥ دقيقة نتاجاً بلغ ١,٥٩٣٢٤ م^٢ من المياه ، ثم أعطت الثانية نتاجاً بلغ ١,٨٠٥٦٦ م^٣ في ١٧ دقيقة ، ومن هاتين التجربتين نحصل على متوسط يبلغ ١,٠٦٢ م^٣ أو ١٠٦ لتر مرفوعة إلى علو يبلغ ٦,٧٥ م في الدقيقة الواحدة ، وهو الأمر نفسه ؛ ٧١٧ ك . ج ترفع على علو يبلغ المتر في نفس الزمن ^(٢) .

(١) إنتاج الماكينة هو كما نعرف محصلة وزن المياه التي رفعت رأسياً ، أى أنه هنا $\frac{٢٧}{١٠٠} \times ٤٩$ ك ج $\times ٢,٨٨$ م = ١٤٢٨٩ ك . ج مرفوعة إلى ارتفاع متر واحد في الدقيقة . وقد استخدمت نفس الماكينة في بعض عمليات نزع أجريت مؤخراً عند ترعة سان دينيس S . Denis وقد وجد أن الرجل يرفع في الدقيقة ٥٥ لتراً أو ك . ج إلى ارتفاع يبلغ أربعة أمتار أى ٢٢٠ ك . ج إلى ارتفاع يبلغ المتر الواحد . إذن فهناك فرق يبلغ ٧٧١١ بين محصلة هذا الدلو ومحصلة الدلو في مصر ، وهذا ما يعود إلى الفرق في القوة بين العاملين هنا وهناك . وزيادة على ذلك فإن التجربة التي قام بها كبير المهندسين ديفيليه Devilliers عن الدلو المستخدم في ترعة سان دينيس قد أكدت ما سبق أن عرفناه . وفي واقع الأمر فإن الحركة الديناميكية لرجل متوسط القوة يعمل بنفس الطريقة تبلغ في الدقيقة ١٨٠ ك ج $\times ٢$ م ، ٣,٦ ك . ج أى أنها تبلغ في الدقيقة ٢١٦ ك . ج .

Architecture hydraulique de Bélidor, edition de M . N avier, p. 396 .

(٢) تبلغ محصلة هذه العجلة ذات القواديس التي يجرها ثور واحد $\frac{٢١}{١٠٦} \times ١٠٦$ ك . ج \times =

وقد بينت تجربة أخرى بالتفصيل قام بها المسيو جولوا Jollois^(١) عن العجلات ذات القواديس أن الماكينة التى تتكون مسبحتها من ٥٦ قادوساً قد رفعت ٠,٦٧٦٦ م^٣ إلى إرتفاع ١٠,٣٩ م فى الدقيقة الواحدة . أى أن محصلة هذه الماكينة نتيجة لذلك تبلغ ٧٠٣ ك . ج ترفع لعلو يبلغ متراً واحداً خلال هذه الوحدة الزمنية ، أى أنها تساوى بوضوح نفس النتيجة التى توصل إليها عن طريق التجريبتين الأوليين اللتين نقلنا نتيجتهما .

وحيث أن إنتاج الماكينات فى نفس الوحدة الزمنية يتناسب مع قوة المحركين اللذين يقومان بتحريكها ، وحيث كان إنتاج الدلو (الشادوف) والعجلة ذات القواديس (الساقية) يبلغان بالنسبة لبعضهما نسبة ١٤٢ : ٧١٧ أى ١ : ٥ تقريباً فإنه ينتج عن ذلك أن خمسة رجال فقط فى مصر يمكنهم أداء نفس العمل الذى يقوم به ثور واحد .

وعندما ترتفع المياه أو تنخفض فى المجرورات التى تقوم عليها مدارات السواقي ذات القواديس ، يقرب الناس أو يباعدون القواديس بعضها من بعضها الآخر حتى يتيسر للثيران التى تدير هذه السواقي أن تؤدى نفس الحركة التى عليها القيام بها . وتروى كل الحداثق (الجنائين) ذات الأسوار الموجودة فى ضواحي المدن والتى يملكها الخاصة بالغو الثراء بواسطة هذه السواقي ذات القواديس .

= ٦,٧٥ م فى الدقيقة أى = ٧١٧ ك . ج مرفوعة إلى علو يبلغ المتر الواحد . وتقدر القوة الديناميكية لحصان معلق فى مدار ب ٤٥ ك . ج $\times ٩$ م فى الثانية (المصدر السابق ص ٣٦٩) وتبلغ فى الدقيقة ٢٤٣ ك . ج ترفع إلى علو متر وإذا أخذنا ثلثى هذا التقدير فقط فى احتكاك ومقاومة الماكينة فإن محصلة العمل الديناميكي لحصان معلق فى مدار ويسير الخطى تبلغ ١٦١٠ ك . ج مرفوعة لعلو متر فى الدقيقة ، وهى كمية تزيد على ضعف الكمية التى توصلنا إليها بخصوص العجلات ذات القواديس فى مصر . وهذا الفرق الباهظ ناتج بصفة خاصة عن عدم صلاحية هذه الماكينات حيث المركز الذى تدور حوله العجلات غير دقيق كما أنها تسننها غير منتظم .

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحات ، الدولة الحديثة . المجلد ١٢ ، ص ٤١٢ .

الفصل الثانى

عن المحراث - النورج - الأدوات الزراعية الأخرى

وعن الحيوانات التى تستخدم فى جرها

تبدو الأدوات الزراعية التى يستخدمها المصريون فى أبسط شكل يمكن للإنسان أن يتصوره . وإذا ما حكمنا على هذه الأدوات من ناحية ما لدى هذا الشعب من استعدادات ضئيلة للتطور ، فلا بد أن نستنتج أن هذه الأدوات إنما تعود إلى عصور ضاربة فى القدم .

ويتكون محراث المصريين (الذى وصفناه فى المجلد السابع من الفنون والحرف ، ص ٤٢٢ ، الدولة الحديثة) من قطعتين من الخشب ، تلتقيان عند طرفيهما بزاوية ٥٠° أو ٦٠° ، ويمكن توسيع أو تضيق هذه الزاوية عن طريق وتد مثبت فى القطعة السفلى أو المتحركة والتى تنفذ فى ثقب أحدث فى القطعة العلوية . ويثبت هذا الوتد فى الوضع المناسب بواسطة مسمار من الحديد . وعلى هذا النحو يمكن توسيع وتضييق قطعتي المحراث الرئيسيتين بحسب درجة العمق التى نريد أن يصل إليها المحراث . وتستخدم القطعة الأطول والتى تمتد منحنية بشكل أفقى كعريش ، وتحمل النير الذى تعلق به الثيران بالعرض ؛ أما القطعة الأقصر ، والتى تختص بتخطيط الأرض فتنتهى بسلاح من الحديد على شكل فأس ، هو الذى يستخدم فى شق الخطوط فيقلب الأرض بالتساوى على الجانبين .

وفى هذه القطعة السفلية تلتقى قائمتان رأسيان تتصل كل منهما بالأخرى وهما ترتفعان إلى أكبر من المتر طولاً ، وعلى مسافة تقترب من الديسمتر (١٠ سم) ، عند أسفل طرف كل منهما ، عن طريق عارضة يمسك بها الفلاح بيده بينما هو يسوق باليد الأخرى الثيران المعلقة بالمحراث . وتربط هذه الثيران بنيرها أحبال مجدولة ، مصنوعة من سعف النخيل . ويتم التقاء النير بالعريش على بعد ٢٥٠ سم من قمة الزاوية التى تتكون من هذا العريش ومن القطعة المتحركة التى تنتهى بالسلاح . ويبلغ طول النير نحو المترين . وتغنى اللوحة الثامنة عن إيراء الكثير

من التفاصيل حول أطوال مختلف القطع الخشبية التى يتكون منها المحراث ، لكننا نقتصر هنا على القول بأن المحراث المرسوم فى اللوحة ، يستخدم بصفة خاصة فى مصر السفلى وفى ضواحي القاهرة ؛ أما المحراث المستخدم فى المنطقة المدارية بالصعيد ، فهو أكثر خفة ومصنوع بشكل أكثر خشونة وبدائية .

ولكى نكون فكرة عن المحراث الأخير ، يكفى أن نتصور قطعتين من الخشب بارتفاع المتر ، متصلتين على شكل مرفق ، وبشكل طيعى ، عند طرفهما الأدنى بزاوية تبلغ نحو ١٠٠° . وهاتان القطعتان المتماثلتان مشدودتان برباط إلى بعضهما البعض على مسافة ديسمتر واحد (١٠ سم) كل منهما إلى الأخرى ، بواسطة عارضتين : يبلغ طول الأولى ٤٠ سم وطول الثانية ١٠٠ سم فوق هذا المرفق . وتخترق هذه العارضة الأخيرة كلا القطعتين ، وتشكل بعيداً عنهما قبضتين يمكن إمساكها بواسطتهما .

وفى المسافة التى تتركها هاتان القطعتان فيما بينهما يمر العريش ، وهو موضوع بشكل رأسى فوق عارضة أفقية تخترقه ، كما تخترقه رافعتان تحتضنانه . وتوضع هذه العارضة عند مرفق (زاوية التقاء) هذه الروافع ، وتتدجج بمتانة بقطعة الخشب التى تمسك بالسلاح عند الأجزاء المتحركة منها ، تبعاً للطول المطلوب . وحيث أن القطعة التى تشكل العريش تتحرك حول عارضة أفقية ، فمن الممكن صنع الزاوية التى تشكلها مع العارضة الأولى ، وبحسب الحاجة ، ليكون المحراث أكثر أو أقل عمقاً ، ويمكن تثبيت جوانب الزاوية فى وضع محدد عن طريق لسان عمودى من الخشب ، مثبت فى القطعة الخشبية التى تحمل السلاح وتنفذ فى العريش وتثبت فيه بواسطة وتد صغير .

أما السلاح فعباره عن حديدة فأس ، يبلغ طولها ٢٠ سم بعرض يبلغ ١٣ سم ، أما العريش فمجرد غصن شجرة يبلغ طوله المترين ويثبت فى طرفه وصلة يبلغ طولها المتر ، وفى منتصف قطعة الوصل هذه يعلق النير بشكل أفقى ، وهكذا نجده على بعد $1\frac{1}{4}$ متر من المرفق (الكوع) الذى تكونه الرافعتان ، ويبلغ

طول هذا النير نحو ثلاثة أمتار (أنظر الشكل MM في مجموعة الأثاث والآدوات) .

ويدير الفلاح المحراث ، بأن يمسك بكلتا يديه ، أو بيد واحدة ، العارضة العلوية التي تخترق قائمتي ذراع المحراث . وهذا المحراث ، الذي انتهينا من وصفه ، هو ما نراه منقوشاً على مباني مصر العليا .

ولا يعرف المصريون مطلقاً عادة استخدام الشوكة (أداة مسننة تجر فوق الأرض المحروثة لتسوية الأرض وطمس الحبوب) وعندما تحرث الأرض ، ويلزم تسوية سطحها ، يمر المصريون فوقها جذع نخلة موضوع بالعرض ، ويجره وهو على هذا النحو ثور أو ثوران . وتربط هذه العارضة الخشبية من طرفيها بحبل رخو ، يشكل نصفاه عند جذبه زاوية حادة تتفاوت درجتها ؛ ويعلق في قمة هذه الزاوية حبل آخر تربط به الثيران . وعندما يراد في بعض الأحيان زيادة ثقل هذا الجذع ، لتفتيت كتل الطين التي تغطي بها الأرض (بعد حرثها) ، يجلس الرجل الذي يتولى قيادة الثيران فوق هذه الخشبية الأسطوانية الشكل .

وعندما ينبغي الناس تقسيم أرض تروى بشكل صناعي إلى أحواض ، أو عندما يلزم تمهيد سطحها ، تستخدم المسوجة ، وهذه عبارة عن لوح خشبي يبلغ طوله ٨٠ سم وتحمل في أحد جانبيها ذراعاً يبلغ طوله ١٤٠ سم ، وتحمل من الجانب الآخر حبلاً من الليف يجره رجل أو رجلان ، بينما تتحرك هذه الأداة من الجانب الآخر بواسطة شخص يمسك بذراعها .

وتستخدم هذه الأدوات قبل البذار . وبعد أن تتم هذه الأعمال ، لا يكون على الفلاحين سوى أن يذهبوا إلى الحقول لمجرد إلقاء نظرة عابرة ، وإلى أن يحين وقت الحصاد . وتحصد بواسطة الشرشرة تلك أعواد المحاصيل التي لا يتم اقتلاعها . وهذه الشرشرة ، في العادة ، أصغر وأقل تقوساً من مثيلتها التي نستخدمها نحن في المناطق الشمالية من فرنسا .

وحين يتم الحصاد ، توضع المحاصيل ، وعموماً كل النباتات التي تشكل موضوعاً لزراعات واسعة ، في شكل حزم أو ربطات ، وتنقل إلى مكان معد لهذا

الغرض ، سواء في نفس الحقل الذى تم حصاده أو في مكان تم اختياره على مسافة قريبة . وفي بلد تكاد تكون درجة الحرارة فيه ثابتة ، ولا يتعرض طقسها لأية تقلبات ضارة تجعل حالة السماء غير مأمونة لعدة مرات خلال فترة قصيرة من نفس النهار ، كما يحدث في الطقس عندنا ، فإن الناس هناك ليسوا بحاجة لجراجات تسمى محاصيلهم من الأمطار ومن الصقيع ، لذا تظل المحاصيل في الهواء الطلق إلى أن يحصلوا على منتجاتها .

ولا تعرف في مصر مطلقاً طريقة استخدام المدقات للدرس الجيوب . وفي المنطقة الأكثر مدارية من الصعيد ، يسط القمع ، على الحالة التي حصده عليها ، على مدار لتدوسه أقدام الثيران ؛ وهذه الطريقة لا يتم إخراج الحب من السنابل وحسب ، بل يهرس القش كذلك وهو بالغ الجفاف وهش للغاية . وبعد أن يتم تجهيزه على هذا النحو فإنه يستخدم كعليق .

أما في بقية أنحاء مصر ، فتم هاتان العمليتان بواسطة آلة تسمى النورج ، يمكن أن نرى رسماً لها في اللوحة الثامنة من الفنون والحرف .

وتتكون هذه الماكينة من قاعدة أفقية ، تتكون بدورها من أربع قطع تتجمع فيما بينها في زوايا قائمة ، وتلتقى اثنتان من هذه القطع ، وهما توازيان الآخرين بمحورين من الخشب تثبت فوهما عند المركز ثلاث أو أربع عجلات من الحديد المسطح « يبلغ سمكه ٢ مم وقطره نحو ٤٠ سم . ويتحرك جسم النورج أفقياً على هذا النحو ، فوق هذه العجلات وهي تتخذ الوضع المشار إليه ، بشكل تتحرك معه العجلات التي يخترقها محور ما في نصف منطقة الفراغ الموجود بينها وبين العجلات التي يخترقها المحور الثاني (بحيث تتداخل عجلات المحورين في هذا الفراغ) . ويعلو هذه القاعدة مقعد مصنوع من خشب ، بشكل خشن ، ويجلس على هذا المقعد قائد الثيران المعلقة بالنورج ، وهناك طوق حديدي مثبت بالعارضة الداخلية للقاعدة التي ترتبط بالعريش المتحرك بواسطة حبل ، ويوضع في طرف هذا العريش ، وبشكل عرضي ، نير أفقي يمر فوق رقاب هذه الحيوانات .

وتفك وتبسط حزم النباتات التى تحتوى الحبوب والتى يراد درسها بواسطة هذه الماكينة ، فوق أرض جرن يبلغ قطره من ١٥ إلى ٢٠ متراً ، ويحدد مركزه أحياناً بواسطة كومة من هذه الحبوب ؛ وبعد ذلك تدور الماكينة فى هذا الجرن بشكل دائرى . وبهذه الطريقة تدوس أقدام الماشية هذه الحزم التى انفرطت ، الأمر الذى يؤدى إلى خروج الحب من السنابل ، بينما يهرس القش أثناء نفس العملية بواسطة العجلات الحديدية التى يتسلح بها النورج ، والتى تدور فوقه (أى فوق هذا القش) .

ويحمل قش محاصيل الحبوب والأعلاف الجافة ، بعد مروره بهذه العملية ، (أى بعد أن يهرس) إلى المدار الخارجى للجرن على يد رجال يستخدمون مذراة خشبية طويلة ذات أسنان .

ويتكون النورج المستخدم فى مصر السفلى والقاهرة عادة من قطع أكثر ثقلاً كما يصنع بعناية أكبر من تلك التى يصنع بها فى الصعيد ؛ أما النورج المستخدم فى درس الأرز فى دمياط ورشيد فيصنع بأحجام أكبر من ذلك بكثير .

وهناك بعض المحاصيل التى تفصل عنها حبوبها عن طريق ضربها بعضى غليظة فى مكان أعد لهذا الغرض ؛ هى هذه المحاصيل التى لا يمكن أن تستخدم أعوادها الجافة غذاء للماشية ، وإنما ينبغى لها أن تستخدم فى شكل وقود .

ومهما تكن الوسيلة التى تستخدم فى فصل الحبوب عن سنابلها أو البذور عن كبسولاتها ، فلا بد أن يتم تنقيتها من الشوائب التى يمكن أن توجد مختلطة بها . وتذرى الحبوب لهذا الغرض بشكل بدائى خشن ، وذلك بتعرضها للهواء بكميات قليلة بواسطة مذراة من الخشب ذات أسنان متقاربة ، ثم تغربل بعد ذلك لعدة مرات .

ويتم الحرث عادة بواسطة الثيران ، وإن كان يحدث عادة أن تعلق بالمحراث بقرات . وقد شاهدت فى بعض القرى من صعيد مصر عمليات حرث تتم بواسطة الحمير ، وأخرى فى الدلتا تتم بواسطة الجمال . وإن كانت هذه الأمور بالغة الندرة .

وتتم كل الحملات اللازمة لأعمال الزراعة على ظهور الجمال أو بواسطة الحمير ، التى تلفت النظر فى مصر بقوتها وجلدها .

الفصل الثالث

عن المقاييس الزراعية - المكايل - الموازين - النقود

آليت على نفسى عندما تصديت لموضوع الزراعة عند المصريين أن أقدم بشكل خاص مقارنة إنتاجها بإنتاج أوروبا فى نفس المجال ، ولهذا السبب فينبغى علينا أن نقيم المقاييس المستخدمة فى مصر بمقاييس معروفة لنا (فى أوروبا) مادامنا مستخدم المقاييس (المصرية) فى التعبير عن نتائج أبحاثنا .

وفى مكان آخر ، عاجلنا بإفاضة المقاييس الزراعية فى هذه البلاد ^(١) ، ونكتفى هنا بأن نستعيد ما سبق أن قلناه عن تلك الأنواع من المقاييس التى لا تزال تستخدم حتى اليوم .

تحمل وحدة القياس الزراعى عادة اسم : فدان ، وهو مربع يبلغ طول ضلعه ٢٠ قصبة وبذلك تبلغ مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة .

والقصبة مقياس طولى يبلغ طوله $٦ \frac{٢}{٣}$ ذراع بلدى فى المعاملات التى يمارسها الأفراد فيما بينهم ، أما فى المقاييس التى تتم بقصد تحديد الوعاء الضرى على الأرضى المنزرعة فتقدر القصبة $٦ \frac{١}{٣}$ ذراع فقط أى أنها أقصر بـ $\frac{١}{٣}$ ذراع بلدى عن قصبة الفدان الكبير .

وينقسم الذراع الذى يشار إليه باسم الذراع البلدى إلى ٢٤ قيراطا ويبلغ طوله ٠,٥٧٧٥ م من المتر ^(٢)

وعلى هذا النحو فإن طول قصبة الفدان عند المزارعين يبلغ ٣,٨٥ م ويبلغ طول ضلع الفدان ٧٧ م أما مساحته فتبلغ ٥٩٢٩ متراً مربعاً .

(١) دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

(٢) حولى العالم الثامن محسوبة بالنسبة إلى خط زوال القاهرة ، ص ٥٦ ، دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

أما طول قصبة الفدان الذى يتخذ أساساً لتقدير الضريبة فيبلغ ٦٥٨, ٣ م ، وبذلك يبلغ طول ضلع الفدان ١٦, ٧٣ م ويبلغ مساحته حوالى ٥٣٥٣ متراً مربعاً أى أكثر بقليل من $\frac{1}{4}$ هكتار . وينقسم الفدان ذو ال ٤٠٠ قصبة - مهما يكن طول القصبة - إلى ٢٤ جزءاً يسمى الجزء منها قيراط . وقد استقر هذا التقسيم فى كل مصر العليا حتى القاهرة ، لكن تعديلات معينة تعتوره فى الدلتا وفى كل المناطق الشمالية .

فالفدان فى هذه المناطق لا ينقسم على الدوام إلى ٢٤ قيراطاً كما فى الصعيد ، بل هو ينقسم فى بعض الولايات إلى ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، قيراطاً أى إلى $\frac{1}{4}$ أو $\frac{5}{8}$ أو $\frac{3}{4}$ أو $\frac{9}{16}$ الفدان الأصيل . ويرتبط الأمر بمشقة ملاك القرى وبالسلطة التى يمارسونها .

وقد لاحظت فى ضواحي دمياط وجود نوع خاص من الأفدنة . فالفدان هناك مستطيل يبلغ أحد طرفيه ٢٤ قصبة ويبلغ الآخر ١٨ قصبة فقط ، وبذلك تبلغ مساحته ٤٣٢ قصبة مربعة ، وفضلاً عن ذلك فإن طول القصبة هناك يبلغ ٣, ٤٩ م وهذا ما يجعل مساحة الفدان تبلغ ٦٨٧٧, ٤٨ متراً مربعاً أى ما يقرب من $\frac{7}{16}$ من مساحة الهكتار عندنا .

لكننا فى كل ما سنورده فيما بعد ، سنقصر حديثنا على فدان الصعيد ذى ال ٤٠٠ قصبة مربعة وال ٢٤ قيراطاً التى تبلغ مساحة كل منها $\frac{1}{4}$ ١٦ قصبة مربعة .

ويسمى المكبال المستخدم فى كيل الحبوب والمواد الجافة بالأردب ويتفاوت حجمه بشكل طفيف فى مختلف أقاليم مصر ، لكن أردب القاهرة معروف فى كل مكان ، وسوف نتخذ من أردب القاهرة هذا وحدة قياسية تقدر بها كل كميات البذور والمحاصيل التى ستواتينا الفرصة للحديث عنها .

ويحتوى أردب القاهرة كما ذكرنا فى مكان آخر ^(١) على ٢٠ مكبالاً رومانياً قديماً يبلغ حجم كل منها كما هو معروف $\frac{1}{4}$ قدم مكعب . فإذا ما افترضنا أن طول القدم الرومانى - فى رقم دائرى - يبلغ ٠, ٣ م وهو أقل بقليل من طول أكبر

(١) دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

الأقدام الرومانية كما قاسها الأب بارتيليمي Barthélémy فإن المكيال الرومانى سبلغ ٠,٠٠٩ م^٣ أى تسعة ألتار (لتر) وبهذا يبلغ حجم ال ٢٠ مكيالا التى تكون الأردب ١٨٠ لتراً .

وقد أظهرت نتيجة تجربة أجريت فى أسواق القاهرة ومحلات القمح الموجودة فى جزيرة الروضة أن أردب القاهرة يعادل $\frac{1}{4}$ ١٤ مكيالا باريسياً مع ملاحظة أن المكيال الباريسى يحتوى على ١٣ لتراً ، وحسب هذه التجربة فإن أردب القاهرة قد يساوى ١٨٤ لتراً (١) .

وقد تبلغ نسبة أردب سيوط إلى أردب القاهرة ١١ إلى ١٢ .

أما أردب رشيد ، وهو الذى يستخدم فى كيل الأرز ، فتبلغ نسبته إلى أردب القاهرة ٣ إلى ٢ .

وتوجد فى دمياط وحدة أخرى للكيل تخصص لكيل الأرز الشعير تسمى (ضرية) وتبلغ نسبة ٣٦ إلى ١٣ بالنسبة لأردب القاهرة ، وينقسم الأردب وكذلك كل المقاييس التى تحدثنا عنها للتو إلى ٢٤ جزءاً أو ربعاً (ربع) .

وفضلاً عن ذلك ، فعندما لا يكون الأمر يتعلق بكميات صغيرة ، فإن غالبية الحبوب الجافة تقاس عن طريق الوزن شأنها شأن كل المواد التحوينية وكذلك خشب الوقود .

والدرهم هو وحدة القياس الوزنى الوحيدة التى لا تقبل التغير ذلك أن قيمته التى حددت بأكبر قدر من الدقة فى نقود القاهرة تبلغ $\frac{244}{1000}$ ٣ جرام أو ٥٨ حبة و $\frac{2}{16}$ من زنة المارك (وزن قديم يساوى $\frac{2}{4}$ ٢٤٤ جرام) .

وعلى أساس الدرهم ، تتكون ثلاث وحدات من المتناقص المستخدمة :

الوحدة الأولى هى الأقة وتزن ٤٠٠ درهماً أى ما يساوى ١ ك ج و $\frac{2}{10}$ ٢٣٥ جرام .

(١) انظر فى ذيل هذه الدراسة الجداول الموقفة رقم (١) .

والوحدة الثانية هي الرطل ويزن ١٤٤ درهما أو ٤ هكتوجرام و٤٤ جرام و $\frac{٧٣}{١٠٠}$ من الجرام .

أما الوحدة الثالثة فهي الرطل الذى يزن ١٦٨ درهما أو ٥ هكتوجرام و $\frac{٨٥}{١٠٠}$ جراماً .

وتستخدم الأقة على وجه الخصوص فى دمياط والإسكندرية ورشيد وكل مصر السفلى بينما يستخدم الرطل فى داخل البلاد .

ووحدة الوزن ذات الأهمية الكبيرة هي القنطار ، وهو يزن من ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٥٠ وأحياناً ٢٧٥ رطلا حسب نوع المادة الغذائية التى يستخدم فى قياسها . وستأتينا الفرصة أن نقدم فى ثنايا هذه الدراسة تفاصيل أكبر حول هذا الموضوع . وسنقدم التقييمات الضرورية بعملة هذه البلاد .

وهذه النقود هي البارة والمدينى وأبو طاقة .

والبارة أو المدينى هي قطعة صغيرة من الفضة المخلوطة بالنحاس ، وهي تتداول فى كل بلاد الشرق ، وتساوى كل ٢٨ منها فرنكا فرنسياً واحداً .

والبو طاقة قطعة وهمية (افتراضية) تبلغ ٩٠ مدينى ، وتبلغ نسبتها إلى قطعة نقدنا ذات الخمسة فرنكات نسبة ٤٥ إلى ٧١ أى أنها تساوى ٣ فرنكات و٢١ سنتيماً . وهناك وحدات نقدية أخرى ، لكن المعاملات الخاصة والحسابات العامة تستبعد هذه العملات ليقصر الأمر على الوحدات التى انتهينا من بيانها .

ويتنوع الأجر اليومي للعامل المستخدم فى مجال الزراعة فى مختلف أقاليم مصر فيبلغ فى الصعيد ٥ - ٨ مدينى ، ويرتفع فى ولاية الفيوم وضواحي القاهرة وفى بلاد الدلتا إلى ٨ - ١٩ مدينى .

ويعمل هؤلاء العمال منذ شروق الشمس حتى غروبها ، ويتناولون فى اليوم وجبتين ، الأولى عند حوالى الحادية عشرة صباحاً والأخرى يتناولونها فى المساء وهم يعيشون على خبز الذرة والأرز والبصل غير المطبوخ والخيار والجبن والفول والعدس ... الخ ..

وهؤلاء نادراً ما يتناولون اللحم إلا في شهر رمضان فيأكلون عندئذ عنزة مسلوقة أو لحم الجاموس ... إلخ . ويمكن تقدير الطعام اليومي لفلاح الصعيد بـ ٣ مدينى . ولا يرتدى هؤلاء الفلاحون كملابس إلا أروابا (جلابيب) غامقة اللون في العادة تسمى جبة ، وهى تصنع من قماش صوفى مأخوذ من خراف البلاد وبلونه الطبيعى . ويدخل في صناعة الجبة الواحدة حوالى أربعة أرتال من الصوف المغزول .

ويبلغ ثمن الرطل من هذا الصوف المغزول ٦٥ مدينى ويتكلف من أجل نسجه ٣٠ مدينى كما يتكلف تفصيل الجبة ١٥ مدينى مما يجعل تكاليفها تبلغ حوالى ٣٠٠ مدينى أو أربع بوطاقات على الأكثر . ويعمر هذا الرداء لمدة عام أو نحو أربعة عشر شهراً .

ويغطي الفلاحون أكتافهم كذلك بقطعة من القماش الصوف على شكل شال يبلغ ثمنه ٢ بوطاقة . وهم يستخدمون هذا الشال لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر ، ونفس الأمر بالنسبة لذلك الشال الذى يغطون به رؤسهم والذى يساوى عادة مائة مدينى ، وفوق ذلك فإنهم يستهلكون كل عام ثلاثة أزواج من الأحذية من النوع المسمى بابوش يبلغ سعر الزوج منه ٣٠ مدينى .

تلك هى كل المصاريف التى ينبغى على الفلاح البسيط أن ينفقها في العام ، وهكذا فإن إنفاقاته على احتياجاته الشخصية تبلغ سنوياً حسب هذه القائمة ٥٣٠ مدينى أو حوالى ٦ بوطاقات ، وحيث قد قدرنا طعامه اليومي بـ ٣ مدينى فإن الطعام وحده يكلفه سنوياً ١٠٩٥ مدينى أى أقل بقليل من ١٢ بوطاقة . وهكذا يبلغ الإنفاق السنوى لفلاح مصر على غذائه واحتياجاته الشخصية حوالى ١٨ بوطاقة ينبغى أن نضيف إليها أربعاً أخرى لاستهلاكه العرضى للحم والبن . إذن فمن الممكن أن نحسب إجمالى إنفاقاته السنوية على أساس ٢٢ بوطاقة أى ما يتجاوز بمقد طفيف ٧٠ فرنكاً فرنسياً .

وينطبق ما انتهينا إليه في هذا الصدد بشكل خاص على فلاحى الصعيد ، أما استهلاك فلاحى الدلتا فيمكن أن يقدر بأكثر من ذلك بقدر بالغ الضالة .

وكان يمكن لكمية العمل التى ينجزها هؤلاء الفلاحون أن تزيد عما ينجزونه بالضرورة لو أن طعامهم كان أكثر تغذية ، ولو أنهم كانوا يعوضون عن طريق طعام أكثر رياً (يمتلئ بعصارة أكثر) الفقد الغزير الذى يحدثه فى قواهم هذا العرق المستمر ، وإليكم فى النهاية بعض المعطيات التى يمكن أن تساهم فى تقديم هذه الكمية من العمل .

يستطيع الرجل الذى يقود محراثاً معلقاً به ثوران أن يحرق فداناً واحداً من الأرض فى يومين أو فى يومين ونصف اليوم على أكثر تقدير .

وقد سبق لنا القول بأن الفلاح الذى يقوم بالرى بواسطة الشادوف يرفع فى الدقيقة الواحدة $٩,٢٧$ لتراً من المياه إلى ارتفاع $٢,٨٨$ م ، ونسوق الآن تجربة أخرى تبين كمية الردم (أو رفع الأنقاض) التى يمكن لفلاح أن ينجزها أو ينقلها فى يوم واحد .

جفر ثلاثة رجال عملوا لمدة ثلاثة أيام ونصف فى سهل سيوط بشراً رأسية يبلغ عمقها $٥,٥٢٢$ م وقطرها $١,٥$ م ورفعوا ردمها إلى إرتفاع $١,٥$ م فوق سطح التربة ، ويكاد يكون شكل البئر دائرياً .

وقد بلغ حجم الردم حوالى $٩,١٣٨$ من الأمتار المكعبة وقد رفعت إلى علو يبلغ متوسطه $٣,٢٦$ م .

وكان الحفر يتم بواسطة معول صغير يده بالغة القصر وتتخذ حديدته شكل الجحرفة ، ويمكن القول بأن عمل العمال قد تضاعف لحد أنهم كانوا يخدشون سطح التربة مجرد خدش ثم يعبثونها بعد تجهيزها فى شكل أجزاء صغيرة بمعولهم هذا فى قفة أو سلة مرنة من خوص النخيل يمسكون بها مفتوحة بين ساقهم بينما هم منحنون ويقومون بالحفر .

وعندما تمتلئ هذه السلة بقطع الطين ويقتضى الأمر رفعها فإنهم يرفعونها بشكل رأسى من قاع البئر ويلقونها من مقبض من حبل الليف (أذن القفة) مثبت بها فى سنارة معقوفة من الخشب معلقة هى نفسها فى حبل ليفى يمسك به ويجذبه العمال المتخذين أماكن لهم على حافة البئر .

وعندما نكون بصدد نقل الردم أو الأنقاض فى مجال أفقى أو فى مطلع أو

منحدر وهو ما يحدث كثيراً في مصر عند بناء أو ترميم الجسور ، يضع العمال المستخدمون في القيام بهذا العمل ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، فوق ربوسهم قففاً مليئة بالردم يسندونها بيد ويذهبون سائرين الخطى ليلقوا بما فيها فوق المكان المقصود .

وتتم النقلات البعيدة على ظهور الجمال أو الحمير ، ولا تتجاوز حمولة الجمل أردنين من القمح يبلغ وزنه الإجمالي ٢٥٠ ك . ج عندما يكون عليه السير لمسافة طويلة بعض الشيء ، ويستطيع الجمل وهو يحمل هذه الحمولة ويسير الخطى أن يقطع ألفي متر في خمس وعشرين دقيقة كما تأكدت من ذلك بنفسى بواسطة تجارب عديدة .

ويحمل الجمل بخلاف حمولته العادية من المواد الغذائية قائده في بعض الأحيان . ويقدر طعام الجمل في اليوم بـ ٧ مدينى . ولا تتجاوز حمولة الحمار أردباً واحداً .

ولا يستخدم في أعمال الزراعة سوى الثيران (الجاموس) ، ويقدر طعام الثور بـ ٨ - ١٢ مدينى في اليوم . وفي مصر العليا لا تقتنى قطعان الجاموس إلا من أجل ألبانها ، ولا يحاول الناس مطلقاً استخدامها في تشغيل ماكينات الري (السواقي) لأن هذه الماكينات ليست في حى من الشمس التى لا تستطيع هذه الحيوانات أن تتحمل لحيها . ولكن في الدلتا ، تستخدم ذكور الجاموس في هذا العمل حيث الطقس هناك أكثر اعتدالاً ، وفي نفس الوقت ، فقلما تكون السواقي ذات القواديس غير مظلة بشجرة أو أكثر من أشجار الجميز .

الفصل الرابع

عن حالة الفلاحين المصريين

نبذة موجزة عن إدارة القرى

تكفى التفاصيل التى انتهينا من إيرادها حول احتياجات وغذاء وأسلوب حياة الفلاحين ، لتوضيح أن خصوبة مصر لا تساهم فى كثير فى رفاهية أبنائها ، وأن الزراعة لم تلق هناك تشجيعاً كبيراً . ويعود ذلك إلى أن الفلاحين ليسوا هم المالكين لأرضهم ، وإلى أن الأرض فى ظل حكومة الممالك كانت بمن تحت وطأة كل أنواع الضرائب التى يمكنها أن تتحملها ، وحيث كان المالك أقل استعداداً للإفادة من تجارب الماضى بنفس الدرجة التى يهتمون فيها التطلع إلى المستقبل ، فإن هؤلاء المالك لم يكونوا يواجهون إلا اللحظة الحاضرة ، وحيث كانوا واثقين من أنهم سيحصلون عن طريق القوة القاهرة على كل ما يريدون ، فقلما كانوا يقلقون أنفسهم بتحسين حالة الأرض التى يمكن القول بأنهم لم يكونوا يستخدمونها إلا كطريق للمرور عليها ، وبمعنى آخر ، فإن الشكل الغريب لنظام حكمهم كان يقضى كل نظام متبع لإصلاح الأرض ، بينما يحتم إصلاح هذه الأرض درجة كبيرة من التقدم ، حتى يمكن أن تقرر القيام به مثل هذه المجموعة من الناس العارين من كل معرفة والذين لا يعرفون إلا الملذات والرفاهية .

وفى هذه الحالة من التدهور ، فقد تحسنت برغم كل ذلك ، تلك المنطقة الواقعة ما بين سيوط وقنا عند نحو منتصف القرن الأخير (الثامن عشر) ، وقد يبدو أنه قد بذلت هناك عناية كبيرة بصيانة الجسور والترع اللازمة للرى ، ومع ذلك فقد كان الأمر بالضبط ، وعلى نحو مخالف لما هو منتظر ، لأن المالك فى هذه الفترة لم يكونوا يحكمونها .

يسكن حواف النيل من جهة الشرق قبائل العربان القادمة مباشرة من اليمن ، ويسكنها من جهة الغرب قبائل عربية أخرى جاءت ، بعد أن كانت قد انتشرت فى كل شمال أفريقيا والأجزاء الغربية من أوروبا ، على فترات مختلفة ، لتقرب من تلك البلاد التى

كانت في الماضي الوطن الأصلي لها ، وواصل البعض من هؤلاء العربان حياة التجوال والسكنى مع قطعانهم على تخوم الصحراء أما الآخرون فقد أقربوا أكثر من هؤلاء من النيل وأصبحوا مزارعين .

وقد استقرت واحدة من تلك القبائل القادمة من ضواحي تونس منذ حوالي مائتين وخمسين عاماً ما بين جرجا وفرشوط ، واستقرت في البداية في أراضي لم تكن مزروعة على الإطلاق ، وقامت بتملك بعض القرى ثم استولت بالقوة على قرى أخرى ، وانتهى الأمر بها أن احتلت كل الأرض الواقعة بين الهو والشيخ سليم . وأصبح معظم أبناء هذه القبيلة المعروفة باسم الهوارة ملاكاً أثرياء وكانوا تحت إمرة شيخ كبير منهم يقيم في فرشوط ، أما آخر هؤلاء المشايخ واسمه همام ، فقد حكم الصعيد ابتداء من سيوط حتى أسوان ، وكان يحصل الضرائب لحسابه الخاص ، مقدراً إتاوة سنوية تبلغ ١٥٠,٠٠٠ أردب من القمح كان يدفعها إلى بكوات وباشوات القاهرة .

وكان يمكن لنفوذ الشيخ همام ، الذى كان يسبب القلق منذ وقت طويل لحكومة القاهرة ، أن يزيد لغير ما حد بسبب شقاكات المالك وانقساماتهم ، لو لم يستول على بك على السلطة المطلقة ؛ فما أن شعر على بك أنه قد حاز كل مقاليد السلطة بين يديه حتى سير ضد الشيخ همام جيشاً عهد بقيادته إلى محمد أبى الذهب رجله المفضل ، وتقدم الشيخ همام على رأس ٣٥,٠٠٠ فارس يقيمون فوق أرضه لإيقاف جيش أبى الذهب ، لكنه هزم مرتين بالقرب من سيوط ، وعندما تفرق فرسانه ، هرب إلى إسنا حيث مات في عام ١٧٦٩ .

وكان أبنائهم أكثر من سعداء لأنهم استطاعوا أن يشتروا السلام بثمن دفعوه من ثروات آبائهم ، فقد جردوا من الجزء الأعظم من عقاراتهم ، ونكاد نحس أن سياسة البكوات منذ ذلك الوقت لم تعد تسمح بتعاظم شأن عائلة هدد نفوذها نفوذهم .

وإذا كان لنا أن نحكم على إدارة الشيخ همام من واقع السمعة التى تركها من خلفه ، فيمكننا القول بأن مصر العليا كانت تنعم بالسعادة في عهد حكومته ، فجميع السكان المصريون ، أثريائهم هناك ، وفقرائهم ، مسلموهم وأقباطهم ،

يقدمون ذكره ، وليس هناك من لا يتحدثون عنه ، مع تعبير بالأسف على الأمن الذى أقامه والعناية التى بذلها لصيانة الترع والجسور ، وعلى إزدهار الزراعة فى عهده ، وإذا كانت تشوب هذه القصص بعض المبالغات ، فإن هذه الشهادات المتحمسة تبرهن على الأقل أن الشيخ همام قد صنع بعض الخير للبلد الذى حكمه ، ومن هذه الزاوية فإن ذكرى إسمه ستظل باقية هناك لوقت طويل .

وقد أصبح الصعيد بعد موته ملاذا للبيكوات الذين بدأوا يلاحقون بعضهم البعض بلا انقطاع ، وكان طموح كل هؤلاء الفارين يتركز كما هو معروف فى العودة إلى حكم القاهرة ، ولكن كان ينبغى لاكتساب الوسائل لتحقيق هذا الغرض أن تحمل الأرض بضرائب باهظة .. هكذا ارتبط تاريخ هؤلاء المنفيين بتاريخ تدهور الزراعة فى أرض الصعيد .

كان محمد أبو الذهب بعد أن طرده على بك هو أول مملوك يلجأ إلى الصعيد مع زميله إسماعيل ، وبعد ذلك عاد كلاهما إلى القاهرة ، وأرغما على بك على ترك العاصمة ثم أسراه بالقرب من العرش وأرسله إلى مصر حيث مات فيما يبدو مسموما . وفى نفس الوقت تقدم محمد أبو الذهب إلى سوريا واستولى على يافا ومات أمام عكا فارتد جيشه بلا نظام إلى القاهرة ، ونصب مراد وإبراهيم كاشفا بيته (بيت المملوك هو كل رجاله ومماليكه) بكونين ، وبدا عندئذ أن الحكومة قد انقسمت إلى عصبتين : العصابة الأولى هى عصابة بيت على بك وكان على رأسها حسن وإسماعيل ، والأخرى هى عصابة بيت محمد بك وكان يقودها إبراهيم ومراد . وما أن حلت الهزيمة بالآخيرة حتى انسحب أميراها إلى الصعيد فى عام ١٧٧٥ وكانا قد سيطرا على مجرى النيل ابتداء من بنى سويف إلى ما وراء أسوان عندما زحف إسماعيل ضدما ، ولكن فجأة هجره رجاله ، وبخاصة رفيقه حسن فى لحظة التقاء الفريقين جنوب فرشوط . لذا فقد اضطر للهروب فانسحب إلى سوريا أولا ومن هناك مضى إلى القسطنطينية ثم اتجه بعد ذلك إلى درنة على الساحل البربرى (المغربى) .

وهرع مراد وإبراهيم إلى القاهرة ، ومن هناك حكما مصر كلها لمدة عام

بالتنسيق مع حسن بك ، لكن الوثام لم يستمر طويلا بين هؤلاء الثلاثة ، فاتجه حسن بعد أن اضطر لإخلاء الميدان إلى السويس وأبحر من هناك مع بعض أصدقائه ورسا في القصير ثم ذهب ليقم في قنا . وعندما بلغ إسماعيل نبأ هذا الانشقاق الجديد أسرع إلى اللحاق بزميله (حسن) عابرا الصحراء المحيطة بالشاطئ الأيسر (الغربى) للنيل وجدد الأميران ارتباطاتهما القديمة ، وجعما وسائلهما وانفقا على حماية البلاد الواقعة بين قنا وأسوان واقتسام دخولها .

كانت الأمور تسير على هذا النحو عندما كتب سافارى Savary وفولنى Volney رحلتيهما . ومنذ هذا التاريخ بدأت أقدار البكوات تعاني من تقلبات أكبر ؛ فما أن نزل قبطان باشا إلى مصر في عام ١٧٨٥ حتى طرد إبراهيم ومراد من القاهرة ودعا إليه أميرى الصعيد (حسن وإسماعيل) وترك تحت إمرتهما جزءا من جيشه استخدماه في مطاردة خصميهما القديمين واللودين اللذين عادا أدراجهما إلى بنى سويف وقد انتهزا فرصة رحيل الجيش إلى القسطنطينية ليشتبا من جديد حدود حكومتها دون أن يستطيع أحد أن يدفع بهما إلى ما وراء ذلك (إلى الجنوب) .

وأقام إبراهيم ومراد لمدة خمسة أعوام ، أولهما في منفوط والآخر في جرجا حتى مات إسماعيل وبعض البكوات الآخرين وكثير من الممالك المرتبطين به ، ماتوا في القاهرة بالطاعون ، وحسد الأمير حسن الانتقام الذى سيحل به على يد إبراهيم ومراد ، فهرب إلى الصعيد مرة ثانية بعد أن خانه وانفض من حوله العدد الكبير ممن أفلتوا من الطاعون ، وعاد إبراهيم ومراد حاكمين للقاهرة بدون قتال ، وسارا على الفور لمطاردة عدوهما . ودفعا به إلى ما وراء الشلال الأول ، وعندما أرهقتهم الحرب في النهاية ، وعندما يشا من هزيمته في النوبة عقدا معه معاهدة صلح وحصل بموجبها حسن بك ، وعثمان وصالح اللذان تبعاه ، لكى يحافظا على بيتهما ، على دخول الأرض الواقعة بين أسوان حتى جبلين بشرط ألا ينزلوا مطلقا شمال هذه النقطة الأخيرة ، ومن أجل ضمان هذه المعاهدة ، سلموا اثنين من بكوات حزبهم (رهيتين) كان أحدهما لا يزال يعيش بالقاهرة عندما استولى الفرنسيون على مصر .

وهكذا ، فإن الصعيد الذى تعاقب على حكمه منذ وفاة الشيخ همام بكوات هاربون كان يشغلهم أمر تدبير أمورهم ، لم يلق أى إصلاح على يد هؤلاء ، وهكذا أيضاً ظل أبناء الريف هناك يعيشون فى أقصى حالة من الضنك ، فالقرى مكونة من أكواخ من الطين ، تحيط بأغلبها (القرى) خرائب تعلن تناقص عدد السكان ، ويعيش هؤلاء كما سبق القول وهم الذين يعملون لجزء من العام فى أعمال الرى الشاقة على خبز الذرة وبعض الخضروات ، وليس لهم من أثاث إلا عدد ضئيل من الآنية الفخارية وبعض الأواني الفخيرة ، ولا يجدون إلا بشق الأنفس وسيلة لتجديدها من حاصل عملهم هذا إن تبق لهم شئ منه بعد دفع الضرائب .

ومن جهة أخرى ، فقد كان النفوذ الذى مارسه الشيخ همام على المناطق الأكثر مدارية (الصعيد الأقصى) من مصر قد شجب من كل القبائل العربية التى تحتل الطرف الأقصى من وادى النيل ، تلك السطوة التى كانت لها على الفلاحين فى أجزاء أخرى من مصر ، بفضل تأثير النظام الذى أقامته حكومته هناك ، وكان البكوات المنفيون من القاهرة يجدون هناك مصادر للدخل لم يكن لمناطق مصر الأخرى أن تهيشها لهم .

ويشغل شاطئى بحر يوسف على شمال (أى غرب) النيل وكذا ولاية أطفيح فى الجانب المقابل عرب أصبحوا مزارعين وسيطرون على قرى عديدة . وعلى الرغم من تبنى هؤلاء العربان لنمط جديد من الحياة ، فإنهم مع ذلك لم يعدلوا عن عاداتهم القديمة ، وعلى وجه الخصوص عاداتهم فى الحصول عن طريق القوة القاهرة على الشئ الذى لا يريدون الحصول عليه عن طريق العمل ؛ فهم يستولون عنوة على أجود الأراضى ، ويوجهون مجارى المياه (الترغ) أثناء الفيضان ويقطعون الجسور فى أفضل الأوقات التى تناسبهم دون أن يشغلوا بهم بخصوص مصالح جيرانهم إذا ما اعتقدوا أن هؤلاء ليسوا فى حالة تمكنهم من المقاومة . وهذا النمط من المزارعين الذين يمكن القول بأنهم يمسكون بالحرث بيد ويمسكون الحرية (الحراب) باليد الأخرى ، يمارس نوعا من السيادة الاقطاعية على الفلاحين ، وحيث أنه من المستحيل دفعهم إلى سداد

الضرائب التى تحملها الأرض المنزرعة بالنظر إلى ما يحوزون من صنوف المقاومة التى تدعم رفضهم ، فإن هذه الميزة التى انتحلوها لأنفسهم تتم على حساب السكان القدامى ، الذين يتزايد ما ينبغى أن يدفعوه بقدر ما يقل ما يدفعه أولئك (٥) .

وبيلغ هؤلاء العربان فى اغتصابهم للحقوق بدون أدنى مراعاة لعرف أو لأية قاعدة ولو كانت شكلية أنهم يستولون على محاصيل القرى الواقعة فى متناول أيديهم إذا كان المحصول الذى حصده من أراضيهم هم لا يكفى لمحتوئهم ، وأن كانوا فى الواقع يتعهدون فى مقابل ذلك بتقديم نوع من الحماية إلى هذه القرى التى يصبح سكانها بهذه الطريقة بمثابة أتباع لهم (دافعى جزية) ومع ذلك فإن هذه الحماية ليست لها فاعلية على الدوام ، ذلك أن كل قرية تقع بين قبائل متعادية تسلب المرة بعد المرة وبالتبادل على يد كل من هذه القبائل المتشاحنة .

وإذا كانت مجاورة العربان الذين أصبحوا فلاحين خطرة لهذا الحد بالنسبة للفلاحين ، فيمكن القول بأن على هؤلاء الأخيرين أن يخشوا وبدرجة أكبر أولئك العربان الذين لا يزالون يعيشون تحت الخيام ، والذين يأتون ليستقروا فى هذه النقطة مرة ، وفى تلك مرة أخرى . بينما هم على الدوام مستعدون للاستيلاء على ما يرونه مفيداً لهم ، والحرب مع قطعانهم عندما تمكن هزيمتهم بواسطة قوات أكبر من تلك التى يملكونها .

وباختصار ، فليس هناك واحد من هؤلاء البدو لا يضع نفسه فى مرتبة فوق مرتبة الفلاح ، ويستشعر هؤلاء البدو نوعاً من العار من القيام بنفس عمل الفلاح ، وحيث أن هؤلاء لا يعرفون حقاً أكثر مشروعية من حق القوة ، وأنهم لا يهاجمون فى العادة إلا الذين لا يمتلكون القدرة على الدفاع عن أنفسهم فإن المكاسب التى يحصلون عليها تجعلهم بشكل طبيعى فى وضع ينظرون معه لأنفسهم باعتبارهم الملاك الحقيقيين .

(٥) انظر العرب والبرهان فى مصر الوسطى ، وصف مصر ، تأليف جومار - وهى الدراسة الأخيرة من المجلد الثانى فى الترجمة العربية . (المترجم) .

وفي نفس الوقت ، فليس فلاحو مصر الوسطى وحدها هم الذين يقاسون من مجاورة العربان ! فبعض أجزاء ولاية الفيوم تتعرض بالمثل للانتهاكات التي تأتي القبائل الجواله تمارسها هناك من وقت لآخر .

وفي الحقيقة ، فإن هذه القبائل التي تنتمي في أصولها جميعاً إلى بلاد البربر (المغرب) متعادية فيما بينها ، ولربما كانوا ليدمروا بعضهم البعض لو أن ماشية الفلاحين ومحاصيلهم لم تكن بالنسبة لهم سلبياً غير مضمون ، لكنهم يوحون بدرجة من الرعب حتى أن الناس يفرون عن كل شيء عند اقترابهم ، وفضلاً عن ذلك فإنهم يتبادلون فيما بينهم الريبة والحذر الشديد .

وعندما عبرت ولاية الفيوم وجدت ثمة قبيلتين كانتا قد استقرتا هناك ، هما قبيلة الفرجان في الشمال والسمالو في الوسط ، وتتكون كلتاهما من عربان ظل البعض منهم يحتفظ بعاداته الرعوية في حين انتشر البعض الآخر في القرى وتعودوا عادات الفلاحين . وفيما يبدو على الأقل ، فإن هذه القرى التي تتلقى الدعم من القبيلة التي ينحدر منها سكانها لم تكن تتعرض للسلب إلا على يد العصبة المناوئة ، أما تلك القرى التي لا تتلقى حماية من هذا النوع فيعيش أهلها كيفما اتفق ، وهم يخشون على الدوام أن يدب الرعب بينهم في أية لحظة إما على يد هؤلاء ، وإما على أيدي أولئك من هؤلاء الجيران الخطيرين .

وتعد ضواحي المدن الكبرى التي تحتفظ فيها الحكومة ببعض القوات في مأمن أكبر من غارات العربان ، لكن أغلب ريف مصر السفلى يتعرض كما هو الحال في ولاية الفيوم للخراب والنهب على يد القبائل العديدة التي تجوب صحراوات قلزم السويس أو حواف بحيرة ماريوتيس (مريوط) ، إذ ، فجأة ، يجتاز فرسان هذه القبائل نهر النيل ، ويحرقون بالقرى وينتزعون الدواب والأغذية التي يجلبونها هناك . وثمة ظرف خاص يستخدم ذريعة لتغطية هذه الانتهاكات .

فأغلب سكان الدلتا ينقسمون فيما بينهم إلى حزينين متعادين تحت اسم سعد وحرام ، ويسعى كل فريق إلى مضايقة الفريق الآخر بشتى الوسائل . وعندما

سئلوا عن أصل هذا الانقسام قصوا حكايات مضحكة أكدت عن يقين أنهم يجهلون ، وبمعنى آخر فإن هذا الأصل لا يهمهم في كثير . وحيث أن الأعمال العدائية بين الفريقين لم تتوقف مطلقاً فقد ظل لدى كل حزب على الدوام إهانات حديثة لا بد من الانتقام منها .

وعلى الرغم من أن وجود هذين الحزبين أمر شائع بدرجة عامة فإن شيوخ (علماء) القاهرة الذين ينظر إليهم باعتبارهم يعرفون أكثر من غيرهم تاريخ بلادهم ليسوا على اتفاق حول الوقائع التي أدت إلى نشأة هذين الحزبين . وأكثر الأمور معقولة فيما سمعت ينحصر فيما يأتي :

في أثناء الحرب الأهلية التي روعت الجزيرة العربية في عهد الخليفة يزيد بن معاوية في حوالى العام ٦٥ من الهجرة ، اتخذ الجيشان المتحاربان ككلمة ينضمون تحت لوائها أثناء إحدى المعارك الليلية اسمى سعد وحرام اللذين كانت تعرف بهما عائلات رؤساء الجيشين ، وتشبث المحاربون من ذريتهم بهذين الاسمين وظلوا يطلقونهما على أنفسهم فيما بعد مما أدى إلى استمرار الشقاق ووضع عقبة كأداء في سبيل تقاربهم ، أما العرب الذين جاءوا ليستقروا في مصر على فترات مختلفة ، فقد حملوا معهم أحقادهم المتأصلة ضد بعضهم البعض ، عندما حملوا معهم اسم الحزب الذى كان ينتمى إليه أجدادهم ، واستمر هذا الحقد من جيل إلى جيل حتى اليوم .

وإلى هذه الانقسامات الداخلية ينبغى أن ننسب سطوة العرب البلو وكذلك الرعب الذى يحدوثونه في أعماق الدلتا ؛ فكيف نفسر أن عدداً محدوداً من الفرسان يستولى بلا أدنى مقاومة في العادة على قطعان كبيرة دون أن يكون بمقدور شعب كبير العدد أن ينود عنها بالقوة المسلحة ؟ علينا أن نذكر إذن أن هؤلاء العربان يثقون على الدوام أنهم سيتلقون النجدة والحماية على يد قرى الحزب المناوئ للحزب الذى ينهبونه ، وحيث أن هؤلاء العربان لا يحتفظون لهم بعلاقة مع أى فريق من هذين الفريقين إلا بقدر ما تمليه مصالحهم الوقتية ، فإنه يظل بمقدور هؤلاء أن يمارسوا سرقاتهم في ربوع البلاد دون أن يلقوا عقاباً .

أما عن الإدارة الداخلية للقرى ، فينهض بها - بدرجة متفاوتة في فاعليتها - شيخ واحد أو أكثر من شيخ يقومون بحماية الضرائب مع المحصلين الأقباط ، وتهيء لهم هذه الوظائف نفوذاً أكيدا يسيئون استخدامه في بعض الأحيان . وباختصار فإن هؤلاء المشايخ المنقسمين على أنفسهم من قرية لأخرى يسلحون فلاحى البعض ضد البعض الآخر عند أبسط الذرائع ، ولا يتوانى الممالك في دعم هذه الانقسامات التى يتأكد بفعلها نفوذهم وسلطتهم .

الفصل الخامس عن المحاصيل الزراعية في مصر

تخصص المحاصيل التي تزرع في مصر لتغذية الإنسان ، أو تستخدم كعلف للماشية ، أو تستعمل في صناعات متنوعة .
ونصف هنا طريقة زراعة كل من هذه المحاصيل على حدة .

١ - زراعة القمح

يُزرع القمح (triticum) في كل أنحاء مصر ابتداء من أدفو ، على بعد حوالي ثمانية عشر فرسخاً إلى الشمال من أسوان ، حتى الطرف الشمالى من الدلتا ومع ذلك فليست كل مناطق مصر متساوية في قابليتها لهذه الزراعة ، كما أن طرق الزراعة تتنوع حسبها إذا كانت الأرض تروى من مياه النيل بشكل طبيعي ، أو أنها تروى بطريقة صناعية ، سواء بسواعد الإنسان ، أو بمعاونة الدواليب ذات القواديس التي يطلق عليها كذلك اسم ساقية .

أما أكثر مناطق مصر التي تجود فيها زراعة القمح ، هابطين من الجنوب إلى الشمال فهي ولايات طيبة ، وجرجا ، وسيوط ، والمنيا ، والقاهرة ، والمنوفية ، والمنصورة .

ويبدأ البذار بعد انحسار مياه الفيضان مباشرة ، أى عند بداية شهر أكتوبر ، وذلك في مصر العليا ، أما في الدلتا ، فيتم الأمر بعد هذا الوقت بخمسة عشر يوماً ، وتحث الأرض حرثة أولى بواسطة محراث خفيف للغاية ^(١) ، ويجر هذا المحراث ثوران يقودها رجل واحد . ويلزم يومان من العمل لحرث فدان واحد .

وعندما تكون الأرض قد ظلت لوقت طويل غارقة بالمياه ، كما يحدث مع تلك

(١) نجد ربما لهذا المحراث بين رسوم الأثاثات والأدوات : الفنون والحرف ، اللوحة التاسعة ، الصورة

الأراضي الواقعة بين الجسور العرضية التي تقطع وادى مصر العليا ، فإنها لا تحتاج إلى هذه الحرثة الأولى . ويتم البذار بينا الأرض لا تزال موحلة فتبذر البنور « على الطائر » كما يحدث في أوربا .

وتبلغ كمية البنور المستخدمة في الصعيد $\frac{1}{4}$ أردب في العادة لكل فدان ، ويستطيع شخص واحد بمفرده وبسهولة ، أن يتم بذار الفدان في يوم واحد .

وعندما تبلغ الأرض درجة معينة من التماسك ، بعد انحسار المياه ، يقوم الفلاح بتغطية البنور بحرثة ثانية ، وإذا ما كانت الأرض قد غمرت بالمياه لوقت طويل ، وإذا ظلت ، بعد البذار ، رطبة وموحلة ؛ فإن البنور تغطي بواسطة زحافة ، هي عبارة عن جذع نخلة ، يجرها بالعرض ثوران .

وفي مختلف ولايات مصر العليا ، لا تتطلب زراعة القمح الذى يبذر في أرض تروى بشكل طبيعي ، أى عمل ابتداء من وقت البذار حتى وقت الحصاد ، أى خلال خمسة إلى ستة أشهر .

ويتم الحصاد عند نهاية شهر مارس أو بداية شهر إبريل . وتسمح حالة الجفاف التى تكون عليها الأرض ، وكذا الشقوق التى تقطعها ، باقتلاع المحصول بجذوره بسهولة بالغة ، ويقسم المحصول إلى حزم صغيرة ، وزن الواحدة ١٠ إلى ١٢ رطلا . وتكفى أربعة أيام عمل لرجل واحد لحصاد الفدان من القمح ، ويحصل الحاصدون على أجورهم حبوباً : ويقدر أجر العامل عن اليوم الواحد بربعة أو $\frac{1}{4}$ من الأردب .

وتنقل حزم القمح على ظهور الجمال إلى جرن ممهد على مسافة ضئيلة من الحقل ، وتحتوى حمولة الجمل الواحد عادة على ٣٠ حزمة . وتوضع بعضها فوق بعض ، بطريقة تشكل دائرة يبلغ قطرها حوالى عشر خطوات فى وسط الجرن ، ويسط حول المدار ، الذى يبلغ قطره حوالى ٢٠ إلى ٢٥ خطوة طبقة من حزم تم فكها ، ويمرر فوقها نوع من عربة أو كرسى متحرك يسمى : نورج ، وقد سبق أن قدمنا وصفاً له ، وحين ينفصل الحب عن سنبله ، بهذه الطريقة ، وحين يتم هرس القش بالدرجة الكافية ، فإنه يجز بواسطة أمشاط كبيرة من الخشب (مذاراة) إلى

خارج مسار النورج ، الذى توضع فيه ما بين كل نصف ساعة وآخر حزمًا جديدة من القمح . أما الثيران التى تجر النورج فيتم تغييرها كل ساعة . ويبلغ أجر الثور الواحد فى اليوم ، مثله مثل أجر العامل $\frac{1}{4}$ من الأردب قمحاً . ويلزم يوم عمل ، أو يومين ونصف اليوم ، لدرس محصول فدان واحد ، يستخدم خلالها أربعة من الثيران وعاملان . وفى العادة ، تنتج كل ٧٢ حزمة من القمح اردبا من الحبوب ، يزن حوالى ٢٧٥ رطلاً أى ما يعادل ١٢٥ كيلو جراما .

وفى إدفو ، وهى كما سبق القول أكثر منطقة مدارية يزرع فيها القمح فى مصر ، يكفى بهرس حزم القمح المبسوطة فى الجرن تحت أقدام الثيران . وقش هذه المنطقة فى العادة بالغ الجفاف والنعومة حتى أنه يتحول بعد أن يتعرض لهذه العملية لوقت قصير ، إلى تبين بنفس الدرجة التى كان يمكن أن يتحول إليها لو أنه كان قد درس بواسطة النورج .

وحين ينتهى درس القمح فإنه يذرى ، وذلك بتعرضه للهواء بواسطة شوكة خشبية متقاربة الأسنان (المذراة) ، وهذه العملية تنتهى عادة كل مراحل الحصاد ، ويسد عيناً أجر كل هذه الأعمال ، بما فيها التذرية ؛ أى بقمح تم درسه ، ويبلغ إنتاج الأرض ، بعد استبعاد هذه المصاريف ١٢ إلى ١٤ مثلاً (من كمية البنور) ، وتكاد تحصل كل الضريبة المفروضة على هذه الأراضى عينا ، وتشكل هذه الجزء الأكبر من القمح الذى يصدر خارج مصر .

ورثة اختلافات تتناول زراعة وإنتاج هذه الحنطة فى الفيوم وولايات الدلتا . وهكذا تتراوح كمية البذار لفدان واحد فى هذه المناطق ما بين $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{3}{4}$ الأردب ، وبذلك يتضح أنها أكبر قليلاً من كمية البذار المستخدمة فى الصعيد لنفس المساحة من الأرض .

أما أراضى الدلتا ، فنحرت كلها بشكل عام قبل البذار . وفى بعض الأحيان يعلق فى المحراث جاموس بدلا من البقر كما أنه لا تروى مطلقا بعض الأراضى بعد بذارها ، وإن كانت هذه الأراضى لا تمثل إلا أقل القليل من تلك المساحة من الأرض

التي خصصت لزراعة هذا المحصول ؛ أما بقية هذه الأرض ، فإنها على الرغم من أن المياه تغمرها بشكل طبيعي ، تروى مرتين : مرة بعد انتهاء البذار بستين يوماً ، وأخرى بعد البذار بتسعين يوماً .

ويتم الري عن طريق ذوايب ذات قواديس (سواقي) ولري فدان واحد يلزم يومان ونصف اليوم تعمل خلالها واحدة من هذه الماكينات (السواقي) بشكل دائم . وتكون سيقان نبات القمح في مصر السفلى أعلى منها في الصعيد ؛ مما يسمح بحصدها بواسطة المنجل .

ويستطيع ثمانية أو عشرة رجال أن يحصدوا فداناً من القمح خلال يوم واحد ، وحيث تكون البذرة أقل جفافاً عنها في مصر العليا ، وحيث أنها (هنا) أكثر التحاماً بسنبلتها فإنه يلزم ثلاثة أيام عادة للدرس محصول فدان واحد ودرس تبنة . ويتطلب عمل النورج ، كما هو الحال في الصعيد رجلين وأربعة ثيران .

ويحصل عمال الحصاد في الدلتا كذلك على أجورهم عينا ، وإن كان هذا الأجر يقدم لكل منهم هنا في شكل حزم من القمح بدلا من القمح المدروس . وعندما يبذر القمح في تلك الأراضي التي لا تغمرها مياه الفيضان ، وإن كانت تقع بجوار النيل أو الترع ، فإن الأمر يستجوب ربا أربع مرات أو ست بواسطة الدلو أو الشادوف .

وتنتج أفضل أراضي الدلتا محصولا من القمح أقل مما تنتجه مثيلاتها في مصر العليا ، إذ يبلغ إنتاجها نسبة ١٠ : ١ (٥) ، بل أن بعضها لا ينتج سوى ستة أو سبعة (إلى واحد) . وعموما فإن قش (سيقان) القمح ، الذي يروى بطريقة صناعية ، يكون أطول من قش القمح الذي لا يروى مطلقاً بهذه الوسائل . وفي الحقيقة فإن محصول القمح الذي يشار إليه باسم شتوى (أى الذى يزرع شتاء) يفوق إنتاج محصول القمح البياقي ، وإن كانت مصاريق الري تجعل منه (أى من الشتوى) أكثر

(٥) بالنسبة لكمية البنور (المترجم) .

تكلفة . ويتم حصاد القمح في كل من مصر العليا ومصر السفلى بواسطة المنجل .

وتوجد فيما بين سقارة وبنى سويف أراض مرتفعة ، يضطر الناس لحرقها بواسطة المحرفة ، ويتطلب حرق الفدان عشرين يوم عمل ، وحيث أن مثل هذا العمل شاق للغاية ، فإن أجر يومية العامل يصل عادة إلى ١٥ مدينى أى ما يزيد بمقدار الثلث عن يومية العامل الذى يقوم بأعمال الرى .

وقش القمح المهروس (التبن) هو الغذاء المعتاد للخيول ولكل الحيوانات التى تستخدم فى أعمال الزراعة ، وعلى العموم فإن أراضى الصعيد تنتج عدداً من حمولات الجمل من القش المهروس يساوى عدد أرادب القمح التى تغلها ؛ ولكن إنتاج التبن من القمح المزروع فى الدلتا يزيد عن ذلك زيادة طفيفة .

وتحصل أسواق القاهرة على ثلثها من القمح من غلال الصعيد ومصر السفلى ، وتبلغ زنة الأردب من النوع الأول ٢٦٤ رطلاً ، فى حين يزن الأردب من النوع الثانى ٢٩٢ رطلاً من زنة مارك (١) .

ثانياً : زراعة الذرة والذرة الشامية

يزرع الذرة (holcus sorghum) فى كل أقاليم مصر بدءاً من جزيرة الفنتين حتى القاهرة ؛ فهى الحبوب التى تشكل الغذاء العادى للفلاحين ، ويبنى الذرة على فترتين ، الأولى عند حوالى منتصف مايو ، والثانية عند نهاية شهر أغسطس .

ويسبق هذان البذاران ، كما نرى ، غرق الأراضى بفيضان النيل : وهكذا تتطلب زراعة الذرة على الدوام رياً صناعياً ؛ وعلى ذلك فإن الأراضى التى تصلح أكثر من غيرها لهذه الزراعة هى التى تكون أكثر اقتراباً من النهر أو من الترعى التى تحتفظ بالمياه طيلة العام .

(١) انظر فى نهاية هذه الدراسة ، الجداول الموثقة (رقم ١) ، وكذلك التقرير الذى أعد للقائد العام حول

صناعة الخبز .

وهبوطاً من جزيرة الفانتين حتى إدفو (أى مع الاتجاه شمالاً) ، يزرع هذا المحصول مرتين فى العام ، لكنه لا يزرع تحت (شمال) إدفو ، وفى بقية أنحاء مصر إلا فى الصيف ، خلال تلك الفترة من العام التى تسمى القيظى .

وينمو فى معظم الأراضى التى ترتفع بعض الشيء ، وبشكل تلقائى نوعان من النباتات ، يسمى أحدهما حلفا (*Poa multiflora*) ، وهو يستخدم فى صنع الحصر ، أما الثانى ، ويطلق عليه اسم عاقول (*hedysarum alhagi*) فيستخدم مرعى للجمال . وحين يراد زراعة هذه الأراضى بالذرة فإن الناس يبدأون ذلك بإحراق هذه النباتات وهى واقفة (أى بدون إنتزاعها) ثم يقومون بعد ذلك بحرق الأرض ، وبعدها يقسمونها إلى مربعات (أحواض) عن طريق جسور صغيرة تتقاطع بزوايا مستقيمة ، تحفر فى قممها جداول تقوم بنقل المياه إلى كل واحد من هذه الأحواض . وهذه الجسور الصغيرة ، التى ترتفع إلى ٢ - ٣ ديسمترات (٢٠ - ٣٠ سم) ، تقام بشكل بالغ العجلة بواسطة نوع من المكشطة تسمى مسوجة التى تستخدم فى وقت معاً فى تحديد (تجهيز) الأرض وفى إقامة الجسور فيما حول الأحواض ، ويقام منها عادة فى الفدان الواحد إذا كان يقع بالقرب من النيل نحو المائتين ، وإن كان هذا العدد يزيد حسب درجة ابتعادنا عن المصدر الذى ينبغى أن يمدنا بالمياه اللازمة للرى .

ويتطلب تجهيز الأرض على هذا النحو يومى عمل وبعد ذلك يقوم الفلاح بواسطة الفأس بحفر حوالى ٦٠ أو ثمانين حفرة صغيرة (نقرة) عمق كل منها أربعة قراريط ، وذلك فى كل واحد من هذه الأحواض ، ثم تبنى فى كل حفرة من هذه الحفر بعض بذور الذرة .

وتبلغ كمية البذار (للفدان الواحد) من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{14}$ من الأردب ، ويستطيع القيام بذلك ثمانية إلى عشرة رجال يعملون لمدة يوم واحد ؛ يحصل كل منهم مقابل ذلك على ٨ - ١٠ مدينى .

ويبدأ الرى بمجرد أن تغطى البذور ، ويستمر هذا الرى بلا إنقطاع خلال الأيام العشرة الأولى ، بهدف تأكيد إنباتها والإسراع بنموها .

ويتم هذا الري في جزيرة الفانتين بواسطة الدولا ب ذى القواديس (الساقية)
وتستطيع كل ساقية أن تروى من ٥ - ٦ فدادين ؛ وفي الجهات الأخرى يتم الري بيد
الإنسان وبواسطة الدلو .

وخلال الفصل المسمى القيظى ، الذى يتفق حلوله كما سبق لنا القول مع أكبر
إنخفاض لمياه النيل ومع أقصى درجات الحر في الصيف ، يتم الري كل أسبوع ، على ثمانى
مرات متفرقة ، ويلزم استخدام أربعة أو ستة رجال لرى فدان واحد ، في مدة يومين .

وفي بعض قرى الفيوم ، لا تحرث الأراضي المخصصة لزراعة الذرة مطلقا قبل
عملية البنور : فتصنع الحفر (الجورة) التى ستوضع فيها البنور بالفأس (المنقرة) ،
وبعد أن تتم تغطيتها ، تعطى ريتين متتاليتين . وبعد ذلك يشق المحراث بين صفوف
البنور خطوطاً يبلغ عمقها من ٢ إلى ٣ ديسمترات ، تستبقى فيها المياه بارتفاع معين
يكفى لغمر جذور هذه النباتات بالقدر المناسب ؛ وينمو المحصول بسرعة ويبلغ درجة
النضوج بعد ثلاثة أشهر من البذار . وخلال هذه المدة تقتلع الحشائش بعناية من
حقول الذرة ؛ كما تقتلع السيقان الضعيفة أو التى تأخر نموها والتى يمكنها ، ما أن
تصل إلى نفس الأرومة أن توقف نمو السيقان الأساسية (المحصول الأساسى) ،
وتستخدم هذه كعلف للماشية .

وعندما تقترب الذرة من نضوجها ، يعنى الفلاحون عناية كبيرة بمنع الطيور
من أن تحط على سيقانها حتى لا تأكل حبوب الذرة وهى في سنبلتها . وحيث أن هذه
السيقان ترتفع عادة ليبلغ طولها نحو المترين ، فإن الناس يقيمون من مسافة لأخرى في
حقول الذرة أمكات من الأتربة يصعد فوقها الرجال الذين « يهشون » الطيور
بصيححاتهم .

وعلى الرغم من أن زراعة الذرة القيظى أمر بالغ المشقة في مصر العليا ، إذ
تتطلب في بعض الأحيان ما يقرب مائة يوم (عمل) لرى كل فدان ، فإن الناس هناك
مضطرون للجوء إليها كغذاء للسكان الذين لا يزرعون القمح أو الشعير إلا من أجل
تسديد الضريبة أو لإرساله إلى أسواق المدن الرئيسية التى يصدر منها .

وعندما يصل الذرة إلى مرحلة نضوجه ، فإنه يقطع عند إرتفاع حوالى ٢ ديسمتر من سطح الأرض بواسطة نوع من المنجل أصغر حجماً وأقل تقوساً من النوع المستخدم فى فرنسا . ويلزم عشرة من الحاصدين لقطع محصول الفدان فى يوم واحد وفى بعض الأحيان تعرض رعوس النباتات (شواشيه) للشمس وبعد ذلك توضع فى جرن حيث تطوؤها أقدام الثيران . ويمكن لتورين إذا عملاً لمدة خمسة أيام أن يدرس إنتاج فدان . وتنظف الحبوب عن طريق تعريضها للهواء (تذريتها) بواسطة مذراة خشبية ؛ وأخيراً توضع فى أكوام تغطى بالحصر ، أو تحفظ فى قفف مصنوعة من سعف النخيل .

قلنا إن المحصول الأول من الذرة القىظى يتم فى أغسطس فى المنطقة الأكثر مدارية من مصر ، وبعد ذلك مباشرة يبدأ إعداد نفس الأراضى من جديد لاستقبال الذرة الانبارى ؛ وهنا تتبع نفس الأساليب السابق ذكرها سواء عند الزراعة أو عند الحصاد ؛ ومع ذلك ، فحيث يكون النيل فى هذه الفترة من العام فى أقصى ارتفاع له ، فإن عملية الرى تتطلب جهداً أقل بكثير ، بل إن هناك مناطق فى جرجا وسيوط يرتفع فيها الفيضان فى بعض الأحيان لحد يكفى لتغطية الأراضى التى بذرت فيها الذرة بعلو يبلغ عدة سنتيمترات . وتسمح هذه الظروف بإيقاف عمليات الرى الصناعى لمدة تقرب من شهر ؛ وبعد ذلك يستأنف الزراع عمليات الرى هذه ، ويجددونها بواقع مرة كل عشرة أيام ، إلى أن يحين موعد الحصاد .

ويبلغ محصول الفدان من الذرة القىظى عادة ستة أراذب ، فى حين يزيد عن ذلك بكثير محصول الفدان من الذرة الأنبارى ، إذ يبلغ فى بعض الأحيان ١٠ إلى ١٢ أرباً ؛ ويبلغ متوسط ثمن الأرب ١٣ مدينى ، ولا يزرع فى مناطق مصر الواقعة إلى الشمال من جرجا سوى الذرة الانبارى ، فمع الاتجاه شمالاً بطول النيل يتطلب الذرة وقتاً أطول للنضوج ، كما يتطلب مجهودات أقل بكثير فى عملية ريه .

ويبذر الذرة فى الفيوم وفى ولايتى بنى سويف والجيزة مع بداية شهر يولية ،

ويظل في الأرض مدة أربعة شهور ، ولا يروى إلا بواقع مرة كل عشرين يوما ، ويخصد في بداية نوفمبر .

ولا تفصل الحبوب عن منابلهما عن طريق وطء هذه الكيزان بأقدام الثيران كما يحدث في مصر العليا : وإنما بتعريض هذه الكيزان للشمس لمدة خمسة عشر أو عشرين يوماً ، ثم تضرب بالعصى ؛ ويلزم لعامل واحد أن يشتغل لمدة عشرة أيام كي يدرس محصول فدان واحد ، وحيث أن حبوب هذا المحصول نادراً ما تصدر من المناطق التي زرع فيها ؛ وحيث قد لا تجد الحكومة وسيلة للعمل على بيعه في أسواق المدن ، فإن الضريبة التي تفرض على الأرض التي تبذر فيه تحصل نقداً ، وعادة ما تدفع الأراضي التي تزرع محصول الذرة القيطى الضريبة بواقع ٣ بوطاقات للفدان ؛ أما التي تزرع بالحبوب الابنارى فتدفع ٥ بوطاقات عن نفس المساحة : مما يوضح بشكل تقريبي النسبة بين إنتاجي المحصولين ، وتدفع مصاريف بذار الذرة وريه نقداً بصفة عامة ، بواقع ٨ إلى ١٠ مدينى مقابل يوم العمل ؛ وعلى العكس من ذلك أعمال الحصاد إذ يدفع مقابلها عينا في شكل حزم وأحياناً في شكل حب مدروس .

وفي العادة ، فإن الفدان ينتج عدداً من حمولات الجمل من سيقان الذرة يساوى ما ينتجه من أرادب من الحبوب ؛ وتباع حمولة الجمل من هذه السيقان بـ ٨ إلى ١٢ بارة ، وتستخدم هذه وقوداً وذلك بعد تجفيفها ؛ ويكاد يكون هو الوقود الوحيد المستخدم في مصر العليا لانضاج الطوب الأحمر والفخاريات وفي صناعة الجير وفي الأغراض المنزلية الأخرى .

ويستخدم قش الذرة كذلك في تغطية (عمل سقوف) الأكواخ .

وأخيراً فإن العربان والمزارعين في ضواحي أسوان وطيبة يشكلون من هذا القش حزماً يضعونها تحت صدورهم ليستطيعوا العوم بأقل جهد حين يعبرون النيل .

ويطلق المصريون اسم الذرة الشامية على ما نسميه نحن بالقمح التركي ؛ وهو يزرع بكميات ضئيلة في ضواحي قنا ؛ ولزراعته تعد الأرض على نفس النحو الذي تعد به لزراعة الذرة البلدية ؛ وتبذر بذوره في شهر أغسطس ، ويروى لمدة ثلاثة

شهور ، ثم يحصد بعد الشهر الرابع . ويقطع النبات ، وتنزع السنابل عن سيقانه وتحفظ للحصول على حبوبها بقدر الحاجة ، ويبلغ محصول الفدان في بعض الأحيان ١٠ إلى ١٢ أردبا ؛ ويخلط دقيق هذه الحبوب بدقيق القمح ؛ وفي بعض الأحيان يستخدم الذرة وحده في صنع خبز الفلاح .

وفي بعض مناطق الدلتا يحل محصول الذرة الشامية ، وهو الذي لا يعد في الصعيد سوى محصول مساعد ، محل الذرة الصعيدية ، التي تعد في هذه المناطق غريبة تماماً .

وتخصص بعض الأراضي في ضواحي طنطا وسمنود بالذات لزراعة الذرة الشامية ، وتبدأ عمليات الزراعة بتغطية هذه الأراضي بطبقة رقيقة من الرماد أو من الأنقاض التي توجد حول القرى . ولتغطية أرض فدان واحد تزرع عادة ٢٠ أو ٢٤ حمولة حمار . وتبذر البذور في خطوط خطها المخرات ، ثم تسوى أرض الحقل بتمريير جذع نخلة تجرّها الثيران فوقها بشكل أفقى ؛ ثم تقسم في النهاية إلى مربعات (أحواض) لريها .

وتبذر الذرة الشامية في انقلاب الصيف ؛ ولبذار فدان واحد يلزم عادة $\frac{7}{4}$ من الأردب من بذره ، ويبدأ النبات في الظهور على سطح الأرض بعد ستة أيام من البذار ؛ ويروى مرة كل خمسة عشر يوماً حتى وقت الحصاد وهو يتم قرب اعتدال الخريف ؛ ويتم رى الذرة الشامية بيد الإنسان ؛ ويستطيع خمسة رجال أن يرووا الفدان الواحد في ظرف يومين ، ويحصل كل منهم (مقابل ذلك) على ١٢ مدينى .

ويكفى خمسة أو ستة حاصدين لكى يتموا حصاد محصول فدان من الذرة الشامية في يوم واحد ؛ وهم يستعملون المناجل (في ذلك الغرض) . أما عن أجورهم ، فإنهم يحصلون عليها عينا ، ويعطون من حزم الذرة ما يستطيعون حمله .

وفي العادة يعطى الفدان ذو ال ٢٤ قيراطاً أربعة أو خمسة أرادب من الحبوب متوسط ثمنها ٢ بوظاقة : وهكذا يبلغ إجمالى إنتاج هذا المحصول ما نسبته حوالى ١٨ إلى ١ (بالنسبة لكمية البذور) ؛ دون أن ندخل في ذلك قيمة القش الذى لا يستخدم إلا باعتباره وقوداً .

وتنقل الذرة الشامية على ظهور الجمال إلى مكان يقع على مشارف القرية ، وهناك تقوم النسوة والأطفال بفصل السنبله عن الساق ، وبعد ذلك تجرد هذه السنابل من الأوراق الكبيرة التى تغلفها . ويستطيع خمسة عشر أو ستة عشر من هؤلاء العمال أن يجهزوا على هذا النحو خلال يوم عمل واحد محصول فدان ؛ ولكى تحف السنابل على نحو تام فإنها تعرض للشمس لمدة ١٢ إلى ١٥ يوماً ، وبعدها تخزن ، ويدرس منها على قدر الحاجة بغرض فصل الحبوب عن السنابل ، وبعد ذلك مباشرة ، وقبل تحويل هذه الحبوب إلى دقيق ، فإنها تتعرض داخل أحد الأفران لنوع من « التحميص » ، أما سنابل الذرة الشامية التى لا تزال خضراء ، فتجمع فى شكل حزم تتكون من خمس أو ست سنابل ، ثم تشوى ، فتشكل بهذا الإعداد نوعاً من الغذاء يقبل عليه الأطفال بنهم شديد . وعلى هذا النحو وحده ، يستعمل فى صعيد مصر هذا القدر الضئيل من الذرة الشامية التى تزرع هناك .

ثالثاً : محصول الأرز

لا يزرع الأرز (*Oryza Sativa*) إلا فى الجزء الشمالى من مصر السفلى الواقع بين البحيرات التى تحيط بساحلها وبين خط مستقيم يقسم الدلتا من الرحمانية على الفرع الغربى للنيل حتى المنصورة على الفرع الشرقى لهذا النهر . وهذه الأرضى مخصصة لزراعة هذا المحصول حيث قلما يهبط مستوى منسوب النيل هناك بالقرب من مصبه ، وفى موسم المياه الواطئة ، إلى أكثر من متر أو متر ونصف المتر عن مستوى المنسوب العالى الذى يبلغه خلال فترة فيضانه ، بحيث يكون ميسوراً هناك بأفضل مما هو فى أى مكان آخر أن تعطى لحقول الأرز نوبات الرى الدائمة التى تحتاج إليها .

وتتم نوبات الرى بواسطة اللدوايب ذات الأسنان (الساقية) والتى تقام على مجرور (خزان مياه) مستطيل الشكل تصل إليه مياه النيل أو الترعى بواسطة إحدى الحفريات .

وفي ضواحي دمياط ، تلزم في العادة ثلاث من هذه الدواليب لرى مساحة تبلغ عشرة فدادين . وحيث أن مستوى (سطح) منطقة رشيد أقل (من أراضي دمياط) إرتفاعاً عن مستوى مياه النهر ، فإنه تكفى واحدة من هذه الماكينات لرى نفس العدد من الأفدنة والتي تبلغ (مساحتها) بالنسبة لمساحة مثيلاتها في دمياط ، فضلاً عن ذلك ، نسبة حوالى ٦٠ إلى ٧٠ ، وتبعاً لصغر أو كبر قطر هذه السواقي ذات الأسنان ، فإنه يستخدم ثور أو ثوران لتشغيلها ، وتحتاج السواقي الصغيرة إلى أربعة ثيران ، أما الأخرى فتحتاج إلى ستة من الثيران لخدمتها اليومية .

وحيث أدى أحد الأوبئة التي اجتاحت الماشية عام ١٧٨٤ إلى تقليل عدد هذه الثيران بشكل كبير ، فقد بدأ الناس في هذه الفترة ، يحلون الجاموس محل الثيران في أعمال الرى ، ومنذ ذلك الوقت ظلت الجاموس تستخدم في هذا الغرض .

ويراقب حركة ماكينات الرى ، رجلان يتناوبان العمل ، كما يعينان في نفس الوقت بالثيران أو الجاموس التي تعمل فيها .

ويقوم الزراع الذين يقيم عندهم هؤلاء الأجراء بإطعامهم ، ويعطونهم زيادة على ذلك ٥ أو ٦ بوطاقات ، مكافآت سنوية .

ويبذر الأرز عند بداية شهر أبريل ؛ وقبل وضعه في الأرض ، تملأ قفف منه وتغمر لمدة خمسة أو ستة أيام في النيل أو في واحدة من الترع المتفرعة عنه ؛ وبعد أن تتشرب البذور القدر الكافي من المياه ، تبسط على حصر ، وتشكل منها أكوام يغطونها بالعشب ؛ وتسرع الحرارة المتولدة عن ذلك بعملية الانبات ؛ وبعد أن يكون الجنين (القمة النامية) قد نما بشكل كاف ، يوضع الأرز في الأرض (يبذر) .

أما الأرض المخصصة لاستقبال البذور ، فتظل في البداية مغطاة بالمياه لعدة أيام ، وتحث بعد ذلك في اتجاهين مختلفين ، يتقاطع أحدهما مع الآخر بشكل عمودى ؛ ثم تحث للمرة الثانية وتغمر بعدها بالمياه ، ثم يمر فوقها ، بقصد تسوية سطحها ، يجذع من النخيل ، يجز بشكل أفقى ؛ وتنظف الأرض بعد ذلك بواسطة ما يشبه الشوكة ؛ وفي هذه الحالة تكون الأرض بعد موحلة ، ويبذر فيها الأرز وهي لا تزال على هذه الحال .

أما الأردب المستخدم في كيل الأرز فليس على الإطلاق هو نفس أردب القاهرة ؛ بل إن أردب رشيد ودمياط يختلفان فيما بينهما في التسمية وفي السعة .

وتبلغ نسبة أردب رشيد إلى أردب القاهرة ما قيمته ١٣ إلى ١٢ ؛ في حين أن أردب دمياط والمنزلة ، وهو الذى يسمى ضريبة ، فيبلغ ما قيمته ٣٦ إلى ١٣ بالنسبة لأردب القاهرة .

وفي دمياط وضواحيها ، يندر $\frac{٣}{٨}$ من الأردب من الأرز لكل فدان مساحته ٦٨٧٧ متراً مسطحاً ؛ وعلى هذا فإنه يستخدم في مساحة معطاة (بعينها) كمية من البذور تعادل ضعف كمية بذور القمح التى تستخدم في نفس هذه المساحة . وإن كان جزء من أعواد الأرز التى تنتج عن هذا البذار ينبغى لها أن تستزرع مرة أخرى في مكان آخر ، كما سندكر بعد قليل .

وبعد ثمانية وأربعين ساعة من البذار ، تغمر الأرض بمياه يبلغ علوها نحو خمسة سنتيمترات وتترك المياه فيها لمدة يومين أو ثلاثة أيام ، تصرف بعدها لتستبدل بها مياه جديدة ، تظل هناك لنفس المدة ، وتكرر هذه العملية حتى الحصاد . وبعد حوالى عشرين أو ثلاثين يوماً من البذار ، تبعاً لما إذا كان نمو النبات أكثر أو أقل سرعة ، يبدأ الناس في عزق حقول الأرز ، ويعنون بتنظيفها على هذا النحو كلما تكاثرت فيها أعشاب غريبة .

وتتم عملية نقل شتلات الأرز عند نهاية شهر يولية . وتحدث هذه العملية في العادة بالنسبة للأراضى التى سبق أن كانت مزروعة بالقمح ، والتى لم يكن قد سبق حصادها بعد وقت بذار الأرز .

وتحرق الأرض التى ينبغى أن تنقل إليها شتلات الأرز بواسطة المحراث أو تعزق بالفأس ، وتروى بعد ذلك ثم تسوى بواسطة جذع نخلة ، مثلها مثل الأراضى التى تعد لبذر الأرز . وبعد ذلك يشتل حوالى نصف السيقان التى ينتجها الحقل المبذور بالأرز إلى حقل بنفس المساحة أعد على هذا النحو . وهذا هو السبب فى أن كمية بذور هذا النبات ، التى تبذر فى الفدان الواحد تبلغ حوالى ضعف كمية القمح التى كان يمكن أن تبذر فيه .

وفي معظم المناطق التي يزرع فيها الأرز ، تكون الحقول التي يشتل إليها الأرز غير بعيد عن الحقول التي توفر شتلاته ؛ وإن كان الأرز الذي يزرع في المنزلة يأتي عادة من فارسكور ، وهي قرية تقع على شاطئ النيل ، على بعد فرسخ واحد إلى الجنوب من دمياط . وتحمل شتلات الأرز على قوارب تنقله عبر البحيرة حتى المنزلة ؛ وتكفي حمولة القارب لتغطية فدان واحد ، وفي العادة يبلغ ثمن النبات تسليم المنزل ٢٠ إلى ٢١ بوظافة ؛ وبعد ذلك ينقل نبات الأرز على ظهور الجمال ابتداء من نقطة نزوله من القارب إلى الحقل الذي سيزرع فيه .

ويدفع مقابل عملية زرع الشتلات في كل فدان بوظافة ونصف بوظافة . ويتم اقتلاع وشتل الأرز في ولايتي المنصورة ودمياط بواسطة عمال من أبناء البلاد ، لكن عمالا من ولاية بلبس هم الذين يذهبون في هذا الفصل للقيام بهذا العمل في الدلتا وولاية رشيد ؛ وهؤلاء لا يحصلون على أجورهم باليومية ، وإنما يأخذون على عاتقهم اقتلاع وشتل الفدان الواحد بالمقابلة مقابل (أجر) ٥ بوظافات .

ويحصد الأرز عند حوالى منتصف نوفمبر : وعلى هذا النحو فإن هذا المحصول يمكث بالأرض لمدة ستة شهور ، ويروى خلال الأشهر الأربعة منها ريا صناعياً ؛ ويروى خلال الشهور الثلاثة الباقية عن طريق رى سهله فيضان النيل (بالراحة) ؛ وهو يحصد كما يحصد القمح ويربط في حزم صغيرة وينقل إلى جرن حيث تفصل حبوه عن سنابله بواسطة النورج ، ويستطيع ١٠ إلى ١٢ رجلاً أن يحصدوا في يوم واحد إنتاج فدان ، وحين يقوم بهذا العمل أناس من أبناء البلاد تدفع لهم أجورهم في شكل حبوب ، فيحصلون على $\frac{2}{11}$ من الضريبة .

أما عمال المنصورة وبلبس الذين يذهبون إلى رشيد وإلى الدلتا لحصاد الأرز فتدفع أجورهم نقداً : يعطون ٤ بوظافات مقابل حصد محصول الفدان وربطه في حزم ونقله إلى الجرن .

ويمكن أن يدرس محصول الفدان الواحد تحت النورج في ظرف يوم وليلة بواسطة ثمانية رجال و أربعة ثيران ؛ ويدفع أجر هذا الدرس على الدوام عينا ، أحيانا في

شكل حزم أرز كما في رشيد ، وأحياناً في شكل حبوب كما في دمياط . ويعطى لكل عامل أربع حزم من الأرز أو $\frac{1}{3}$ من الضريبة من الحبوب .

وتتم تذرية الأرز بنفس الطريقة التى يذرى بها القمح أى بتعريضه للهواء بواسطة ما يشبه مضرباً خشبياً ، وإن كان الهواء لا يفصل إلا الأجزاء بالغة الخفة ، ويظل الأرز ، كى يصبح نظيفاً على نحو تام ، في حاجة لأن يمرر في غربال لعدة مرات ، الأمر الذى يتم في الطواحين حيث تنزع عن الأرز قشرته .

ويُدفع في مقابل تذرية الأرز $\frac{1}{3}$ من كمية الأرز المنذرى .

ويبلغ متوسط المحصول السنوى للفدان في دمياط والمنصورة $\frac{1}{3}$ ٣ ضريبة ، ويلزم $\frac{2}{3}$ من الضريبة لبدار وإنبات فدانين ؛ وهكذا يبلغ متوسط نسبة البذار إلى المحصول الناتج في حقول أرز هاتين الولايتين حوالى ١ إلى ١٨ .

أما في الدلتا وفي رشيد فيصلح المتوسط السنوى لإنتاج الفدان ٧ إلى ٨ أرداب ؛ وحيث يتلقى كل فدان بذوراً تساوى $\frac{1}{3}$ الأردب فإن النسبة بين البذار وبين الحصاد تعادل نسبة ١ إلى ١٦ . وهكذا يمكن النظر إلى كل أراضى مصر الصالحة لزراعة الأرز باعتبارها على نحو ما خصيبة .

ومع ذلك فليس ثمة على الإطلاق محصول يتغير ناتجه على مثل هذا النحو ، فقد أكد المزارعون في ضواحي دمياط أن ناتج محصوله في بعض الأحيان لا يزيد على نسبة ٥ إلى ١ (بالنسبة لكمية البذور) في حين يرتفع في بعض الأحيان إلى نسبة ٣٢ (إلى ١) .

ولا يهرس قش الأرز مطلقاً كما هو الحال بالنسبة لقش القمح ، فهو أكثر سمكاً وأكثر صلابة من هذا الأخير ، ولكنه يكسر فقط تحت النورج ، ولا يستخدم إلا وقوداً ، وقبل أن يتداول الأرز في التجارة ويعرض للاستهلاك ، فإنه يحتاج - وهو لا يزال شعيراً - لأن يبيض : أى أن تنزع عنه قشرته وإليكم بعض التفاصيل حول هذه العملية .

تعرض الحبوب أولاً للشمس لمدة ١٠ إلى ١٥ يوماً ، ثم تمر بعد ذلك أسفل مدقات أسطوانية الشكل من الحديد الأجوف ، يبلغ علوها ٣ ديسمترات ويبلغ قطرها ديسمترًا واحدًا ؛ وتثبت كل واحدة من هذه المدقات بشكل عمودى على هيئة مطرقة ذات مقبض يتحرك فى خط رأسى فوق محور حديدى يوضع على مسافة متر من المدق ومدعوم بقوة فوق مرتكزات مبنية . وتنتج الحركة القلابة التى تقوم بها المدقات ، شأنها فى ذلك شأن مطارق الحداد ، نتيجة للضغط الذى تمارسه فوق طرف مطرقتها ، عند الجانب الآخر من المحور ، أربع حداث تخرق بشكل عمودى شجرة أفقية تستخدم كمحور أو مدار إلى عجلة مسننة تتشابك عموديا بعجلة مسننة أخرى أكبر حجما . ويحمل محور هذه العجلة الكبيرة رافعة يعلق بها ثور واحد أو عدة ثيران حسبما إذا كان ينبغي للماكينة أن تحرك مدقين أو كان عليها أن تحرك أربعة مدقات (١) .

وتوجد أسفل هذه المدقات ثقب أسطوانية عملت فى الأرض على شكل هاونات ، يحتوى كل واحد منها على $\frac{1}{2}$ ضريبة من الأرز . ويعد كل هاون عن الآخر بحوالى المتر ، بحيث يستخدم الجدار الوسيط الذى يتكئ عليه محور دوران المدقات كمسند لظهر العامل الجالس الذى يكون شغلة الدائم هو أن يعيد بيده إلى تحت المدقات حبوب الأرز التى تتباعد عند كل دورة .

وتمر الحبوب فى البداية بهذه العملية لمدة ساعتين ، تكفيان لنزع جزء من القشور عن الحبوب ؛ ولكن حيث تصبح عملية الدوران والطرق ، مع مواصلة هذه العملية على نفس الكومة من الحبوب ، أمراً لا جدوى منه على الإطلاق بسبب هذا الجزء من القشر الذى تم فصله بالفعل عن الحبوب ، فإن الأرز يسحب لتنظيفه للمرة الأولى ، ثم يعاد وضعه تحت المدقات لتمرير الدق عليه لمدة ساعتين ؛ ثم ينظف الأرز من جديد ليم نفس العمل للمرة الثالثة ؛ وينتهى الأمر بتبيض الأرز وذلك بوضعه للمرة الرابعة أسفل المدقات مع كمية محددة من الملح ، وبعد ذلك يتداول فى الأسواق بالحالة التى نراه عليها .

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحة التاسعة ، وكذلك وصف الأشكال ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من هذه اللوحة ،

والذى قدمه المسيو جولوا Jollois.

ويلزم على الأقل ثلاثون ساعة ليتم تنظيف ضريبة الأرز الشعير بشكل تام وتنتج هذه الكمية ، حين يكون الأرز من صنف جيد ، $\frac{2}{3}$ ١ أردب من الأرز الأبيض ، أما إذا كان من صنف أدنى ، فإنها تنتج فقط أردباً ونصف الأردب ، وهكذا نستطيع أن نقدر أن متوسط إنتاج الأردب ^(٥) هو أردب و $\frac{7}{11}$ من الأردب ؛ وعادة ما يقدر إنتاج كل خمسة أرداب من الأرز الشعير بأربعة أرداب من الأرز الأبيض .

ويتطلب استغلال طاحونة (مضرب) ذات مدقين ، وتعمل ليلاً ونهاراً ، تشغيل تسعة من الثيران وسبعة من العمال يتبادلون نوبات العمل . وتصل المصاريف اللازمة لإطعام الثيران ولدفع أجور هؤلاء العمال ، وفائدة (ربح) السلفيات الأولية ، وصيانة الماكينة ومنشآتها ، تصل بثمان تبييض ضريبة الأرز إلى ٥ بوطاقات ، أما بالنسبة للأردب فتصل إلى ٣ بوطاقات و ١٥ مدبني فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ربح التاجر ، محسوباً على أساس ٢٠٪ فإن ثمن أردب الأرز في السنة العادية ، تسليم مخازن دمياط سيساوى ٢٢ بوطاقة ، وأخيراً ، فحيث أن الجزء الأكبر من الأرز الذى تنتجه مصر مخصص للتصدير ، فإننا نستخلص أن ثمن هذه السلعة الغذائية يزيد أو ينقص تبعاً لنشاط التجارة أو كسادها ، وفى أثناء احتلال الجيش الفرنسى لهذه البلاد ، انخفض سعر أردب الأرز فى رشيد إلى ١٢ بوطاقة .

رابعاً : زراعة الشعير

يعتبر الشعير (*hordeum hexastichum*) هو أكثر النباتات التى تشيع زراعتها فى مصر ، فهو يزرع فى واقع الأمر ابتداء من جزيرة فيله والقائتين حتى لسان الأرض الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر الأبيض المتوسط .

ومع ذلك فإن الاختلافات فى درجة الحرارة ، فى مثل هذه المسافة الشاسعة ، تؤدى إلى وجود اختلافات بالغة تتناول هذا المحصول سواء فى زراعته أو فى غلته .

(٥) كذا فى النص وصحتها الضريبة .

في جزر النيل الكبرى ، وعلى شواطئه هبوطاً من إسنا إلى إدفو يندر الشعير عند نهاية نوفمبر ، بعد الزراعة الثانية للذرة : ويبدأ الأمر بحرق الأرض حرثة أولى ؛ وحيث أن هذه الأرض عالية بالقدر الذي لا يسمح بغمرها بشكل طبيعي بمياه النيل ، فإنهم يقسمونها إلى أحواض تغمر بالمياه عن طريق الدلاء (دلو) أو بواسطة الماكينات ذات القواديس (السواقي) ، وبعد أن تبلل الأرض بالقدر الكافي تتم عملية البذار : وهناك يستخدم للفدان الواحد نصف أردب من الحبوب .

وفي هذا الجزء من مصر ، حيث تعطى الأرض نفسها بواسطة الري الدائم ثلاثة محاصيل في العام ، فإن نفس العمال هم الذين يقومون بكل أعمال الزراعة في عدد بعينه من الفدادين وفي العادة يتعهد ثمانية رجال ، وعدد مماثل من الأولاد خمسة إلى ستة من الأفدنة .

وتبلغ غلة فدان الشعير في جزيرة إلفنتين ، وإلى الشمال من إسنا حوالي ٥ إلى ٦ أرداب ، ويمكن أن يرتفع المحصول إلى ثمانية أو تسعة حين تكون السنة مواتية ، وينتج المحصول كذلك عدداً مماثلاً من حمولات الجمل من القش المهروس ، ويتراوح ثمن أردب الشعير من ١ إلى ٢ بوظافة ؛ كما تباع حمولة الجمل من القش المهروس بـ ١٥ إلى ٢٠ مدينى .

ولا يبدأ الناس في بذر بنور هذا المحصول في الحقول التي تغمرها بشكل طبيعي مياه الترغ المتفرعة عن النيل إلا في شمال إسنا ؛ ومع ذلك فليس ثمة إلا جزء من أراضي هذه المنطقة هو الذي يتقبل مثل هذا النمط من الزراعة ، في حين أن هذا المحصول لا يندر ، وعلى نفس طريقة القمح ، إلا في الأراضي التي يغطيها الفيضان وذلك إلى الشمال من سهل طيبة وكذلك في ولايات جرجا وسيوط والمنيا .

وعندما لا تحرق الأرض على الإطلاق قبل عملية البذار - تبلغ كمية البنودر المطلوبة للفدان الواحد $\frac{4}{3}$ الأردب وأحياناً الأردب بأكمله . وحين تعد الأرض بحرثة تمهيدية فلا تبذر سوى نصف هذه الكمية . وتتراوح غلة الفدان بين ٦ إلى ١٠ أرداب تبعاً (لظروف) السنين .

وهكذا تشبه زراعة الشعير البياق هذه ، وبشكل تام ، زراعة القمح ؛ ويلزم أربعة رجال كى يحصدوا فى يوم واحد محصول الفدان . ويحصل هؤلاء الحاصلون على أجورهم عيناً ، ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب . ويبلغ ثمن الأردب من الشعير عادة بوظافة واحدة فى ولايتى جرجا وسيوط . وعلى العموم فإن ثمن الشعير فى مصر يعادل نصف ثمن القمح .

ومن جهة أخرى فإننا نجد الرى الصناعى الذى يبدو أمراً لا فائدة منه فى وادى النيل ابتداء من جرجا حتى القاهرة ، نجده شيئاً ضرورياً للغاية فى ولاية الفيوم حيث لا تبقى مياه الفيضان على سطح الأرض إلا لوقت قصير .

وهناك ينذر $\frac{2}{3}$ الأردب من الشعير لكل فدان ؛ ويروى المحصول ثلاث مرات أثناء مكوثه فى الأرض ، ويعطى الفدان ٥ أو ٦ أرداب ومثل هذا العدد من حمولات الجمل من القش المهروس .

ويروى الشعير الذى يزرع فى مناطق الدلتا المختلفة ، كما يروى القمح مرتين أو ثلاث مرات ابتداء من بذاره وحتى حصاده . وتتراوح كمية البذور التى تستخدم لفدان واحد مساحته ٢٤ قيراطاً بين $\frac{1}{4}$ و $\frac{2}{3}$ من الأردب ؛ كما يتراوح إنتاجه كذلك تبعاً لظروف المكان إذ لا يبلغ سوى ٣ أرداب فى ضواحي منوف ، وإن كان يصل إلى سبعة بالقرب من طنطا ، وفى بعض الأحيان يرتفع إلى ٨ أو إلى ١٠ أرداب فى ولايتى رشيد والمنصورة . وقش (ساق) الشعير فى الدلتا أقصر من قش القمح . لذلك لا ينتج منه من حمولات الجمل من القش إلا عدداً يساوى $\frac{1}{4}$ عدد أرداب الحبوب التى تغلها مساحة بعينها . وفضلاً عن ذلك ، فهو عليل أقل قيمة من قش القمح . كما أنه يستهلك بشكل شبه دائم فى نفس مناطق إنتاجه .

وتنتج بعض أجزاء من اللسان الضيق الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر القبيل من الشعير ، وتبذر بذوره فى خطوط خططت بالفأس ، ثم يسوى سطح الأرض بعد ذلك بواسطة جذع نخلة تعمل عمل المشط والأسطوانة .

وتحل الخاصية الشعرية (القدرة على الامتصاص) التى تتمتع بها الأرض هناك ، التى تجرى تحتها على الدوام المياه العذبة للبحيرة طيلة الفيضان على عمق ضئيل للغاية بالإضافة إلى الأمطار التى يكثر هطولها فوق هذا الساحل - تحل محل الفيضان ومحل الرى الصناعى معاً . وتتطلب زراعة الشعير هذه فى قرية بلطيم ، كما رأينا ، مصاريف ضئيلة للغاية . لكنها كذلك قليلة الانتاج ؛ إذ لا تنتج فى العادة إلا ٣ أو ٤ إلى ١ (نسبة المحصول إلى كمية البذور) .

ولا يستخدم الشعير عادة فى مصر إلا لتغذية الخيول : وهو فى ذلك يقوم مقام الشوفان الذى يقدم لها فى بعض أجزاء من أوروبا .

ويحصل جزء من الضريبة التى تخضع لها أراضي مصر العليا فى شكل شعير يباع فى أسواق القاهرة ؛ كما يمثل الشعير صادراً بالغ الأهمية فى موانئ القصير ودمياط ورشيد .

خامساً : زراعة العدس والحمص والتمرس

يعتبر العدس (*ervum lens*) إنتاجاً خاصاً بتلك المنطقة من مصر ، والتى تمتد من إدفو حتى مرتفعات الجيزة ، بما فى ذلك الفيوم ؛ ولا تمارس زراعته لا فى أطراف المنطقة المدارية فى الصعيد ولا فى الدلتا .

ولا تصلح لزراعة العدس سوى الأراضي التى تغمرها مياه ترع الرى بشكل طبيعى ، ولذلك فمساحة هذه الأرض هى نفس مساحة تلك الأرض التى يطلق عليها اسم البياتى ، ولا تتطلب هذه الزراعة إلا قدراً ضئيلاً من المجهود .

وفى بعض الأحيان تعطى الأرض حرثة أولية عقب انحسار المياه ؛ ومع ذلك ، فإذا كان الفيضان وفيراً ، وإذا لم تكن الأرض قد جفت بشكل تام عندما يجل وقت البذار ، فإنه يكتفى ببذر الحبوب على الأرض وهى لا تزال بعد موحلة ؛ ويبذر فى كل فدان من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{2}{3}$ الأردب . وتغطى البذور ، وذلك بأن تمرر فوقها قطعة من الخشب يجرها أربعة أو خمسة رجال أو عن طريق إعطاء حرثة ثانية للأرض . ويظل العدس فى

الأرض حوالى أربعة شهور أى أقل من المدة التى يمكثها القمح بثلاثين أو خمسة وثلاثين يوماً ، ويحصد العدس باقتلاع سيقانه وذلك حتى يبذر فى الأرض مع محاصيل أخرى كما يحدث فى الصعيد ؛ أو يحصد (بحش سيقانه) عندما يكون قد بذر وحده كما يحدث فى الفيوم وضواحي القاهرة .

ويلزم تسعة أو عشرة أيام من العمل كى يستطيع عامل واحد أن يقطع محصول فدان من العدس . ويحزم المحصول فى حزم ، تنقل على ظهور الجمال إلى الجرن حيث تدرس تحت النورج ، كما يحدث للقمح .

ويدرس إنتاج الفدان أربعة رجال وأربعة ثيران يعملون جميعاً لمدة يوم واحد ويتم تدرية وتنظيف العدس بنفس الطريقة التى تتم بخصوص الحبوب الأخرى . وتتطلب هذه العمليات كلها تسعة أو عشرة أيام عمل ، يدفع مقابل كل يوم منها $\frac{1}{4}$ من الأردب من العدس .

ويستخدم قش العدس الذى يهرس تحت النورج عليقاً للجمال والماعز . ويستخرج منه عادة عدداً من حمولات الحمل (من التبن) يعادل عدد ما ينتجه المحصول من أرداب من الحبوب . وتباع الحمولة من هذه السيقان المهروسة بـ ٣٠ إلى ٤٠ مدينى .

ويتغير إنتاج الفدان تبعاً (لظروف) السنين ؛ ويبلغ (عادة) ٦ إلى ٧ من الأرداب ويصل أحياناً إلى ٣ أو ٤ فقط .

وعادة يبلغ ثمن أردب العدس ١٠٠ مدينى وذلك فى مصر العليا ، فى حين أنه يبلغ فى القاهرة وولاية الجيزة ١٥٠ مدينى .

وفى ولايتى سيوط والمنيا تكون هذه الزراعة مجزية أكثر منها فى أى منطقة أخرى ، وبعد ذلك يقل عائدها صعوداً تجاه الصعيد أو هبوطاً باتجاه القاهرة .

وتخضع حقول مصر العليا التى تبذر بالعدس لضريبة تدفع عينا ، ويخزن العدس الذى يحصل فى مخازن بمصر القديمة ، حيث يسحب لتغذية أسواق مصر السفلى أو ليتم تصديره .

أما العدس الذى يخصص للاستهلاك فتتزرع عنه قشترته فى العادة ؛ ولا تباع فى أسواق المدن إلا الفلقتان (الفصان) من هذه البقول : وهذه الفلقات ذات لون برتقالى بالغ الجمال ، ويكفى لتنقية أو تنظيف العدس على هذا النحو أن يدعك أو يفرك بين زحوين صغيرتين من الصلصال المجفف فى الشمس يبلغ نصف قطرها ٢٥ سم أو ٣٠ سم وتكون الرحاة السفلى ثابتة فى حين تكون العليا وحدها هى المتحركة ، وتدور حول مركزها بواسطة عامل واحد مثل طواحين الخردل . ويبلغ ثقل هذه الرحى المتحركة ، المصنوعة من الصلصال الجاف نحو ٢٠ أو ٢٥ كيلو جراماً .

ويبذر الحمص (*Cicer arietinum*) ، كالعدس فى أراض غمرتها المياه ، وتتلقى الأرض نفس التجهيزات قبل وبعد البذار الذى يتم مباشرة عقب انحسار المياه .

ويبذر فى الفدان الواحد من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{4}$ من الأردب من الحمص ، وهو ما يتطلب عادة ثلاثة أيام عمل ، ويبقى الحمص بالأرض لمدة سبعة أشهر ؛ ويقتلع المحصول ثم يدرس تحت النورج ؛ ويمكن لأربعة رجال مع أربعة ثيران أن يدرسوا فى يوم واحد إنتاج أحد الأفدنة ؛ ويحصلون معاً كأجر على $\frac{1}{4}$ من الأردب من العدس بما فى ذلك إيجار النورج .

ويتغير إنتاج الفدان المزروع بالحمص تبعاً (لظروف) السنين ؛ وفى مناطق الصعيد التى تكثرت بها زراعته ، يتراوح هذا المحصول من ٤ إلى ٨ أردب ، كما يتراوح ثمن الأردب من ٥٠ إلى ١٣٠ مدينى .

وبالإضافة إلى الاستخدامات اليومية للحمص فى غذاء الفلاحين ، فقد جرت العادة فى القاهرة ورشيد ودمياط وفى مدن أخرى من مدن الدلتا على تخميص حبوبه فوق نار موقدة فى مستوقد واسع ، ويؤكل بعد أن يحمص على هذا النحو .

وينطبق ما سبق أن انتهينا من قوله ، وبلا تحفظ على زراعة الترمس (*Lupinus Termis*) . ويبذر فى الفدان الواحد منه $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{2}$ الأردب تبعاً لما إن كان سيوضع فى جورات تحفر باليد أو إن كان سيبذر « على الطائر » على الأرض التى لا تزال بعد موحلة ؛ ويحصد بجزه بعد مرور خمسة شهور . ويلزم عشرة أو اثنا عشر يوماً لحصاد

فدان . وحيث لا يمكن استخدام سيقانه ، التي تكاد تكون ليفية في تغذية الماشية ، فإنها تستخدم وقوداً ، أو بصفة خاصة في صنع نوع من الكربون يدخل في صناعة بارود البنادق في هذه البلاد ، وتستخلص الحبوب بضرب سيقانه ، بعد أن تكون هذه قد جفت بشكل تام ، بالعصى ؛ وهي ممارسة تعود في الشرق إلى عصور ضاربة في القدم ، وتحل في مصر محل استخدام المدقات .

وتدفع مصاريف زراعة ودراس الترمس عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل حاصد .

سادساً : زراعة الفول

يزرع الفول (*Vicia fava equina*) بوفرة في ولايات جرجا وسيوط والمنيا في أراض تروى بشكل طبيعي .

ويبدأ الفول في بداية شهر نوفمبر دون حرثة تمهيدية ؛ ويلزم أردب واحد ، أو $1\frac{3}{4}$ أردب (من البنور) لكل فدان تبعاً لما إن كانت الأرض أكثر أو أقل وحولة . وبعد البذار يقوم خمسة رجال بتغطية البنور وذلك بجر قطعة من الخشب فوق الأرض . ويحصل هؤلاء على أجورهم عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب من الفول لكل منهم .

ويبقى الفول في الأرض لمدة ثلاثة أشهر ونصف ، ويحصد عند نحو منتصف شهر فبراير ، وتقطع سيقانه ثم تدرس تحت النورج ويلزم أربعة ثيران وأربعة رجال يعملون لمدة يومين لدرس محصول فدان واحد ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب .

وبعد أن تسدد مصاريف الحصاد والدراس على هذا النحو ، يعطى محصول الفدان في السنوات الطيبة ٧ أرداب من الفول ، في حين يعطى في السنوات غير المواتية ٢ إلى ٣ أرداب فقط ؛ ويتراوح ثمن الأردب من ٥٠ إلى ١٠٠ بارة ، ويرتفع إلى ٢ بوظافة في الأماكن التي يسهل فيها تصدير هذا المحصول .

وتستخدم سيقان الفول ، التي تهرس تحت النورج ، كعليق للجمال والثيران والماعز . وينتج الفدان عادة ثلاث أو أربع حمولات جمل من السيقان المهروسة (التبن) ، تباع الحمولة الواحدة منها بـ ٤٠ مدينى .

وفي الفيوم وضواحيها ، تعطى الأرض المخصصة لزراعة الفول في بعض الأحيان حرثة أولية ؛ وحين يبدأ النبات في الجفاف ، تقتلع سيقانه بدلا من قطعها بالمنجل . وعادة ما يكون محصول الفول أكبر على نحو طفيف منه حين يبذر بينما تكون الأرض لا تزال موحلة .

وبمجرد أن نهبط الدلتا ، تصبح زراعة الفول أقل عطاء ، وتكون نتيجة لذلك أقل انتشاراً . وهو يبذر هناك على الدوام في خطوط خطتها المحارث ، وتعلو سيقانه بقدر يفوق ارتفاع سيقان الفول في الصعيد . ويدفع ٤٠ بارة مقابل اقتلاع محصول فدان واحد ، ثم يترك المحصول ليحلف في نفس مكانه أو يعرض للشمس ، وأخيراً يوضع تحت النورج . ويبلغ إنتاج الفدان ٥ أو ٦ أردب .

ونادراً ما تمتد زراعة الفول في مصر العليا إلى ما وراء قوص ، كما لا تمتد في الدلتا إلى ما تحت (شمال) سمند . وتصدر منه كميات هائلة إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير . كما يصدر كذلك إلى المشرق عن طريق موانئ البحر الأبيض المتوسط . وتمون أسواق القاهرة ومعظم مدن مصر السفلى بالفول الناتج عن حصيلة الضريبة العينية التي تحصل من الصعيد .

وفي بعض الأحيان تنزع قشرة الفول الذي يباع في هذه الأسواق ، كما يحدث للعدس ، بواسطة رحوين صغيرين من الصلصال المجفف يجرش بينهما الفول .

سابعاً : زراعة البصل - البطيخ - الشمام والخضروات الأخرى

يشكل البصل (*allium cepa*) موضوعاً لزراعة كبيرة في كل أنحاء مصر على وجه التقريب ، فيما عدا المنطقة المدارية في ولاية طيبة ، وكذلك فيما عدا الأجزاء الدنيا من الدلتا .

وفي البداية تحرث الأرض ثم تسوى بمجذع نخلة ، وبعد ذلك تقسم إلى أحواض

بواسطة المسوجة^(٥) ، وتبلغ تكاليف العمليات المتتالية لإعداد فدان الأرض ٢٠٠ مدينى .

ويُنذر البصل بعد القمح والبرسيم وبقية الحبوب التى تبذر فى الأراضى التى تروى بشكل طبيعى . ومن أجل ذلك تشكل ، باستخدام معول صغير ، خطوط صغيرة تلقى فيها البذور . ويمكن لعشرة رجال أن يقوموا بهذا العمل خلال يوم واحد على مساحة قدرها فدان . ويستخدم للبذار $\frac{1}{4}$ من الأردب من البذور يبلغ ثمنها فى العادة ٩٠ إلى ١٢٠ بارة . وفى أثناء نمو النبات يزداد أو يقلل عدد الريات تبعاً لكون الأرض أكثر ارتفاعاً أو أكثر انخفاضاً ، وفى حالة ارتفاع الأرض تكرر الريه كل أسبوع . وتصل مصاريق رى الفدان ، الذى يتم بواقع ست أو ثمانى مرات إلى نحو ٣٠٠ مدينى .

وبعد خمسين أو ستين يوماً من البذار يشتل البصل فى حقل آخر حرث من قبل ثلاث مرات . ويكفى البذر الذى تم فى مساحة بعينها لتغطية مساحة تصل إلى ما يعادلها بـ ١٢ ضعفاً .

ويُحصد البصل وهو أخضر كى يستخدم مباشرة كغذاء ، أو يترك ليجف على ساقه (فى الحقل) كى يباع فى الأسواق . وهو يبلغ درجة النضوج عادة بعد ثمانين أو تسعين يوماً من شتله ، ويلزم ١٥ إلى ٢٠ يوم عمل لكى يتمكن عامل واحد من حصاد محصول فدان ، ويدفع مقابل كل يوم عمل ٦ بارات فى ولاية سيوط .

وينتج الفدان من ٢٠ إلى ٣٠ أردباً من البصل ، يباع الأردب الواحد منها عادة مقابل بوطاقة (واحدة) فى ولاية سيوط والمنيا ، ويصل إلى ٢ بوطاقة فى ضواحي قنا . ولا ينتج هذا التفاوت فى الثمن فقط لأن مصاريق الزراعة فى قنا تزيد عن نظيراتها هناك ، بل كذلك لأن هذا البصل يصدر من هناك بكميات ضخمة إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير .

(٥) لعلها هى البتانة التى تصنع الحلود بين الأحواض التى يطلق على الواحد من هذه الحلود اسم البتن

وعلى الرغم من أن البصل المصرى قد فقد بعض شهرته إلا أنه أكبر حجماً من البصل الذى تنتجه أوروبا ؛ كما أنه حلو المذاق لدرجة يؤكل معها نيئاً دون أى تبيل . وهو يستخدم ، كما كان يستخدم فى الماضى ، فى غذاء سكان الريف ، الذين يحتمل أنهم كانوا سيزرعونه بكمية أكبر لو أن زراعته كانت تتطلب سلفيات أقل .

وتدفع الضريبة العقارية المفروضة على الحقول المزروعة بالبصل ، نقداً ، وتصل إلى ٦ إلى ٧ بوطاقات (ربالات) للفدان الواحد .

وهناك محصول غذائى آخر بالغ الوفرة فى كل أنحاء مصر ، هو البطيخ أو شمام الماء (*Cucurbita Citrullus*) .

ويزرع هذا المحصول فى الجزر أو على حواف النيل التى تظل مكشوفة خلال فصل المياه الواطئة أو التى تغرقها المياه أثناء الفيضان . وتشكل هذه الحواف منحنيات بالغة الانحدار ، يتكون سطحها من رمل ناعم للغاية . وتعمل فيه حفرات مثلثة الشكل يبلغ طولها المتر بعرض يبلغ ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، وبعمق يكفى لتمكين المياه الآتية من باطن الأرض أو تلك القادمة من النيل من أن تبقى على الرطوبة اللازمة فى هذه الحفرات . وتوزع هذه الحفرات فى خطوط موازية لمجرى النيل ، وتبعد كل منها عن الأخرى بنحو المتر . وحيث يكون بمقدور الريح أن تنقل بسهولة هذا النوع من التربة ، وحيث من الممكن لهذه الرمال المتحركة أن تردم نباتات البطيخ وهى بعد صغيرة ، فإن الزراع يوقفون هذه الرمال بواسطة سياج صغيرة من جذوع جافة توضع بشكل اعتراضى (بالعرض) بالنسبة لخطوط البذور ؛ ويشكل الرمل الذى يتكدس بظهر هذا السياج نوعاً من الوجاء يحتمى خلفه ساق النبات من لهيب الشمس .

وينتج كل نبات فى العادة ثلاث أو أربع ثمرات ، تباع الواحدة منها بـ ٤ إلى ٥ مدينى .

وفى بعض الأحيان يبذر البطيخ فى الأراضى الواطئة التى تحف بالترع الداخلية عوضاً عن بذره على حواف النيل ، فتصنع فى هذه الأرض عند نحو بداية فبراير

جورات تبعد كل منها عن الأخرى بتر ، ويبلغ عمقها حوالى ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، ويوضع فيها ملء اليدين من زبل الحمام ، الذى يترك مكشوفاً لمدة ثمانية أو عشرة أيام ، يتم البذار فى نهايتها . ويلزم لبذار الفدان $\frac{1}{48}$ من الأردب من البذور مما يكلف نحو ٢٠ بارة . ويستطيع عشرة رجال أن يتموا هذا العمل فى ظرف يوم واحد . ويمكن أن تصل قيمة إنتاج الفدان الواحد إلى ٣٠ بوطاقة ؛ وإن كانت لا تبلغ فى بعض الأحيان سوى ١٢ أو ١٥ بوطاقة .

ولعل زراعة البطيخ ، التى تدخل على الدوام فى عداد تلك الزراعات التى يطلق عليها اسم الدميرى ، هى الوحيدة التى تناسب لسان الأرض الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر . ويصنع سكان قرية بلطيم ، المبنية على مثل هذه الأرض ، جورات صغيرة يبلغ عمقها نحو ٢٠ إلى ٢٥ سم ؛ الأمر الذى يسمح بالوصول إلى مستوى منسوب المياه العذبة التى تجرى خلال الشتاء من البحيرة إلى البحر مارة تحت سطح هذه الأرض الرملية ؛ ويضع الناس فى قاع هذه الجورات ، كما يحدث فى مصر العليا ، زبل الحمام ويبنون بذور البطيخ ، وحين تصل الثمار إلى درجة النضوج ، تنقل إلى الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بواسطة صنادل تأتى إلى بوغاز البرلس للحصول على حمولات منها ، أو ينقل البطيخ بواسطة قوارب أصغر إلى سمند والحلة الكبيرة والمنصورة ، وإلى أماكن أخرى فى الدلتا . وتصل هذه القوارب عادة من داخل البحيرة إلى الفرع الشرق للنيل صاعدة الفرع السبىتى القديم .

وقد يكون علينا الآن أن نتحدث عن بعض النباتات الأخرى ، التى توفر للسكان فى كل أنحاء مصر ، وفى كل فصول العام طعاماً يتفاوت مقدار الطلب عليه ، مثل البامية (Hibiscus Esculentus) ، والخيار (Cucumis Olitorius) واللذين يبدآن مرتين فى العام ، مرة فى شهر مارس وأخرى فى شهر يولية ، والملوخية (Corchorus Olitorius) ، التى تزرع بالمثل فى فترات مختلفة ، لو لم تكن تعد مثل هذه الزراعات منتجات بساتين أكثر منها محاصيل زراعية ، وسنكتفى هنا بالقول بأن الأرضى المخصصة لهذه الزراعات الصغيرة التى تتطلب أعمال رى متواصلة ، تقسم إلى أحواض بواسطة جسور صغيرة ، تعمل فى قممها الجداول التى توصل المياه إلى كل واحد من هذه الأحواض .

وينتج فدان البامية في ضواحي قنا ما يقدر نقداً بـ ٩٠ إلى ١٢٠ مدينى في اليوم الواحد لمدة ثلاثة شهور . وعندما تنضج الملوخية ، تستمر الحشاشات التى تؤخذ من نفس الحقل وتتجدد لمدة شهر ونصف الشهر . وفى خلال هذه الفترة الزمنية يمكن أن يصل الإنتاج اليومى للفدان الواحد إلى ٩٠ أو ١٠٠ مدينى .

وفى العادة ، تحاط الحقول المزروعة بمحاصيل الخضار بصفوف من القنب ، والقرطم أو بأسوار صغيرة من سيقان الذرة الجافة .

ويدفع الفدان الذى يستغل على هذا النحو ضريبة تصل إلى ٥ أو ٦ بوطاقات (ريالآت) فى العام .

ثامناً : زراعات البرسيم - والحلبة - والجلبان - والبسلة

البرسيم (*Trifolium alexandrinum*) هو العليق المفضل ، والذى تنتشر زراعته عموماً فى مصر ، حيث لا توجد ، كما هو معروف ، مراعى طبيعية ، وقلماً تمتد هذه الزراعة ، التى تخصص لها مساحات كبيرة من أراضي الدلتا ، إلى ما وراء فرشوط فى الصعيد ، إذ أن الأراضي التى تفرقها مياه النيل هناك تجف بسرعة شديدة حالما تنحسر المياه عنها ، ولأن الرى الصناعى الذى لا بد منه لضمان نبات المحصول ، يصبح هناك باهظ التكاليف .

ويبذر البرسيم على الدوام بدون أية حرثة تمهيدية ، فى أراضٍ تغمرها المياه بشكل طبعى . ويتطلب هذا البذار ، الذى يتم بينما لا تزال الأرض بعد موحلة ، $\frac{1}{4}$ أردب من هذه البذور لكل فدان . وتغطى هذه البذور عادة بواسطة جذع شجرة يجرها الثيران أو الرجال .

وتتم الحشة الأولى من البرسيم بعد البذار بنحو أربعين أو خمسة وأربعين يوماً ، ومبكراً عن ذلك بقليل فى جرجا وفرشوط ، إذ يتم نموه هناك بشكل أسرع . وتباع هذه الحشة الأولى من البرسيم عادة بـ ٨ بوطاقات لمحصول الفدان الواحد فى ولايتى سيوط والمنيا .

وبعد ثلاثين يوماً تم الحشة الثانية ، وتباع بـ ٤ أو ٥ بوطاقات .

وعندما يراد حصاد بنور البرسيم ، لا تتم سوى حشة وحيدة من هذا العليق ليتم استهلاكها وهي خضراء ، وتترك الحشة الثانية لتتم على ساقها . ثم تنقل هذه إلى جرن حيث تغطوها بأقدام الثيران . ويتكلف حصاد الفدان ودرسه ٧٥ مدينى ، ويستخلص منه أردبان من البنور ، يتراوح ثمنها بين ٢٠٠ إلى ٣٦٠ مدينى .

وحيث يكون الرى الصناعى أكثر سهولة فى الفيوم عنه فى بقية مناطق مصر ، فإن حقول الذرة تبذر بالبرسيم قبل حصاد الذرة بشهر . ولا ييذر سوى $\frac{1}{4}$ أردب للفدان ، الأمر الذى لا يتطلب سوى $\frac{1}{4}$ يوم عمل يقوم به واحد من العمال المستخدمين فى الرى ، ويكون نبت البرسيم سريعاً لحد تتم معه الحشة الأولى بعد قطع الذرة مباشرة . وإذا تم استهلاك البرسيم وهو قائم (أى دون حشة من الأرض) ، فإن بمقدور فدان من البرسيم أن يغذى ثورين لمدة شهر .

وبعد الحشة الأولى ، يروى البرسيم خلال فترة عشرين إلى خمسة وعشرين يوماً ، على مرتين متباعدتين . ويكفى هذا الوقت لحلول موعد الحشة الثانية التى تكون على الدوام أقل عطاء من الأولى . وفى بعض الأحيان تستخلص البنور من الحشة الثالثة ؛ وعندئذ يرتفع إنتاج الفدان إلى $\frac{1}{4}$ ٢ - ٣ أرداب من البنور ؛ ولكن عندما يكون الفيضان موافياً ، فإن الحشة الثالثة تستهلك هى الأخرى وهي خضراء ، وتستخلص البنور من الحشة الرابعة التى لا توفر بالنسبة لكل فدان سوى $\frac{1}{4}$ أردب .

ويبيع المزارع البرسيم الذى يغطى أرضه قائماً وذلك حين لا تستهلك ماشيته هذا البرسيم . ويتراوح ثمن القمط أو $\frac{1}{4}$ من الفدان بين ٣٠ إلى ٣٥ مدينى .

وتنتشر زراعة البرسيم كثيراً فى ولاية الجيزة ، على مشارف القاهرة . ولا يشكل إعداد الأرض هناك أية خصوصية ملحوظة ، وإن كانت كمية البنور التى تبذر هناك فى مساحة بعينها تصبح أكبر منها بكثير فى مساحة مماثلة فى الصعيد والفيوم ، إذ ييذر هنا أردب لكل فدان واحد ، ويبلغ ثمن الأردب ٦ بوطاقات .

وتتم الحشة الأولى للبرسيم بعد ستين يوماً من البذار ، وتم الثانية بعد ثلاثين يوماً من إتمام الأولى ، ثم الثالثة أخيراً بعد الثانية بأربعين يوماً . وعلى ذلك فإن إنتاج البرسيم يتم حصاده في مسافة زمنية تبلغ نحو أربعة شهور ونصف ، وتباع الحشتان الأوليان لفدان واحد بـ ٢٤ بوطاقة .

وإذا كان الفيضان ضعيفاً ، فلا يحش البرسيم إلا مرتين ؛ ويحتفظ بالحشة الثانية لإنتاج البنور . ويستخلص عادة ٤ أردب من البنور من الفدان الواحد وذلك إما بدرس المحصول وهو جاف تحت النورج ، أو بضربه بعصى طويلة (مساوق - مسوقة) .

وحيث تستهلك في القاهرة كميات كبيرة من هذا العلف في تغذية الخيول والحمير ، فإن الجزء الأكبر من المحصول الذي يزرع في ضواحي القاهرة ينقل إليها وهو أخضر على ظهور الجمال ليستهلك يوماً بيوم خلال الموسم ، وفي بعض الأحيان تجفف الحشوات الثلاث المتوالية من حقل البرسيم ، وتخزن ليتم استهلاكها وهي على هذه الحال خلال الصيف .

وفي الدلتا ، حيث يخصص البرسيم لغذاء الثيران من البقر والجاموس فإنه يؤكل وهو في حقله (دون حشه) . وتدخل المواشي الحقل بعد ستين يوماً من عملية البذر . ويؤجر الفدان من هذا المرعى بواقع ٥ إلى ٦ بوطاقات ؛ ويمكن أن يبدأ في استهلاك الحشة الثانية بعد ذلك بثلاثين أو أربعين يوماً ، وفي الفترة التي تفصل بين الحشة الأولى والحشة الثانية ، يقوم أولئك الذين يرعون ماشيتهم في هذه الحقول برؤيا . وفي ولاية منوف ، يقدر أن ثورين يمكنهما أن يأكلا في اليوم الواحد $\frac{1}{4}$ من الفدان .

وهنا ، تكون كمية البنور المستعملة أقل منها في أى مكان آخر ، حيث لا تبلغ سوى $\frac{1}{4}$ أردب للفدان الواحد ، وحين يراد الحصول على بنور هذا العليق لا يرعى الحقل إلا مرة واحدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن البرسيم لا يرعى إلا بعد البذار بشهرين .

قلنا إن البرسيم ييندر في بعض الأحيان في مصر العليا مع الذرة ؛ وهو كذلك ييندر في مصر السفلى مع الذرة الشامية وقبل نضوجها بشهر ، وينمو نبات البرسيم الصغير في ظل السيقان الطويلة للذرة الشامية ، ويستفيد من الريات الأخيرة التي تعطى لها . ويؤجر فدان بذر على هذا النحو ، ولمدة أربعة شهور - ٥ إلى ٨ بوطاقات . ويقدر في طنطا أن زوجاً من الثيران يمكنه أن يعيش على محصول فدان ونصف الفدان طيلة هذه المدة ، بواقع $\frac{1}{2}$ فدان لكل رأس ؛ كما يقدر بأنه يلزم فدان كامل من هذا العلف لإطعام ثور الجاموس (خلال نفس المدة) .

ومع النزول (الاتجاه شمالاً) نحو مصبات النيل . تكون عمليات الري أيسر وأكثر وفرة ، ويسرع معدل نمو البرسيم في نفس الفترة ، وهكذا يمكن القيام بأربع حشات في مزارع أرز رشيد ودمياط ، حيث ييندر هذا العليق بعد حصاد الأرز مباشرة ، بدون أى إعداد ، اللهم إلا الإبقاء على الأرض مغطاة ببضعة سنتيمترات من المياه خلال يومين أو ثلاثة أيام . وتم الحشة الأولى بعد البذار بشهرين ، وتلى ذلك الحشة الثانية بعد مرور ثلاثين يوماً . أما الثالثة والرابعة فتأتى كل منها بعد مرور عشرين يوماً من سابقتها على التوالي .

وفي العادة ، يلزم ستة من الثيران لرى عشرة أفدنة من البرسيم ؛ ويخصص لإطعامها ثلاثة فدادين تستهلك وهي خضراء ، ويجفف محصول السبعة أفدنة الآخرين ، ويخزن لإطعام البقر والجاموس خلال جزء من العام .

ويستهلك ثلثا البرسيم الذى تنتجه حقول الأرز في الدلتا وهو أخضر كقطعام للماشية من كل نوع والتي يضطر المزارع للاحتفاظ بها ؛ أما الثلث الأخير فيستهلك وهو جاف .

ويبدو البرسيم الذى ينمو في مزارع الأرز أقل من حيث مادته الغذائية من برسيم المناطق العليا (الجنوبية) من الدلتا وضواحي القاهرة بسبب سرعة نموه ، الأمر الذى يعود إلى الريات الصناعية التى يفيد منها .

أما الحلبة (*Trigonella Fenum Iroecum*) فهي عليق خاص بمصر الوسطى ، ولا تزرع لا في المناطق المدارية من الصعيد ، ولا في الدلتا . وهي تزرع في نفس الموسم بنفس الطريقة التي يزرع بها البرسيم . وتختلف طريقة حصادها إذ أنها تقتلع بدلا من أن تحش ، وذلك بعد ستين أو سبعين يوماً من البذار ؛ وبعد ذلك تعطى طعاماً لكافة أنواع الماشية . أما بنورها ، التي يضعونها في الماء بقصد استنباتها ، فتستخدم كغذاء .

ويُنزر $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل فدان ، ويباع إنتاجه من العليق بـ ٨ إلى ١٠ بوطاقات . وعندما تترك الحلبة لتبلغ درجة النضوج وتجف وهي قائمة ، يستطيع خمسة عشر رجلاً ، يحصل كل منهم على ستة مدينى ، أن يقتلعوا في يوم واحد إنتاج فدان . ويستخلص من هذا المحصول ٢ إلى ٥ أرداب من البنور تبعاً لظروف السنين . ويدرس النبات وهو جاف تحت النورج . وتستخدم السيقات التي تهرس عن طريق هذه العملية كغذاء للجمال .

ويزرع في الفيوم وفي كل أنحاء مصر العليا علفاً آخر يسمى جلبان (*Lathyrus Sativus*) وهو ينزر على طريقة البرسيم والحلبة ، فوق أرض غمرها الفيضان ؛ وتجهز الأرض بنفس الطريقة التي تتبع عند بذار العدس ؛ ويلزم $\frac{2}{3}$ أردب من البنور لكل فدان .

ويقتلع هذا العليق بعد ستين يوماً ، ويستهلك وهو أخضر . ويتيح الفدان الواحد في العادة من ١٠ إلى ١٥ حمولة جمل ، تباع ككل بـ ٦ إلى ٨ بوطاقات . أما النبات الذي يراد الحصول على البذرة منه ، فيبقى مائة يوم على ساقه ، ويعطى الفدان منه عادة ٥ أرداب . ويدرس هذا العلف وهو جاف تحت النورج . وتستخدم السيقات المهروسة (التبن) غذاء للجمال وحدها .

ويدفع بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل من العمال الأربعة والثيران الأربعة الذين يستخدمون في درس محصول فدان واحد ؛ ويدفع بالمثل $\frac{1}{4}$ من الأردب لإيجاراً للنورج . ويباع أردب الجلبان بـ ٩٠ إلى ١٥٠ مدينى .

ومع صعود النيل (الاتجاه جنوباً) يلاحظ أن سعر هذا العلف يزيد ؛ ويعود ذلك إلى صعوبة زراعة الجلبان بكميات كافية ، إذ يزرع عوضاً عنه في ولايتي طيبة وقنا ، أى في الطرف المدارى للصعيد نبات البازلاء (*Pisum arvense*) ، ويسمى في مصر البسلة وهى تسمية نلمح فيها الاسم الذى نطلقه نحن عليها *Bisaille* أو *Piselli D'IEalie* . ويبنى هذا العليق ويجمع في نفس أوقات الجلبان ، كما ينتج على وجه التقريب نفس القدر الذى ينتجه محصول الجلبان ، وعندما يبدأ المحصول في الجفاف ، يبدأ استهلاكه بأن يقدم للجمال ، والثيران من الأبقار والجاموس ، والماعز ، والخراف .. الخ ؛ ولا تستخدم البسلة مطلقاً في تغذية الخيول . ويخصص حوالى $\frac{1}{3}$ مساحة الأرض التى يزرع بها الجلبان والبسلة لتوفير البنور . الأمر الذى يدعو إلى الافتراض بأن ما ينتجه هذان المحصولان من محاصيل العلف من الحبوب يبلغ ما يقرب من نسبة ١٠ إلى ١ (بالنسبة لكمية البنور) .

وفي الفيوم حيث لا تبقى مياه الفيضان فوق الأرضى إلا لوقت قصير ، تبنى الحلبة والجلبان والبسلة في حقول الذرة ، وقبل أن تنضج الذرة بأربعين يوماً . وتفيد محاصيل الأعلاف هذه ، على هذا النحو ، من الريات الأخيرة التى تعطى للذرة ، ولا تروى مطلقاً بعد حصاها . ويستخدم أهالى هذه الولاية البسلة كمحصول غذائى .

تاسعاً : زراعة السلجم - الخس - السمسم

يزرع في ولايتي سيوط وجرجا نوع من اللفت يسمى السلجم (*Brassica arvensis*) تستخدم بذوره في إنتاج الزيت . ويبنى السلجم في الأرضى التى تفرقها مياه الفيضان بشكل طبعى عقب انحسار المياه مباشرة . ويتم هذا البذار الذى يستعمل فيه $\frac{1}{4}$ من الأردب للفدان ، على الطائر خلال يوم واحد وعلى يد عامل واحد .

ويبقى السلجم في الأرض ثلاثة شهور ؛ ويبلغ نضجه بعد هذه المدة ويتم حصاده باقتلاع النبات ، ويتطلب ذلك عشرة أيام عمل للفدان ، يدفع عن كل يوم

منها ٧ مدينى ، وهو كذلك نفس الأجر الذى يعطى للعمال الذين يدرسون السلجم ليستخلصوا منه البنور ، ويتم هذا الدرس باستخدام عصى طويلة فوق جرن أعد لهذا الغرض . ويلزم عشرة رجال لكى يدرسوا فى يوم واحد محصول الفدان .

ويتم تدرية البنور وتنظيفها على نحو ما يتم بالنسبة لبقية الحبوب ، ويدفع فى مقابل هذه العملية بواقع $\frac{2}{4}$ من الأردب للفدان .

ويتراوح محصول الفدان من البنور من ٤ إلى ٦ أرداد تبعاً لظروف السنين ، كما يتراوح ثمن الفدان بين ٩٠ إلى ١٥٠ مدينى .

وتستخدم السيقان الجافة لهذا النبات كوقود ؛ وإن كان المزارعون عادة يتركونه فى الجرن كى يأتى الفلاحون الأكثر فقراً ليأخذوه لاستعمالهم .

وفوق قنا (إلى الجنوب منها) ، وكذلك فى الجزء المدارى من ولاية طيبة ، تحل زراعة الخس (*Lactuca sativa*) محل السلجم . وتبذر بذوره إما مع العدس أو مع الشعير فى الأرضى التى تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعى ، وإما كذلك فى الأرضى التى تزرع بالذرة باستخدام الرى الصناعى . وفى الحالة الأولى يخلط $\frac{2}{4}$ من الأردب من بذور الخس مع $\frac{8}{4}$ من الأردب من العدس أو الشعير ؛ وفى الحالة الثانية يبذر $\frac{4}{4}$ من الأردب من الخس فى حقول الذرة قبل حصاد هذا المحصول بنحو عشرين أو خمسة وعشرين يوماً أى فى فترة لا يحتاج خلالها للرى .

ويبقى الخس ، وهو لا يحتاج لأى رى خلال نموه ، ستة أشهر فى الأرض . وحين ينضج المحصول ، تقطع قممه المحملة بالبنور ، ويحمل إلى جرن حيث يبقى النبات معرضاً للشمس لمدة ستة أيام ، يدرس بعدها بنفس الطريقة التى يدرس بها السلجم .

وينتج فدان الأرض الذى تبذر فيه بذور الخس مع العدس أو الذرة أو الشعير من ٢ إلى ٦ أرداد من البنور . ويبلغ ثمن الأردب فى قنا حوالى ٢ بوظقة .

ويزرع الخس بكثرة فى ضواحي إدفو ، ويبذر فى الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ من الأردب

من بنور الخس تعطى في السنوات العادية عائداً يبلغ $\frac{1}{4}$ أو $\frac{3}{4}$ أردب . ويدخل هذا المحصول في عداد تلك المحاصيل التي يطلق عليها اسم النبارى . ويباع الأردب من بنور الخس في هذه المنطقة عادة بـ ١٤٠ مدينى .

وفي غالب الأحيان ، يستهلك جزء من سيقان هذا المحصول وهو لا يزال أخضر كعليق ، ويؤدى ذلك إلى إنقاص إنتاجه من البنور بدرجة كبيرة . وفي بعض الأحيان تغذى الثيران كذلك على الخس الجاف ، وإن كان هذا النبات لا يفضل كثيراً كعليق .

أما السمسم (*Sesamum Orientale*) ، الذى تستخدم بنوره في إنتاج زيت الطعام ، فيزرع في ضواحي قنا ، في مصر العليا ، وفي كل أنحاء الدلتا على وجه التقريب ، وهو محصول صيفى ، تتم زراعته في نفس وقت زراعة الذرة والذرة الشامية بعد حصاد الحنطة (القمح) . ويؤدى اختلاف الطقس واختلاف أنماط الري إلى تنوع أساليب زراعة المحصول في الصعيد عنها في مصر السفلى .

وقد حصلت على المعلومات التى أوردها هنا قريباً من قنا . ويبدأ الناس بإعطاء الأرض عدة حرثات تتكلف نحو ١٤٠ بارة (لكل فدان) . وبعد ذلك تقسم الأرض إلى أحواض على النحو الذى يتم به ذلك عند زراعة الذرة ، ثم يبنر $\frac{2}{48}$ أو $\frac{2}{48}$ من الأردب من البنور للفدان الواحد ، ويروى الحقل خلال ثلاثة أشهر بواسطة الدلو ، ويقوم نفس الرجال الذين يعهد إليهم بالرى بتنقية الحقل من الأعشاب ، وفي النهاية يقومون هم أنفسهم بحصاد المحصول حين يبلغ درجة النضوج ، وتلزم خمسة أيام لحصاد محصول فدان واحد .

وبعد حصد سيقان السمسم ، توضع في حزم تعرض للشمس لمدة عشرين يوماً مع إبقائها واقفة وهى مستندة إلى حد مشدود إلى دعائم عديدة ، وبعد هذه الفترة ، تهر حزمة السيقان فوق الجرن الذى عرضت للشمس فيه ، فتخرج البنور من السنابل البالغة الجفاف ، ثم توضع الحزم في الشمس من جديد لينتهى الأمر بجفافها ، وبعد يومين أو ثلاثة أيام ، تهر من جديد لتساقط منها البنور التى كانت لا تزال في سنابلها .

ويبلغ متوسط محصول الفدان نحو ٦ أراذب من البنور ، يباع الأرب منها عادة بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات . وتستخدم سيقان السمسم ، بعد أن تستخلص البنور منها كوقود .

ولايكم الآن المعلومات التي أعطيت لى عند ضواحي سمود عن زراعة السمسم فى مصر السفلى .

حيث ينبغي أن تذر البنور فى الأرض فى أوقات الفصل بالغ الجفاف ، وحيث تتطلب هذه الزراعة مضاعفة الريات الصناعية ، فإنه يتم اختيار المناطق شديدة الاقتراب من السواقي . وتبدأ مراحل الزراعة برى الأرض رية كبيرة تستغرق عدة أيام بواسطة هذه الماكينات . وبعد أن تبتل الأرض بالقدر الكافى ، تذر بذور السمسم « على الطائر » ثم تغطى بواسطة القيام بحرث الأرض . وتبلغ كمية البنور اللازمة للفدان نحو $\frac{1}{4}$ من الأرب .

وبعد البذار بعشرين يوماً ، يروى المحصول ريته الأولى . ويتجدد الري مرة كل عشرة أيام حتى فيضان النيل ؛ وعندئذ يحاط حقل السمسم بحجر صغير تنفذ فيه حسب الحاجة فتحات تدخل منها المياه إلى الأرض المزروعة .

ويبقى السمسم بالأرض لمدة خمسة شهور ، أى حتى نهاية أكتوبر ويتم حصاد محصول الفدان فى يوم واحد بواسطة عشرة عمال يحصل كل منهم على ٨ إلى ١٠ مدينى . وبعد ذلك ينقل هذا المحصول إلى جرن يعد لهذا الغرض ، وهناك يسطب النبات ويعرض للشمس لمدة شهر ، ويعهد إلى ثلاثة رجال بتقليب السمسم على أرض الجرن كل يوم وذلك بقصد تخفيف المحصول من كل جانب ؛ وفى النهاية تستخلص البنور من النبات عن طريق ضرب السيقان الجافة بعصى طويلة ، ويدفع مقابل حراسة السمسم خلال كل فترة تخفيفه فى الهواء الطلق ٧٠ مدينى . ويكلف حصاد وغرلة محصول فدان من السمسم نحو ١٤٠ مدينى ويتراوح ما يغله من البنور من ٤ إلى ٥ أراذب ؛ يباع الواحد منها عادة بـ ٧ إلى ٨ بوطاقات .

عاشرًا : زراعة القرطم

ويشكل القرطم موضوعاً لزراعة منتشرة لحد كبير في وادى مصر ؛ ابتداء من إسنا حتى القاهرة ، ولا تمتد هذه الزراعة مطلقاً لما وراء إسنا ، كما لا يعمل بها أحد لا في الفيوم ، ولا في الدلتا . ولهذا الزراعة غرضان أساسيان : جنى وروده التى تستخدم في الصباغة ، وجمع بذوره التى تستخدم في صناعة نوع من الزيت .

ويزرع القرطم بصفة أساسية ، وعلى وجه الخصوص في ولاية سيوط . وفي بعض الأحيان لا تلقى الأرض المخصصة لزراعته أى إعداد وفي هذه الحالة تبذر بذور القرطم « على الطائر » وفي أحيان أخرى تحرث الأرض حرثة أولى ثم تبذر البذور في خطوط حدها المحرث ، وهذه الطريقة يزيد إنتاج المحصول بمقدار طفيف . ويبذر في الفدان الواحد من ٥ إلى ٧ أرباع « ربع » أو $\frac{1}{4}$ من الأرب ، من البذور التى ينبغى على الدوام أن تغطى بحرث الأرض « بعد بذرها » . ومع ذلك فإن المزارعين الفقراء يبدون القرطم كما يبدون الذرة ، في حفر صغيرة ، يحرقونها ويغطونها « بالتراب » بأيديهم . ويتطلب بذار الفدان الواحد في هذه الحالة خمسة عشر يوماً . ويتم هذا العمل في نفس فترة بذار القمح . ويبدأ جنى زهوره بعد ثلاثة أشهر ، ويمتد موسم الحصاد من أول إبريل حتى ٢٤ منه ، وفي بعض القرى في ضواحي طهطا يمتد هذا الموسم حتى بداية شهر مايو ؛ ويتم الأمر على يد نساء وأطفال يقطفون كل صباح طوال فترة تفتح الزهور وعند شروق الشمس بتلات « تويجات » الورود التى تفتحت للحد الكافى . ويستخدم عادة لجنى الفدان الواحد من ١٢ إلى ١٥ من هؤلاء العمال ، يعطى لكل واحد منهم من ٢ إلى ٣ مدينى حيث لا يعملون إلا لبضع ساعات . وتبسط البتلات التى جئيت على هذا النحو فوق الحصر لمدة يوم كامل في الظل . ويتكلف إعداد محصول فدان كامل على هذا النحو أربعين بارة عن كل الوقت الذى يستغرقه الجنى . وعند منتصف موسم يكون محصول الجنى أكثر وفرة .

وبعد ذلك تدق بتلات ورد القرطم بعضا طوبلة في هاون من الخشب حتى ينتهى بها الأمر أن تصبح نوعاً من العجين ، تشكل منه أقراص صغيرة مسطحة يبلغ

قطر الواحد منها من ١٠ إلى ١٢ سم . وهذا التحويل إلى أقراص والذي يتم يوماً بيوم ، يتطلب عمل رجل لمدة ساعة أو ساعتين . وبعد ذلك توضع أقراص القرطم في الظل لمدة خمسة عشر يوماً كي تجف ، مما يجعلها تفقد حوالى نصف وزنها . ويبلغ وزن العشرة أو الخمسة عشر من هذه الأقراص بعد أن تصبح يابسة رطلاً واحداً . ويتداول تجارياً على هذا النحو باسم : زعفران وعندما يبذر القرطم وحده ، وتكون السنة مواتية ، يبلغ إنتاج الفدان حوالى ثلاثة قناطر من هذه الأقراص ، ويتراوح ثمن القنطار من ٨ إلى ١٥ بوظافة حسب قلة أو كثرة الطلب عليه من قبل التجار .

ولزيادة وزن أقراص الزعفران ولإعطائها مزيداً من التماسك ، تصحن أحياناً بعض زهور القرطم مع كمية محددة من مسحوق الترمس ويخلط الاثنان بنسبة رطل واحد من هذا المسحوق إلى ١٠ أرطال من الزهور . وهذا الغش الذى يقلل من ثمن الزعفران يمارس عادة في ولاية جرجا . أما القرطم البالغ النقاء فهو قرطم طهطا الذى ينال لهذا السبب التقدير الأكبر ، ويأتى بعد ذلك قرطم سيوط ، وأخيراً القرطم الذى تنتجه ضواحي القاهرة ، ويباع الأخير بـ ١٨ إلى ٢٠ بوظافة للقنطار .

وفي حين يبذر القرطم في إقليمى سيوط والقاهرة غير مخلوط ببذور أخرى ، فإنه يبذر مخلوطاً بالعدس في إقليمى طيبة وجرجا ، ولا يبذر في هذه الحالة إلا بواقع ٢/٢٤ من الأردب للفدان الواحد . وهكذا يزرع هذان المحصولان زراعة مشتركة . لكن محصول العدس يتم حصاده قبل جنى القرطم بأربعين يوماً . وفي هذه الحالة يكون إنتاج القرطم أقل منه حين يبذر وحده . فلا يدر الفدان الواحد سوى قنطار أو قنطار ونصف قنطار من الزعفران ، أو على الأكثر يدر قنطارين عندما تكون السنة مواتية لحد ممتاز .

ومدينة سيوط هى المستودع العمومى لكل الزعفران المصنع في الصعيد ، ويبيعه المزارعون إلى تجار من أبناء هذه المدينة ، يتعاملون فيه بدورهم مع تجار من القاهرة ، ويصدر جزء منه كذلك إلى بلاد العرب عن طريق ميناء القصير .

وزراعة القرطم هى واحدة من أكبر الزراعات إدراراً للريح في مصر ، ومع ذلك

فحيث يتطلب جنى وروده بعض المصاريف ، وحيث ينبغي تصريفه في الوقت المناسب في حين يمكن أن تأتى الطلبات عليه متأخرة ، فإن فقراء المزارعين لا يزرعونها إلا بقدر ضئيل للغاية ، وهؤلاء يحيطون به حقول البطيخ والخضروات كنوع من الحدود .

وبعد أن تجنى ورود القرطم ، يترك النبات ليحلف على ساقه لمدة ١٠ إلى ١٢ يوماً ثم تقطع بعد ذلك سيقانه التي تستخلص منها البذور بضرها بالعصى ، ويستطيع ١٠ إلى ١٢ عاملاً أن يقتلعوا سيقان فدان من القرطم ، ويلزم مثل هذا العدد من الأيام لدرسه ولتنظيف بنوره .

ويعطى فدان القرطم الذى جنىته وروده في السنة الاعتيادية من ٢ إلى ٣ أرداب من البذور ، ويرتفع هذا الإنتاج في بعض الأحيان إلى ستة أرداب عندما يزرع القرطم خصيصاً من أجل البذور ، كما يحدث في ذلك الجزء من مصر العليا الذى يمتد من منتصف فرشوط حتى اسنا . وعلى العكس من ذلك : فعندما يزرع القرطم مع العدس فإنه لا ينتج من نفس المساحة من الأرض سوى أردب واحد أو أردب ونصف الأردب من البذور ، يتراوح سعرها تبعاً للجهات التي تزرع بها ، فما يساوى ٢ بوظافة في سيوط قد يباع في أسواق القاهرة بـ ٨ إلى ١٠ بوظافات .

حادى عشر : زراعة الكتان

حيث لا يكون سطح كل الأراضى التي تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعي على نفس المستوى ، فإنه تخصص أكثر هذه الأراضى انخفاضاً ، والتي تبقى المياه فوقها لمدة أكثر مما تبقى فوق غيرها ، لزراعة الكتان (*Linum usitatissimum*) . وهو واحد من أهم محاصيل ولايات سيوط والمنيا والفيوم وأعماق الدلتا ؛ وإن كانت تتناول زراعته اختلافات كبيرة تبعاً لظروف الأماكن التي يزرع بها .

ويبنى الكتان في أولى هذه الولايات في انقلاب الشتاء . ولا تتلقى الأرض التي تفرقها المياه بشكل طبيعي أية إعدادات ، وأفضل هذه الأراضى (بالنسبة لهذا

المحصول) هى تلك التى ظلت مغمورة بالمياه لفترة طويلة ؛ وحيث تكون الأرض لا تزال موحلة فإن البنور تغوص فيها لحد لا تكون معه بحاجة لتغطيتها . ويستخدم أردب (من البنور) لكل واحد .

ولا تتطلب الحقول المبذورة بالكثان أية عناية حتى يحين حصاده ، ويتم هذا الحصاد عند بداية أبريل ، أى بعد ثلاثة أشهر ونصف من بذاره . وعندما يبلغ النبات مرحلة نضوجه ، فإنه يقتلع باليد ويقسم إلى حزم . ويصل محصول الفدان عادة إلى ٤٠٠ حزمة تشكل حمولة خمسة جمال . ويتطلب اقتلاع محصول فدان من الكثان ثمانية أو عشرة أيام عمل ، يدفع عن كل منها ٧ مدينى .

وتنقل حزم الكثان إلى المكان الذى تفصل فيه بذور الكثان . ويتم هذه العملية عن طريق ضرب الطرف العلوى للحزمة من نبات الكثان بالجانب السفلى لجرة من الطين المحروق تسمى بلاص ، وترقد فوق حزم من الكثان تعلو بنحو متر عن الأرض . وتوضع هذه الجرة وسط سبور دائرى صغير ، يتكون من حزم من الكثان ، موضوعة بعضها فوق بعض ، لكى تمنع الحبوب عند خروجها من قمة السيقان من أن تتناثر فى كل اتجاه . ويتكلف استخلاص البنور من محصول فدان واحد ، وبهذه الطريقة ، ٦٠ مدينى . وبمجرد إتمام هذه العملية ، يحزم الكثان من جديد ، ويحمل إلى أحواض على شكل متوازى أضلاع ، يبلغ طول كل جانب منه ١٥ - ٢٠ قدماً ، بعمق يبلغ متراً ونصف المتر ، ومكسو بجدار مبنية من القرميد ، ويقع عادة بالقرب من ماكينة لرفع المياه (ساقية) . وهناك توضع حزم الكثان بشكل عمودى (أى واقفة) ، الواحدة إلى جوار الأخرى ، مع ضمها إلى بعضها بقوة كى لا تحملها المياه التى تدخل إلى هذه الأحواض وهو الأمر الذى يحرص الناس على تجنبه عن طريق تحميل هذه الحزم ببعض الأحجار ، ويخرج الكثان من الماء بعد أن يظل مغموراً به لمدة خمسة عشر أو عشرين يوماً ثم يعرض للشمس حتى يجف بدرجة كافية . وعندئذ تكسر سيقانه عن طريق ضربها بالعصى بعد وضعها فوق حجر ، وبعد هذا يمررونها بين أسنان مشط من الحديد يفصل الشعيرات عن شظايا الساق (المتكسرة) والتى تختلط بها . وبعد هذه العمليات يطرح الكثان للتداول .

وتباع الحزم الأربعمائة من الكتان عادة ، والناتجة من محصول فدان واحد ، بـ ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ مدينى . ويمكن أن نستخلص منه ، بعد التجهيزات التى انتهينا من وصفها ، نحو ٦٠٠ رطل من الكتان الجاهز للغزل . ويبلغ ثمن الرطل من الكتان فى سيوط وضواحيها نحو ٤ بوطاقات ^(٥) ، مما يصل بعائد محصول الفدان الواحد إلى ٢٦ بوطاقة و ٦٠ مدينى .

ويبدو فى زراعة هذا النبات فى الفيوم بعض الاختلافات ، لأن أراضي هذه المنطقة تحصل على أقل بكثير مما تحصل عليه الولايات والمناطق الأخرى من مصر من مياه الفيضان الطبيعى .

ويبدأ الناس هناك بإعطاء الأرض التى ينبغى أن يزرع فيها الكتان حريتين وأحياناً ثلاث حراثات باتجاهات متقاطعة ؛ وتسوى الأرض بعد ذلك بتمرير جذع نخلة فوق سطحها . ويبنى الكتان « على الطائر » ولا تغطى البذور على الإطلاق ولكن الحقل يروى على الفور بعد البذار الذى يتم عند انقلاب الشتاء ، وتتكرر عمليات الري التى تتم بالدلو أو الشادوف كل خمسة عشر يوماً ؛ ويستخدم عادة لرى الفدان الواحد ما كينتان من هذا النوع تعملان عند كل رية لمدة يومين . ومع ذلك فحين يكون الندى أو الطل وفيراً ، فإنه يستغنى عن الري الصناعى . ولا تحتاج حقول الكتان لأن تفرق وأن تنقى من الأعشاب الضارة خلال المائة يوم التى يبقاها هذا النبات فى الأرض .

ويقتلع الكتان عند نهاية شهر مارس ، وحينئذ يكون المحصول فى هذه الفترة أقل جفافاً من محصول الصعيد ، فإنه يعرض لمدة اثنى عشر أو خمسة عشر يوماً للشمس بعد حصاده ويعنى الناس بتقليبه لكى يتم جفافه من كافة الجهات بدرجة واحدة ، وتكون منه بعد ذلك حزم تنقل على ظهور الجمال إلى الجرن الذى ينبغى أن

(٥) كذلك فى النص وصحتها ٤ مدينى إذ تساوى البوطاقة ٩٠ مدينى ، وبذلك تكون قيمة المحصول على

النحو التالى : $\frac{600 \times 4}{90} = 26$ بوطاقة و ٦٠ مدينى . (المترجم) .

تستخلص البنور فيه . ويتم ذلك ، كما سبق لنا القول ، بطرق قمة النبات ، الذى يسكون به باليد من ناحية جذره . بحجرة من الطين المحروق ترقد بشكل أفقى . ولا تؤدى مطلقاً هذه الطرقات ، التى تفصل السنابل التى تحوى البنور عن السيقان ، إلى إخراج البنور من سنابلها ، وإنما تسحق هذه السنابل بتمريرها بين شقى رضى صغيرة من الصلصال الجاف ، تشبه تلك التى تستخدم عند جرش العدس والفول (لتخليصهما من قشرتهما) .

ويلزم اثنا عشر يوماً كى يتمكن عامل واحد من حصد فدان من الكتان ، وتتكلف عملية الحصاد ٩٠ مدينى ؛ ويكفى رجلان أو ثلاثة رجال لتجفيف وتخزين محصول الفدان ، ويحصلون مقابل ذلك على $\frac{1}{3}$ من هذه الحزم . وبعد ذلك تتكون ربطات تضم كل واحدة منها وتسمى « كرتة » ١٢ حزمة تدفع بارة واحدة مقابل تكسير كل واحدة منها . ويبلغ ناتج كل فدان ٤٠ إلى ٥٠ كرتة ، تباع معاً بنحو ٢٠٠٠ مدينى . ويتراوح متوسط ثمن الأردب من بذور الكتان بين ٢ إلى ٦ بوطاقات . ويبلغ محصول الفدان منها ثلاثة أو أربعة أراذب .

وبعد تكسير سيقان الكتان وإعادة وضعه فى حزم ، ينقل لكى ينقع ، فى إحدى البرك ، حيث يغمر بالمياه تحت ثقالات من الأحجار يغطى بها ؛ ويبقى الكتان هناك اثني عشر أو خمسة عشر يوماً تبعاً لما إن كان من المستطاع أو من غير المستطاع تغيير مياهه . وبعد أن تنتهى عملية النقع يجفف الكتان فى الشمس على مرتين مدة كل منهما أربع وعشرون ساعة ؛ وأخيراً ينقل إلى المزارع ، وتكسر سيقانه بضربها فوق حجر وبواسطة مطرقة خشبية ذات رأسين ؛ وبعد ذلك تفصل من شعر الكتان شظايا الساق التى توجد متداخلة بها ، وذلك بضرب هذا الشعر فى الهواء بواسطة عصا كبيرة من الخشب ؛ وأخيراً فلكى يتم تنظيف الكتان بشكل تام ، فإنه يمرر بين أسنان مشط من الحديد ، وفى العادة ، تقوم النساء بهذه العملية الأخيرة .

وعند ضواحي القاهرة يقوم زراع الكتان ببيعه قائماً (وهو في الحقل) إلى أولئك الذين يجهزونهم للغزل . ويصل ثمن محصول الفدان حين يباع على هذا النحو إلى ٤٠ بوطاقة . ويتمثل الاختلاف الوحيد في وسائل حصاد الكتان في طريقة حلجه (أى تكسير السيقان) ، إذ يطرق هنا بعضى طويلة قبل نقله إلى المستقع .

وتخضع زراعة الكتان في الدلتا لتغيرات عامة يسببها اختلاف الطقس وشدة انخفاض الأرض للزراعات الأخرى .

فقبل البذار ، تحرث الأرض مرتين أو ثلاث مرات في خطوط متعامدة . وتكلف كل حرثة ١٢٠ بارة ، وبعد ذلك تسوى الأرض وتقسم إلى أحواض لونها ، وينزر الكتان على اللوام بنسبة $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل قيراط ، أى أردب واحد لكل فدان . ويتم ذلك في الخامسة عشر يوماً الأولى من ديسمبر ، ويتم الحصاد بعد ذلك بأربعة شهور ، وخلال هذه المدة يروى المحصول ثلاث مرات بواسطة الدلو ، وتستغرق كل واحدة من هذه الريات ثلاثة أيام ، وحيث يكون وقت نمو الكتان هو نفس الوقت الذى تنخفض فيه مياه النيل ، فإن الريّة الأولى لا تتطلب سوى ستة عمال ، في حين تتطلب الريّة الثانية ثمانية ؛ والثالثة عشرة رجال . ويبلغ إنتاج الفدان الواحد من البنور في العادة ثلاثة أو أربعة أراذب ، و١٦ إلى ١٨ ربطة ، تتكون الربطة الواحدة من ٢٤ حزمة .

ويتراوح ثمن الأردب من البنور من ٢ إلى ٧ بوطاقات ، ويبلغ ثمن الربطة المكونة من ٢٤ حزمة ١٣٠ مدينى في العادة في زمن السلم . ويصل صافي حصيلة زراعة فدان واحد ما بين ٤٢ إلى ٤٥ بوطاقة .

وفي ضواحي شبين (الكوم) ومنوف ، تثر على الأرض المخصصة لزراعة الكتان ، بعد أن تحصل على الحرثات اللازمة ، طبقة من السباخ ، وهو سماد يتكون من الأثرية ، ورماد الأفران والأنقاض المكدسة حول القرى . ويستخدم للفدان الواحد ست أو سبع حمولات جمل من هذا السباخ ، تتكلف الحمولة الواحدة ٣ مدينى . ويتراوح الإيجار اليومي للجمل بين ٣٠ إلى ٤٠ مدينى .

ويصنع جزء من الكتان الذى تنتجه مصر على يد نساجين من أهل البلاد ،
يوجدون بكثرة فى مدن وقرى مناطق سيوط والفيوم والدلتا .

ويصدر جزء آخر فى شكل شعر إلى جزر الأربخيل . ويتجه إلى هذه الوجهة
الكتان الذى تنتجه مصر السفلى بصفة خاصة : وهذا هو السبب فى أن صافى
حصيلة هذا المحصول ، والذى قدرناه بـ ٤٢ إلى ٤٥ بوطاقة ، يتناقص فى أوقات
الحرب ، وتستخدم بذور الكتان فى إنتاج زيت يستخدم فى الإضاءة .

ولا يشكل القنب موضوعاً لزراعة واسعة فى مصر ، ولا يعتاد الناس هناك على
هذا النبات باعتباره صالحاً للنسج ، وتبذر منه كميات بالغة الضالة على حواف
بعض الحقول ليكونوا من أوراقه نوعاً من مستحضر مخدر يقوم مقام الأفيون .

ثانى عشر : زراعة القطن

على الرغم من أننا نجد فى كل أنحاء مصر بعض حقول مزروعة بالقطن ، إلا أن
بإمكاننا القول إن هذه الزراعة تختص بالمنطقة الأكثر مدارية من مصر لأقصى
الجنوب ، وبالدلتا كلها . وتختلف طريقة زراعة هذا المحصول وكذلك ناتجه تبعاً
للمناطق التى يزرع فيها .

وفى منطقة طيبة ، يبذر القطن (*Gossypium arborescens*) على فترتين من
العام : الأولى فى بداية شهر أبريل أما الثانية فتتم يولية .

وتمهّد الأرض أولاً بجرثومة أو بجرثنتين ، ثم تقسم بعد ذلك إلى مربعات (أحواض)
يبلغ عددها المائتين فى كل فدان ، ولا يبذر القطن مطلقاً فى داخل هذه المربعات ،
التي تزرع عادة بالبامية والملوخية ، ولكن فوق الحلود الصغيرة التى تشكل محيط
هذه المربعات ، وتحفر فى هذه الحلود حفرات صغيرة تبعد الواحدة منها عن الأخرى .
بحوالى المتر ، ويبلغ عمق كل منها ثلاثة أو أربعة أصابع « قرابط » ويوضع فى كل منها
أربع أو خمس بذور ..

وعندما يزرع القطن في شهر أبريل ، تكون نوبات الري اللازمة لإنباته أكثر تكلفة ، إذ تكون المياه أكثر إنخفاضاً في هذا الفصل ، الأمر الذى يتطلب وجود ثلاث أو أربع طبقات من الدلو « الشادوف » وتم هذه الريات لمدة خمسة أيام كل ١٧ يوماً ، ويستخدم لإدارة الدلو رجلاان ، وتبلغ يومية الواحد منهما ٨ بارات . ويبدأ جنى القطن المبذور في أبريل في شهر أغسطس .

أما إذا زرع القطن في موسم تزايد مياه النيل ، فلا بد أن نستنتج أن ما يلزم من عمل لرى هذا المحصول يكون أقل وإن كان نضجه يتأخر بفعل برد الشتاء . ولا تتم الجنية الأولى إلا في بداية شهر مارس من العام التالى . وعموماً فقليلة هي الحقول التى تبنى بالقطن في طيبة في هذه الفترة .

وفي بعض الأحيان ، يبذر القطن على رؤوس عدد محدود من الخطوط التى تكونت بالفأس داخل هذه المربعات « الأحواض » نفسها ، ويتم البذر بشكل خماسى « أى أربع جورات على الأطراف واحدة في الوسط » مع ترك مسافة تبلغ المترين كل من هذه الجورات .

وينبت القطن بعد أربعة أو خمسة أيام من وضع البذور في الأرض ، وتفتح زهور المحصول « النوار » بعد مضي خمسة أو ستة شهور ، وبعد تفتح الزهور بتسعين يوماً تتم الجنية الأولى من هذا النوع من النوى « اللوزة » التى تحتوى على القطن الشعر . وهذا الجنى الذى يمتد لمدة ثلاثة أشهر يتم كل يوم بواسطة النساء والأطفال ، وتوضع لوزات القطن لتجف في الشمس ، وتنزع قشرتها باليد ، ثم تستخرج البذور بعد ذلك من القطن الشعر أو الوبر الذى يحيط بها بواسطة آلة بالغة البساطة ، ستحدث عنها فيما بعد . وتتطلب زراعة القطن ريات دائمة لا تتوقف إلا خلال أشهر الشتاء الأربعة . وتبعاً لما قلناه سابقاً فإنه يلزم ثلاثة أو أربعة طوابق من الدلو « الشادوف » أثناء فترة المحاصيل القبطية وطابق واحد فقط أثناء فترة المحاصيل الدميى .

وتبلغ تكاليف تجهيزات الأرض قبل زراعة القطن خمس أو ست بوطاقات للفدان الواحد .

ويزرع القطن في حقول لا تتجاوز مساحة الحقل منها على الإطلاق ثلاثة أفدنة وفي معظم الأحوال تكون مساحة الحقل فداناً واحداً أو فداناً ونصف الفدان .

وتستمر زرعة القطن الواحدة ثمانى أو عشر سنوات ، وفي أثناء السنتين أو الثلاث سنوات الأولى تزرع البامية والخضروات الأخرى في المسافات التي توجد بين سيقان القطن . وفي أثناء الست أو السبع سنوات الأخيرة يبقى القطن وحده . ولا يقوم الفلاحون مطلقاً بتقليم شجيراتهم ، بل يكتفون بتجريدتها من فروعها الجافة وذلك بتكسيرها باليد حتى تصبح الفروع الجديدة أكثر إنتاجاً .

وعلى الرغم من أن شجيرات القطن في الصعيد تكون قوية ومعمرة وأن زرعة واحدة يمكن لها أن تستمر لمدة عشر سنوات ، إلا أنها مع ذلك تغل أكبر إنتاج لها حتى العام الثالث ثم تبدأ إنتاجيتها بعد ذلك في التدهور .

ويعطى الفدان الواحد في حالة أقصى غلة له ثلاثمائة رطل من القطن ، ويبلغ ثمن الرطل من ١٠ إلى ١٢ بارة ، ويستخدم قطن مصر العليا في مصانع منسوجات البلاد ، وينال تقديراً أكبر مما يناله قطن سوريا .

ولا يزرع القطن في الدلتا إلا كمحصول سنوى ، ولا يئزر إلا في فترة واحدة من العام ، في بداية شهر أبريل ، بعد حصاد القمح .

فبعد أن تحف الأرض تماماً في هذه الفترة من السنة ، يغمر الناس الأرض بالماء وبعد ذلك تحرث هذه الأرض ، وتحفر بالفأس حفر صغيرة تترك بين كل واحدة وأخرى مسافة ٢٠ - ٣٠ سم وتبذر البنور في هذه الحفر . ويتم هذا العمل في خلال عشرة أيام ويدفع عن اليوم الواحد ١٠ مدينى ، ويبلغ ثمن البنور التي تبذر في الفدان الواحد ٤٥ بارة .

ويروى نبات القطن ثلاث مرات خلال مدة خمسة شهور ، ويتم الريتان الأوليان بواسطة العجلات ذات القواديس أو ذات الأسنان واللتين تسميان بلا تمييز : « ساقية » ويتم الرية الثالثة بغمر هذا المحصول بمياه الفيضان .

ويبدأ الناس فى جنى القطن فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر . ويقتلع النبات بأكمله مليئاً بلوزاته ويوضع فى جرن لكى يجف . ويكفى لهذا الأمر عمل أربعة أيام لرجل واحد . وبعد ثلاثين يوماً من التجفيف ينزع القطن من اللوزات التى تحتويه ، وتستطيع ستون امرأة أو طفلاً أن يتموا هذا العمل فى ظرف يوم واحد ويدفع لكل منهم - أو منهن - خمسة مدينى ، ويترك لهم بالإضافة إلى ذلك سيقان النبات الجافة .

ويبلغ إنتاج فدان القطن بالقرب من سمود قطاراً ونصف القطار ، أو قطارين ، زنة القطار ١٢٠ رطلاً . ويبلغ ثمن القطار ١٦ بوظقة عندما يكون البحر حراً ، ويبلغ ٩ بوظقات فقط فى أوقات الحرب .

ويتجدد القطن الذى يزرع كل عام فى ولاية المنصورة ، ولكن ، فبدلاً من اقتلاع كل سيقان القطن دفعة واحدة وتجفيفها بتركها معرضة للشمس لمدة شهر ، يتم جنى لوزات القطن بمجرد نضوجها ، ويستخدم الأطفال فى هذا العمل منذ أول ضوء نهار وحتى بعد شروق الشمس بثلاث ساعات .

وفى فصل عن القطن الشعر البذور التى تكون بداخله بواسطة آلة بالغة البساطة وتتكون هذه من اسطوانتين من الخشب المتين يبلغ طولها ٤ ديسمتر وسمكها من ١٢ - ١٥ ملليمتر ، وتدخل هاتان الاسطوانتان ، وهما متوازيتان فيما بينهما ، وبينهما مسافة فاصلة تبلغ ٢ - ٣ ملليمترات - تدخلان بين رافعتين رأسيّتين يبلغ ارتفاعهما ١ ٢ ديسمتر ٢٥ سم ، وهاتان الرافعتان مثبتتان بزاوية قائمة فى لوح يبلغ سمكه حوالى ديسمتر واحد ١٠ سم ، وتحمل كل واحدة من هاتين الاسطوانتين الصغيرتين فى أحد طرفيها بين الجهة المقابلة مقبضاً صغيراً ، وتدور الاسطوانتان فى اتجاهين متعاكسين مثل سلندرات آلة صقل الورق ، وعندئذ تتراجع بذور القطن إلى الخلف ويذهب القطن الوبر إلى الأمام . وإذا ما رأيت هذه الآلة وهى تعمل فلا بد أن تعرف فيها على الفور على أول غلط للأسطوانات التى كان يمرر بينها القطن فى آلات الغزل .

ثالث عشر : زراعة النيلة

لا ينهض بزراعة النيلة (*indigofera tinctoria*) عادة إلا ملاك ميسورون أو فلاحون يكونون فيما بينهم جمعية يعملون من خلالها بأنفسهم فى استغلال حقولهم ، وفى صناعة خامة لب صبغة النيلة التى تتداول فى التجارة .

ويبدو أن المناطق المدارية من الصعيد هى أكثر المناطق صلاحية لزراعة هذا النبات ، ذلك أنه على الأقل ، يزرع فى هذه المناطق من أرض مصر بأكثر مما يزرع فى المناطق الأخرى ، وفى نفس الوقت فإن المناطق التى تجود فيها زراعة القمح وتنتجه بوفرة ، مثل ولايتى سيوط والمنيا حيث يغطى فيض المياه الطبيعى مساحات واسعة ، لا توفر من هذا النبات سوى كميات ضئيلة ، شأنها فى ذلك شأن الفيوم . وقد شاهدنا حقول هذا المحصول تتقارب بعضها إلى بعض على نحو كاف وذلك على الشاطئ الأيسر للنيل ، وهبوطاً من بنى سويف إلى الجيزة ، ثم تنقطع هذه الزراعة بشكل تام شمال القاهرة وفى مصر السفلى .

وتشكل بداية شهر يونيه الفترة التى تبنى فيها النيلة فى ولايتى جرجا وطيبة ، فتعد الأرض بحرثها مرتين فى اتجاهين متقاطعين . وتكسر قطع الطين التى توجد متماسكة فوق سطح الحقل بعد حرثه على هذا النحو ، وذلك بطرقها بعضى طويلة . وتقسم الأرض بعد إعدادها بهذه الطريقة إلى أحواض مربعة الشكل ، يبلغ طول ضلعها ثلاثة أو أربعة أمتار ، وتفصل كل منها عن الأخرى جسور صغيرة يصل إرتفاع الواحد منها إلى ٢ - ٣ ديسمتر (٢٠ - ٣٠ سم) .

وتعمل فى داخل هذه الأحواض ، جورات صغيرة ، عمق كل منها نحو أربعة قراريط ، وتبعد كل منها عن الأخرى بـ ١٥ إلى ١٦ سم ، ويوضع فى كل جورة ثلاث أو أربع بذور من نبات النيلة ثم تغطى هذه البذور بالتراب ، وبعد ذلك يسوى كل حوض أفقياً بقدر الإمكان بواسطة المسوجة (البتانة) كى تحصل الأحواض على قدر متماثل من مياه الري .

وتأتى بنور النيلة فى العادة من سوريا ، ذلك أن البنور التى تنتجها مصر أقل قيمة .

وتتكلف الحرثتان اللتان تعطيان للأرض قبل البذار بـ ٢٤٠ مدينى .

وتتطلب زراعة فدان من النيلة عملاً متصلاً لتسعة رجال ، يستخدمون فى رى الحقل وعزقه (وتخليصه من الأعشاب) ، وبعد أن تم هاتان العمليتان بالعناية المناسبة يصبح من الممكن عندئذ القيام بالحشة الأولى من نبات النيلة ، وذلك بعد ثلاثة أشهر من البذار ، أى عند بداية سبتمبر .

ويقطع النبات على ارتفاع قيراطين من الأرض ، ويبدأ الناس فى استخلاص اللباب بمجرد إتمام الحصاد . وعلى الرغم من أنه يمكن - عند الاقتضاء - النظر إلى هذا الاستخلاص باعتباره ضرباً خاصاً من ضروب الصناعة ، وأن من المستطاع نتيجة لذلك أن ندخل وصفه ضمن وصف فنون الصناعة ، فإننا نعتقد أن علينا أن نتناوله بالحدوث فى هذه الفقرة ، سواء بسبب بساطته ، أو بسبب أنه يتم على يد نفس الرجال الذين يزرعون النبات ويحصلونه .

ينقل هذا النبات بعد أن يقطع على النحو الذى انتهينا من بيانه إلى مستودع صغير مسقوف ، يبلغ طوله خمسة أمتار وعرضه أربعة أمتار ، ثم يخروط ويقطع إلى قطع بواسطة سكين كبيرة ، ويوضع وهو مقطع على هذا النحو فى جرار كبيرة من الطين المحروق ، يبلغ ارتفاعها ٨ ديسمترات (٨٠ سم) ويبلغ قطرها ٦ ديسمترات ، وتغرس هذه الجرار فى الأرض حتى بداية رقبته ، ويصب على النبات المقطع ماء فاتر حتى ثلثى ارتفاع هذا النوع من الدلاء . ثم تسد بغطاء يتكون من نسيج من سعف النخل ، أحدث به ثقبان يستخدمان فى إدخال عصوين يحركهما عاملان لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات ، لتحريك قطع النبات واستخلاص المادة الملونة منها .

وتحتوى الورشة عادة على أربعة جرار متشابهة تستخدم منها اثنتان فى نفس الوقت للعمل الذى انتهينا من الإشارة إليه .

وبعد أن ينتهى العمل ، تنقل المياه المحملة باللباب من هذه الجرار الأول إلى جرار أخرى أصغر حجماً ، وموضوعة فوق الأرض ، وتبلغ سعة الجرة منها حوالى $\frac{1}{4}$ سعة الجرة من النوع الأول ، ثم تصفى الأوراق المنقوعة فى دلاء وذلك بأن توضع هذه الأوراق فى أطباق مصنوعة من سعف النخيل موضوعة بدورها فوق هذه الدلاء .

تترك المياه الملونة ساكنة فى هذه الدلاء ، فيترسب اللباب فى القاع . ولكى تتم تصفية المياه (التخلص منها) بمجرد أن تفقد المادة الملونة ، وأن يكتسب اللباب المترسب قدرأ من التماسك ، تصنع ثلاث ثقبوب فى جدار الجرة بشكل أفقى ابتداء من حافتها العليا ، يبعد كل منها عن الآخر بـ ١٦ إلى ١٧ سم ؛ وبعد مضي ست ساعات من عملية نقل المياه إلى الجرار الصغيرى والتي تحدثنا عنها ، تفتح الفتحة العليا أو الثقب الأعلى لتتسكب كمية محدودة من المياه ، ثم تفتح الفتحتان الأخريان على التوالى ، وبعد ذلك لا يبقى فى قاع الجرة سوى اللباب الذى يكون قد اكتسب قدرأ كبيرأ أو قليلاً من التماسك .

وفى بعض الأحيان لا يثقب جدار الجرة إلا ثقبأ واحداً ، على مسافة ٥٠ سم أسفل حافتها العليا ؛ ويترك الإناء ليم ترسب اللباب أثناء الليل ، ويفتح هذا الثقب فى اليوم التالى لتصفية المياه التى كانت تغطى هذا اللباب المترسب .

وتتطلب أعمال الورشة الواحدة اثنتى عشرة من هذه الجرار المصنوعة من الطين المحروق .

ويجمع فى جرة واحدة اللباب المترسب من ثمانى أو تسع جرار أخرى ، ويترك فيها لمدة أربع وعشرين ساعة ، وفى خلال هذه المدة ، ينضغط اللباب بدرجة أكبر ، وفى النهاية تصفى لآخر مرة تلك المياه التى كانت طافية فوق هذا اللباب . وعندئذ تحفر حفرة صغيرة فى الأرض ، وبعد أن يفرش قاعها وجدرانها بالرمال ، يصب فيها اللباب الذى تم الحصول عليه ، ويصفى هناك لمدة ساعتين ، وأخيراً وبينما هو لا يزال متماسكأ كالعجين ، فإنه يوضع فى قوالب حيث يجف بشكل تام ، ويتداول فى التجارة فى شكل قوالب جافة يزن الواحد منها رطلا ونصف الرطل أو رطلين ، لكى يستخدمها الصباغون .

وبعد الحشة الأولى للنيلة بخمسة وثلاثين يوماً ، تم الحشة الثانية ؛ وبعد ذلك تأتي الثالثة ، والتي تعقبها هي الأخرى في بعض الأحيان حشة رابعة ؛ ويتم هذه الحشات المتعاقبة كل منها وراء الأخرى بمسافات زمنية متساوية ، بحيث أنه تمضي منذ بذار نبات النيلة حتى الحشة الأخيرة منها نحو ثمانية أشهر .

ومع ذلك فإن ناتج هذه الحشات ليس متساوياً ، إذ تعود الحشة الأولى عادة بما قيمته ٥٠ بوطاقة عن كل فدان ، وتعود الثانية بـ ٣٨ ؛ والثالثة بـ ٢٥ ؛ والرابعة إذا ما حدثت بـ ١٢ أو ١٥ بوطاقة فقط ؛ وهكذا نرى أن الإنتاج يتناقص على نحو ٤ ، ٣ ، ١ ، ٢ .

ويصل متوسط ثمن رطل صبغة النيلة ، التي صنعت على هذا النحو بيد الفلاحين : ١٦ أو ١٨ مدينى .

وتعطى الحشة الأولى من الفدان عادة نحو ٢٥٠ رطلا من النيلة ، وتستمر هذه الحشة لمدة ١٥ أو ٢٠ يوماً وكذلك الأمر بالنسبة لصنع قوالب اللباب الناتجة عنها . ويكاد يكون الأمر على هذا النحو بالنسبة للحشات التالية .

ويستمر حقل (زرعة) النيلة في مصر العليا لمدة ثلاث أو أربع سنوات ، لكن أوفر إنتاج لهذا الحقل هو ما تغله السنة الأولى .

وتصل الضريبة التي تفرض على فدان النيلة بشكل عام من ٦ إلى ٨ بوطاقات .

وتبذر النيلة في ولايتى بنى سويف والجيزة حيث تنتشر بشكل كاف هذه الزراعة ، عند بداية شهر مارس ؛ ولهذا الغرض ، تشق خطوط متوازية ، تبعد كل منها عن الأخرى بـ ٢٥ إلى ٤٠ سم . وخطوات استخراج اللباب هي نفس الخطوات المتبعة في الصعيد ، ولكن لا تؤخذ من حقل هذا النبات سوى ثلاث حشات في العام ، كما لا يمكن الحصول في الحقل سوى سنتين ؛ وهنا تكون الحشة الثانية هي التي تدر العائد الأكبر ، فتوفر بالنسبة للفدان الواحد ١٦٠ رطلا من النيلة يتراوح ثمنها بين ١٢ إلى ١٨ بوطاقة تبعاً لاحتياجات الاستهلاك .

وحين تكون الأرضى التى تزرع فيها النيلة واطفة بقدر يكفى لريها بمياه النيل ، ولكى يغمرها فيضانه ، فإن المحصول يتلف : ذلك أنه ينبغى أن يتم رى هذا المحصول بقدر كبير من العناية والانتظام .

وعلى الرغم من أن الأرضى تصبح ملائمة بدرجة أقل لزراعة النيلة مع إتجاهنا نحو الشمال ، وبمجرد أن يصبح الطقس أكثر اعتدالا ، فقد لاحظت مع ذلك وجود بعض حقول منها فى الدلتا ، على الشاطئ الأيمن للفرع الغربى للنيل .

رابع عشر : زراعة قصب السكر

تصلح كل أراضى مصر لزراعة قصب السكر *Saccharum Officinarum* ولكن التكاليف الباهظة التى تتطلبها هذه الزراعة لا تسمح إلا لعدد محدود من الأهالى بالانخراط فيها ، وتركز .. كما يمكن القول فى ولاية جرجا فى أراضى فرشوط وأحميم . أما ما يزرع من قصب فى بقية أنحاء البلاد فلا يستخدم فى صناعة السكر ، ولكن تجمع أعواده فى شكل قطع وتعرض للبيع فى أسواق المدن ، لكى تؤكل أو بمعنى أدق تمص ، كنوع من الفاكهة دون أية تجهيزات .

وتعد الأرض المخصصة لزراعته فى حوالى نهاية مارس وذلك بحرثها أربع أو خمس مرات فى اتجاهات متقاطعة . وعندما تصبح الأرض معدة بشكل كاف عن طريق مرات الحرث هذه ، تخط فيها خطوط متوازية ، وتوضع فيها بشكل أفقى قطع القصب الطازجة ، ثم تغطى هذه بالتراب لارتفاع يبلغ قباطين أو ثلاثة قرايط ، وبعد ذلك يبدأ الناس على الفور فى رى المحصول بواسطة الماكينات ذات القواديس والسواق .. وتستطيع الواحدة من هذه الماكينات أن تروى ستة أفدنة من القصب إذا عمل عليها اثنا عشر ثوراً ، إذ ينبغى أن يخصص لكل فدان ثوران ، ولابد أن يستمر عمل الرى بلا إنقطاع حتى فترة الحصاد الذى يتم بعد الزراعة بأحد عشر شهراً . وينحصر عمل الحصاد فى قطع الأعواد التى بلغت مرحلة النضج من فوق الجذر بقليل ، ويستطيع عاملان « فلاحان » يستخدمان لهذا العمل أن يتهيا من حصاد فدان فى مسافة زمنية

تصل لمدة خمسة عشر يوماً . إذ يقطعان في اليوم الواحد ست أو سبع حمولات جمل من القصب .

ولا تبقى قصبات الزراعة في كل غلتها إلا لمدة عام واحد ، أما أجزاء القصب التي تترك بجذورها فتنتج قمماً نامية جديدة تستخدم في تجديد الشتلات في العام القادم .

وحيث أن صنع السكر في مصر يمثل فناً صناعياً فإننا نرجى الحديث عنه إلى مكان آخر ، ويكفي أن نقول إن فدان الأرض المخصص لهذه الزراعة ينتج في العادة عشرين قنطاراً من السكر واثني عشر قنطاراً من الثفل ويتراوح ثمن القنطار من السكر زنة ١٠٥ أرطال ما بين عشرة واثنتي عشرة بوظاقة ، أما قنطار الثفل فيبلغ ثمنه ثلاث بوظاقات فقط .

خامس عشر : زراعة التبغ

أما التبغ *nicotina tabacum* فيزرع بشكل خاص في كل ولايات مصر العليا .

وتبذر بذور هذا المحصول مباشرة بعد انحسار مياه الفيضان . وعندئذ لا تكون الأرض في حاجة لأية تجهيزات ، وتبذر البذور أحياناً في الربيع في نفس موسم النثره النباري . وعندئذ يتطلب الأمر حرث الأرض مرة أو مرتين .

ويستخدم لبذار $\frac{1}{14}$ من الفدان « أى مساحة قيراطين » $\frac{1}{4}$ من الأردب من بذور التبغ وبعد أربعين أو خمسين يوماً يصبح النبات قوياً لحد يكفى لشتله « أى زرعه في حقل آخر » .

وتختار أجود الأراضي لشتل النبات ، وتجهز هذه بمحراثين متقاطعتين وبعد ذلك يمرر جذع نخلة « كزحافة » فوق هذه الأراضي لتسوية سطحها .

وتكلف هذه التجهيزات الأولية ما يصل إلى ٢٥٠ مدينى ، وتبلغ المسافة بين الحفر المخصصة لاستقبال بذور النبات حوالى ثمانية قراريط وهو نفس ما يبلغه عمق

الواحدة منها . ويتطلب الأمر عملاً يستمر لمدة ٢٥ - ٣٠ يوماً لتغطية مساحة فدان من التبغ المشتول على هذا النحو .

ويبدأ الحصاد بعد ذلك بشهرين ونصف الشهر وذلك بقطع النبات بشرشرة ويترك جزء صغير من ساقه فوق الجذور . وبعد هذه الحشة الأولى تنمو من نفس الساق فروع جديدة « فسائل » تحش بالمثل بعد مضي ثلاثين يوماً .

وبعد أن يقطع النبات وفسائله على هذا النحو ، تنزع السويقات « الذنبيات » وجوانب أوراق التبغ ، وتعرض بعد ذلك في الشمس لمدة ثمانية أيام . وبعد أن تجف الأوراق على هذا النحو تحفظ داخل حصر « حصيرة » وأخيراً تشكل منها حزم اسطوانية الشكل تتداول في التجارة . وتبغ هذه البلاد ، وهو ذو لون ضارب إلى الخضرة ، هو الوحيد الذى يستهلك في أرياف مصر العليا .

وتتطلب الحشة الأولى لفدان واحد من التبغ من ١٠ - ١٢ يوم عمل ويسدد أجر هذا العمل بأوراق تبغ يمكن أن تساوى من ٨ إلى ١٠ مدينى .

وتنتج الحشة الأولى كذلك عشرين حزمة من الورق المجفف تزن الواحدة منها ٤٠ رطلاً . أما الثانية فلا تنتج سوى ست حزم من ذات الوزن وهذا ما يصل بإجمالى إنتاج الفدان إلى حوالى حمولة ثلاثة جمال .

وهناك في مجال التجارة فرق بين إنتاج الحشتين ، إذ يكون ثمن ما تنتجه الحشة الثانية عادة ، أدنى بمقدار الثلث بالنسبة لثمن إنتاج الحشة الأولى ، تلك التى يباع القنطار منها بنحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مدينى .

سادس عشر : زراعة أشجار الورد

وتأتى ورود كل مياه الورد التى تصنع في مصر من ولاية الفيوم ، فهى الولاية الوحيدة التى تشكل أشجار الورد فيها موضوعاً لزراعة كبرى .

وفى البداية تنظف الأرض وتجهز بحوثها خمس مرات متوالية ، وبعد ذلك تشق

فيها جداول تقسمها إلى مربعات « أحواض » صغيرة تزرع في داخلها شجيرات ورد صغيرة تبعد الواحدة منها عن الأخرى بحوالى ٥٠ سم . ولا يكلف ثمن كمية الشتلات اللازمة لزراعة فدان واحد أكثر من ١٠٠ - ١٥٠ مدينى . ويتم هذه الزراعة عادة عند الانقلاب الشتوى وتتطلب أربعين يوماً من العمل . وما أن تنتهى حتى يبدأون في ريها . وتجدد الربة كل خمسة عشر يوماً على مدار العام كله إلا في الفصل الذى تكون الأرض خلاله مغمورة بمياه الفيضان .

وتتطلب زراعة أشجار الورد عملاً مستمراً لأربعة رجال ، يشتغلون حسب الحاجة ، في أعمال الري ، وعرق الحقل وتنقيته من الأعشاب ، أو في جنى الورد .

ويتم الجنى طوال شهر أبريل وبداية مايو ، ففى كل صباح خلال هذه المدة تقطف نوارات الورد المفتحة وتستخدم على الفور في مصانع مياه الزهر . وحيث لا توجد هذه المصانع إلا في عاصمة الولاية « الفيوم » فإن أشجار الورد لا تزرع إلا في ضواحي هذه المدينة ، الوحيدة في الولاية كلها .

ولا تنتج شجرة الورد عادة إلا في السنة الثانية من زرعها ، ويصل إنتاجها إلى ذروته في السنة الثالثة وحتى الخامسة وهى السنة التى اعتاد الناس على تجديد شجيرات الورد بعد انتهائها .

وبيع القنطار من نوارات الورد بـ ٦ إلى ٧ بوطاقات ، وأحياناً يصل ثمن القنطار زنة مائة رطل إلى ١٠٠٠ مدينى . ويبلغ متوسط إنتاج الفدان ٨ قناطير من الورد .

سابع عشر : زراعة النخيل والكروم وبعض الأشجار الأخرى

أما شجرة النخيل *Phoenix dactylifera* فهى الشجرة التى تنتشر بشكل عام في كافة أنحاء مصر ، وتغطي هذه الأشجار سهولاً بأكملها في الأقاليم المختلفة ابتداء من أسوان حتى البحر المتوسط . وقد تحولت ضواحي مدينة

ممفيس القديمة اليوم إلى غابة من النخيل ، كما أن الجزء الشرقى من إقليم بلبس حيث تقع قرية الصالحية الكبيرة لا يحصد سوى البلح . ويكاد يكون هذا المحصول هو الوحيد للسان الأرض الذى يفصل المتوسط عن بحيرة البرلس ، وأخيراً فإن كل قرى مصر محاطة بأشجار النخيل التى تغطى مرتفعات الأنقاض التى بنيت هذه القرى فوقها . وحيث تحتفظ هذه الأشجار بأوراقها طيلة العام فإن كل قرية ، وبخاصة قرى الدلتا ، تبدو عن بعد كما لو كانت أيكة واسعة .

وفى أثناء إقامتنا فى القاهرة نشرت مقالة مفصلة للغاية فى العشرة المصرية ^(١) *Décade Egyptienne* عن زراعة أشجار النخيل ، ولسنا نهدف هنا سوى أن نبين الوسائل العامة المختلفة لمختلف طرق زراعتها وأن نقدم لمحة عن إنتاجها ، ونحن نحيل إلى هذه المقالة للحصول على كل التفاصيل التى ليس من طبيعتها أن تدخل فى مقالنا هذا .

تنمو نخلة البلح عن طريق البذار أو عن طريق شتل الأغصان . وللحصول عليها بالوسيلة الأولى يوضع نوى البلح عادة فى حفر صغيرة يبلغ عمقها ١٥ - ٢٦ سم ، تنفذ فى منتصف أحواض الرى التى قلنا إن الملوخية والخضروات الأخرى تزرع فيها .. وهكذا تستفيد بذور النخيل من الرى الذى يعطى لهذه النباتات . وعندما تبدأ النخلة الوليدة فى الظهور من الأرض بعد مضى ٤٠ - ٥٠ يوماً فإنها تواصل نموها فى حمى الظل والرطوبة التى تهيئها هذه النباتات لها .

وبعد خمس سنوات من وضع نوى البلح فى الأرض تقطع الأوراق السفلى التى تغطى ساق الشجيرة الصغيرة ، وهكذا يبدأ جذعها يتحدد ، ويظل يزيد نمواً وارتفاعاً إما عن طريق سقوط الأغصان القديمة بشكل تلقائى وإما عن طريق القطع السنوى « التقصيب » الذى يتم عند انقلاب الشتاء . وفى نهاية عشر سنوات تعطى شجرة النخيل أولى ثمارها .

(١) ملاحظات حول شجرة نخيل البلح بقلم المسير لوى رينيه :

Louis Reynier D . E Tome III p . 179 .

وعندما تنمو النخلة عن طريق شتل الأغصان ، تبدأ في إعطاء ثمارها في ظرف ست إلى ثماني سنوات .. وتكون طريقة زراعتها فضلاً عن ذلك هي نفس الطريقة المتبعة في حالة استنباتها عن طريق البذور ، وهذه الطريقة تتطلب بالمثل رياً متكرراً وبخاصة أثناء السنوات الأولى .

ومن المعروف أن هناك أشجاراً مذكرة وأخرى أنثى .. لذلك يمارس إخصاب الأنثى على الدوام تقريباً بوضع باقة من زهور الذكر وسط مجموعة زهور الأنثى . وهذه العملية هي الطريقة الصناعية الوحيدة التي يعرف المصريون استخدامها لزيادة محاصيل زراعتهم وأشجار فاكهتهم .

ويهم سكان قرية بلطيم الواقعة في أراضي البرلس كثيراً بزراعة أشجار النخيل ، وهؤلاء يضاعفونها أيضاً بشتل أغصانها التي يغرسونها في شعاب كثيرة كونتها كتبان الرمل التي تغطي هذا اللسان من الأرض . وهو يضعون قبل غرسها في قاع الحفرة المخصصة لاستقبال الشتلة حوالى نصف أردب من « زيل » الحمام كنوع من السماد يحرصون على أن يضعوه من وقت لآخر حول هذه الأشجار . وعلى الرغم من أن هذه الأشجار تكون مغروسة في رمال قاحلة ظاهرياً فإن خضرتها تكون شديدة النضرة كما تبدو بالغة الرسوخ لأن جذورها تمتد حتى تبلغ المياه الحلوة التي تجري بلا انقطاع من بحيرة البرلس إلى البحر من تحت التربة .

وأصناف البلح هنا كثيرة العدد لحد كبير . وبلح مصر العليا عادة أصغر حجماً من بلح مصر السفلى وهو كذلك أكثر تبكيراً ، ولبابه أكثر جفافاً بكثير . ويستهلك جزء من بلح الصعيد في مناطق إنتاجه ، ويرسل الجزء الآخر إلى أسواق المدن وبخاصة القاهرة مركز الاستهلاك البالغ الأهمية في كل أنحاء مصر .

وسواء كان الأمر نتيجة لاعتماد طويل ، أو كان لأن حكومة البلاد قد هزت كثرة مصادر الرزق التي توفرها زراعة النخيل لسكانها فإن هذه الزراعة هي الوحيدة التي تحظى بالتشجيع حيث لا يخضع محصول النخيل لأية ضريبة . وأشجار النخيل التي نراها من حول القرى هي ممتلكات خاصة ؛ أما تلك التي يغرسها الفلاح في

أراض ليس له فيها سوى حق الانتفاع فهي تعود إليه بالمثل وله كل الحق في أن يتصرف فيها حسب إرادته .

ويقدر الإنتاج السنوى لنخلة في حالة ازدهارها الأقصى في صعيد مصر ب ١٢٠ إلى ١٨٠ مدينى .

وحسب المعلومات التى أعطيت لى ، فإن مدة بقاء الشجرة تبلغ ثمانين عاماً ، بل وقد تبلغ قرناً بأكمله .. ومع ذلك فكيف تمكن الثقة في دقة هذه المعلومات إذا كان أولئك الذين يقدمونها يجهلون في معظم الأحيان تاريخ مولدهم هم أنفسهم ؟ ويؤكل البلح طازجاً بعد جنيه بوقت قليل ، أو يؤكل جافاً ، أو يؤكل بعد بداية تخمر سكرى يحدوثه عن طريق تجهيزات خاصة ، ويخضع لهذه التجهيزات على وجه الخصوص البلح المسمى برلسى ويزرع منه في بلطيم ثلاثة أنواع مختلفة .

ويجنى البلح الأحمر الذى يشكل النوع الأول قبل أن ينضج بقليل ، وينتهى به الأمر أن ينضج وهو معرض للشمس فوق الحصير ، ويضغط بعد ذلك بين الأصابع ثم يترك مدة أخرى في الشمس لمدة ثلاثة أيام وأخيراً يكبس في قفف من سعف النخيل ، ويباع هذا العجين « العجوة » بسعر ٥ بوطاقات للقنطار زنة ١٠٨ أقة .

أما النوعان : الثانى ويسمى ركوده ، والثالث ويسمى العامرى فهما بلح أصفر ، يجنى قبل نضجه تماماً ، ويضغط عند جنيه ويكبس في قفف بعد أن يترك معرضاً في الشمس لمدة ١٢ يوماً بالنسبة للنوع الثانى ولمدة خمسة وعشرين يوماً للنوع الثالث . ويباع القنطار المعد على هذا النحو ب ٧ بوطاقات . ويقدر ما يمكن أن تعطيه النخلة الواحدة من البلح في العام بحوالى ٢٧ أقة .

ويرسل هذا البلح المعجون « العجوة » كله تقريباً إلى الإسكندرية ورشيد .

وهكذا نرى أن نخلة البلح هنا تنتج كل عام ، مثلها في ذلك على وجه التقريب مثل نخلة الصعيد ، ما قيمته حوالى ١٥٠ مدينى . وتستخدم ثمرتها كذلك في صنع

نوع من الخل ونوع من الخمر تحدثنا عنهما في مكان آخر (١) .

ومن بين كل الأشجار التي تنمو في مصر ، فإن النخلة هي الشجرة التي يحصل المصريون منها على أكبر النفع في عمليات البناء وفي الاقتصاد المنزلي . فجدوع هذه الأشجار تستخدم عوارض وكمرات لسقفيات مختلف البيوت ، ويصنع من مختلف أجزاء سعفها الأقفاص والسلال والقفف وباختصار معظم الأثاث والآنية التي يستخدمها سكان الريف ، وأخيراً يستخدم هذا النوع من الصفائر من الألياف الغامقة التي تغطي بداية أغصان السعف في صنع الجبال .

• • •

وتعتبر أشجار الكروم ، الثانية بعد النخيل ، والتي يولى لها أكبر القدر من العناية .

وعلى الرغم من أننا نجد بعض تكعيبات منها في كل حدائق مصر فإن العنب يزرع بشكل خاص ، وبالذات ، في ولاية الفيوم ، وفوق لسان الأرض في البرلس ، وتزرع كرومه منفصلة متباعدة ، وهم يفرسونها في شكل ترقيدات ، كما أنهم يسندونها - كما يحدث في إيطاليا - فوق قطع أفقية من الخشب تحملها قوائم عمودية .

وفي البرلس تحفر الحفرات المخصصة لاستقبال فسلات الكروم حتى تصل إلى الماء ، ويوضع في قاع هذه الحفرات كمية محددة من « زبل » الحمام وفي بعض الأحيان تغرس الكروم في قسطل اسطوانى كان أرومة لنخلة عجوز ماتت واقفة وقطعت من فوق جذرها بوضع ديسمترات ؛ والهدف من ذلك هو تأمين الكرمة الشابة من شمس شديدة الحرارة وتأمين حصول جذورها على الرطوبة اللازمة ، ويسمدها الزراع كل عام بزبل الحمام الذى يجلبونه من الدلتا ومن ولاية الشرقية ، ويباع الأردب من هذا السماد بـ ٩٠ إلى ١١٠ مدينى .

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحة الحادية عشرة .

وتنقل أعناب البرلس عن طريق البحر إلى دمياط ورشيد والإسكندرية . أما تلك التى تغذى أسواق القاهرة فى أثناء موسم هذا المحصول فتأتى من ولاية الفيوم ، ويوجد فى هذه المنطقة من البساتين أكثر مما يوجد فى مناطق مصر الأخرى ؛ فنرى فيها بعض أشجار الخوخ وبعض أشجار المشمش فى بساتين مغلقة . أما أشجار الزيتون والتين فتنمو فى عرض الحقول . وينبغى أن نضيف إلى هذه الأنواع المختلفة من الأشجار شجرة الصبار *Cactus opuntia* التى تصنع منها أسوار يصعب اختراقها ، والتى تصلح بدرجة كبيرة لإيقاف تيارات الرمال (الزاحفة) وأن تثبت عند منحنى التلال تلك الأرضى الهشة التى يمكن للمياه أن تجرفها معها .

ويزرع فى مصر بالمثل أشجار الرمان والبرتقال والليمون فى حدائق يملكها الأثرياء ، وتقع هذه الحدائق عادة خارج المدن وعلى مسافة شديدة القرب منها ؛ وأهم هذه الحدائق هى تلك التى توجد بالإسكندرية ورشيد والقاهرة والحيزة كما أنها متنوعة فى فواكهها على نحو أكبر ، وفى النهاية ، فمن المقبول أن يكون لدى المرء ما يقوله حول زراعة أشجار الفاكهة فى بلاد تجهل أساليب التطعيم والتقليم .

يطلق اليوم على جزيرة فاروس القديمة ، والتى تغطى مينأى الإسكندرية اسم جزيرة التين ، إذ تزرع هذه الأشجار هناك بأكثر قدر من النجاح ، وتحاط كل شجرة من هذه الأشجار بسور دائرى مصنوع من الغاب والبوص وسعف النخيل ؛ ويرتفع هذا السور إلى ٢ أو ٣ أمتار مع ابتعاده لمسافة خمسة أو ستة أمتار عن جذر الشجرة ؛ وبهذه الطريقة تكون الشجرة فى حمى من رياح الشتاء ومن لهيب الشمس دون أن تحرق لا من أمطار الشتاء ، ولا من ندى الصيف الوفير .

ويلاحظ أن عدد أصناف الأشجار التى تنتج فاكهة ضعيل للغاية ، فليس ثمة أشجار حراجية (تنتمى إلى الغابة) بهذا المعنى . ومن هذه الناحية نجد مصر اليوم هى ما كانت منذ أيام *Columbelle* ، وبالكاد يعد المرء فى الريف أربعة أو خمسة أنواع مختلفة منها ، وهذه تغرس عادة حول القرى التى يراها المرء عن بعد ، حتى فى أوقات الجفاف الشديد ، وهى تحتفظ بمظهر جذاب يبعث على الانتعاش حيث تظل الأشجار التى تشكل سوراً من حولها محتفظة بأوراقها .

أما أكثر الأشجار شيوعاً فهو شجرة الجميز (*figus sycomorus*) التى تنهض تحت ظلها فى معظم الأحيان الماكينات المستخدمة فى رفع المياه (السواقى) لرى الأراضى ؛ وتستخدم أخشاب هذه الشجرة فى بناء القوارب التى تعمل فى النيل ، كما يصنع منها كذلك ألواح الخشب السميكه الشبيهة بألواح البلوط والسنديان .

وتصنع العجلات (الدواليب) المسننة للسواقى من أخشاب أشجار التبق *rharnus napeca* وكذلك من أشجار السنط *mimosa nilotica* ؛ وتحل بنور الشجرة الأخيرة فى مصر محل لحاء البلوط فى دبغ الجلود .

وتنتج شجرة من السنط فى كامل نموها نصف أردب من هذه البنور ، يبلغ ثمنه نحو ٢٤٠ مدينى .

الفصل السادس

عن الحيوانات التى يربىها الفلاحون

تم أعمال الحرث ، وكل الأعمال اللازمة لإعداد الأرض ، وكذلك عمليات رفع مياه الرى ، ودرس الحبوب ، وبشكل عام كل العمليات الزراعية ، يتم كل ذلك فى الجزء العلوى من مصر بواسطة الأبقار ذلك أن الحرارة هناك تكون أشد مما ينبغى بالنسبة لتربية الجاموس .

وفى جزيرة الفنتين ، تتغذى الأبقار بسيقان الذرة الخضراء وبالتبن ؛ ومع النزول من هذه المدينة إلى إسنا يبدأ الناس فى زراعة الجلبان والبازلاء التى يستخدمونها علفاً لهذه الأبقار بالإضافة إلى سيقان العدس والترمس ، إلخ . ولا يكلف شراء زوج من هذه الأبقار ، فى هذه المنطقة من مصر ، أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ بوظاقة ، وفى بعض الأحيان يهبط السعر إلى أدنى من ٤٥ بوظاقة .

ويرتفع هذا الثمن مع هبوط النيل (الإتجاه شمالاً) ، إما لأن النقود تصبح أكثر وفرة ؛ وإما لأن الأبقار تكون أكثر قوة ، ويبلغ ثمن زوج الأبقار ، ذكوراً أو إناثاً ، نحو ١٠٠ بوظاقة فى العادة .

وفى ضواحي قنا وسهل طيبة ، حيث يستخدم الجلبان والبازلاء علفاً للأبقار لمدة تبلغ نحو أربعة شهور تقدر الجراية اليومية للواحدة من هذه الحيوانات بـ ١٢ - ١٥ مدينى ، وأما فى بقية العام فإن الأبقار تعيش على القش المهروس (التبن) والفلول وتصل تكلفة الجراية اليومية لواحدة من هذه الأبقار إلى ١٠ مدينى فقط : فهى تستهلك فى الشهر الواحد خمس حمولات جمل من القش وأردبا من الفول .

وقد سبق لنا القول بأن الناس ابتداء من فرشوط يأخذون فى زراعة البرسيم ، إذ تعيش عليه الأبقار خلال ثلث العام ؛ ويستهلك اثنان من هذه الحيوانات خلال هذه الفترة حشنتين متتاليتين لفدان من البرسيم . وتستخدم إناث الأبقار كذلك فى أعمال الزراعة ، وهى تعطى اللبن خلال الشهور الأربعة من بداية حملها لكنها تتوقف عن ذلك كلية خلال الثمانية شهور الباقية ، ويبيع العجل البالغ ثلاثة أشهر بـ ٥ إلى ١٠ بوظاقات .

وفي الدلتا يرتفع ثمن زوج من ثيران البقر في العادة إلى ١٢٠ بوظافة وتتغذى خلال أربعة شهور بالتبن والبول ، وخلال خمسة شهور أخرى بالبرسيم الأخضر ، أما في الشهور الثلاثة الباقية من السنة فتأكل البرسيم الجاف ويتكلف غذاء ثور ، يسير على هذا النحو ، عشرة بارات في اليوم .

وعندما يحل وباء حيواني ، وهو الأمر الذي يحدث بين وقت وآخر في الدلتا ، يضطر الناس لأن يجلبوا من سوريا أو من جزر الأرخيل أبقارا أخرى تحل محل الأبقار التي انتزعتها الجائحة .

أما قطعان الجاموس التي نلقاها في مصر العليا ، فإنها لا ترى إلا من أجل الألبان التي توفرها ، وهي تتغذى على نفس ما تعيش عليه الأبقار ؛ وزيادة على ذلك فإنهم يتركونها لترعى أعشاباً تسمى الحلفا تغطي عادة كل الأراضي التي لا تزرع بسبب نقص المياه ، والتي يشار إليها باسم « شراق » ، ويبلغ ثمن الجاموسة في ضواحي قنا ٢٠ أو ٣٠ بوظافة .

ويبدو الجاموس أقل فظاظة مع المهبوط نحو الشمال ؛ ويرى بعض منها في ولاية الفيوم وهي تستخدم في إدارة ماكينات الري (السواقي) ؛ وتباع في هذه المنطقة بشمن يصل إلى ٥٠ أو ٦٠ بوظافة ؛ ولا يقدم لها طعام سوى القش ، وتستهلك الجاموسة منه حمولة جمل كل خمسة أو ستة أيام ، وإن كان لا يقدم لها البول على الإطلاق ، ولا يقوم بعبء العمل منها في الفيوم وفي الدلتا سوى الذكور ، ولهذا السبب فهي ترهق من يقودها كثيراً بسبب قلة قابليتها للطاعة .

ومن جهة أخرى فإننا نجد على شواطئ ترعة التبانة ، إلى الجنوب من قرية ييلا ، في الدلتا ، مستنقعاً يمتد حتى بحيرة البرلس ، وتستخدم أعشاب هذا المستنقع مرعى لقطعان الجاموس نصف المتوحش والتي تبقى فيه طوال العام ، وهناك يأتي بعض سكان القرى الواقعة على مشارف المستنقع وعلى حدود الأرض القابلة للزراعة ويقيمون في أخصاص يصنعون فيها الزبد والجبن من لبن أى من هذه الجواميس يكون أكثر قابلية لاستئناس الناس .

ويفضل قصابو المدن التزود بلحوم هذه الحيوانات ؛ ويبلغ متوسط ثمن جلد الجاموسة ٢ أو ٣ بوطاقات .

أما الجمال التى تقوم بمهمة نقل كل المواد الغذائية عندما يتعذر نقلها نهراً عن طريق النيل أو الترعى التى تقطع البلاد فيما بينها ، فإننا نراها فى الصعيد أقل حجماً وقوة عنها فى مصر السفلى ، وتعد تربية هذه الحيوانات واحدة من الاهتمامات الرئيسية للقبائل العربية التى تقيم على حواف وادى مصر ، وهذه القبائل هى التى تغذى أسواق مختلف الولايات بالجمال ، ويتراوح ثمن الجمل من ٣٠ إلى ٦٠ بوطاقة تبعاً لسنها ومقدرتها ، وتعيش الجمال على الفول والتبن وسيقان الجلبان والبازلاء وكل أصناف العلف الأخضر كان أو جافاً : ويتكلف غذاؤها اليومى ٧ بارات ، ويؤجرونها بواقع ٢٥ إلى ٣٠ مدينى فى اليوم ؛ ويستطيع الجمل أن يعمل لمدة عشر سنوات .

ولا تكون الجمال التى تستخدم فى نقل المحاصيل مملوكة على الدوام للمزارعين ، فهم يستأجرونها تبعاً للحاجة التى يستشعرونها ، أما نقل المواد الغذائية التى يتصادف القيام بها بقية العام فيتم على ظهور الحمير ؛ وليس ثمة مزارع على الإطلاق لا يمتلك بعض الحمير ؛ فهذه الحيوانات هى التى تستخدم ركوبة معتادة له ولأسرته : ويجعل منها صبرها وقناعتها ، كما يحدث فى كل مكان ، بالغة النفع ؛ لكن حمير مصر قد وهبت قوة غير عادية وقلمما يصل ثمن غذاؤها اليومى إلى ما يزيد عن ٤ أو ٥ مدينى ، كما لا يتجاوز ثمن شرائها ١٠ - ١٢ بوطاقة .

وإلى جانب الأبقار اللازمة لاستغلال الأراضي ، يمتلك المزارعون فى مصر العليا عادة قطعاً صغيراً من الماعز والضأن ؛ وتوفر الماعز قدرأ من الألبان التى تستهلكها القرى ، ولابد أن يصل عددها فى العادة نصف عدد الفدادين التى يتم استغلالها (فى قرية ما) ويصل ثمن العنزة الناضجة نحو ١٥٠ مدينى .

وخلال الفيضان ، وحين تكون المحاصيل لا تزال قائمة (أى لم تحصد بعد) أى خلال ثمانية أشهر فى العام ، تغذى الماعز بالبرسيم الأخضر أو الجاف ، ويقدر طعامها ، تبعاً للفصول وظروف المكان ، بمدينى واحد أو بمدينى ونصف فى اليوم ،

وخلال الشهور الأربعة الأخرى يعاد القطيع إلى المرعى حتى يقرض ما يتبقى بها من عشب ، ويقوم بحراسة قطيع مكون من ١٠ أو ١٢ عنزة صبي واحد في العادة ، يعطى ٣ مدينى أجراً يومياً ، وتكفى ثلاثة تيبوس (تيس) لقطيع يتكون من ١٠٠ عنزة ؛ وتحمل العنزات من النوع الجيد مرتين خلال العام ، وتضع في العادة عنزتين ترضعان لمدة أربعين يوماً ، وتباع العنزة الصغيرة من سن سنة واحدة بـ ٩٠ إلى ١٠٠ بارة ، وفي كل أنحاء مصر ، تصنع القرب التي تستخدم في نقل المياه على ظهور الرجال أو الحمير من جلود الماعز والتيبوس .

وتكاد تكون كل خراف الصعيد داكنة اللون ، ويجز صوفها مرة واحدة في العام عند نهاية مايو أو في بداية يونية . وتزن جزءة الخروف الواحد من ٢ إلى ٤ أرطال ، وتباع في ضواحي سيوط بـ ٦٠ إلى ٩٠ مدينى . وبعد ذلك يغسل الصوف ، ويضرب ، ثم يغسل للمرة الثانية ، وبعد أن يعد للغزل على هذا النحو يباع بسعر الرطل ٤٠ إلى ٥٠ بارة .

والفيوم هي المنطقة التي يرى فيها أكبر عدد من الخراف في كل أنحاء مصر ، كما أن صوف هذه المنطقة أكثر قيمة من سواه ؛ والخراف هناك بالغة الجمال ، وبها عدد كبير من الخراف بيضاء اللون ، في حين نجد خراف الصعيد داكنة اللون كما سبق لنا القول .

ويتم جز خراف الفيوم على فترتين مختلفتين خلال العام : إذ تم الأولى في منتصف شهر يونيه وتم الثانية في الشتاء . ويمتاز صوف هذه الخراف بأنه طويل وناعم لحد كاف ، وتغطي الخراف بعد جزها بغطاء منسوج من سعف النخيل يقيها من هيب الشمس . وتزن جزءة خروف منتقى من بين أشد الخراف قوة من ٤ إلى ٥ أرطال في العادة .

وهنا تغسل الخراف قبل جزها بدلا من غسل الصوف نفسه بعد أن ينفصل عن جسم الحيوان ، وبعد ذلك ييسط الصوف على اليد ويندف بعناية ، الأمر الذي يقوم مقام حلجه ، وبعد هذه العمليات البدائية يتم غزله في قرى هذه الولاية .

ويبلغ ثمن الخروف عادة ٢ أو ٣ بوطاقات ، ويرى حوالى ثمانمائة خروف فى القرية التى تبلغ مساحة ما يزرع بها ألفى فدان .

ولا تسمح حالة الفقر التى يعيش فيها الفلاحون فى مصر لهم بأن يطعموا حيوانات مستأنسة أخرى بخلاف تلك الحيوانات التى لا غنى لهم عن استخدامها فى زراعة الأراضى ، أو تلك التى يمكنها أن توفر جزءاً من المأكّل أو الملابس لعائلاتهم : لذلك لا نجد فى كل قرى مصر إلا عدداً محدداً من الأبقار والجمال والماعز والخراف . أما الخيول ، فيبدو أن المصريين يقدرونها لحد لا يسمح لهم باستخدامها فى أعمال الزراعة ، فهذا الحيوان فى ناظرهم ليس سوى شئ يرتبط بالبذخ والرفاهية ؛ وحيث يكاد يعتمد النجاح على الدوام فى تلك الحروب التى تنشب بين القرى على زيادة عدد الفرسان الذين يكون بمقدور أحد الفرقاء أن يجندهم ، فقد جرت العادة على قياس قوة رجل ما ومدى نفوذه والاعتبار الذى يولى له بعدد الخيول التى يفتنيها ؛ ويبلغ ثمن الحصان العادى نحو ٤٠ إلى ٦٠ بوطاقة .

وأخيراً فإن تربية الخيول لا تزال أمراً موقوفاً على العرب الذين أصبحوا مزارعين أو أولئك الذين لا يزالون من بينهم يقيمون تحت الخيام عند مداخل الصحراوات . وتشكل حصيلة ما يبيعونه من هذه الحيوانات التى يربونها جزءاً من ثروتهم ، وهؤلاء العرب أيضاً هم كذلك الذين يموتون بالمواشى الأسواق فى مختلف مدن وقرى مصر ؛ سواء كانت الحيوانات التى يعرضونها للبيع ناتجة من قطعانهم الخاصة ، أو كانت آتية من أسلاب انتزعوها عنوة وبقوة السلاح من القرى التى انتهبوا تحت ادعاء من أى نوع .

ويرى الفلاحون وعائلاتهم كذلك كميات كبيرة من الحمام ، والدجاج ، ويحصلون من بيعها على مكاسب ضئيلة : وقد قدمنا فى مكان آخر وصفاً مفصلاً لتلك الأنواع من المعامل التى يتم فيها إفراخ الكتاكيت ؛ لكننا لن نعود هنا مطلقاً إلى هذا الموضوع ^(١) .

(١) انظر دراسة السيدين روزييه Rozière ورونيه Ronyer عن فن إفراخ الكتاكيت ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ص ٤٠١ ، وكذلك اللوحة الثانية من الفن والحرف .

يبقى علينا أن نتحدث عن النحل وعن طريقة جمع العسل ، وعلى الرغم من أن الناس يهتمون بتربية النحل في مختلف مناطق مصر ، فإن ما سنقوله الآن هو ملخص لما شاهدناه في ضواحي سيوط وينطبق بشكل خاص على هذه المنطقة . هناك خلايا نحل بكميات متفاوتة في كل القرى على وجه التقريب وهذه توضع أحيانا في حدائق ، وتوضع أحيانا أخرى فوق شرفات المنازل . وهذه الخلايا عبارة عن أسطوانات مجوفة من الطين المجفف في الشمس مثل الطوب اللبن . ويبلغ طول الأسطوانة نحو ١٢ ديسمتر (١٢٠ سم) ويبلغ قطرها نحو ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، وتوضع الأسطوانات بشكل أفقى فوق بعضها البعض ، بحيث تتخذ الخلايا في مجموعها شكل قطع مكدسة من الخشب . وتباع الواحدة من هذه الأسطوانات ، التى تشبه في شكلها شكل طرف أنبوبة أو خرطوم ، بثلاثة مدينى .

وتشتري الخلايا (جماعات النحل) بعد بذار البرسيم بسعر يبلغ في المتوسط

٦٠ بارة .

وفي السنة العادية تنتج كل ست خلايا خمسين رطلا من العسل ورطلين من الشمع ، ويباع قطار العسل ، زنة مائة رطل ، ب ٥ إلى ٨ بوطاقات ؛ أما الشمع فيباع بواقع ٤٠ بارة للرطل الواحد ، وعسل سيوط بالغ اللذة ؛ وتبقى حرارة الجو الطبيعية في حالة سائلة على الدوام وتنقل كميات معينة منه داخل جرار لتباع في أسواق القاهرة . ولا تنتقل الخلايا في الصعيد بطريق النيل كما يحدث للخلايا في مصر السفلى .

وتوجد الأقراص التى يصنعها النحل داخل الأسطوانات المجوفة التى تشكل الخلية على هيئة أرغفة صغيرة من الخبز يبلغ سمكها ٤ سنتيمترات ، ومصفوفة في نظام رأسى خلف بعضها البعض ، ويسمح هذا الوضع بانتزاع أقراص الشمع والعسل بدون قتل النحل . ولهذا الغرض توجد نار عند مدخل الخلية بروت الجاموس أو الجمال المجفف ، ويؤدى الدخان إلى تراجع النحل الذى يشغل هذا الجزء من الخلية الشديد القرب من مدخلها ، وتفتح الخلية عن طريق انتزاع قرص الطين الذى يستخدم في إقفالها ؛ وبعد ذلك وبواسطة ملعقة حديدية يتم تحريكها بشكل دائرى بين جدار

الأسطوانة الداخلى وبين أقراص الشمع ، تفصل الأقراص عن الأسطوانة ، ويتم إخراجها ؛ ويستمر تدخين الخلية ، وانتزاع الأقراص واحداً بعد الآخر ، حتى لا يعود النحل الذى يتراجع إلى آخر الخلية ، يشغل سوى نحو ثلث الأسطوانة فيترك له العسل الباقى ، ولا تتم هذه العملية إلا مرة كل سنة ، وحين يراد شغل خلية جديدة بالنحل ، توضع فيها أقراص النخاريب مع النحل .

الفصل السابع

عن إعداد الحقول في مناطق مصر المختلفة

تعد جزيرة إلفنتين أول أرض مزروعة يقابلها المرء إلى الشمال من شلال النيل الأخير ، كما أنها ، ويبدو أنه قد وجب عليها أن تقدم لنا فكرة عن خصوبة مصر - هي أفضل أجزاء هذه المنطقة زراعة ، كما أنها المنطقة التي تستريح فيها الأرض على نحو أقل (أى أنها تجهد من كثرة زراعتها) .

وقد سبق أن قلنا إن السنة الزراعية عند المصريين تنقسم إلى ثلاث فترات ، تتمثل في كل واحدة منها نفس الأحوال التي تقدمها السنة الزراعية ذات الاثنى عشر شهراً في المناطق ذات الأجواء المختلفة ، ويتكرر كل من حرث الأرض والبذار والحصاد في جزيرة إلفنتين ثلاث مرات في العام .

وقبل انقلاب الصيف ، تبدأ زراعة المحاصيل التي يشار إليها باسم : القبطي ، وخلال هذه الفترة يزرع الذرة للمرة الأولى (الزراعة الأولى) وتؤدي حرارة الموسم وكذا الري الوفير الذي يحصل عليه النبات إلى التعجيل بنضجه ، فيتم حصاده ، بعد ثلاثة أشهر من بذاره .

عندئذ تبدأ الفترة الثانية (الموسم الثاني) ، أى فترة المحاصيل النباري والتي يزرع خلالها الذرة للمرة الثانية ، ويبقى محصول الذرة الخريفى هذا في الأرض لمدة تبلغ نحو مائة يوم .

وأخيراً ، فمع قرب قدوم انقلاب الشتاء ، تبدأ فترة المحاصيل الشتوية ؛ والشعير هو المحصول الوحيد الذي يزرع خلال هذه الفترة ، ويتم حصاده بعد زراعته بأربعة شهور .

وبخلاف هذه المحاصيل الثلاثة المتعاقبة ، يحصل أهالى جزيرة الفاتنين من بعض أجزاء صغيرة من جزيرتهم على إنتاج بعض الخضروات التي يزرعونها لاحتياجاتهم اليومية ؛ وزيادة على ذلك ، فهناك نحو أربعمائة وأربعون نخلة .

ويمكن أن يصل تعداد شعب هذه الجزيرة إلى مائتي رجل ، يعمل منهم خمسون رجلاً فقط بشكل دائم في أعمال الزراعة ، أما الآخرون فيعملون بحارة (مراكبية) على قوارب النيل ، ولا يعود هؤلاء إلى الجزيرة إلا أثناء أشهر الشتاء الثلاثة .

ولا تزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة في جزيرة إلفانتين عن أربعين فداناً ؛ وتروى هذه بواسطة ست ماكينات ذات قواديس تعمل بشكل دائم لأن الأرض هناك ، حيث ظلت ترتفع بشكل دائم منذ قرون طويلة عن طريق ترسيبات المياه حاملة الغرين ، والتي تصب فيها ، قد أصبحت اليوم أعلى من منسوب أعلى فيض للنيل .

ويتطلب تشغيل كل ماكينة (ساقية) عمل ١٢ إلى ١٤ من الأبقار ، أي نحو ثمانين ثوراً للسواقي الست ، ويوجد في الجزيرة فوق ذلك نحو مائة أو مائة وخمسين عنزة وخرؤفا .

وقلما يختلف إنتاج كل واحدة من هذه المحاصيل الثلاثة التي اختصت بها جزيرة إلفانتين من سنة لأخرى : فالذرة القيطي ، أو الصيفي يعطى أردنين للفدان الواحد ، أما الذرة النباري أو أذرة الخريف فيعطى الفدان منها أربعة أراذب ، وأخيراً فإن الفدان من الشعير الشتوي يعطى خمسة أو ستة أراذب .

ومن أسوان إلى أدفو ، يزرع الناس الأرض على نفس الفترات الثلاث من السنة الزراعية والتي انتهينا من تسميتها ؛ ومع ذلك فثمة اختلاف بين إعداد هذه الأراضي وبين إعداد أراضي إلفانتين ، حيث لا تزرع نفس القطعة من الأرض بشكل متوال .

وهكذا ، ففي أراضي إدفو البالغة عشرة آلاف فدان قابلة للزراعة ، لا يستغل سوى ٨٠ إلى ١٠٠ فدان فقط خلال موسم القيطي ، وتختص كلها بزراعة الذرة بشكل خاص ؛ وتشكل الأراضي التي تزرع على هذا النحو ، شاطئ النهر .

وعندما تصبح المياه عالية لحد يكفي لإدخالها إلى الترع ، فإن شواطئ هذه الترع تزرع بالمثل بالذرة أثناء موسم النباري ، وتمتد هذه الزراعة لتغطي نحو ٦٠٠ فدان .

وتزرع بقية الأراضي خلال الموسم الثالث وليكن البياق ، إذا ما غمرت المياه الأرض بشكل طبيعي ، أو ليكن الشتوى ، وذلك عندما لا تصعد المياه فوق الأرض وعندما تروى هذه الأراضي بواسطة الدلو . وينبغي أن نلاحظ في النهاية أن البنور (المحاصيل) التى تبذر أثناء الشتاء فى الأراضي التى تغمرها المياه بشكل طبيعي ليست هى نفسها التى تبذر فى تلك التى تحتاج إلى رى صناعى .

وتبذر فى الأراضي التى تغمرها المياه بشكل طبيعي محاصيل : القمح ، الشعير ، العدس ، الحمص ، الترمس ، الخس ، الجلبان ، والبازلاء ؛ ولكن ليس ثمة ما يروى خلال الشتاء سوى محاصيل القمح والشعير والقطن .

والقمح هو أكثر المحاصيل التى انتهينا من بيانها ربحاً ، ويأتى بعده الشعير والعدس والذرة الخ .

وحين تروى الأرض بشكل طبيعي لعدة سنوات متوالية ، يصبح من الممكن أن يبذر فيها القمح ، ومع ذلك ، فحين يكون الفيضان أقل ملائمة ، يتم تناوب المحاصيل بإبقاء محاصيل الشعير والعدس والأعلاف للسنوات التى يكون فيضانها أقل وفرة .

وبشكل عام ، فمن بين كل ٣٠ فداناً تزرع بالبياق ، هناك ١٠ أفدنة تبذر قمحاً ، ومثلها تبذر بالشعير ، وتتوزع العشرة الأخيرة بين العدس والجلبان ومحاصيل أخرى ضئيلة العائد .

أما السهل الذى ترى فيه اليوم أطلال طيبة ، فلا تزرع منه سوى نصف مساحته : ليس لأنه تنقصه وسائل الرى الطبيعي ، ولكن لأن الفلاحين هناك ليسوا فى حالة تمكنهم من الحصول على القروض اللازمة لزراعته كله . وقد بدا لى أن الشط الأيسر لهذا السهل مزروع على نحو أقل جودة من الشط الأيمن ، وهذا هو التوزيع المعتاد فى معظم الأحيان لمحاصيل مواسم السنة الزراعية الثلاثة .

من بين ٤٠٠٠ فدان ، يزرع ألفان بياق ، وألف قيطى ، و٧٠٠ نبارى وأخيراً ٣٠٠ شتوى : وعلى هذا النحو يمكن إعداد أراضى قرىتى الكرناك والأقصر والتى تضم نحو

١٢٠٠ فدان ، ولكن وفي حالة الإهمال الحالية حيث أهملت الترع العمومية المخصصة لتسهيل عمليات الري ، فإن الحبوب الناتجة من سهل طيبة تستخدم في تموين أسواق قوص وقنا ، حيث تصدر من هناك إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير ، وفي هذه المنطقة يكون محصول القمح هو أكثر المحاصيل إدراكاً للربح . وحيث أن ظروف الأرض هي التي تحدد الموسم الذي ينبغي أن تزرع خلاله ، فإن الأراضي المجاورة للنيل هي التي تخصص لزراعة المحاصيل النباري ، وحيث أنها لا تثمر سوى مرة واحدة في العام فإنها تظل ثمانية أشهر في العام بدون أن تزرع ، ويتكاثر هناك خلال هذه الفترة وبشكل تلقائي نباتا الحلفا والعاقول ^(١) اللذان يستخدمان مراعى للجمال والجاموس .

ثم يبدأ الناس في تنظيف الحقول التي ينبغي أن تزرع فيها الذرة من هذين النباتين ، وتمتد جذور النبات الأول إلى عمق كبير ، ولذلك ، فمن أجل تسهيل عملية الاقتلاع ، يتم إحراق الحلفا وهي قائمة (دون انتزاعها) . وبعد أن يتم اقتلاع النبات الثاني بواسطة الفئوس يوضع في شكل أكوام يجرى حرقها بالمثل ، ويترك الرماد فوق الأرض لتحترق بعد ذلك مرة ثانية .

وتزرع ضواحي قنا في المواسم الثلاثة للعام الزراعى ، وهناك تبدأ زراعة الفول البياقي . وتعد هذه الزراعة أكثر الزراعات انتشاراً بعد الحنطة التي تحتل وحدها حوالى ثلث الأراضي المستغلة ؛ وابتداء من قنا كذلك ، ومع الاتجاه شمالاً مع النيل ، تأخذ زراعة السلجم أو اللفت في الظهور .

ولا تروى مطلقاً أراضي هذه المنطقة من مصر ، والتي تبذر بالمحاصيل الشتوى بواسطة الماكينات ذات القواديس أو السواقي ، كما يحدث في جزيرة إلفنتين ، ولكنها تروى فقط بواسطة الدلو .

وقد أدت إقامة الشنيخ همام في فرشوط ، بالإضافة إلى الحكمة التي اتسمت بها إدارته والتي جعلت الناس في هذه المنطقة أكثر ثراء من سكان بقية الإقليم ، أدى

(١) الحلفا *Poa multiflora* والعاقول *Hedysarum Alhagi*

ذلك كله إلى أن أصبح بمقدور الأهالي هناك أن يتصلوا لزراعة المحاصيل التي تتطلب تكاليف باهظة ، وأن يحصلوا كذلك على أكبر قدر من النفع من الأراضي القابلة للرى .

وتتوزع محاصيل ١٠٠ فدان من البياق على هذا النحو ، بشكل تقريبي :

الحنطة	٤٧ فداناً
الفول	» ٢٠
العدس	» ١٥
الشعير	٦ أفدنة
الجلبان	» ٩
البرسيم	» ٣

١٠٠ فدان

ومن هنا نرى أن زراعة القمح ، وهو أكثر المحاصيل إدراكاً للكسب بشكل عام ، تشغل حوالى نصف مساحة الأراضي التي تروى بشكل طبيعي .

أما عن الأراضي المستغلة في المحاصيل النبارى والقيطى ، والتي تشكل حوالى $\frac{1}{3}$ من الأراضي المزروعة بالشتوى . فمن الممكن القول بأنه بين كل عشرة أفدنة ، يزرع ستة بقصب السكر وأربعة بالذرة ؛ ويتطلب هذان المحصولان استخدام ثلاث سواقي وثمانية ثيران ، وهذا ما يكفى لإعطائنا فكرة عامة عن تجهيز الأرض في هذه المنطقة .

وكلما كان الرى يسيراً كلما قل انشغال الناس بأعمال زراعة الصيف الشاقة ، فتركز كل عمليات الزراعة عندئذ في الموسمين الآخرين : وهذا على الأقل هو ما يتم في شمال فرشوط ، في جرجا وطهطا .

وفي هذه المنطقة من ولاية جرجا يزرع النبارى خلال الخريف في شكل محاصيل الذرة والبطيخ وبعض الخضروات .

ويزرع الشتوى خلال فصل الشتاء بمساعدة وسائل الرى الصناعية ، فتزرع بعض الحقول بالشعير والقمح .

وأخيراً فإن زراعات البياقي تشتمل على محاصيل القمح والشعير والبقول والعدس والحمص والبرسيم والجلبان والحلبة والقرطم . وإليك توزيع هذه المحاصيل على مساحة ٧٣ فدانا :

القمح	٣٠ فدانا
البقول	» ١٥
العدس	١٠ أفدنة
البرسيم	» ١٠
الشعير	» ٥
الجلبان	» ٢ $\frac{1}{2}$
الحلبة	» ٢ $\frac{1}{2}$
<hr/>	
	٧٣

وإعداد الأرض في جرجا يتم بشكل تقريبي على نفس هذا النمط فيما عدا أن زراعة البرسيم تغطي مساحة من الأرض أكبر : ويأتى ذلك من أنه يرى في هذه المنطقة عدد أكبر من الخيول منه في المناطق الأخرى من مصر العليا ، حيث تقع غالبية القرى في حوزة شيوخ عرب ، ففى واحدة من هذه القرى ، تصل مساحة أرضها المزروعة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ فدان ، يمكن أن نجد نحو أربعين أو خمسين فارساً . ومن جهة أخرى ، فإن زراعات النبارى ، التى تتم بمساعدة الماكينات ذوات القواديس (السواقى) ، تتطلب عدداً أكبر من الثيران لإدارة هذه الماكينات .

وتكاد تكون العادة قد جرت هناك على مناوبة الزراعات وعلى بذار نفس الأرض بالقمح مرة كل سنتين : إذ تبذر الأراضى التى يحصد فيها هذا المحصول فى السنة الأولى بالبرسيم والبقول والعدس الخ فى السنة الثانية .

وتشغل زراعتا قصب السكر والذرة ، اللتان تزرعان كمحاصيل نبارى فى ضواحي أخميم ، حوالى $\frac{1}{4}$ مساحة الأرض هناك .

وزيادة على ذلك فإن زراعة قصب السكر بمساحة كبيرة تتوقف على الشاطئ الأيسر للنيل عند جبل مرتفعات جرجا على وجه التقريب ، ولا تعود على الشاطئ المقابل إلا في ولاية أطفيح . وتخل محلها في ضواحي طهطا زراعتا القرطم والكتان .

وينظر لهذه الزراعة الأخيرة كواحدة من أكثر الزراعات إدرازا للكسب عند ضواحي سيوط ، أما الأرض التي تناسبها بشكل أفضل فهي تلك التي تبقى لأطول مدة مغمورة بالمياه في أثناء الفيضان .

وعلى الدوام تصلح نفس الأراضي الواقعة على شواطئ ترع الري لنفس المحاصيل البياتي . ويبدو أنه في ضواحي سيوط فقط ، حيث سمحت لي إقامتي الطويلة هناك بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا ، تتم مناوبة المحاصيل بالنظام الآتي :

في السنة الأولى تزرع الأرض بالبرسيم الذي تأكل المواشي الحشة الثانية منه والمحصول بالأرض ، ويجعل السماد الذي تتركه المواشي ، الأرض صالحة بقدر أكبر لاستقبال الحنطة التي ينبغي لها أن تبذر في السنة التالية .

في السنتين الثانية والثالثة تزرع الأرض بالقمح .

وفي السنة الرابعة تبذر بالفول والعدس .

وفي الخامسة والسادسة بالقمح .

وفي السابعة يعاود الناس زراعة البرسيم ، وهكذا تبدأ الدورة من جديد .

وكذلك يبذر للكتان في أرض حصد للتو ما كان بها من برسيم ، ويتبع بزراعة الفول أو العدس ثم بزراعة القمح ثم تعود بعد ذلك زراعات البرسيم والكتان ، الخ مع مواصلة الأمر بهذا النوع من التابع المنتظم ، ولا يعطى الفلاحون ، الذين اعتادوا تجهيز الأرض على هذا النحو ، لذلك الأمر من سبب ، سوى أنه عادة استمرت منذ زمان لا تغيه الذاكرة . وإليك مثالان لاعداد الأرض ، مأخوذاً من ولاية سيوط ، وينطبق الأول على استغلال مساحة ١١٤ فدانا :

الحنطة	٥٠ فداناً
الفول	» ٢٤
العدس	» ٢٢
البرسيم	١٠ أفدنة
الحمص	» ٦
الشعير	٢ فدانان

 ١١٤

ونلاحظ في هذا الإعداد للأرض أن الحنطة تشغل نحو نصف مساحة هذه الأراضي ، ويعلف المزارع (من إنتاج هذه المساحة) عشرين ثوراً أو بقرة واثنى عشر خروفاً .

أما المثال الثانى فينطبق على ٥٨٢ فداناً تقسم على هذا النحو :

الفول	٤٠٠ فدان
الحنطة	١٢٠ فداناً
العدس	» ٢٠
الشعير	» ١٢
الجلبان	١٠ أفدنة
الكتان	» ١٠
الحمص	» ١٠

 ٥٨٢ فداناً

وقد أدت ظروف خاصة إلى ضرورة انتشار زراعة الفول الذى يخصص إنتاجه للتصدير . وفى مصر ، كما فى كل مكان آخر ، يسعى الناس لإنتاج ما يعد يبعه مضموناً ، وتبعاً لإرتفاع السعر الذى تبلغه هذه السلعة الغذائية أو تلك ، تنتشر زراعة محصول وتنقلص زراعة محصول آخر ، إلى أن يشتد الطلب على سلعة غذائية أخرى ، فتحظى بالأفضلية لدى المزارعين .

وأخيراً فإننا لسنا بحاجة للقول بأنه لا يمكن لتجهيز الأرض على النحو الذى انتهينا من بيانه للتو ، أننا لا نورد هنا إلا أمثلة باللغة الخصوصية ما دامت الأرض التى تروى بشكل طبيعى تعد صالحة لاستقبال بذر معين أحياناً ، وبذر آخر فى أحيان أخرى دون حاجة إلى إستخدام الأسمدة .

وتزرع أراضي الفيوم كل عام بسبب السهولة التى يجدها الناس فى إمكانية الحصول على مياه الرى لهذه الولاية وإن كانت لا تزرع سوى مرة واحدة (فى السنة) فيما عدا الأراضي التى تزرع بها الذرة الحريفى .

وأكثر الزراعات شيوعاً هى محاصيل القمح ، والبقول ، والشعير ، والبرسيم والحلبة ، والكتان ؛ وتزرع هذه المحاصيل بالأراضي التى تغطيها مياه الفيضان بشكل طبيعى . وإليك أعداد الأرض وتوزيعها الأكثر شيوعاً وذلك بخصوص مساحة تبلغ ٦٢ فدانا .

٢٠ فدانا	القمح
٢٠	البقول
٥ أفدنة	الشعير
١٠	البرسيم
١٤	الحلبة
١٣	الكتان

٦٢ فدانا

وقد اعتاد الناس (هناك أيضاً) على زراعة الحنطة عامين متتالين فى نفس الحقول .

أما عن المحاصيل النبارى ، أى تلك التى تتطلب عمليات رى صناعية ، فهى الذرة ، والنيلة ، وقصب السكر ، وأشجار الورد ، وأول هذه المحاصيل هو فى العادة أكثرها انتشاراً ، إذ تؤدى سهولة رى الحقول إلى سرعة نمو الذرة وزيادة محصولها .

ولا يزرع العدس في الفيوم إلا بكميات قليلة ، وينتج في أفضل السنوات ملاءمة محصولاً ضئيلاً لا يكفي لاستهلاك البلاد (المنطقة) .

ولا تتم زراعات الحلبة والجلبان والبازلاء ، في الفيوم ، وعلى نحو ما ، إلا بطريق الصدفة ، ويلجأ الناس إلى زراعتها في سنوات الجفاف ، أو في الأراضي التي لا تروى على نحو طيب يكفي لإنتاج البرسيم ، ويوجد في هذه المنطقة من مصر من البساتين والحدائق أكثر مما يوجد في أية منطقة أخرى . وتتكون أسوار هذه البساتين ، كما سبق القول ، من أشجار الصبار أو التين الشوكي *Cactus opuntia* وتغرس في هذه الحدائق أشجار النخيل والكرام والتين والزيتون وهي الأشجار التي تصدر ثمارها .

وتنتج ولايتا بنى سويف والجيزة ، اللتان يلقيهما المرء عند الإتجاه شمالاً مع النيل ، نفس المحاصيل التي تنتجها الفيوم ، ويزرع فيهما فوق ذلك القرطم والبصل والنيلة والتبغ ، وهذه المنطقة من مصر هي أقل المناطق حظاً من مياه الري ، ويزرع قصب السكر هناك بكمية كبيرة بعض الشيء على الشط الأيسر للنيل في ولاية أطفح .

وتؤدي متطلبات الاستهلاك في القاهرة ، وما تحتاجه أسواقها من مواد تموينية إلى تغيير في زراعة الأرض في ضواحي هذه العاصمة : إذ توجد بها نسبياً مساحة أكبر من الأرض مخصصة لزراعة الخضر ؛ ويجلب الناس هذه الخضر من جناين مصر القديمة والجيزة وجزيرة الروضة وبولاق ، وتروى جميعها بواسطة السواقي ، ويأتى الزبد والجبن الطازجان اللذان تمون بهما أسواق القاهرة من القرى المجاورة ، وبشكل خاص من قرية إمبابية الواقعة تجاه بولاق : وترى هناك لهذا الغرض قطعان كثيرة من الأبقار والجاموس ، مما يتطلب زراعة أكبر جزء من مساحة أراضي هذه القرية بمحاصيل العليق .

ويبدى توزيع وإعداد الأرض في داخل الدلتا بعضاً من التغيرات الطفيفة ؛ ونجد هناك ، كما نجد في الصعيد ، زراعات للشتاء وزراعات للصيف .

ويدخل في عداد الزراعات الأولى : القمح ، والشعير ، والفول ، والبرسيم ،
والكتان .

وعندما تزرع الأرض (في سنة ما) بالقمح والشعير ، فإنها تبذر بصفة عامة
بالبرسيم والفول في العام التالى ، وهكذا بالتناوب .

والبرسيم هو محصول العليق الوحيد الذى يزرع في مصر السفلى ؛ فلا يزرع
هناك لا الجلبان ولا البازلاء ، ولا أية محاصيل أخرى مما تتغذى عليها الماشية في مصر
العليا .

ومن بين كل مائة فدان ، يزرع خمسون منها بالقمح أو الشعير ، وتزرع
الخمسون الأخرى بالفول والبرسيم والكتان .

ومن المعروف أن المحاصيل في الصعيد تنقسم إلى زراعات بياق ، وهى التى تتم
في الشتاء في الأراضي التى غمرت بالمياه بشكل طبيعي ، وإلى زراعات شتوى تتم في
نفس الفترة بواسطة عمليات الري الصناعى ، ولا توجد في الدلتا على الإطلاق
محاصيل بياق بمعنى الكلمة : إذ تحصل المزروعات التى تبذر عقب الفيضان ،
دائماً ، على بعض ريات صناعية حتى يحين وقت حصادها .

وفي أوقات السلم ، حين يكون من المستطاع تصدير الكتان أو الأقمشة التى
تصنع منه ، تعد زراعة هذا النبات هى أكثر المحاصيل إدراكاً للكسب ، وحين لا
تسمح الظروف مطلقاً بهذا التصدير ، تحل زراعة البرسيم محل هذا النبات
(الكتان) ، وذلك ليتسنى إطعام العدد الأكبر من الماشية .

وفي العادة ، يزرع من كل مائة فدان :

٢٥ فداناً	بالبرسيم
٣٠	بالقمح
١٠ أفدنة	بالشعير
٣٥ فداناً	بالقمح والشعير مخلوطين معاً

١٠٠ فدان

ويستخدم الشعير غذاء للخيل ، ويطحن القمح والشعير المخلوطين معاً ويصنع من دقيقهما خبز الفلاحين .

ومن بين هذه المائة فدان ، يزرع ٢٥ منها فقط خلال الصيف :
 بالذرة الشامية (أو القمح التركي) ١٣ فداناً
 بالسمن ٦ أفدنة
 بالقطن ٦ »

٢٥ فداناً

ويرش فوق كل الأراضى المخصصة لزراعات الصيف ، قبل بذارها ، نوع من السماد يسمى : سباخ ، يتكون ، كما هو معروف ، من أتربة ورماد القرى ويستخدم كذلك لكل الأراضى التى لا تتلقى أية ترسيبات من (طمى) النيل ، والتى تسمى لهذا السبب « أراض ضعيفة » .

ويتطلب استغلال مائة فدان من أراضى الدلتا موزعة ومعدة على النحو الذى انتهينا من بيانه ، عمل عشرين ثوراً أو بقرة لأشغال الحرث والرى ودرس الحبوب ، ولست من الجاموس تستخدم ألبانها ، بعد تجهيزات معينة ، فى صنع جزء من طعام المزارعين ، ولأربعة من الجمال تستخدم فى نقل المواد الغذائية ، وتترك بعض الخراف لترعى فى الحقول ؛ ويرى منها حوالى الخمسين على مساحة تبلغ المائة فدان .

أما الخمسة وعشرون فداناً التى تزرع خلال الصيف فتتطلب عمل ست من السواقي .

أما بخصوص عدد عمال اليومية والخدم الذين يحتاجهم هذا الاستغلال (للأرض) ، فإنه يتكون من جمال ، وكلاف للعناية بالجاموس ، وكلافين آخرين للثيران والبقرات ، ورجلين لصيانة وإدارة ماكينات الرى ، وكذلك أربعة آخرين للحرث .

وفى ولاية المنصورة ، نجد المحاصيل أقل من ذلك تنوعاً ، وإليك توزيع وإعداد مساحة ١٠٠ فدان :

الحنطة	٣٣ فداناً
البرسيم	٣٣ د
الشعير	٢٣ د
الكتان	١١ د
	-
	١٠٠ فدان

والقطن ، هو المحصول الوحيد الذى تتم زراعته فى فصل الصيف فى هذه الولاية نفسها .

ويبقى علينا أن نتكلم عن حقول الأرز فى ولايتى دمياط ورشيد ، إذ تنتج هذه الأراضى التى تقع فى الشمال الأقصى لمصر ، والتى تعد أكثرها انخفاضاً فى نفس الوقت ، مرتين كل عام ، وحيث يتم بذار الأرز عند بداية شهر أبريل ، فمن الممكن أن ندخل زراعة هذه الحبوب (الأرز) ضمن المزروعات الصيفية . وبعد حصاده مباشرة ، وهو الأمر الذى يتم عقب فيض النيل ، تبذر نفس الأراضى بالبرسيم أو بالقمح ؛ وتخصص الأراضى ذات المستوى الأعلى لزراعة الشعير ، وتزرع فيها كذلك خلال الصيف كمية ضئيلة من الذرة .

الفصل الثامن

عن مكاسب الزراعة ، وعن الاستخدام

الأفضل للأرض في مصر

حين قدمنا وصفاً للزراعات المختلفة الخاصة بمصر ، فإننا قد بينا المصاريف التى تتطلبها وكذا الأرباح التى تعود بها . لذلك يجد القارئ فى كل فقرة من الفصل الخامس من مؤلفنا هذا ، المعطيات اللازمة لتقدير مكاسب كل واحدة من هذه الزراعات . لكننا ، بقصد التسهيل على الباحث الذى قد يريد التصدى لهذا الموضوع نقدم هنا فى شكل جداول مصاريف وعوائد الاستغلال الزراعى ، الذى يعمل به عادة العدد الأكبر من الأيدى العاملة ؛ وحيث كان من المناسب أن نقدر الثروة التى تدرها أرض مصر فى كل فصول العام ، فقد أخذنا الأمثلة التى سنقدمها هنا على التوالى من بين الزراعات البياق والنبارى والشتوى .

وهكذا فسوف نختار من بين الزراعات الأولى محاصيل القمح والفول والبرسيم والقرطم فى ولاية سيوط .

ومن بين الزراعات الثانية : الذرة والنيلة ؛ ومن الثالثة : القمح فى ولاية طيبة ؛ والكتان فى الفيوم والدلتا . وأخيراً فإننا سنقدم بالتفصيل مصاريف استغلال وإيرادات مزارع الأرز التى تحف بالجزء الشمالى من مصر السفلى .

وتنطبق النتائج التى سنقدمها على مساحة ١٠ أفدنة (أى أن المؤلف افترض مساحة موحدة قدرها عشرة أفدنة لكل محصول) ، يشتمل كل منها على ٥٩٢٩ متراً مسطحاً ، وهكذا فإن عشرة أفدنة تعادل ٥ هكتارات و ٩٢٩ من الهكتار أى نحو ٦ هكتارات على وجه التقريب .

أولاً : زراعة القمح البياق

مصاريف الزراعة

لايم حرت أراضى سيوط ، التى يفرقها الفيضان بشكل طبيعى ، وذلك قبل بذرها .

مدينى بوطاقة

- ١ - البذار : يبذر نصف أردب من الحنطة لكل فدان .
ومتوسط ثمن أردب الحنطة في ولاية سيوط حوالى ٢ بوطاقة و ٣٠ مدينى ؛ ٥ أرادب لبذر ١٠ أفدنة تساوى حسب هذا السعر ... ٦٠ ١١
- ٢ - البذار : يمكن لرجل واحد أن يبذر فداناً كل يوم .
ويحصل على أجر يبلغ ١٠ مدينى ، فتبلغ تكاليف بذار ١٠ أفدنة ١٠ ١
- ٣ - حرث الأرض لتغطية البذور بعد بذرها : عشرون يوم عمل لزوج واحد من الثيران وسائقهما ويدفع عن اليوم الواحد ٤٥ مدينى ١٠
- ٤ - مصاريف الحصاد : يحصل الرجال القائمون بالحصاد على أجورهم عيناً في شكل حبوب : ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب من الحنطة عن كل يوم . ويساوى أربعون يوماً لازمة لحصاد ١٠ أفدنة ، بهذا السعر ، أردباً واحداً و $\frac{17}{4}$ ، تعادل نقداً ما قيمته ٨٠ ٣
- ٥ - الدراس : يلزم يومان للدرس لإنتاج فدان واحد ، يستخدم خلال كل منهما أربعة رجال وأربعة ثيران ، ويحصل الجميع على أجورهم عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل منهم . وبذلك يساوى ٦٠ يوم (عمل) بهذا السعر ٦ أرادب و $\frac{3}{4}$ ١ من الأردب ، تعادل ما قيمته نقداً ٥٠ ١٥
- ويُدفع للنورج أو العربة المستخدمة في درس القمح كإيجار $\frac{1}{4}$ من الأردب في اليوم ، ويحصل في مقابل ٢٠ يوم عمل على أردب واحد و $\frac{1}{4}$ من الأردب ^(٥) ، تساوى نقداً ٨٠ ١

(٥) كنا في النص : وصحتها إذا كان التقدير سليماً $\frac{2}{4}$ من الأردب (المترجم) .

مدينى بوطاقة

٦ - نقل المحصول إلى بيت المزارع أو إلى المخازن : ويحمل الجمل ثلاثين حزمة من الحنطة ، وتلزم عادة حمولتان و $\frac{1}{2}$ الحمولة أى ٧٢ حزمة . لإنتاج أردب واحد من الحبوب .

ويقطع الجمل فى خطوه العادى ٢,٠٠٠ متر كل ٢٥ دقيقة فإذا افترضنا أن المسافة بين الجرن الذى يتم فيه الدراس وبين المكان الذى يخزن فيه (التبن) والحبوب تصل إلى ١,٠٠٠ - ١,٥٠٠ متر ، وأن جملاً واحداً ، يعمل ثمانى ساعات فى اليوم يقطع رحلتين كل ساعة ، فإن الجمل سوف ينقل فى تسعة أيام ، سبعين حمولة من التبن . وحيث تبلغ أجرة يوم الجمل وكلافه ٣٠

٣	- مدينى ، فإن عملية النقل سوف تكلف
٧	-	انتقالات أخرى مختلفة ، صيانة الأدوات ، نفقات ،
٤	٦٤	مقدرة بـ $\frac{1}{1}$ من المصاريف الموضحة أعلاه

٥١ ٧٤

إجمالى المصاريف

النتائج

وهذا هو ما تنتجه الأرض المبذورة بالقمح البياق فى ولاية سيوط :

١ - عدد مكاييل الحبوب المستخدمة فى تسديد

مدينى بوطاقة	مصاريف الحصاد والدراس عينا . وتبعاً للبند السابق ، تصل هذه الكمية من القمح بالنسبة لعشرة أفدنة إلى ٩ أرادب و $\frac{1}{4}$ من الأرذب ، بسعر الأرذب الواحد ٢ بوطاقة و ٣٠ مدينى ، فتساوى فى مجملها
٣٠	٢١

٢ - عدد مكاييل الحبوب التى تبقى تحت تصرف

المزارع بعد تسديد مصاريف الحصاد والدراس ، وينتج فدان الأرض فى السنة العادية ٧ أرادب من القمح ، أى ٧٠ أرذبا لكل عشرة أفدنة ، تساوى نقداً

١٦٣ ٣٠

مدينى بوطاقة

٣ - القش المهروس تحت النورج (التبن) : ٧٠ حمولة

جمل من القش المهروس ، بواقع ٢٠ مدينى لكل حمولة

١٥ ٥٠

إجمالى الناتج

٢٠ ٢٠٠

الفرق بين الناتج ومصاريف الاستغلال (أى صافى الربح)

١٤٨ ٣٦

ثانياً : زراعة الفول البياق

مصاريف الزراعة

لا تحث الأرض مطلقاً قبل البذار :

مدينى بوطاقة

١ - البذور . يبذر أردب لكل فدان . متوسط ثمن

الأردب نحو بوطاقة ونصف ، فتساوى بذور ١٠ أفدنة

١٥ -

٢ - عملية البذار : يمكن لرجل واحد أن يبذر فدانين فى

اليوم . أجرة العمل ليوم واحد نحو ٨ مدينى ، فيبلغ أجر بذار

عشرة أفدنة نحو

- ٤٠

٣ - تغطية البذور بعد إتمام البذار : لا يغطى الفول

المبذور مطلقاً بواسطة عملية حرث ، وإنما تجر قطعة من الخشب

بشكل أفقى فوق الحقل المبذور . ويستطيع خمسة رجال يقومون

بهذه العملية أن ينتهوا من تغطية مساحة فدان واحد على هذا

النحو فى ظرف يوم ؛ ويحصلون على أجورهم عينا ، ويحصل كل

منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب ، وتبلغ جملة الأجور بالنسبة لعشرة أفدنة $2\frac{1}{4}$ أردبا ، ثمن الأردب الواحد بوطاقة واحد ونصف ، فيبلغ

الثمن الإجمالى

٣ ١٢

٤ - مصاريف الحصاد : تقطع أعواد الفول بالمنجل ويلزم

رجلان لكى يحصدا فى يوم واحد محصول فدان . ويحصل

مدىنى بوطاقة

		هؤلاء العمال الذين يتقاضون أجورهم عينا على $\frac{1}{4}$ من الأردب ، فيلزم للعشرة أفدنة ٤ أرداب و $\frac{4}{4}$ من الأردب (إجمالى الأجر)
٦	٢٧	تساوى ما قيمته نقداً
		٥ - درس المحصول تحت النورج وتنظيف الفول . ويمكن لأربعة رجال وأربعة ثيران ، يعملون جميعاً لمدة يوم واحد أن يدرسوا وينظفوا إنتاج فدان واحد .
		٩٠ يوم عمل ، بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب (لليوم) ، بما فى ذلك إيجار النورج ، تساوى بحسب هذا الأجر ٣ أرداب و $\frac{1}{4}$ الأردب ، تبلغ قيمتها نقداً
٤	٤٥	٦ - نقل الحبوب والقش المهروس (التبن) . يلزم لإنجاز عملية نقل المحصول إلى بيت المزارع أو إلى المخازن تسعة أيام عمل لجمل واحد مع كلافه مقابل ٣٥ مدىنى لليوم
٣	-	٧ - تنقلات مختلفة ، توزيع وصيانة الآنية إلخ . ويقدر ذلك بـ $\frac{1}{4}$ المصاريف الموضحة أعلاه
٣	٢١	

٣٥ ٥٦

إجمالى المصاريف

النتائج

منتجات الأرض المزروعة بالفول البياق هي :

		١ - عدد مكاييل الفول التى تستخدم فى تسديد جزء من مصاريف البذار والحصاد والدراس . ويعطى عن كل هذه الأعمال بالنسبة لعشرة أفدنة ٩ أرداب و $\frac{1}{4}$ من الأردب من الفول ، ثمن الأردب الواحد $\frac{1}{4}$ ١ بوطاقة . فيبلغ إجمالى ثمنها
١٤	٥٦	٢ - عدد مكاييل الفول التى تبقى فى حوزة المزارع : يعطى فدان الفول ، بعد استبعاد المصاريف التى تسدد عينا ٩ أرداب من الفول ، أى ٩٠ أردبا من العشرة أفدنة ، ثمن الأردب الواحد $\frac{1}{4}$ ١ بوطاقة ، فيكون إجمالى الثمن
١٣٥	-	

مدينى بوطاقة

٣ - سيقان الفول المهروسة تحت النورج (تبين الفول)
 يستخرج من محصول ١٠ أفدنة ٤٥ حمولة جمل من تبين الفول
 يستخدم في تغذية الماشية ، بسعر ٢٥ مدينى للحمولة

١٢ ٤٥

١٦٢ ١١

إجمالى الناتج

وبذلك يكون الفرق بين إجمالى مصاريف الزراعة وإجمالى الناتج
 (أى صافى الربح)

١٢٦ ٤٦

ثالثا : زراعة البرسيم اليباقى

مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض مطلقاً قبل بذر البرسيم

١ - البذور : يبذر $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل فدان ، ولكل
 عشرة أفدنة $\frac{1}{4}$ ٣ أرادب ، ثمن الأردب الواحد ٣ بوطاقات ،
 فيصل إجمالى ثمنها إلى

١٠ -

٢ - عملية البذار : يبذر رجل واحد مساحة فدانين فى
 اليوم ، ويحصل مقابل ذلك على ٨ مدينى . خمسة أيام عمل بهذا
 الأجر لإتمام بذار عشرة أفدنة ، تساوى

- ٤٠

٣ - تغطية البذور : خمسون يوم عمل لرجل واحد بواقع
 ٦ مدينى عن اليوم

٣ ٣٠

٤ - حصاد فدانين مخصصين للبذور ؛ ويتم هذا الحصاد
 بالمنجل ؛ ويحصل ثمانية رجال يعملون خلال يوم واحد ، إنتاج
 الفدان ، ويحصلون على ٨ مدينى (عن يوم العمل الواحد)

١ ٣٨

٥ - الدراس : لا يدرس البرسيم الجاف مطلقاً تحت
 النورج لكنه يهرس تحت أقدام الثيران . وتتكلف هذه العملية
 بالنسبة لمحصول فدان واحد ٧٥ مدينى ، مما يجعل تكاليف درس
 محصول فدانين

١ ٦٠

مدينى بوطاقة

- ٦ - نقل البرسيم الجاف إلى بيت المزارع ؛ ويتطلب هذا
النقل يوم عمل لجمل واحد مع كلافه ٣٠ -
٧ - صيانة أدوات ونفايات أخرى ٦٤ ١

١٨ ٨٢

مجموع المصاريف

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالبرسيم البياق هي :

مدينى بوطاقة

- ١ - الحشة الأولى وتستهلك خضراء : تباع هذه الحشة
التي تتم بعد البذار بثلاثين يوماً واقفة بواقع ٨ بوطاقات للفدان ،
فيكون عائداً عشرة أفدنة ٨٠ -
٢ - الحشة الثانية وتستهلك خضراء : تباع هذه الحشة
التي تتم عقب الحشة الأولى بنحو عشرين أو خمسة وعشرين
يوماً ، واقفة ، بواقع ٥ بوطاقات للفدان ، فيكون إجمالى عائداً
الأفدنة الثمانية حيث يخصص الفدانان الآخران لإنتاج البذور ... ٤٠ -
٣ - بذور البرسيم التي تستخلص من فدانين : ينتج
فدان البرسيم الذى يترك ليحفظ واقفاً أردوين من البذور ،
وتساوى الأردب الأربعة الناتجة من محصول فدانين ، والتي يبلغ
سعر الواحدة منها ٣ بوطاقات ١٢ -
٤ - برسيم جاف بعد درسه (تبين البرسيم) . يستخدم
البرسيم الجاف الذى تستخلص البذور منه غذاء للجمال
والماعز . وينتج الفدانان المخصصان لهذا الغرض ١٢ حمولة جمل ،
ثم الواحدة منها ٣٥ بارة ، فيكون إجمالى ثمنها ٦٠ ٤

١٣٦ ٦٠

١١٧ ٨٨

قيمة إجمالى الإنتاج

الفرق بين مصاريف الزراعة وقيمة إجمالى الإنتاج

رابعاً : زراعة القرطم اليياني

مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض مطلقاً قبل البذار :

مدينى بوطاقة

		١ - البذور : يبذر لكل فدان $\frac{1}{2}$ أردب من بذور القرطم
		بسعر ١٣٥ مدينى للأردب . وبهذا السعر . يبلغ إجمالى ثمن $\frac{1}{2}$ ٢
٣	٦٧	أردب لازمة لبذار عشرة أفدنة
		٢ - عملية البذر : تلزم عشرة أيام ليقوم عامل واحد
-	٨٠	ببذار ١٠ أفدنة ، يحصل مقابل كل يوم منها على ٨ بارات
		٣ - عملية حرث بقصد تغطية بذور القرطم بعد
		بذرهما . عشرون يوم عمل لزوج من الثيران مع سائقهما ، بواقع
١٠	-	٤٥ مدينى (ليوم العمل الواحد)
		٤ - جنى الورود : يستخدم فى اليوم الواحد من ١٢ إلى
		١٥ امرأة وطفلا ، يدفع لكل منهم بواقع ٣ مدينى لكل رطلين
		من الورود . وينتج الفدان عادة ٣٩٠ رطلا ، مما يصل بتكاليف
		حصاد فدان واحد إلى ٥٨٥ مدينى وبذلك تكون تكاليف
٦٥	-	حصاد ١٠ أفدنة
		٥ - تحويل ورود القرطم إلى زعفران : يلزم ٤٥ يوم عمل
		لرجل واحد ليتم تحويل إنتاج محصول الفدان إلى زعفران . ويبلغ
		أجر يوم العمل الواحد نحو ١٠ مدينى . وبهذا السعر تبلغ
		تكاليف أربعمائة وخمسين يوم عمل (اللازمة لتحويل محصول ١٠
٥٠	-	أفدنة)
		٦ - حصد البذور : يعمل رجل واحد لمدة خمسة عشر
		يوماً لاقتلاع سيقان (محصول) فدان واحد . وتتكلف المائة
١٣	٣٠	وخمسون يوماً (اللازمة) والتي يبلغ أجر اليوم منها ٨ بارات

مدينى بوطاقة

		٧ - درس السيقان وتنظيف البذور : محصول ١٠ أفدنة
		تلزم مائة يوم عمل ، بواقع ٨ بارات عن اليوم ، فتكون جملة
٨	٨٠	تكاليف هذه العملية
		٨ - نقل السيقان الجافة وبذور القرطم : أربعة أيام عمل
١	٣٠	لجمل واحد مع سائقه ، بواقع ٣٠ مدينى ليوم العمل الواحد
		٩ - نثرات ومصرفات إضافية ، تقدر ب ٤٥ مدينى
٥	-	لكل فدان

١٥٨ ١٧

إجمالى المصاريف

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالقرطم هى :

مدينى بوطاقة		١ - نشأ أو لباب الزعفران اللازم للصبغة : ينتج الفدان
		الواحد فى السنة العادية $\frac{1}{4}$ ٢ قنطار من الزعفران ، وبذلك تنتج
٣٠٠	-	١٠ فدادين ٢٥ قنطاراً تساوى ، بواقع القنطار الواحد ١٢ بوطاقة
		٢ - بذور القرطم ، يستخلص $\frac{1}{4}$ ٢ أردب من البذور
		من كل فدان ، ومن ١٠ أفدنة ٢٥ أردباً . تساوى بواقع الأردب
٣٧	٤٥	الواحد ٢٣٥ مدينى
		٣ - سيقان النبات الجافة : تنتج العشرة أفدنة ثلاثين
		حمولة جمل من سيقان القرطم ، التى تستخدم وقوداً يعد
		تجفيفها ؛ وتساوى الحمولة ٣٠ مدينى وبذلك تبلغ قيمة الثلاثين
١٠	-	حمولة

٣٤٧ ٤٥

قيمة إجمالى الناتج

١٨٩ ٢٨

الفرق بين المصاريف وبين الناتج من محصول القرطم

خامسا : زراعة الذرة النبارى مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

- ١ - حرث وإعداد الأرض : تحرث الأرض المخصصة لزراعة محصول الذرة قبل البذار . وتتطلب الحرثة الأولى لكل فدان ثلاثة أيام عمل لزوج من الثيران مع سائقهما ، وبذا يلزم للفدادين العشرة ثلاثون يوم عمل بواقع ٣٢ بارة عن يوم العمل الواحد ٦٠ ١٠
- ٢ - البذور : يبذر عادة لكل فدان $\frac{1}{14}$ من الأردب مما يتطلب لعشرة أفدنة $\frac{1}{4}$ ٤ أردب ، ثمن الأردب الواحد منها ١٢٠ مدينى ، وبذلك تساوى البذور اللازمة ٥٠ ٥
- ٣ - عملية البذار : يلزم لعشرة أفدنة مائة يوم عمل لرجل واحد ، بواقع ٨ مدينى كأجر عن اليوم الواحد : ٨٠ ٨
- ٤ - الريّة الأولى عقب البذر : يروى الذرة مباشرة عقب البذار ، العمل الذى يتطلب من أجل عشرة فدادين مائة وعشرين يوم عمل بواقع ٧ مدينى عن كل يوم ٣٠ ٩
- ٥ - رى النبات أثناء نموه : عندما تكون السنة مواتية يمكن إدخال مياه الفيضان إلى حقول الذرة ، وتوجه المياه لهذا الغرض بواسطة جداول (مسقى) . ويمكن الإفادة من هذه الميزة (ميزة الرى الطبيعى) لمدة شهرين . ويستغنى الناس خلالها عن الرى باليد وهو الأمر الذى يصبح ضرورياً عندما لا تكون السنة مواتية . ونفترض ، للحصول على نتيجة متوسطة ، أن أعمال الرى تبقى متوقفة لمدة شهر بسبب حدوث الفيضان . وأنه تكفى عندئذ متابعتها أثناء خمسة وأربعين أو ستين يوماً ، فيلزم خلال هذه المدة ، ليم رى وعزق (وتنقية المحصول من الأعشاب

مدينة بوطاقة

الضارة (١٠ فدادين ، خمسمائة يوم عمل ، تساوى بواقع اليوم الواحد ٧ مدينى	٨٠	٣٨
٦ - مصاريف الحصاد : يقطع عشرة رجال (محصول) فدان من الذرة فى يوم واحد ، ويحصلون على أجورهم عيناً ، ويتلقى الواحد منهم $\frac{1}{4}$ من الأردب من الحبوب ، وهى كمية تحسب دائماً خارج (أى تستبعد) من إنتاج المحصول . وهذا السعر (الأجر) فإن مائة يوم (عمل) تكلف $\frac{1}{4}$ أرداب ، ثمن الأردب الواحد ١٢٠ مدينى ، وبذلك (يساوى مقدار ما يدفع عيناً كأجر)	٥٠	٥
٧ - درس شواشى نبات الذرة ، وتنظيف الحبوب : تهرس رعوس نبات الذرة بعد أن تتعرض للشمس تحت أقدام الثيران . فيتكلف هذا العمل بوطاقة واحدة عن (محصول) الفدان ، ويتكلف بالنسبة للفدادين العشرة	—	١٠
٨ - نقل الحبوب والتبن إلى بيت المزارع : اثناعشر يوم (عمل) لجمل واحد مع سائقه ، بواقع ٣٠ مدينى (عن يوم العمل الواحد)	—	٤
٩ - توزيع الأدوات وصيانتها ومصاريف متفرقة ، ويقدر ذلك كله بـ $\frac{1}{4}$ من المصروفات الأخرى	١٨	٩
<hr/>		
إجمالى المصروفات	٨	١٠٢

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالذرة النبارى هى :

- ١ - كمية الحبوب المستخدمة فى تسديد مصاريف الحصاد عيناً : يعطى للحاصدين مقابل حصد ١٠ أفدنة ، $\frac{1}{4}$ ٤

مدى بوطاقة

٥٠	٥	أرادب ثمن الأردب الواحد ١٢٠ مدنى ، فتساوى الكمية كلها ..
		٢ - كمية الحبوب التى تبقى للمزارع بعد تسديد
		مصاريف الحصاد : يبلغ هذا القدر من الإنتاج عادة عشرة
		أرادب للفدان ، و ١٠٠ أردب للعشرة أفدنة ، ثمن الأردب منها ١٢٠
١٣٣	٣	مدنى ، فمساوى إجمالى محصول
		٣ - أعواد الذرة الخاففة وهى تستخدم كوقود : ينتج
		الفدان عادة ١٠ حمولات جمل من الأعواد الخاففة ، وتنتج العشرة
		أفدنة ١٠٠ حمولة ، ثمن الحمولة الواحدة ١٥ بارة فيبلغ ثمن
١٣	٣	المجموع

١٥٢ ٢٠

قيمة إجمالى الإنتاج

الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الاستغلال^(٥) ١٢ ٥٠

سادسا : زراعة النيلة

مصاريف الزراعة

يزرع نفس الحقل بمحصول النيلة فى مصر العليا لمدة ثلاث وأحيانا أربع سنوات متوالية ؛ وتختلف مصاريف ومنتجات الاستغلال من سنة لأخرى بنسبة تبلغ ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ على وجه التقريب .

خلال السنة الأولى

١ - حرث الأرض ثلاث مرات مختلفة ، وتقسم الأرض

إلى أحواض من أجل الرى ، وتتكلف هذه العملية التمهيدية ٢٤٠

مدنى للفدان ، وتتكلف بالنسبة للعشرة فدادين ٦٠ ٢٦

(٥) هذا هو المعنى المقصود فى حين أن ما ورد فى النص يتحدث عن مصاريف الاستغلال ، وخطأ فى

هذا واضح (المترجم)

مديني بوطاقة

		٢ - البذور : يبذر لكل فدان $\frac{5}{24}$ من الأردب من بذور النيلة السورية ، سعر الأردب منها ٤٨ بوطاقة ، ويلزم لعشرة أفدنة $2\frac{2}{24}$ أردب ، تساوى حسب هذا السعر
١٠٠	-	٣- البذار : تلزم عشرة أيام لبيذر عامل واحد مساحة فدان ، وتلزم مائة يوم (عمل) لبذار ١٠ أفدنة ، أجرة اليوم منها ٨ مديني
٨	٨٠	٤ - الري وعزق النبات (لتخليصه من الأعشاب الضارة) وصناعة النشا (اللباب) المستخدم في الصباغة : يستخدم تسعة رجال في العام للقيام بالري وعزق نبات النيلة وصناعة النشا ؛ متوسط أجر يوم (العمل) ٧ مديني : وبافتراض ٢٥ يوم عمل لكل شهر ، تبلغ مصاريف استغلال فدان واحد نحو ١٤٠ بوطاقة ، وتبلغ بالنسبة لمساحة ١٠ فدادين .
١٤٠٠	-	٥ - مشتريات الأواني اللازمة لصناعة الصبغة . مائة وستون إناء من الطين المحروق ، ثمن الواحدة ١٥ بارة
٢٦	٦٠	٦ - صيانة وتوزيع الآنية ومصاريف نثرية أخرى بتقدير يبلغ $\frac{1}{4}$ (من المصاريف السابقة)
٧٨	١١	
<hr/>		إجمالي المصاريف خلال السنة الأولى
١٦٤٠	٣١	خلال السنة الثانية :
١١٠٢	-	الري والعزق والتصنيع ، الخ
		خلال السنة الثالثة :
٧٣٥	-	الري والعزق الخ
٣٦٧	-	خلال السنة الأخيرة ، الري وخلافه
<hr/>		إجمالي مصاريف الزراعة بالنسبة للسنوات الأربع
٣٨٤٤	٣١	
<hr/>		متوسط مصاريف الزراعة عن السنة الواحدة
٩٦١	٨	

الإنتاج

تم خلال السنة الأولى من زراعة النيلة أربع حشات متوالية من النبات .
ويختلف ثمن الرطل من النيلة تبعاً لدرجة جودته ولكمية الطلب عليه : وإن كان إنتاج
الحشات الأربع في السنة نفسها يتعرض للتناقص .

وتنتج الحشة الأولى من فدان النيلة عادة ٤٢٠ رطلاً

» الثانية منه ٣٧٠ »

» الثالثة ٢٨٠ »

» الرابعة ٢٢٥ »

مجموع إنتاج فدان واحد في السنة الأولى ١٢٩٥ رطلاً

مجموع إنتاج عشرة أفدنة ١٢٩٥٠ رطلاً

مديني بوطاقة

متوسط ثمن رطل النيلة ٢٠ مديني ، وتساوي

١٢٩٥٠ رطلاً بهذا السعر - ٢٤٤٦

ويبلغ ثمن إنتاج السنة الثانية - ١٨٣٥

ويبلغ ثمن إنتاج السنة الثالثة - ١٢٢٣

و ثمن إنتاج السنة الرابعة - ٦١٢

ثمن إجمالي إنتاج السنوات الأربع - ٦١١٦

متوسط ثمن إنتاج السنة الواحدة - ١٥٠٤

الفرق بين متوسط مصاريف الزراعة ومتوسط ثمن الانتاج في

سنة واحدة ٨٢ ٥٤٢

سابعا : زراعة القمح الشتوي في الفيوم

مصاريف الزراعة

١ - حرث الأرض قبل البذار : يلزم عموماً عمل من

مدى بوطاقة

		ثورين مع راعيها لحرث فدان واحد ، وتبلغ أجرة اليوم للجميع نحو ٣٦ مدى ، فتبلغ بالنسبة للحرثة الأولى للعشرة أفدنة
٨	-	٢ - البذور . يبذر فى كل فدان $\frac{2}{3}$ الأرب وفى العشرة أفدنة $\frac{1}{3}$ ٦ أرباب . ثمن الواحد منها ٤٥ مدى فتساوى كلها ..
١٥	٧٥	٣ - البذار : عشرة أيام عمل لرجل واحد ، بواقع ١٠ بارات عن اليوم
١	١٠	٤ - الحرثة الثانية لتغطية الحبوب بعد البذار : كالسابق .
٨	-	٥ - الرى بواسطة يد الإنسان : يتم الرى بواسطة الشادوف ويتكرر لأربع مرات منذ البذار حتى الحصاد . ويرى أربعة رجال يعملون لمدة أربعة أيام فداناً واحداً ، مما يتطلب على هذا النحو ٦٤ يوم عمل تمام رى فدان واحد مما يتطلب بالنسبة لعشرة أفدنة ٦٤٠ يوم عمل ، تساوى بواقع أجرة يوم العمل الواحد ٨ مدى
٥٦	٨٠	٦ - الحصاد : لا يقتلع القمح الشتوى مطلقاً كما يقتلع القمح البياق ، وإنما تقطع أعواده بواسطة المنجل . ويلزم عشرة رجال لحصد فدان واحد . ويبلغ أجر يوم العمل الواحد $\frac{1}{4}$ من الأرب وتساوى الفدادين العشرة المحصودة على هذا النحو ٤ أرباب و $\frac{4}{3}$ من الأرب ، ثمن الأرب ٢ بوطاقة و ٤٥ مدى ، فيبلغ إجمالى التكاليف
١٠	٣٣	٧ - الدرس تحت النورج : ثمانون يوم عمل من رجل واحد وثمانون مثلها للثيران ، وعشرون يوماً للنورج ، بواقع $\frac{1}{3}$ من الأرب لليوم الواحد . وتساوى الـ $\frac{1}{3}$ ٧ أرباب (إجمالى أجر ما سبق) نقداً ..
١٨	٦٨	٨ - نقل المحصول إلى بيت المزارع : تسعة أيام عمل لرجل واحد ، بواقع ٢٥ باره عن اليوم
٢	٤٥	٩ - صيانة وإصلاح السواقي ، ويقدر ذلك بـ $\frac{1}{3}$ المصاريف السابقة
١٢	١٣	إجمالى المصاريف
١٣٣	٥٤	

الإنتاج

مدينى بوطاقة

منتجات الأرض المزروعة بالقمح الشتوى فى ولاية الفيوم
هى : ١ - كمية الحبوب المقدمة باعتبارها أجر لمصاريف
الحصاد والدراس إلخ ، تبلغ هذه المصاريف المسددة عيناً حسب
التفاصيل الواردة بالفقرة السابقة $١١ \frac{١٦}{٢٤}$ أردباً ، ثمن الأردب
الواحد ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فتساوى (كلها) ٤٥ ٢٨

٢ - كمية الحبوب التى تبقى تحت تصرف المزارع بعد
الحصاد : ينتج القمح الشتوى ، حيث يحظى على الدوام بعناية
شديدة ، كمية كبيرة للغاية من الحبوب والقش (التبن) بالنسبة
لما ينتجه القمح البياى ، ويمكننا أن نقدر متوسط إنتاج الفدان
بـ ٨ أردب ، و بـ ٨٠ أردباً بالنسبة للعشرة أفدنة ، ثمن الأردب
منها ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فيساوى المحصول ٢٠٠ -

٣ - القش المهروس تحت النورج (التبن) : ثمانون حمولة
جمل ، ثمن الواحدة ١٥ بارة ٣٠ ١٣

٢٤١ ٧٥

إجمالى الإنتاج

١٠٨ ٢١

الفرق بين إجمالى الإنتاج وبين مصاريف الزراعة

ثامناً : زراعة الكتان فى الدلتا

مصاريف الزراعة

١ - حرث الأرض : تحصل الأرض التى ينبغى أن تزرع
بالكتان على حرتين متتاليتين ، ومتقاطعتين بشكل عرضى
وتتكلف كل حرثة من هاتين الحرتين ، بالنسبة لفدان واحد ،
٦٠ بارة ، مما يجعل تكاليف حرث عشرة أفدنة ٣٠ ١٣

- ٢ - تسوية الأرض وتقسيمها إلى أحواض : ويتكلف ذلك بالنسبة لفدان واحد ٤٥ مدينى ، وبالنسبة للفدادين العشرة
- ٥ - ٣ = البذور : ييذر بالفدان أردب واحد من بذور الكتان ثمنه ٤ بوطاقات ، أى ما يساوى بالنسبة لعشرة فدادين
- ٤٠ - ٤ - عملية البذار : يوما عمل لكل فدان ، بواقع ٨ بارات عن اليوم ، وبالنسبة لعشرة فدادين
- ١ ٧٠ ٥ - الري : يروى الكتان أثناء الشهور الأربعة التى يقضيها فى الأرض ، ثلاث مرات مختلفة ، وتتطلب كل واحدة من هذه الريات ، والتى تستمر ثلاثة أيام متعاقبة ، عملا أكبر كلما ازداد انخفاض المياه . وينبغي استخدام ستة عمال لكل فدان عن الريّة الأولى ، وثمانية عن الريّة الثانية ، وعشرة عن الثالثة ، أى أن كل فدان يتطلب ٧٢ يوم عمل للريّات الثلاث ، أى أن الفدادين العشرة تتطلب ٧٢٠ يوم عمل ، بواقع ٨ بارات لكل يوم عمل ، وبهذا تبلغ جملة تكاليف الريّ
- ٦٤ - ٦ - حصاد الكتان : يتطلب اقتلاع محصول الفدان الواحد تسعة أيام عمل ، بواقع ٧ بارات عن اليوم ، وبهذا تبلغ جملة التكاليف للعشرة أفدنة
- ٧ - ٧ - تخفيف المحصول فى الشمس وربطه فى شكل حزم : ثلاثون يوما محصول الفدادين العشرة ، بواقع ٧ مدينى لليوم الواحد
- ٢ ٣٠ ٨ - درس الكتان لاستخلاص البذور : تتكلف هذه العملية بوطاقة محصول الفدان الواحد ، أى تتكلف بالنسبة لمحصول عشرة أفدنة
- ١٠ - ٩ - إعادة وضع الكتان فى شكل حزم لنقله إلى الأحواض
- ١ ١٥

مدينى بوطاقة

- ١٠ - نقل الكتان من داخل هذه الأحواض : تلزم خمسة أيام كى يقوم جمل واحد بنقل محصول ١٠ أفدنة ، بواقع ٣٠ بارة عن اليوم ٦٠ ١
- ١١ - تنظيم الكتان فى الأحواض ، إخراجه من هذه الأحواض ، تعرضه للشمس ، إعادة وضعه فى شكل حزم للبيع : تتكلف كل هذه العمليات $\frac{1}{4}$ بوطاقة بالنسبة لإنتاج الفدان الواحد ، فتبلغ جملة التكاليف بالنسبة لإنتاج عشرة أفدنة ٥ -
- ١٢ - صيانة وتوزيع أدوات ، ومصاريف نثرية أخرى تقدر كلها ب ١١ ١٥

 ١٦٦ ٣٦

إجمالى مصاريف الزراعة

الإنتاج

- ١ - أعواد الكتان بعد إعدادها للبيع : ينتج الفدان الواحد عادة ١٨ ربطة ، تتكون الواحدة من ٢٤ حزمة ؛ ثمن الربطة بوطاقة و ٤٠ مدينى ، مما يجعل عائد الفدان الواحد ٢٦ بوطاقة ، وعائد العشرة أفدنة ٢٦٠ -
- ٢ - بنور الكتان : ينتج الفدان $\frac{1}{4}$ ٣ أرادب من البنور ثمن الأرذب منها ٤ بوطاقات ، فيبلغ إنتاج الفدان ١٤ بوطاقة ويبلغ بذلك ثمن إنتاج العشرة أفدنة ١٤٠ -

 ٤٠٠ -

إجمالى الإنتاج

 ٢٣٣ ٥٤

الفرق بين المصاريف وناتج الاستغلال

تاسعا : زراعة الأرز مصاريف الزراعة

تزرع الأرض ، فى نفس السنة التى تخصص فيها لزراعة الأرز ، بالقمح أو البرسيم ؛ وعلى هذا ، فلا بد لكى نقيم عائد الإنتاج أن نقارن إجمالى المصروفات التى تنفق على التوالى لكل زراعة ، بالعائد المتأتى لهذه الزراعة وتلك .

كذلك فإن الرى المستمر الذى تتطلبه حقول الأرز ، يضطر المزارعين لاقتناء عدد أكبر من الثيران مما يتطلبه رى المحاصيل الأخرى . وينبغى أن تضاعف لنفس السبب عدد ماكينات الرى ، ومشتروات الماشية وحالات الوفيات التى تسببها . وتؤدى إقامة هذه الماكينات وصيانتها اليومية إلى إنفاق مصاريف بالغة الضخامة ينبغى أن تعد فوائدها السنوية (فوائده هذه المصاريف باعتبارها رأس مال يقدر له نسبة من الربح) جزءاً من التكاليف .

وبما يميز استغلال حقول الأرز ، على نحو خاص ، أن المزارع بدلا من أن يستخدم عمال يومية بحسب حاجته ، يعطى راتباً سنوياً لرجال يستخدمهم . وسبب هذه الظروف المختلفة ، يقترب استغلال حقول الأرز بدرجات متفاوتة من استغلال مزارعنا فى أوربا .

وتتضمن المصاريف اللازمة لزراعة الأرز فوائد المبالغ المدفوعة مقدما بهدف اقتناء الماشية وماكينات الرى والأدوات الزراعية ؛ وينبغى أن نضيف إلى ذلك حالات الوفيات التى تتعرض لها المواشى عادة كل عام ، ومصاريف تجديد الماكينات وأدوات الرى بعد وقت معين من استخدامها ؛ ولابد أن نضيف كذلك مصاريف غذاء المواشى ، وأجور ومكافآت العمال الذين يجرى استخدامهم ، وثمن البذور ، ومصاريف الزراعة والحصاد بالمعنى المحدد للكلمتين .

ويبلغ سعر فائدة الأموال فى مصر عادة ١٠ بالمائة ؛ وكما يحدث فى كل مكان ، فإن ادعاءات وأطماع المرايين لا تعرف لنفسها من حد ، اللهم إلا ما تحدده درجة إلحاح حاجة أولئك الذين يضطرون للاقتراض . ومع ذلك وبصفة عامة ، فإن فائدة المال ينظر إليها فى هذه البلاد باعتبارها ربا إذا ما تجاوز سعرها السنوى عن ذلك .

مدينى بوطاقة

- ١ - فوائد القروض المستخدمة فى شراء الثيران :
يستخدم عادة لزراعة عشرة أفدنة ، اثنا عشر ثورا ، يبلغ
متوسط ثمنها ٧٢٠ بوطاقة وبذلك تكون الفوائد المقدرة على
ذلك هى - ٧٢
- وإذا افترضنا أن حالات المرض أو الوفاة التى تصيب
الماشية لن تعوض مطلقا عن طريق المنافع التى يمكن أن
تتحقق من تربيتها ، فسوف تقدر الخسائر المحققة التى يتعرض
لها المزارع فى هذه الماشية بمقدار $\frac{1}{3}$ من إجمالى عددها ،
ويقدر ذلك بـ - ٦٠
- ٢ - ماكينات الرى ، والأدوات الزراعية : تلزم ثلاث
سواقي لرى عشرة أفدنة ، تساوى كل واحدة منها ، فى
المتوسط ٣٠ بوطاقة وتساوى الماكينات الثلاث ٩٠ بوطاقة .
وتساوى الفائدة السنوية لهذا المبلغ - ٩
- وبسبب رداءة بناء هذه السواقي ، يضطر المزارعون
لتجديدها مرة كل خمس سنوات . ويتقسم قيمة هذه
الماكينات على كل واحدة من هذه السنوات ، نجد أن
المصاريف السنوية (لهذا الغرض) تبلغ - ١٨
- أما الأدوات الزراعية الأساسية فتشتمل على محراثين
وماكينة لدرس الأرز . وتبلغ قيمة الجميع ٣٠ بوطاقة ، تساوى
الفائدة المقدرة عليها - ٣
- تجديد ، وصيانة هذه الماكينات وتوزيعها - ٣
- ٣ - تغذية الثيران : تعيش الثيران لمدة أربعة شهور
على الفول والتبن .
وبيلغ ثمن التبن فى السنة العادية - ٧٥

مدينى بوطاقة

- ١٠٠ - ويبلغ ثمن الفول
- وفى خلال خمسة شهور أخرى تعيش الثيران على البرسيم
- ٢٠٠ - والأخضر ، ويقدر ثمنه بـ
- وأخيراً ففى خلال الشهور الثلاثة الباقية ، تغذى الماشية
- بالبرسيم الجاف ، بحصيلة حش تسعة فدادين من الأرض ، بواقع
- ١٠٨ - ١٢ بوطاقة لمحصول الفدان الواحد ، فتكون جملة المصاريف هنا .
- ٤ - أجور العمال المستخدمين طول العام : رجلان يوكل
- إليهما العناية بالماشية ، يحصل كل منهما على ٣٠٠ مدينى فى
- ٨٠ - الشهر ، فتساوى الأجور فى عام
- خمسة رجال آخرون ، يستخدمون بالمثل طول العام ،
- ويكلفون بالعناية بماكينات رفع المياه ، وأعمال يومية أخرى
- ويحصلون على ٩ مدينى فى اليوم (لكل منهم) ، مما يتكلف فى
- ١٨٠ (٥) - العام
- كما يستخدم المزارعون كذلك رئيساً أو ملاحظاً للعمال
- ٧٢ - يدفعون له سنوياً عادة
- ٥ - الحرث : يقوم العمال الذين انتهينا من الإشارة إليهم
- والذين يعيشون على نفقة المزارعين بالحرثات اللازمة
- ٦ - البنور : يبذر فى الفدان الواحد $\frac{٣}{٨}$ أردب من
- الأرز ، وإن كان لا يبذر سوى نصف الأرض المستغلة ، أما
- النصف الآخر فيخصص لكي تشتل به أعواد النبات الزائدة عن
- الحاجة والتي تقتلع من الأرض التى بذرت بها فى البداية .

(٥) هنا هو التقدير الصحيح فى حين جاء بالنص أنه ١٠٨ . (المترجم) .

مدينى بوطاقة

- ولهذا فيلزم لعشرة أفدنة $\frac{5}{8}$ من الأردب ، تساوى بواقع ٢٤
- ٤٥ - بوطاقة للأردب
- ٧ - أيام العمل اللازمة لشتل الأرز وعزقه وتنقية النبات من الأعشاب ، إلخ بخلاف العمال المؤكدة إليهم أعمال الاستغلال طيلة العام ، فإن المزارعين يضطرون لاستخدام عمال يومية غريباء إما لشتل الأرز أو عزقه وتنقية النبات من الأعشاب الضارة ، وكذلك لتطهير ترع وقنوات الري ، ويمكن أن يصل عدد أيام عملهم إلى ٤٥ يوماً للفدان الواحد ، وإلى ٤٥٠ يوماً للأفدنة العشرة ، أجرة اليوم منها ١٠ مدينى ، وبذلك يبلغ إجمالى المصاريف ٥٠
- ٨ - مصاريف حصد ودرس الأرز : يحصد الحاصدون الأرز ويضعونه فى حزم وينقلونه إلى جرن حيث يدرس ، ويحصل هؤلاء على أجرهم عينا ، ويبلغ أجرهم عن ١٠ أفدنة أردباً من الأرز ٢٤
- أما الذين يقودون الثيران المعلقة بالنورج ، فيحصلون مقابل درس محصول ١٠ أفدنة على $\frac{5}{11}$ من الأردب ٤٥ ٧
- وبعد أن يحصد الأرز مباشرة ، تغمر الأرض بالمياه لمدة بضعة أيام ، وتبذر من جديد ، دون أى إعداد مبدئى بالبرسيم . وهو محصول العلف الوحيد المعروف فى ولايات الدلتا ورشيد .
- ٩ - بذور البرسيم : يبذر لكل فدان ثلاثة مكاييل من بذور البرسيم ، يباع المكىال منها بـ ٣٠ مدينى ؛ مما يجعل تكاليف بذور الفدان بوطاقة واحداً ، وتكاليف ١٠ أفدنة ١٠
- ١٠ - حشات البرسيم المتعاقبة : لا يتكلف حصد هذا العليق ، الذى تحش منه ثلاث حشات ، ابتداء من شهر نوفمبر

مدينى بوطاقة

حتى الربيع ، إلا عشر بوطاقات ، إذ يتم جزء من هذا العمل على يد العمال المستخدمين خلال العام والذين حسبت أجورهم فيما سبق

١٠ -

١٠٥٤ ٤٥

إجمال مصاريف الزراعة

الإنتاج

هذه هي منتجات الأرض المزروعة بالأرز والبرسيم على التوالى :

مدينى بوطاقة

١ - كمية الأرز المعطاة بمثابة أجور لمصاريف الحصاد والدرس : تبعا للفقرة السابقة ، تبلغ هذه الكمية بالنسبة لعشرة أفدنة $1 \frac{9}{11}$ أردب ؛ وبواقع ٢٤ بوطاقة للأردب ، فإن هذه الكمية تساوى

٣١ ٤٥

٢ - كمية الأرز التى تبقى فى حوزة المزارع بعد تسديد مصاريف الزراعة : فى أفضل السنوات ، تنتج الأراضى المحيطة بدمياط ورشيد ما يصل إلى ٦ أرداب من الأرز للفدان الواحد ؛ لكنها فى السنوات السيئة لا تنتج سوى أردبين (للفدان) . متوسط الإنتاج ٤ أرداب فيكون ثمن الإنتاج لعشرة فدادين ، وبواقع ٢٤ بوطاقة للأردب

٩٦٠ -

٣ - قش الأرز المهروس تحت النورج (التبن) . ولا يستخدم هذا القش إلا فى الوقود . وتبلغ قيمة القش المحصود من مساحة ١٠ أفدنة

١٢ -

٤ - البرسيم الأخضر : تباع الحشة من البرسيم الأخضر للفدان الواحد بواقع ١٥ بوطاقة ، والحشات الثلاث المتعاقبة بـ ٤٥ بوطاقة ، فيبلغ إجمالى إنتاج ستة أفدنة

٢٧٠ -

مدينى بوطاقة

١٤٤	-	٥ - البرسيم الجاف : تباع حشة فدان واحد من البرسيم المخصص للتجفيف لفصل الشتاء ب ١٢ بوطاقة ، فتساوى الحشات الثلاث لمساحة أربعة أفدنة
١٤١٧	٤٥	قيمة إجمالى منتجات الأرز والبرسيم

قيمة الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الإنتاج - ٣٦٣

ويبقى علينا أن نوضح مقدار الكسب الذى كان سيتحقق لو أن العشرة أفدنة التى ينطبق عليها بحثنا ، قد زرعت بالقمح بدلا من البرسيم ، عقب حصاد الأرز .

مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

١٠٥٤	٤٥	مصاريف زراعة الأرز كما توضحت سابقاً
		يقوم بالحرث ، وبالتجهيزات الأخرى للأرض التى ينبغى أن تبذر فيها الحنطة الرجال التابعون للمزارع . وحيث تدخل أجورهم ضمن المصاريف العامة للاستغلال ، وكذلك الحال بالنسبة لتغذية الثيران المستخدمة فى هذه الأعمال ، فليس ثمة ما ينبغى أن نضيفه هنا إلا قيمة البنور ، ومصاريف الحصاد .
		١ - البنور : يبذر فى الفدان الواحد عادة $\frac{1}{4}$ أردب من الحنطة ؛ فتبلغ تكاليف بذور العشرة أفدنة ، بواقع ثمن الأردب أربع بوطاقات
٢٠	-	٢ - مصاريف حصد ودرس القمح ، مقدرة على نفس أسس محصول الأرز ، بواقع ٢ بوطاقة للفدان

وعلى هذا النحو ، تبلغ المصاريف السنوية التى تقتضيها

زراعة عشرة أفدنة تبذر على التوالى بالأرز والحنطة ١٠٩٤ ٤٥

الإنتاج

مديني بوطاقة

١٠٠٣	٤٥	إجمالي قيمة ناتج محصول الأرز كما توضح سابقاً
		أما إجمالي ناتج زراعة الحنطة في نفس الأرض فهي :
		١ - كمية الحبوب التي تستخدم في سداد مصاريف
		الحصاد : تبلغ هذه الكمية $\frac{1}{4}$ أردب للفدان ، وخمسة أرداب
٣٠	-	للعشرة أفدنة ، بواقع ٦ بوطاقات للأردب ، فيبلغ إجمالي الثمن ..
		٢ - كمية البذور التي تبقى في حوزة المزارع بعد سداد
		مصاريف الحصاد : تنتج الأرض المزروعة بالحنطة في السنة
		العادية $\frac{1}{4}$ ٧ أرداب للفدان ، بواقع ٤ بوطاقات للأردب فيبلغ ثمن
٣٠٠	-	إنتاج عشرة أفدنة
		٣ - القش المهروس تحت النورج (التبن) : يباع إنتاج
		فدان الأرض من القش المهروس بـ ٦ بوطاقات في العادة ،
٦٠	-	وبالنسبة لعشرة أفدنة

١٣٩٣ ٤٥ قيمة إجمالي الإنتاج من الأرز والحنطة

٢٩٩ - قيمة إجمالي الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الاستغلال

وقبل أن نمضي لأبعد من ذلك ، فقد نلاحظ أن العشرة أفدنة التي نطبق عليها مصاريف وعوائد زراعة الأرز ، كما بينا للتو بالتفصيل ، تقع ضمن أراضي دمياط ، حيث المقاييس أكبر مساحة من بقية أراضي مصر بنسبة ٦٨٧٧ إلى ٥٩٢٧ ؛ لذلك ينبغي أن نضغط بنفس النسبة مصاريف وعوائد زراعة الأرز ، بهدف وضعها في شكل قابل للمقارنة مع مصاريف ومنتجات الزراعات الأخرى في مصر .

وإذا أخذنا هذه الملاحظة في الاعتبار ، فسنجد أن مصاريف زراعة الأرز في مساحة ١٠ أفدنة عادية (أي بالمساحة المعتادة في بقية أنحاء مصر) :

مدينى بوطاقة

١ - عندما تزرع هذه الأرض نفسها بالبرسيم فى نفس

السنة - ٩٠٨

٢ - عندما تزرع نفس الأرض بالحنطة - ٩٤٢

وكذلك ، نجد إجمالى عائد الإنتاج :

١ - أرز وبرسيم - ١٢٢٢

٢ - أرز وحنطة - ١٢٠٢

ونستطيع الآن أن نوجز فى الجدول التالى مصاريف ومنتجات المحاصيل المختلفة

التي اتخذناها أمثلة .

الزراعات		المصاريف		الإنتاج		صافى الأرباح	
		مدينى بوطاقة		مدينى بوطاقة		مدينى بوطاقة	
القمح البياق	٧٤	٥١	٢٠	٢٠٠	٣٦	١٤٨	
الفول البياق	٥٥	٣٥	١١	١٦٢	٤٦	١٢٦	
البرسيم البياق	٧٢	١٨	٦٠	١٣٦	٧٨	١١٧	
القرطم البياق	٨٠	١٥٧	٤٥	٣٤٧	٥٥	١٨٩	
الذرة النبارى	٣	١٠٢	٢٠	١٥٢	١٧	٥٠	
النيلة	١٢	٩٦١	-	١٥٠٤	٧٨	٥٤٢	
القمح الشتوى	٥٤	١٣٣	٧٥	٢٤١	٢١	١٠٨	
الكثان	٣٦	١٦٦	-	٤١٧	٥٤	٢٥٠	
أرز مع برسيم	-	٩٠٨	-	١٢٢٢	-	٣١٤	
أرز مع قمح	-	٩٤١	-	١٢٠٢	-	٢٦٠	

وقد يكون من نافلة القول أن نضيف إلى التفاصيل التى قدمناها حول

مصاريف ومنتجات الزراعات الرئيسية فى مصر ، التى تتماثل مصاريفها وعوائدها مع الزراعات الأخرى ، التى وصفناها فى الفقرات السابقة ؛ وسوف نكتفى بأن نقدم فى

الجدول الآتي ، موجزاً للأبحاث التي كانت هذه الزراعات بالمثل موضوعاتها (١) .

الزراعات		المصاريف		الإنتاج		صافي الأرباح	
		مدينى بوطاقة		مدينى بوطاقة		مدينى بوطاقة	
الشعير البياق	١٤	٢٨	٤٩	٨٥	٣٥	٥٧	
الشعير الشتوى	٥١	٩٤	٤٢	١٣٩	٨١	٤٤	
العدس البياق	٢٥	١٨	٧٥	٨٠	٥٠	٦٢	
الحمص	٦٣	٢٧	٣٨	٧٥	٥٥	٤٧	
الترمس	٨٠	٢٧	٣٠	٨١	٦٠	٥٣	
البصل	٠٢	٦٨	٣٠	٢٣٥	٢٨	١٦٧	
الحلبة	٢٣	٢٣	٧٤	٩٣	٥١	٦٩	
الجلبان	٨٧	٣٠	٨٧	٩٠	—	٦٠	
البازلاء	٠٤	٤٢	٦٠	١١١	٥٦	٦٩	
السلجم	٦٥	١٦	٦٠	١٠١	٨٥	٨٤	
الجس	٠٤	٣٩	٧٥	١١٩	٧١	٨٠	
القطن	١٠	٣٧٤	—	٥٣٤	٨٠	١٥٩	
السكر (قصب)	٠٤	٨٣٩	—	٢٠١٠	٨٦	١١٧٠	
التبغ	٣٠	٦٩	٨٠	٢٨٨	٥٠	٢١٩	

وبإلقاء نظرة على هذين الجدولين مختلف الزراعات في مصر ، يجد المرء أن عائد الإنتاج ، نقداً ، يتعرض لاختلافات شاذة ؛ ومع ذلك فلا بد أن ننظر للأرباح التي تتحقق من هذه الزراعات ، من خلال وجهتى نظر مختلفتين .

إننا ، في الواقع ، ينبغي أن نميز ، عند تقديرنا للأرباح التي تعود بها الزراعة ، بين الربح الناتج عن الاستخدام الأفضل للمال ، وبين ذلك الربح الناتج عن الاستخدام الأمثل للأرض ، ذلك أن هذا الربح أو ذاك من بين ضروب الربح التي يسعى الناس

(١) انظر تكملة هذه الدراسة في الجزء التوثيقى ، رقم ٢

عادة للحصول عليها تبعاً لحالة ما إذا كانت الأموال أو كانت الأرض هي الأكثر ندرة ، فيكون لها بالتالى قيمة نسبية أكبر .

ولكى نجعل مما نقول أمراً ملموساً ، فإنى أفترض أننا خصصنا لزراعة معينة مساحة محددة من الأرض ؛ وأن مصاريف الاستغلال هي على سبيل المثال ١٠ بوطاقات ، وأن الناتج ٣٠ بوطاقة ، فإن عائد الربح في هذه الحالة هو ٢٠ بوطاقة أى ضعف المبالغ التى دفعت مقدماً (في عملية الاستغلال هذه) .

ثم لأفترض الآن أننى لكى أنشئ زراعة أخرى على نفس هذه المساحة من الأرض ، أنفقت ١٠٠٠ بوطاقة (مقدم إنتاج) وأن الإنتاج هو ١٥٠٠ ، عندئذ سيكون عائد الربح هو ٥٠٠ بوطاقة أى نصف مصاريف الاستغلال .

ففى المثال الأولى ، يمكننا أن نعتبر أن المال كان مودعاً مقابل ربح يعادل ٢٠٠٪ ، ذلك أنه ، عن طريق مساحة محددة من الأرض ، زاد رأس مال المزارع بواقع ٢٠ بوطاقة . وفى الحالة الثانية لم يودع المال إلا بواقع ٥٠٪ (نسبة ربح) ، ذلك أن استغلال نفس المساحة قد أضاف لرأس مال المزارع ٥٠٠ بوطاقة .

هكذا رأينا فى الافتراض الأول أن المال قد استغل بطريقة أفضل عن الطريقة التى استغل بها فى الافتراض الثانى ، ذلك أنه (فى الافتراض الأول) قد عاد بنسبة ربح أكبر ، على الرغم من أن الأرض قد استغلت بشكل أفضل فى الافتراض الثانى عنه فى الافتراض الأول ، حيث أن استغلال نفس المساحة من الأرض قد أضاف لرأس مال المزارع ٥٠٠ بوطاقة بدلا من ٢٠ بوطاقة فقط (فى الافتراض الأول) .

وكما رأينا ، يقوم الربح المتحقق عن طريق الاستخدام الأفضل لرأس المال على العلاقة بين إجمالى عائد الزراعة وبين المصاريف التى تتطلبها ؛ فى حين أن الاستخدام الأفضل للأرض ليس سوى الفرق بين ما تنتجه مساحة بعينها من الأرض وبين مصاريف استغلالها .

وللتفرقة بين هذين النوعين من الربح ، فسوف أطلق على النوع الأول اسم الربح النسبى ، وعلى النوع الثانى اسم الربح المطلق .

وحين نجري على مصر تطبيقاً مباشراً لهذا التمييز بين هذين الضريين من ضروب الربح ، فإننى أفترض فى البداية أننا نتخذ من الرقم ١٠٠ تقديراً للمصاريف الدائمة لاستغلال مساحة الأرض ، تتسع مساحتها أو تقل ، مخصصة لكل واحدة من الزراعات التى انتهينا من ذكرها . وسوف تمثل الأرباح النسبية بالأرقام الواردة على التوالى فى العمود الثالث من الجدول الآتى :

رقم مسلسل	اسم المحصول	بيان الربح النسبى
١	البرسيم البياق	٦٢١
٢	السلجم	٥٠٠
٣	الفول البياق	٣٥٣
٤	العفس البياق	٣٥٠
٥	التبغ	٣١٨
٦	الحلبة	٣٠٤
٧	القمح البياق	٢٨٥
٨	البصل	٢٤٧
٩	الحس	٢٠٨
١٠	الشعير البياق	٢٠٨
١١	الترمس	١٩٣
١٢	الجلبان	١٩٣
١٣	الحمص	١٧٥
١٤	البازلاء	١٦٦
١٥	الكثان	١٥٠
١٦	السكر	١٥٩
١٧	القرطم البياق	١٢٠
١٨	القمح الشتوى	٨١
١٩	النيلة	٥٧

رقم مسلسل	اسم المحصول	بيان الربح النسبي
٢٠	الذرة النبارى	٥٠
٢١	الشعير الشتوى	٤٨
٢٢	القطن	٤٣
٢٣	الأرز مع البرسيم	٣٥
٢٤	الأرز مع القمح	٢٨

وفى الحالة الثانية سأفترض أن مساحة ثابتة من الأرض قد خصصت على التوالى لهذه الزراعات المختلفة ؛ ولكى تكون المقارنة محسوسة لإنتاج هذه الزراعات ، فإننى أمثل بالرقم ١٠٠ الربح المطلق الناتج عن زراعة القمح ؛ عندئذ نجد ما يلى :

رقم مسلسل	المحصول	بيان الربح المطلق
١	السكر	٧٩٦
٢	النيلة	٣٦٩
٣	الأرز مع البرسيم	٢١٣
٤	الأرز مع القمح	١٧٧
٥	الكتان	١٧٠
٦	التبغ	١٥٠
٧	القرطم البياق	١٢٩
٨	البصل	١١٤
٩	القطن	١٠٩
١٠	القمح البياق	١٠٠
١١	الفول البياق	٨٦
١٢	البرسيم البياق	٨٠
١٣	القمح الشتوى	٧٤
١٤	السلجم	٥٨

رقم مسلسل	المحصول	بيان الربح المطلق
١٥	الخس	٥٥
١٦	البازلاء	٤٨
١٧	الحلبة	٤٨
١٨	العدس البياق	٤٣
١٩	الجلبان	٤١
٢٠	الشعير البياق	٣٩
٢١	الترمس	٣٧
٢٢	الذرة النبارى	٣٥
٢٣	الحمص	٣٣
٢٤	الشعير الشتوى	٣١

وبمقارنة هذين الجدولين ، نرى أن نفس المحاصيل لا تشغل في كل منهما نفس الترتيب ؛ وفي الواقع فإن التماثل أو التطابق المطلوب لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن قيام نوع من التوازن بين إنتاج الأرض وإنتاج المال ، وهو التوازن الذى لا تزال مصر بعيدة عن الوصول إليه .

وفي الواقع ، فإنه من الميسور أن نتقبل تبعاً للتعريفات التى قدمناها للتوعين الربح النسبى والربح المطلق ، فكرة أن علينا أن نبحث عن هذا الضرب أو ذاك من ضروب الربح تبعاً لما إذا كانت للمال قيمة أكبر مما للأرض أو لما إذا كانت للأرض قيمة أكبر مما للمال .

وهكذا ، فهناك حيث الأراضى أقل قيمة والمال أكثر ندرة يهتم الناس بشكل خاص بالزراعات التى تتطلب قروضاً (أو مصاريف) أقل فتعطى بذلك ربحاً نسبياً أكبر ، فى حين أن الناس فى البلدان التى تتوفر فيها النقود وترتفع قيمة الأرض ، يفضلون الاستغلال المكلف (أى الذى يتطلب نقوداً أكثر) لأنه يعود عادة بربح مطلق بدرجة أكبر بكثير .

وتفسر لنا حالة العوز التي نجد عليها غالبية المزارعين المصريين لماذا يزرع السكر هناك في مساحات قليلة على الرغم من أنه يعود بربح مطلق أكبر بكثير (مما يعطى غيره من الزراعات) . ولأسباب مناقضة ، قد تشكل هذه الزراعة وكذلك زراعة النيلة والقطن أعمدة رأسمالية .

الفصل التاسع

عن حق الملكية وعن رسم تحصيل الضريبة

كان من الضروري لكى أكمل العمل الذى أخذته على عاتقى ، أن أحدد الرابطة بين إنتاج الأرض وبين الإيجار الذى يحصل عليه المالك من المزارع . وقد بحثت من هذه الزاوية ، وبأكبر قدر من العناية ، فى طبيعة وأصل الملكيات العقارية ؛ وقد سألت فى أماكن عديدة أفراداً من كل الطبقات . وعلى الرغم من أنه كان من حقى أن أمل فى الحصول على توضيحات محددة بسبب الشهرة التى يجوزها بعض من سألتهم وبسبب المكانة التى يشغلونها ، فإننى لم أحصل منهم إلا على معلومات غامضة .

ومع ذلك ، فى انتظار أن يتمكن آخرون من الحصول على أفكار كافية بدرجة أكبر حول هذا الموضوع ، أرجو أن يؤذن لى بأن أجازف بتقديم هذا الفرض البسيط هنا .

منذ أول احتلال لمصر ، كان حق الغزو هو السند الوحيد الذى تركز عليه حكومتنا . وقد مارس هذا الحق على التوالى كل من الفرس والإغريق والرومان والعرب والمماليك ، دون أن يحد من هذه الممارسة أى قانون على الإطلاق . وإذا كان الانتفاع ببعض أجزاء من الأرض الزراعية قد ترك فى بعض الأحيان للشعب المهزوم ، فلم يكن ثمة ما يلزم ، لايقاف هذا الانتفاع الهزيل سوى صدور فعل يعبر عن إرادة آخر الغزاة . ولا تزال هذه هى حالة ما يطلق عليه اسم الملكيات الخاصة ؛ نعم تظل هذه الملكيات فى نطاق نفس العائلة . ليس بسند من حق الإرث بقدر ما هو دليل على حسن صنيع الحكومة التى تظل تحتفظ لنفسها بحق التصرف فى هذه الأراضى حسب مشيئتها . وكما رأينا ، فليست هذه الملكيات سوى إقطاعات قابلة للنقل (إلى آخرين) ، ولهذا السبب نفسه غير قابلة للبيع أو للتنازل .

ولهذا السبب فلا ينبغى علينا هنا أن نلصق بتعبير « بيع عقار من الأرض » فكرة تحويل متبادل ومطلق ، ولكن فقط فكرة الرهن المؤقت مقابل مبلغ من المال يحصل فى شكل سلفة .

ويعتلك المقرض الأرض بنفس هذا الشكل من الملكية إلى وقت تحصيله لقروضه ، وفي هذه الفترة يقوم المنتفع أو الذى آل إليه حق الانتفاع خلالها بالانتفاع بالأرض التى ارتهنها .

ويمكن أن يرهن فدان الأرض إذا كانت من أرض بالغة الجودة أو ثمينة الموقع على أساس ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ بوطاقة . وحيث أن سعر الريج العادى للنقود يبلغ ١٠ بالمائة ، فإنه يترتب على ذلك أن يكون الإيجار السنوى للفدان ٥ و ٤ و ٣ بوطاقات حيث ينبغى أن تغل الأرض ، وهى فى يد الشخص الذى ينتفع بها بشكل مؤقت ، ربح المال المقرض على أقل تقدير .

وهذا مايتطابق من جهة أخرى مع سعر الإيجارات البسيطة . وتحصل الضريبة عن طريق الملتزم .

وحين يسدد الالتزام المقرر على الأرضى عينا ، يتم فى البداية استبعاد الضرائب من إجمالى إنتاج المحصول . ويقسم الباقي بالتساوى بين المالك والمزارع إذا كانت المصاريف قد سددت مناصفة ، لكن المزارع يحفظ لنفسه بالتلئين (من باقى المحصول بعد تسديد الضرائب) إذا كان قد تكفل وحده بمصاريف الزراعة .

ويدير بعض الممالك لحسابهم الخاص العديد من مصانع السكر فى ولاية جرجا ، فيوفرون الأرض ، ويتكفلون بإنشاء وصيانة المباني ويشترون الماشية ، ويدفعون ثمن غذائها . وبعد ذلك يقتسمون عائد الاستغلال بالتساوى مع الصانع الذى تتمثل المصاريف التى ينفقها فى توفير الأيدى العاملة .

وعلى الرغم من أن كل أرض الصعيد ملك للحكومة ، فإنها مع ذلك مقسمة بين القرى المختلفة ، ويحق لسكان هذه القرى أن يزرعوا مساحة محدودة من أطيائها . ويوزع المشايخ هذه الأطيان بين الفلاحين ، ويحرصون على أن تبذر فى الوقت المناسب ، كما أنهم مسؤولون عن تحصيل الضرائب ، وهى مسئولية عهد إليهم من أجلها باستقطاعات يتفاوت قدرها .

وتفرض الضريبة في مختلف المناطق إما نقداً وإما عيناً ، وتسدد في بعض المناطق نقداً في جزء منها وعيناً في جزئها الآخر . وتفرض هذه الضرائب بشكل عام على قدر نسبة جودة الأراضي ؛ ومع ذلك ، فحيث أنها لا تتأسس على أية قاعدة ثابتة ، فإنها تختلف من ولاية لأخرى تبعاً لإرادة حاكمها . وهكذا نجد أن الطرف الأقصى لولاية طيبة ، الذي ترك تحت حكم حسن بك كان مثقلاً بالضرائب عن بقية أرض الصعيد على الرغم من أن درجة خصوبته أقل .

ويتم تحصيل الضرائب وتقدير وعائها ، كما هو معروف ، على يد المسيحيين الأقباط ؛ فبعد أن دخل العرب مصر منتصرين ، تركوا لهؤلاء الأقباط شؤون المساحة ، وظل العرب بهذه الطريقة في حاجة لخدماتهم على الدوام ، في كل العمليات التي تتصل بفرض الضرائب .

وقد أدرك الأقباط من جانبهم ، وقد استبعدوا بسبب الديانة التي يعتقونها من الوظائف الإدارية الأخرى ، ولأنهم لا يستطيعون أن يتطلعوا إلى أية مكانة عالية لدى شعب لا يبدى التقدير إلا لكل ما هو إسلامي — أدركوا أية فائدة تعود عليهم حين يظلون نافعين بشكل تام لهؤلاء الحائزين على السلطة المطلقة ؛ ونتيجة لذلك فقد أخفوا كل ما يمكن أن يساعد على نقل الوظائف التي يشغلونها إلى أيدي أخرى ، ولقد توصلوا بمعونة من المبادئ الأولية للحساب ، وبأسلوب الكتابة الدارجة ، وبحروف لغتهم القديمة التي يستخدمونها في كتابة العريية ، توصلوا إلى عمل مسح غير دقيق ، وجعلوا من توزيع تزيد درجة استبداده أو اعتباطه أو تنقص ، فناً غامضاً وملغزاً هم وحدهم المتمرسون به .

ويتبين المرء بوضوح أن أمثال هؤلاء القوم لا بد أن يكونوا أقل استعداداً لتقديم المعلومات حول الوسائل التي يحرصون على إحاطتها بالغموض . ولقد تبين لهم بوضوح أن إقامة الفرنسيين بمصر قد تضع نهاية لهذا النوع من الامتياز الذي استأثروا به حتى الآن ، ويجعل منهم أناساً لا نفع من ورائهم . وهذا ما يفسر بقدر كاف سر القلق الذي كان ينتابهم من الأسئلة التي كنت أوجهها لهم وكذلك سوء نيتهم حين كانوا يضطرون للإجابة .

ومع ذلك فلا بد لى من أن أعترف بأننى قد وجدت بعضا منهم على درجة من الإخلاص أشعرتنى بالرضاء عنهم . وحيث قد تطابقت المعلومات التى قدموها إلى مع تلك التى استخلصتها من مصادر أخرى ، فإننى أعتقد أن بإمكانى أن أثق فى دقة ما ذكره لى .

يوجد بين أعضاء هذه الطائفة نوعا من الهيئارشية (السلمية) قد يكون من المناسب منذ البداية أن نتعرف عليه .

لكل بك (مملوك) وكيل قبضى (مباشر) مرتبط بشخصه ، يقيم معه فترة من العام فى عاصمة الولاية التى أوكل إليه أن يحكمها .

وتقسم هذه الولاية عادة إلى عدد محدود من الدوائر ، تتكون كل دائرة منها من أربع عشرة أو خمس عشرة قرية ، يحكمها كاشف أو قائم مقام البك .

ويوجد إلى جوار الكاشف قبضى يعمل نائب وكيل ، ومرعوس أو عدة مرعوسين يعملون فى وظيفة كاتب فى كل قرية من القرى التى تتكون منها الكاشفليك .

وهؤلاء الآخرون (الكتبة) مكلفون بجمع الميرى بمجرد أن يكون الفلاحون فى حالة تمكنهم من تسديده ، الأمر الذى لا يقومون به عادة إلا على دفعات صغيرة . ويسلم الكتبة حصيلتهم إلى كتبة أو محصل الكاشف ، وهؤلاء يسلمونها إلى الوكيل الرئيسى الذى يقوم بعدها بنفسه إلى خازن البك ويحصل منه على مخالصة .

ولا يحصل أى من هؤلاء الموظفين الأقباط على راتب ثابت . فقد كان يقرر للكتبة الأول مبلغ ست بارات فى اليوم ليقوم مقام ما نطلق عليه نحن مصاريف مكتب .

وكانت رواتبهم عبارة عن استقطاعات من حصيلة الضريبة . وتبلغ هذه الاستقطاعات ٥ بارات عن كل بطاقة بالنسبة للوكيل الرئيسى ولأولئك المقيمين فى الكاشفليك أو مقر الدائرة . أما الاستقطاع الذى يتم لصالح الكتبة المرعوسين فلا

يبلغ سوى ٢ بوظافة ؛ وإن كان هؤلاء يتناولون طعامهم عند سكان القرى التى يجمعون الضرائب منها .

ولابد أن نلاحظ أن هذا الاستقطاع الذى يبلغ فى مجمله ٧ بارات لكل بوظافة كان يفرض على المزارعين زيادة على الضريبة (المقررة) .

وحين يدفع ذلك عيناً فإنه يبلغ خمسة أو ستة أراذب عن كل مائة أردب ، ويفرض بالمثل زيادة على الضريبة .

وهذا الاستقطاع ، وهو الوحيد الذى تعترف به الحكومة ، هو أقل جزء من المنافع التى يجنيها الأقباط ، فلقد وجدوا من الوسائل ، مستغلين جهل الفلاحين ، مع إشراكهم العدد الأكبر من مشايخ القرى فى الأرباح الضمنية التى يحصلون عليها ، وكذلك فى معظم الأحيان بالحصول على أتاوات من الفلاحين فى مقابل تمكينهم من الإفلات من عقوبات مقررة - مما جعلهم يرفعون مصاريف التحصيل (التى يحتفظون بها لأنفسهم) إلى ربع الحصيلة التى يجمعونها من الضرائب ، وهذا باعتراف عدد كبير منهم أنفسهم . وسنرى كيف استطاعوا عن طريق النظام المستقر للأموال أن يقطعوا لصالحهم الخاص أكثر من ثلث الضرائب المفروضة على مصر .

وحيث تختلف غلة الأراضى باختلاف حالات فيضان النيل ، وحيث يزرع أكثر من محصول (فى الأرض نفسها) فى نفس العام ، فلقد كان من اللازم حصر مساحة الأرض المنزرعة فى المواسم المختلفة . ولقد كان واحد من الأقباط ، يختاره الوكيل الرئيسى أو كتبة الكاشف ، يشار إليه باسم المساح ، هو الذى يقوم بمسح هذه الأراضى ، وكان يصحبه واحد من أهالى القرية مهمته أن يدل على أسماء المزارعين . وكانت أسماء هؤلاء مدونة فى سجل مع مساحة الأرض التى يستغلونها . وكان المساح يحصل منهم فى مقابل هذه العملية على أتاوة تتراوح بين ١٨ إلى ٣٠ بارة ، تبعاً للمناطق المختلفة .

وكانت حالة الأراضى التى تم مسحها تبلغ فى كل دائرة إلى الكتبة الأول ، وهؤلاء ينقلونها إلى وكيل البك ، وبعد أن يلقى الأخير نظرة عليها ، يقوم بتقدير

الضريبة المقررة على الفدان ، ذلك أن مبلغ الضريبة لم يكن ثابتاً على الإطلاق ، إذ كان يزيد أو ينقص تبعاً لوفرة أو نقص الفيضان ؛ وهذه عادة قد تأسست على ارتفاع أسعار المواد الغذائية حين تنتج هذه بكميات قليلة ، ويشكل ذلك للحكومة دخلاً شبه مستمر مستقلاً عن فيضان النيل .

وبعد ذلك تحصل الضريبة في القرى ، إما بعد البذار ، وإما قبل الحصاد مباشرة ، لكن حصيلة هذه الضريبة لا تصل مطلقاً لما كان ينبغي أن تصل إليه ، لأن حالة (مساحة) الأرض كما قلرها المساح لا تكون صحيحة على الإطلاق . وفي الواقع ، ففي هذه العملية (مسح الأرض) يتجلى أكبر عمليات الخداع التي يقوم بها الأقباط والتي تعود عليهم بالأرباح الطائلة ، كما أنها أسهل ما يمكن ارتكابه من عمليات الغش وأكثرها في نفس الوقت صعوبة في إمكانية اكتشافها .

وعندما تقاس قطعة من الأرض ، يقوم المساح بحساب مساحتها وهو في الحقل ، ويعلن ذلك بصوت عال ، في حضور سكان القرية . ويمكن أن تكون هذه العلنية ، لو كانت عند شعب أقل جهالة ، حماية لمصالح الجميع ، لكنها هنا ليست سوى ضرب من الوهم ، لا يستخدم إلا لدعم الأحوال الفاضحة التي تتناول مسح الأرض ، وبطريقة بالغة الإلتقان وذلك بتزييف هذه العملية بزيادة أو بنقصان عدد الفدادين التي سيتم استغلالها في الواقع .

وفي الحالة الأولى يقوم الشخص الذي يرى نفسه مكلفاً بعدد من الفدادين أعلى من العدد الذي يعتقد أنه قد زرعه بمساومة المساح كي يحصل منه ، بعد تقديم مبلغ من المال على خفض بضعة أفدنة ، فإن تقبل ذلك منه ، فإنه لا يدون في السجلات إلا المساحة التي تساوى على نحو التقريب تلك التي يستغلها بالفعل ؛ أما إذا حدث العكس ، فإنه لا يقوم بأية شكوى أو احتجاج ، ولا يتخذ أية ترتيبات خاصة ، وإنما يدفع على الفور وفي نفس المكان ، أتاوة تتجاوز بقدر متفاوت تلك الضريبة التي كان عليه أن يدفعها في الحقيقة ، والتي يظل مقدارها رهن مشيئة المصيلين .

أما في الحالة الثانية فيتفق الشخص الذى زرع مساحة محددة من الأرض ، لكنه يريد أن لا يدفع الضريبة إلا على جزء منها فقط ، يتفق مع الأقباط الذين يحصلون منه على ثمن هذا التخفيض .

وتشكل الضريبة التى تحصل عيناً مادة لغش أكثر إداراً للربح ، يرتكب بشكل علنى ؛ فعندما يقوم الأقباط بجمع الحبوب ، فإنهم يستخدمون مكاييل أكبر حجماً بكثير من تلك التى يستعملونها عندما يودعونها فى المخازن العمومية . ويصل الفرق بين هذه المكاييل ، وهو بأكمله ربح خاص لهم ، إلى نحو ٢٥ و ٣٥ أردباً من كل مائة أردب فى بعض الأحيان .

وتقتسم هذه الأرباح الخفية ، بالإضافة إلى مكاسب أخرى أقل أهمية ، بين كل أبناء هذه الطائفة ابتداء من آخر كاتب وحتى كتبة الكشاف . أما عن وكيل البك ، وهو عادة شخصية لها اعتبارها ، ويقوم بتعيين شاغلى الوظائف الأولى ، فإنه لم يكن ليدخل مطلقاً فى تفاصيل هذه القسمة ، ولكنه كان يفرض أتاوة سنوية تبلغ ألفين إلى ثلاثة آلاف بوظافة على كل واحد من الكتبة الرئيسيين ، وهؤلاء يتكسبون بدورهم من توزيع المساحين والكتبة المرسوسة لهم .

وقد سبق أن قلنا أنه يوجد على الأقل واحد من هؤلاء الكتبة فى كل قرية ؛ ويبلغ عددهم ثلاثة أو أربعة فى بعض المناطق ، ومع كل منهم أسرة يرعاها وخدم يعيشون فى كنفه . لذلك فلا أظننى قد جانب الصواب عندما قدرت بثلاثين ألفاً ، عدد أولئك الذين يعيشون على جمع ضرائب الميزانية فى مصر ، وحين أوضحت أن الإحباط المطلق للزراعة وكذلك تخلخل الكثافة السكانية فى الريف ، يعودان إلى أساليب الخاتلة والغش التى يمارسها هذا النوع من جباة الضرائب ، أكثر مما يعودان إلى استبدال البكوات المماليك .

الباب الثاني
عن الحالة الراهنة للصناعة في مصر

تمهيد

تكفى المعلومات التى قدمت فى دراسات عدة من هذا المؤلف (وصف مصر) حول حكومة مصر وعادات سكانها ، للدلالة على أن صناعة هؤلاء السكان ، لا بد لها أن تنحصر داخل حدود بالغة الضيق . وفى واقع الأمر ، فإن هذه الصناعات تنحصر ، فى أقاليم مصر فى الحرف التى تفى بالضرورات الأولى ، وفى الأعمال اليدوية التى تتناول بعض المنتجات الزراعية التى تفى بإشباع حاجات الاستهلاك اليومي ، والتى قد تكون موضوع تبادل محدود للغاية . أما فى المدن ، فيعمل عدد صغير من العمال فى بعض الورش التى تصنع الأقمشة والسجاد ومعدات الحرب . أما سلع الترف اللازمة للأسر الميسورة وصاحبة النفوذ ، فتنهض بعبء توفيرها التجارة الخارجية .

وستتبع فى هذا الجزء الثانى من دراستنا (عن الاقتصاد المصرى) نفس النهج الذى اتبعناه فى الجزء الأول ، فلسوف نوضح الوضع الراهن للصناعات عند المصريين المحدثين ، هابطين مع النيل من أسوان حتى شواطئ المتوسط .

الفصل الأول

صناعة الآنية الفخارية وغيرها من الآنية

وصناعة لبنات البناء النيئة والمحروقة

لعل الآنية الفخارية التى من شأنها احتواء ونقل الأغذية ، كانت واحدة من أوائل الاحتياجات التى كان على الصناعة أن توليها جل اهتمامها . ولقد استلزم الأمر أن تكون المادة المستخدمة فى صنع هذه الآنية هى المفضلة على الدوام فى هذا الغرض ، حيث أنها بحكم طبيعتها تقترب من درجة الصلابة المطلوبة ، كما أنها تمتاز بطبيعتها المسطحة (أى عدم قابليتها لنفاذ السوائل منها) ؛ فهى ، والحالة هذه ، لن تكون بحاجة لأن تكتسب عن طريق الإحراق خواص ، لابد أنها بالفعل تتمتع بها . ولهذا السبب فهناك حيث أقامت الطبيعة محاجر الطلق (أو حجر الدهن) (وهى أحجار سهلة النحت) ظلت هذه المادة تستخدم من زمان لا تعيه الذاكرة ، فى نفس الاستخدامات والأغراض التى تقوم بها منذ ذلك الزمان ، وهى صناعة الآنية الصلصالية التى يشتد عليها الطلب .

يصنع عند الطرف المدارى لمصر ، فى تلك الصحروات المجاورة لشلال إلفنتين آنية من فخار سهل التشكيل ؛ وتعرف هذه الآنية هناك باسم « برام » على اسم المكان الذى تقع فيه المحاجر التى تسمى المادة التى تصنع منها . فهذه الآنية ليست سوى كتل من هذه المادة ، جوفت من الداخل بشكل دائرى ، ودورت من الخارج بطريقة تجعل لجدرانها سمكاً يبلغ من ٣ إلى ٤ سنتيمترات . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الآنية تصنع يدويا بشكل منفر بالبحر الخشونة وهى تستخدم فى طهو الأطعمة باعتبارها نوعا من القدور أو المراحل . ويقوم العرب المقيمون فى ضواحي أسوان ببيع هذه الآنية فى هذه المدينة ، كما يحملونها إلى سوق إسنا . وهؤلاء العرب ينتمون إلى قبيلة العباددة ، وهم يقيمون فى الرديسية ؛ وقلما تقابل واحداً منهم إلى الجنوب من هذه البلدة .

ومن أجل تقليل سمك جدران هذه الآنية من حجر الطلق ، فإنهم يقومون - عن طريق الإحراق - بصنع آنية أكثر دقة وأكثر خفة . ولهذا الغرض ، يحولون حجر برام إلى مسحوق ، يخلطونه بكمية مماثلة من الصلصال ، يحصلون عليه من سفح جبل أسوان ، ثم يضرّبون هذا المخلوط لمدة ثلاث أو أربع ساعات ؛ وتصنع من هذا المخلوط آنية تقوم النسوة بتدويرها باليد . وقلما يبلغ ما تصنعه إحداهن خمس أو ست آنية في اليوم الواحد . وتُجفف هذه الآنية في الشمس لمدة ثمان وأربعين ساعة . وتنتهى هذه العملية بعد ذلك بإعطاء الآنية درجة الصلابة اللازمة وذلك بإحراقها على نحو خفيف ؛ ولا يتم ذلك مطلقاً في فرن خاص ، وإنما يتم الأمر في جرن أقيم لهذا الغرض فوق سطح الأرض ، توضع فيه ١٠ - ١٢ قطعة من هذه الآنية ، ثم تحاط هذه القطع بالوقود ، وتستمر النار مشتعلة لمدة حوالى ١٠ ساعات . ويتكون هذا الوقود من أقراص جافة من روث الثيران والجمال . ولا تتجاوز قيمة ما يلزم من الوقود لهذه العملية ست أو سبع بارات .

ولقد ظلت صناعة الفخار على نحو مصر في حالة طفولتها الأولى ، فهناك نراها ربما على نفس حالتها التي كانت عليها قبل أن يستخدم الناس المخارط لصناعة الفخار ، تلك التي يرجع اختراعها إلى زمان سحيق .

وتوجد في كل مدن مصر العليا التي يمر بها المرء وهو يهبط النيل (يتجه شمالاً) ، مصانع للفخار تتفاوت درجة خشونة منتجاتها . وطمى النيل هو أساس صناعة الفخار في هذه البلاد . ولا تطلق الآنية التي تصنع من الطمى بأى نوع من الطلاء . وتسمح هذه الآنية بسبب انخفاض درجة احتراقها بأن ينسغ الماء من مسامها بدرجات متفاوتة ؛ كما تتراوح أحجامها ابتداء من آنية وجرار المطبخ حتى القدور والدنان المخصصة لصنع النيلة والسكر إلخ . وهذه الفخاريات الخشنة الصنع ، حمراء اللون مثل لبنات الطوب الأحمر . ولقد زرنا مصنع الفخاريات الهائل في مدينة إدفو . وهناك تصنع هذه الآنية الكبيرة من الفخاريات دائية الشكل ، والتي تقوم مقام الدست والدلو في المصانع المختلفة ، كما أنها في هذه البلاد تحل محل صناعة الآنية المعدنية الضخمة والبراميل ؛ لكنها لا تتحمل فعل النار ، وإن كانت تحتفظ بالسوائل

التي تملأ بها على نحو طيب ، وهو ما ينبغي أن ننسبه إلى سمك جدرانها أكثر منه إلى درجة نضجها .

ويستخرج من قاع ترعة تقع إلى الشمال الشرقى من مدينة قنا ، عند الحد الفاصل بين الصحراء والأرض القابلة للزراعة ، فى بداية شعب ضيق يصل بين وادى النيل والبحر الأحمر ، نوع من الصلصال ، يضرب لونه إلى البياض ؛ وتصنع منه آنية تسمى « بردق » وهذه تدين لمسامها بخاصية نسوغ المياه التى تحويها . وتبخر هذه المياه الناسفة بمجرد أن ترطب جدران البردق ، ويؤدى هذا البحر إلى خفض درجة حرارته فتبرد المياه التى يحويها بدورها . وخاصية التبريد هذه ، تجعل برادق قنا مطلوبة فى كل مكان فى مصر ؛ ويبدو أن صناعتها تتركز فى هذه المدينة منذ زمان ضارب فى القدم .

وهذا النوع من الصناعة ، على درجة كبيرة من الأهمية كافية كى نجعلنا نتوقف بعض الوقت لوصف العمليات التى تمر بها .

يخطط الصلصال الضارب إلى البياض ، والذى تحدثنا عنه للتو بحوالى ما يعادل ثلث حجمه من رماد الأفران التى يتم حرق هذه الآنية فيها . ويضرب المخلوط لعدة ساعات ، وتشكل منه قوالب متفاوتة الحجم ، ثم تسوى بعد ذلك الواحد بعد الآخر ، لمدة تبلغ الساعة ، ثم تنزع عن هذه القوالب قطع أقل حجما ، تحمل إلى المخرطة حيث تأخذ الشكل والاتساع المطلوبين .

وحيث أن حرفة صناعة الفخار فى مصر قد ظلت على بساطتها الأولى ، وحيث لا يتناولها سوى تغييرات طفيفة من مكان لآخر ، فسوف نحيل إلى الوصف الذى قدمه المسيو بوديه Boudet فى اللوحة رقم ٢٢ من الدولة الحديثة ، المجلد الثانى عشر ، ص ٤٧٠ ، وهى تمثل مصنعا للفخار من الداخل ، ونحيل كذلك إلى اللوحة الثانية من نفس المجلد حيث رسمت مخرطة الفخار وفرنه ؛ دون أن تكون بنا حاجة لأن نتوقف لتكرار ما تضمنته هذه الأوصاف ، وسنمضى إلى التفاصيل التى تنطبق بشكل خاص على إعداد البردق .

يستطيع العامل الذى يعد خليط الطمى والرماد أن يجهز فى اليوم الواحد ما يكفى لصنع مائتين من هذه الآنية ، فى مقابل أجر يصل إلى ٨ بارات . وتقر قوالب الصلصال بعد خروجها من يده إلى يدى مقولب (عامل القولية) ، لصبها فوق المخرطة ، وبعد هذا العامل على نحو ما رئيس المصنع ، ويعمل العمال الآخرون لحسابه ، وهو يستطيع أن يقول من ٥٠ إلى ٧٥ بردقا فى اليوم الواحد (انظر الأشكال المختلفة لهذه الآنية ، فى اللوحة FF من المجلد الثانى ، (الدولة الحديثة) .

وبمجرد أن يتشكل واحد من هذه الآنية ، فإنه ينتقل إلى أحد الأجران حيث يجف فى الشمس مدة يومين ؛ وليس ثمة خوف من أن تلتصق هذه الآنية بالأرض فتتصدع إذا ما كانت هذه الأرض قد أعدت بعناية .

وعندما تكتسب البرادق الموضوعه فى الجرن درجة الجفاف اللازمة ، يقوم المقولب نفسه بجمعها وإدخالها فى الفرن الذى ينبغى أن تنضج فيه ؛ ويقوم بهذه المهمة الأخيرة عامل آخر ، يتولى إحضار أعواد الذرة التى تستخدم وقوداً ، كما يتولى رعاية النار ، ويحصل مقابل ذلك على أجر يبلغ ٩٠ بارة فى مقابل كل ألف بردق ، وهو الرقم الذى يكون عادة كل « طرحة » فرن .

وبعد أن يقوم المقولب بإخراج الآنية من الفرن ، يتم بيعها فى مقابل ٥٠٠ بارة لكل ألف منها إلى تجار من قنا ، لديهم مخازن لتخزينها ، أو لأصحاب مراكب تعمل فى النيل ، ويأتى هؤلاء بغرض شراء حمولات كاملة ، أو أجزاء من حمولات لنقلها إلى سيوط والنيل وبنى سويف والقاهرة ومصر السفلى . ويبلغ سعر كل ألف بردق تسليم مخازن قنا من ٥٥٠ إلى ٥٦٠ بارة .

ولا تضم الورشة عادة إلا فرنًا واحدًا ومخرطتين ، ولذلك فهى لا تحتاج لإدارتها إلا لمقولين اثنين ومساعديهما .

وتشتعل النار فى الفرن طيلة عشرة أيام ، لكن صناعة البرادق لا تتم على مدار العام كله ، وإنما خلال تسعة أشهر فقط ، تخرج أثناءها من ورش قنا من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف بردق . وهناك تباع هذه الآنية بالقطاعى بواقع بارة للإتاء الواحد ؛ لكنه فى مدن مصر الأخرى يساوى ٢ إلى ٣ بارات تبعاً لبعد المسافة وظروف النقل ، وهى الأمور التى تساعد على زيادة أثمانها .

ويوجد في ملوى ومنفلوط ، وهما مدينتان في مصر الوسطى ، مصانع للجرار الكبيرة ، والآنية تشبه تلك التى تصنع فى إدفو ، والتى تستخدم فى تجهيز صبغة النيله والسكر ، والتى يستخدمها الصباغون والدباغون الخ وعلى الرغم من سلك هذه الآنية الكبير فإنها لا تصبح مع ذلك مسمطة إلا بعد استخدامها لبعض الوقت .

أما الجرار المسماة « بلاص » (الشكل ٢١ ، اللوحة EE المجلد الثانى ، الدولة الحديثة) والتى تخصص لاحتواء الزيت والسمن ، فلها شكل خاص ، وتحصل على درجة أكبر من الانضاج (الإحراق) ، كما أنها تصنع بصفة خاصة فى إحدى القرى ، ومنها جاءها هذا الاسم .

ومن جهة أخرى فإن الآنية التى يتركز فيها أكبر قدر من الاستهلاك كل عام ، وفى كافة أنحاء مصر ، فهى القواديس التى تتعلق بالأحبال الدائرية والتى تدور مع دولاب بغرض رفع المياه المستخدمة فى الري من الآبار والترع (السواقي ذات القواديس) (الأشكال أرقام ٣ ، ٩ ، ٢٠ ، اللوحة EE ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة) : وتوجد مصانع لهذه الآنية فى كل مكان ، وتشكل شققاتها المتراكمة الجزء الأكبر من أكوام الأنقاض التى تلفت نظر المرء حول المدن والأماكن الآهلة بالسكان .

وفى مدينة القاهرة وحدها ، يتم تصنيع نوع من الخزف الخشن ، تصنع منه أوانى الحلوى وفناجين القهوة . ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا الفرع من فروع الصناعة قد لا يستحق مجرد الذكر ، سواء بسبب رداءته ، أو بسبب الكمية القليلة المنتجة منه .

وتتميز بعض الفخاريات التى تصنع فى منف أو ضواحيها بطلاء أزرق ؛ ويتكون هذا الطلاء من النطرون ونترات الصودا وأكسيد النحاس . ويستخرج هذا الأكسيد المسمى (طوبان) من المراحل التى يبيضونها بالقصدير ؛ فهو ليس سوى القشور الرقيقة التى تنفصل عن هذه المراحل ، حيث تغمس فى الماء بعد أن تكون قد جفت بشكل تام .

وتكاد تكون كل المباني الخاصة في مصر ، قد بنيت بالطوب المحروق أو بالطوب النقي . وقلمما يتعدى استخدام اللبنة من النوع الأول حدود المدن .

أما النوع الثاني ، فهو المادة الوحيدة التي تصنع منها مساكن الفلاحين ، ما لم تكن هذه قد تقلصت إلى مجرد أكواخ طينية يغطيها البوص وحطب الذرة ؛ فبعد أن يمر طمي النيل بنفس التجهيزات التي يمر بها الطين الصلصال في أوروبا لصنع اللبنة المستخدمة في البناء ، فإنه يستعمل في نفس الغرض في مصر . ويبلغ طول اللبنة التي تصنع من الطمي ٢ ديسيمتر ، في حين يبلغ عرضها ديسيمتراً واحداً ، بسمك يبلغ خمسة سنتيمترات . ويلزم تجفيف اللبنة التي تستخدم نيفة تحت أشعة الشمس طوال أربعة أو خمسة أيام قبل أن يبدأ استعمالها . وتباع في هذه الحالة بواقع ١٥ إلى ٢٥ بارة مقابل كل ألف لبنة منها .

وتحتوي الأفران الخاصة بإحراق هذه اللبنة عادة على أربعة إلى خمسة آلاف لبنة ، وتشعل فيها النار لمدة أربع وعشرين ساعة ، وتستخدم في ذلك أعواد الذرة المجففة وسيقان الفول وأوراق اللفت . أما في مصر السفلى فيحل قش الأرز محل هذه الأصناف المختلفة من الوقود . ولا تبرد الأفران بشكل تام إلا بعد أن تخمد نيرانها بيومين . وتباع اللبنة المحترقة بواقع ٦٠ إلى ١٠٠ بارة لكل ألف منها . ومن جهة أخرى فلا يلزم لإحراق فرن من هذه اللبنة إلا حمولتان من سيقان الفول أو أوراق اللفت أو أي نبات آخر لا يستخدم علفاً للحيوانات .

وينظر إلى حطب الذرة باعتباره أفضل أنواع الوقود ، ولذلك يباع بمعدل ٢٠ إلى ٢٥ بارة للحمولة الواحدة منه ، في حين لا تساوى الحمولة من أي وقود آخر سوى ١٤ أو ١٥ بارة .

وتقام أفران الطوب بطريقة يمكنها معها أن تضم بخلاف الأربعة آلاف لبنة التي تتكون منها « الطريقة » المعتادة ، من ١٢ إلى ١٥ جرة كبيرة ، يبلغ ثمنها من أربع إلى خمس بارات .

وتعتبر صناعة الجير لأغراض البناء ولتبييض غزل الكتان فرعاً من فروع الصناعة ، يمارس في كافة أنحاء مصر العليا ، إذ تقدم الجبال الجيرية التي تحف بالوادي ، المادة المطلوبة لإنتاجه . وقد وصف المسيو جومار أفران الجير (الجيارات) ، ويمكن أن نراها في الأشكال أرقام ٤ ، ٥ ، ٦ من اللوحة الثانية ، المجلد الثاني ، الدولة الحديثة . وقد أقيم عدد كبير من أفران أصغر من هذه في ولاية أطفيح ، إذ لا يبلغ إنتاج الواحد منها أكثر من ١٥ إلى ١٨ قفة من الجير ، قلما يتجاوز إجمالى ثمنها ٢٠ إلى ٣٠ بارة . وهنا ، يستخدم كذلك حطب البذرة المجفف وقوداً لإنضاج الجير . ويمكننا أن نذكر من بين الأسباب التي أدت إلى دمار آثار مصر السفلى المبنية بالحجر الجيري بسرعة أكبر من دمار سواها من الآثار المبنية بالحجر الرملى أو الجرانيت ، أن الأهالى قد لمسوا سهولة أكبر فى استغلال هذه الخزائب ، بدلا من التماس المواد التي يحتاجون إليها لتصنيع الجير من الجبال القريبة . وحيث لا يدخل ضمن موضوعنا أن نتناول أية تفصيلات حول مختلف عمليات البناء المتبعة فى مصر ، فإننا نمضى الآن إلى صناعة نسج الأقمشة .

الفصل الثانى

صناعة المنسوجات القطنية والكتانية

ومختلف أنواع الأقمشة

لا تتوفر المواد التى تنهض عليها حرفة النسيج فى مصر ، بنفس الدرجة من الوفرة ، فى كافة أنحاء البلاد هناك ، ويقوم الناس تبعاً لظروفهم المحلية تلك بتصنيع القطن أو الكتان أو الحرير ، ولهذا السبب نجد أن المنسوجات القطنية هى النوع الوحيد من الأقمشة التى ينتجها الناس فيما بين أسوان وجرجا ، فى حين تغلب صناعة الأقمشة الكتانية فيما بين جرجا والساحل الشمالى ، وبشكل خاص فى الفيوم والدلتا ، وقد أدى القرب من سوريا ، التى يرد منها الحرير المستخدم فى دمياط والمحلة الكبيرة والقاهرة ، إلى أن تتركز فى هذه المدن صناعة الأقمشة الحريرية ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الضرب من النشاط يكاد يقتصر على صنع بعض أقمشة الزينة التى تخصص لتأثيث البيوت ، وسوف نتحدث هنا بشكل مركز عن هذه الأنواع المختلفة من الأقمشة . أما بخصوص تلك الأقمشة الصوفية التى « يتلفع » بها كل الفلاحين ، فهى تصنع فى كافة القرى من الصوف الناتج عن جز الخراف التى تربي هناك .

وقد سبق لنا القول فى الباب السابق أن القطن المزروع حول إسنا هو أفضل أصناف القطن فى مصر ، كما سبق لنا أن شرحنا كيف يستخلص القطن الشعر من البنور التى يحيط بها .

وبعد أن ينظف القطن بهذه العملية الأولية (عملية ندف القطن) يدخل فى محالج نجد رسماً له فى اللوحة رقم ١٥ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة . وبعد تجهيزه على هذا النحو تغزله النساء بمغازل ثم يقدم إلى النساجين ، وقد أعطى المسيو كوتل Coutelle وصفاً للنول الذى يستخدمه النساجون ، ونجد رسماً له فى اللوحة الثالثة ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة .

وتنتج الأنوال الموجودة فى إسنا وضواحيها كل الأقمشة اللازمة ، ليس فقط

لسكان هذه المدينة والقرى التى تجاورها ، وإنما أيضا للقبائل العربية التى تتردد على أسواقها .

وتمارس نفس الحرفة ، وعلى نحو أوسع ، فى مدينتى قوص وقنا ؛ إذ يوجد فى هاتين المدينتين ما يزيد على ١٥٠ نولا ، حيث يجلب القطن من سوريا ومن الدلتا ، ذلك أن القطن الذى تنتجه هذه المنطقة لا يكفى لعمل هذه الأنوال .

ويقوم تجار من القاهرة بجلب القطن من سوريا إلى مصر العليا ، وهم يبيعونه عادة بسعر الرطل زنة قنا ٧٥ بارة ، ويساوى هذا الرطل ثلاثة أرطال ونصف الرطل حسب وزن القاهرة . ويتكلف حليج هذا الرطل من القطن ست بارات ، ويسلم النساج رطلا ونصف الرطل إلى الغازلات اللاتى يعدن إليه بعد مضى شهر فى العادة رطلا واحداً من الغزل ؛ وهكذا تسبب عملية الغزل تالفا يبلغ أكثر من ٣٠٪ ، وينبغى الملاحظة أن النسوة لا يقمن بالغزل إلا حين يفرغن من عمل البيت . ويسلم الغزل إلى النساج بدرجات متفاوتة السمك ، ويعنى النساج بالمواءمة بين خيوط الغزل (بأن يضع السميك مع السميك والرفيع مع الرفيع) كى يصنع منسوجات موحدة الصنف ، وتبلغ طول قطعة القماش من القطن الأبيض ستة من الأذرع البلدية ، بعرض يبلغ ذراعاً ونصف الذراع ، وتلزم مدة يومين لإنتاجها .

ويباع الذراع من هذا المنسوج بالقطاعى بـ ٧ إلى ٨ بارات مما يصل بثمن القطعة كلها (التوب) إلى ٤٥ بارة فى المتوسط .

وبخلاف الأقمشة من القطن الأبيض التى تستخدم فى الأمور العادية والمنزلية ، تصنع فى قنا شيلان القطن المخططة بالأزرق والتى تغطى أكتاف الفلاحين وأكتاف الغالبية العظمى من سكان البلاد .

وتصنع هذه الشيلان فى شكل قطع ، تتكون كل قطعة منها عادة من شالين وتتكلف الواحدة من هذه القطع ٤٥ بارة كأجرة يد ؛ ويبلغ طولها ١٢ ذراعاً بعرض $1\frac{1}{4}$ ذراع ، وتلزم أربعة أيام لصنعها ؛ ويبلغ وزنها فى العادة رطلاً واحداً زنة قنا ، وقد سبق أن ذكرنا أنه يساوى $3\frac{1}{4}$ من الأرطال زنة القاهرة .

ويبلغ ثمن الزوج من هذه الشيلان في الجملة حوالي ٣ بوطاقات أى ٢٧٠ بارة ، ويبلغ ثمنه بالقطاعى ٣٠٠ بارة أو قرشين أسبانيين ، ويباع جزء من هذه الشيلان داخل البلاد ، أما الجزء الآخر فيباع لقوافل سنار ودارفور ، ولناطق أخرى في أواسط أفريقيا .

ويقوم نفس نساजी الأقمشة القطنية ، السادة والمخططة ، بصناعة أقمشة خشنة من الصوف الغامق يشيع استعمالها في الأرياف ، وقد رسم نول نسج الصوف في اللوحة رقم ١٤ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة .

ويقوم بغزل الصوف رجال ونساء ، في نفس الوقت الذى يرعون فيه قطعانهم ، أو في أوقات فراغهم بين أنشطتهم المعتادة ، ونرى في اللوحة رقم ١٥ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة ، رسماً لغازل يجلس القرفضاء ، ويعمل هؤلاء الغازلون أيضاً وهم سائرون .

ويباع الرطل من غزل الصوف ب ٨ إلى ١٠ بارات .

ويدخل في صناعة قطعة من القماش طولها ١٦ ذراعاً بلدياً ، وعرضها ذراعاً واحداً ، من أربعة إلى خمسة أرتال من الصوف ، ويلزم للنساج أربعة أيام لنسجها يحصل عنها أجراً يبلغ ٢٥ - ٣٠ مدينى ، ويستخدم هذا النوع من الأقمشة على وجه الخصوص ، وكما سبق أن ذكرنا ، لصنع ملابس الفلاحين ؛ أما لون الشيلان التى يصنع منها الفلاحون عماماتهم فتكون أقل قتامة . وتزن كل قطعة قماش تتكون من شالين حوالى ٥ أرتال زنة القاهرة ، وتبلغ تكاليف صنعها (أجرة يد) ٣٥ مدينى ، وتباع ب ١٨٠ مدينى .

وبخلاف هذه الأقمشة الصوفية القائمة ، تصنع في قنا شيلان العمام من صوف يضرب إلى البياض ، ولا يمر بأية تجهيزات سوى ندغه بعد غسله ، ويباع الرطل من غزل هذا الصوف ب ٥٠ بارة ، ويلزم رطل واحد ونصف الرطل لصنع شال طوله ستة أذرع ، وتبلغ أجرة نسج هذا الشال ٣٠ بارة ، أما سعره الاعتيادى فيبلغ في معظم الأحيان حوالى ١٢٠ بارة .

ويصنع كذلك في قنا ، كما يصنع في جرجا وفرشوط ، أقمشة قطنية وشيلان من نسيج مضمومة خيوطه على نحو أكبر بكثير ، وتكون هذه في العادة مخططة بالأحمر والأزرق وتتغطى بها النسوة من أقدامهن حتى رعوسهن ، فهى الرداء الوحيد الظاهر منهن ، كما أنها تشكل في الوقت نفسه نوعاً من الزينة لشيوخ القرى الميسورين ، فيغطون بها أكتافهم وصدورهم .

ويجلب القطن الذى يصنع في هذه المدن الثلاث من سوريا ومن الدلتا ، إذ قلما يستخدم القطن الذى تنتجه هذه المدن نفسها إلا في إسنا ، ومع ذلك ، فهناك في إسنا ، تصنع منه كما سبق القول أجمل الأقمشة القطنية التى تنتجها مصر العليا .

وعند سيوط وضواحيها تصبح الأقمشة الكتانية أكثر استعمالاً ، إذ يكاد يرتديها خلال الصيف كل سكان هذه المنطقة . ويصنع هذا القماش منذ البداية باللون الأزرق باستخدام صبغة النيلة ، وهو اللون الغالب في صباغة الكتان والقطن .

وقد أمكننى أن أجمع في بنى سويف حيث أقمت هناك عدة مرات ، معلومات أوسع حول صناعة الأقمشة ، وقد تأكد لى هناك أن نسج القطن القادم من سوريا ومصر السفلى قد حل بشكل تام محل صناعة نسج الكتان . ويهد في السنة الاعتيادية إلى هذه المدينة ، وكذلك إلى ولاية الفيوم من ٦٠٠ إلى ألف طن من القاهرة ، يزن الطن منها ١٢٠ رطلاً .

ويبلغ ثمن الرطل منها ، زنة ١٤ أوقية ، من ٢٨ إلى ٢٠ بارة ، وتدفع ٣ بارات فقط في حلجه وندفه ، و١٠ بارات في مقابل غزله .

ويدخل في صناعة القطعة الواحدة من الأقمشة القطنية حوالى رطلين من الغزل ، ويبلغ طولها حوالى ١٩ ذراعاً بلدياً كما يبلغ عرضها ٢٢ قيراطاً أى $\frac{11}{13}$ من الذراع .

ويمكن للعامل أن ينتج خمساً من هذه القطع في ثمانية أيام يحصل كأجرة يد عن كل واحد منها ١٥ بارة . ويبلغ عدد النساجين في بنى سويف خمسمائة إلى ستائة نساج ، أما عدد الحلاجين فيبلغ الثلاثين .

ولا ترسل الأقمشة القطنية من إنتاج بنى سوف مطلقاً لا إلى القاهرة ولا إلى مصر السفلى ، إذ تبقى هناك لاستهلاك سكانها ولاستهلاك القبائل العربية في مصر الوسطى ؛ فضلاً عن ذلك فالتاس هناك مضطرون لاستجلاب الأقمشة الصوفية والكتانية اللازمة لهم من خارج الولاية ، إذ تبين أن عدد الأنوال المخصصة لصنع هذا النوع من الأقمشة في هذه المدينة قد تقلص إلى ثمانية أو عشرة أنوال على الأكثر .

وإذا كانت ولاية بنى سوف قد اقتصرت على استخدام القطن في صناعة الأقمشة ، فإن ولاية الفيوم المتاخمة لها قد توسعت في ذلك حيث استخدمت كل المواد التي يمكن نسجها ؛ ولذا نجد في مدينة الفيوم ، عاصمة هذه الولاية ، عدداً كبيراً من العمال يقومون بصناعة المنسوجات القطنية والكتانية وكذلك الصوفية .

ويجلب القطن الذى يصنعه هناك من القاهرة عن طريق النيل حتى قرية بوش أو مدينة بنى سوف ، ومن هناك ينقل براً إلى داخل الفيوم .

ويبلغ عدد الأنوال التى تقوم بنسج الأقمشة القطنية في مدينة الفيوم وحدها ثمانين أو مائة نول . وتبلغ تكاليف ندف القطن وحلجه ، وهما العمليتان اللتان تجعلان القطن قابلاً للغزل ، $2 \frac{1}{4}$ بارة لكل رطل . وبعد ذلك تشتريه الغازلات ، وهن في العادة زوجات الفلاحين .

وتستخدم خيوط القطن ، تبعاً لدرجة سمكها وخواصها الأخرى ، في صنع نوعين من الأقمشة يتميزان عن بعضهما البعض كذلك تبعاً لعرض القطع (الأتواب) التى تصنع منهما . ويبلغ طول القطعة من كلا النوعين عشرين ذراعاً بلدياً ، ولكن عرض القطعة من الصنف الثمين يبلغ ذراعاً بلدياً كاملاً ؛ وتبلغ أجرة صنعها ٣٥ بارة ، وتتطلب ثلاثة أيام عمل ، ويبلغ ثمنها في تجارة القطاعى حوالى ١٦٠ بارة . ولا يبلغ عرض قطع القطن من الصنف الأدنى سوى $\frac{1}{4}$ ذراع ، ويتم صنع هذه في مدة يومين ويبلغ أجر صنعها ١٥ بارة ، وتباع بمائة بارة فقط .

أما الكتان الذى يزرع في مساحات واسعة بعض الشئ في الفيوم ، فيقوم بتصنيعه عدد كبير من النساجين المنتشرين في مختلف قرى الولاية ، ونجد منهم ما بين ١٠٠ إلى ١٣٠ في مدينة الفيوم وحدها .

وفصل الكتان عن مشاقته عن طريق تمريره ، كما يحدث عندنا في أوربا ، بين أسنان مشط من الحديد . ويوضع الكتان المشط في حزم ، يتراوح ثمن الواحدة منها بين ٧ و ٨ بارات . وبعد تجهيز الكتان على هذا النحو ، تأتي الغازلات ليحصلن عليه من سوق المدينة أو من أسواق القرى الكبيرة .

ويبيض الغزل الذى تقوم هؤلاء النسوة بإعداده وذلك بغليه في مغسول من النطرون والجير الحى ، ويغسل بعد ذلك في ماء بارد ، ثم يجفف ويقدم للنساج .

وتنقسم الأقمشة التى تصنع من الكتان إلى ثلاث درجات ، وتباع القطعة منه بـ ٩٠ ، ١٢٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ مدينى بحسب درجة نعومتها وعرضها ؛ ويتراوح هذا العرض بين $\frac{3}{4}$ ذراع و $\frac{1}{4}$ ذراع ؛ أما الطول فيبلغ بالنسبة لها جميعاً حوالى ثلاثين ذراعاً .

ولا تصدر من هذه الأقمشة الكتانية المصنوعة في الفيوم إلا كمية بالغة الضالة ؛ لكن هذه الولاية تصدر إلى القاهرة وإلى مدن مصر السفلى معظم الأقمشة المستخدمة في التعليب والتغليف - وهذه تصنع من غزل مصنوع من مشاقه الكتان تتفاوت درجات سمك خيوطه . وأقمشة التعليب والتغليف هذه ، والمسماة بالخيش لا تصنع مطلقاً في شكل قطع (أثواب) ، وإنما في شكل قطع قصيرة يبلغ عرض الواحدة منها ذراعين ، ويبلغ طولها أربعة أذرع . وهى تباع بالزوج . وفى زمن السلم ، حين يكون البحر حراً ، تصدر الفيوم ما يصل إلى ٢٠ ألف زوج من قطع الخيش إلى سوريا وإلى مناطق مختلفة في أوربا .

وللنساجين في مدينة الفيوم ، كما لطوائف الحرف الأخرى ، شيخ خاص موكل إليه تحصيل الضريبة المفروضة على الطائفة ، وفرض المنازعات التى قد تنشأ بين أعضائها . ووظائف هذا الشيخ وراثية في نفس الأسرة ، إذا ما ظل الورثة يحترفون نفس الحرفة ، أما إذا تركوا هذه الحرفة ، أو إذا مات الشيخ دون ابن يخلقه ، فإن النساجين يقومون بانتخاب شيخ آخر .

وتبلغ الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ ألف بارة وهى توزع على كل منهم بنسبة حجم العمل الذى يفترض أنه حصل على دخله منه .

وتفرض ضريبة مماثلة ، وبنفس القيمة ، على الجير المستخدم فى خيوط الكتان .

وقد سبق أن قلنا عند حديثنا عن تربية الخراف فى الفيوم ، بأن صوفها من نوع أرق من صوف الخراف التى تربى فى بقية أنحاء مصر ، وفى نفس الوقت فإننا نجد فى الفيوم صوفاً أكثر بياضاً مما نجد من الصوف فى أى مكان آخر . وقد أدت هذه الظروف إلى نشأة عدد كبير إلى حد ما ، من الأنوال المستخدمة فى صنع الشيلان البيضاء التى يستعملها الناس فى هذه الولاية ، وفى الولايات الأخرى .

وبعد أن يغسل الصوف وبعد أن ينظف ويندف باليد ، يغزل فى القرى ، ويبيع الفلاح صوفه مغزولاً على هذا النحو ؛ وخطب الصوف البالغ النعومة والشديد البياض هو فى نفس الوقت الأعلى قيمة ، ويبيع الرطل منه ، زنة ١٢ أوقية ، فى مقابل ٦٠ بارة . أما خيوط الصوف من الدرجة الثانية فتباع بـ ٤٥ بارة للرطل ، ويبيع الرطل من الدرجة الثالثة مقابل ٣٠ بارة فقط .

وتكاد تتركز صناعة الشيلان البيضاء التى تنتجها ولاية الفيوم فى مدينة الفيوم ذاتها . وقد بلغ انتشار هذه الصناعة هناك درجة أن القوافل التى كانت تسافر كل أسبوع من هذه المدينة إلى القاهرة ، كانت - قبل مجئ الحملة الفرنسية - تنقل معها فى بعض الأحيان ما يبلغ ألفين (٢,٠٠٠) من هذه الشيلان .

وكانت هذه القوافل تنجّه برأى إلى غايتها ، عابرة الصحراء حتى الجزيرة ، أو كانت تتوجه إلى قرية بوش حيث تشحن السلع التى تحملها على مراكب تعمل فى النيل . وكانت الضريبة المقررة على صناعة شيلان الصوف ، تحصل بواقع ٢ مدينى فى الأسبوع عن كل نول .

وكانت صناعة الأقمشة الصوفية ، الرمادية أو غامقة اللون ، تنتشر فى كل قرى الولاية ؛ أما الأقمشة الأكثر خشونة ، والتى تصنع من وبر الماعز أو الجمل ، والتى يصنع منها العريان خيامهم ، فقد كانت نسوة هؤلاء العريان ، هن اللاتى ينسجنها بأنفسهن داخل الخيام .

وتصنع الأقمشة الكتانية بشكل خاص في مناطق الدلتا ، حيث يزرع هذا المحصول بكميات أكبر بكثير مما يزرع بها في مناطق مصر الأخرى .

وتشتغل كل نساء الفلاحين في معظم ولاية منوف ، وبشكل عام في كل أنحاء الدلتا ، في غزل الكتان ، الذى يشتريه من الأسواق حيث يعرض للبيع بعد أن يمر بكل التجهيزات اللازمة . ويبيع هؤلاء النسوة غزلهن بواقع ٤ بارات لكل ربطة خيط ^(٥) . وفي العادة ، تنفق الغازلة ٢٠ يوماً كى تتم صنع ٢٥ ربطة خيط .

ويتم تبيض غزل الكتان قبل تسليمه إلى النسيج ؛ ويتم ذلك في محلول ماء مغلى أذيب فيه على نحو متساو كل من النطرون والجير الحى . ويجلب النطرون من الطرانة ، ويباع بواقع ٤ بارات للربط الواحد ، أما الجير فيأتى من طره بالقرب من القاهرة . وهذه الطريقة في التبيض هى المتبعة في كل أنحاء مصر السفلى .

ويدفع عادة ٢٥ بارة أجرة يد لصنع قطعة واحدة من الكتان ، طولها ٢٨ ذراعاً بلدياً .

وتصنع في منوف أقمشة كتانية من أصناف مختلفة :

١ - أقمشة بيضاء ، نسيجها ضيقة خيوط لحمته ، وإن كانت الخيوط التى تستخدم في صنع هذه الأقمشة تتفاوت في درجة سمكها ؛ ويبلغ ثمن أعلى قطع هذا الصنف ١٨٠ بارة للقطعة الواحدة ؛ وهناك قطع منه يبلغ ثمنها ١٦٠ ، ١٤٠ ، ٩٠ بارة .

٢ - أقمشة ناصعة البياض ، يحيط بها عند حافتيها شريط خيوط نسيجه أكثر ضيقاً (البرسل) ؛ وتستخدم هذه الأقمشة في صنع قمصان نساء الريف ، وتباع القطعة من هذا الصنف ، والتى يبلغ طولها ٢٦ ذراعاً ، في مقابل ٩٠ - ١١٠ بارة ويسمى هذا الصنف : « مقطع بحواشى » .

(٥) يبلغ طول الربطة عادة حوالى ١,٠٠٠ متر . (المترجم) .

٣ - وأخيراً هناك نوع من الأقمشة بالغ الخشونة ، يستخدم في صنع أغطية الفراش وفي صنع الخيام . وتباع القطع البيضاء من هذا الصنف ، والتي يبلغ طولها عشرة أذرع مقابل ٧٥ بارة ؛ أما القطع الزرقاء فقد صبغت خيوط نسيجها ، ويصنع منها نوعان من الأقمشة : تساوى القطعة من النوع الأول ١١٠ بارة ؛ وتساوى القطعة من النوع الثانى ٨٠ بارة ، ويبلغ طول أى منهما ٢٣ ذراعاً .

ويزيد عدد صناعات الأقمشة الكتانية في شين (الكوم) عنه في منوف ، حيث يبلغ عدد الأنوال في شين من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ نول . وتصنع في كل من هاتين المدينتين ، وبكميات ضئيلة أقمشة صوفية تسمى : صوف .

أما مدينة طنطا ، وهى التى يزيد عدد النساجين بها عنه في شين ، بدرجة كبيرة ، فلا تصنع سوى الأقمشة الكتانية .

وتنتج مصانع طنطا أقمشة سادة من نسيج ضيقة خيوط لحمته ، يبلغ طول القطعة منها ثلاثين ذراعاً ؛ ويتراوح ثمنها من ١٠٥ إلى ١٥٠ مدينى .

وبخلاف ذلك ، توجد بعض الأنوال التى تقوم بصنع قماش ذى مربعات زرقاء ، يستخدم في بعض المناطق ملابس للرجال والنساء . ويبلغ طول القطعة من هذا المنسوج ١٦ ذراعاً ، وتباع بواقع ٤٥ إلى ٦٠ بارة ؛ وكذلك يصنع نوع من النسيج الأزرق ، بالغ الضيق (أى عرضه ضيق) ، يسمى كركة (أو كركا) ، ويبلغ طول القطعة من هذا النوع (أى التوب) ١٨ ذراعاً ، وهو لا يستعمل داخل البلاد ، وإنما يصدر إلى سوريا عن طريق دمياط ؛ وفي النهاية فإنه يصنع في طنطا قماش للتغليف ، تباع القطعة منه بـ ٤٥ بارة ، ويبلغ طولها ٢٠ ذراعاً .

وتنتشر صناعة هذه الأصناف المختلفة من المنسوجات في كل القرى المجاورة لطنطا ، وبشكل جزئى في محلة مرحوم ، وبرما ، وإيبار ، وبسيون الخ . ويأتى النساجون في هذه البلاد لبيعوا منتجاتهم في سوق طنطا ، الذى يقام يوم الأحد من كل أسبوع .

وبالإضافة إلى مختلف أصناف الأقمشة التى انتهينا من الحديث عنها ، وإلى الأقمشة الصوفية التى يشار إليها عادة باسم « صوف » تقوم بعض قرى الدلتا ، وعلى وجه الخصوص قرية قلين ، بإنتاج نوع من الشيلان تخصص لاستهلاك البلاد ، من أقمشة « شد » تصنع من خليط من الخيوط من الصوف والتيل .

أما الأقمشة الفاتحة ، « بحواشى » والتي تحمل على حافتها أربعة أو خمسة خطوط منسوجة على نحو أكثر ضيقاً (البرسل) ، والتي تستخدم فى صنع الملابس البيضاء والزرقاء ، فهى الأقمشة الكتانية الوحيدة التى تصنع بكميات كبيرة فى سمند ، حيث يدور ما يقرب من ٣٠٠ نول . وإن كان عدد الأنوال التى تعمل فى ضواحي هذه المدينة أكبر من ذلك بكثير . ويبلغ طول « التوب » من هذا القماش ٢٦ ذراعاً بلدياً ، كما يبلغ عرضه ٢٠ قيراطاً من نفس الذراع . وتقدر الأطوال هنا تبعاً للمقاييس المستخدمة فى القاهرة ، وليس تبعاً لتلك المقاييس المستخدمة فى منفوطنا وإيبار الخ ، والتي يزيد الذراع فيها بمقدار ٤ قيراط أى أنها تبلغ ما نسبته ٢٨ إلى ٢٤ من الذراع البلدى المستخدم فى القاهرة .

وتتطلب صناعة القطعة (التوب) الواحدة من هذا المنسوج أربعة أيام عمل ، يحصل النسيج مقابلها على أجر يبلغ ٢٤ بارة . ويتراوح ثمن القطعة الواحدة من هذا الصنف ما بين ١٠٥ إلى ١٦٠ مدينى ، تبعاً للدرجة نوعيتها وسمكها .

وتقوم فى سمند كل أربعة سوق تغص بالأقمشة الكتانية من كل نوع ، صنعت فى الدلتا وبشكل خاص فى المحلة الكبيرة الخ ، ويشتري تجار المدن جزءاً من هذه الأقمشة ، يصدرونه إلى سوريا عن طريق دمياط ، كما يرسلون جزءاً منه كذلك إلى القسطنطينية عن طريق ثغرى رشيد والاسكندرية .

وتقدم الخراف التى تربي فى ولايتى الغربية والشرقية الصوف الذى تصنع منه فى الدلتا تلك الأقمشة التى يطلق عليها اسم « صوف » ، والتى تستخدم كما سبق القول فى صنع « الروب » أو الثوب الخارجى للفلاحين (البشت) ، وقد يحتفظ هذا الثوب باللون الأصل الداكن الذى للصوف ، وقد يصبغ باللون الأزرق الغامق . ويبلغ عرض هذه الأقمشة نفس العرض الذى للقطع الكتانية ، وإن كان طولها لا يزيد عن ١٨ ذراعاً . ويلزم النسيج ثمانية عشر يوماً لصنع واحدة من هذه القطع ، يحصل عنها من ٩٠ إلى ١٠٠ بارة أجرة يد .

وتباع هذه الأقمشة تبعاً لنوعها بسعر يتراوح من ٣ إلى ٥ بوظافات (ريالات) . وتدير صناعة هذه الأقمشة الصوفية حوالى الخمسين نولا فى سمود ، وهناك عدد أكبر من الأنوال فى القرى التى تحيط بها تستخدم فى صنع أقمشة من الصوف الأسود ، بنفس الأطوال ، يشتد الطلب عليها من جانب الأثرياء ، وتباع بشمن يصل إلى ١,٠٠٠ مدينى للقطعة الواحدة ، كما أنها تمثل نوعاً من الصادرات الهامة على نحو ما إلى سوريا .

وتكاد تستحوذ مدينة المحلة الكبيرة فى كل الدلتا على صناعة الأقمشة الحريرية ، إذ يعمل بهذه الحرفة بشكل دائم ما يصل إلى ٩٠٠ عامل .

وتستخدم هذه الأقمشة ، من إنتاج المحلة الكبيرة ، فى صنع ستائر النوافذ وأغطية الديوان والمخدات ومفارش المائدة المطرزة بالذهب والفضة ، والأحزمة ، واليشمك (البرقع) الأسود للسيدات ، ومناديل من نفس اللون يستخدمونها فى تغطية رءوسهن ، وفى صنع نوع من ملابس النساء يسمى شلست .

وتستهلك هذه السلع المختلفة التى تصنع فى المحلة الكبيرة فى كل مدن مصر ، أو تصدر إلى كافة أملاك الدولة العثمانية .

وقد استقرت فى هذه المدينة كذلك مصانع لصباغة الحرير ؛ وتم الصباغة بالألوان : الأصفر ، الأسود ، الأخضر ، البرتقالى ، والأزرق السماوى ، والأزرق الغامق ؛ ولا تتم الصباغة باللون الوردى إلا فى القاهرة ، كما يجلب من هذه المدينة أيضاً الخيوط الذهبية والفضية التى تدخل فى صناعة المنسوجات المطرزة فى المحلة الكبيرة .

وتم التجارة بين المحلة الكبيرة وسوريا عن طريق تجار من دمياط ، يقومون باستجلاب الحرير من سوريا ، ثم يعيدون إليها جزءاً من هذا الحرير بعد أن يتم تصنيعه فى مصر .

وكان يعمل فى نسج الأقمشة القطنية فى المحلة الكبيرة ما يصل إلى ألف عامل ، لكن هذا العدد قد تقلص إلى ٥٠ فقط أثناء إقامتنا فى هذه البلاد . ويأتى

القطن الذى تصنعه المحلة من ولاية المنصورة ، ومن سوريا التى كان يجلب منها قطن من أرق الأصناف ويبلغ طول القطعة من الأقمشة القطنية (التوب) التى تنتجها هذه المصانع ١٦ ذراعا ، ولا تختلف عن بعضها البعض إلا فى العرض أو الدرجة ، ولهذا يتراوح ثمنها ما بين ٤٥ إلى ١٥٠ مدينى .

وقد كان يصنع فى المحلة الكيية كذلك كمية ضئيلة من الأقمشة الكتانية وإن كانت هذه أدنى درجة بكثير مما تنتجه القرى التى تجاورها .

وتحوز مدينة رشيد مصانع عديدة لصنع الأقمشة الكتانية والقطنية ، وكذلك لصنع أقمشة من نوع خاص يختلط فيها الكتان مع القطن ، كما تصنع رشيد كذلك نوعا من أقمشة كتانية بها خطوط من الحرير الأبيض ، تستخدم بصفة خاصة فى صنع قمصان النساء .

ويستجلب صناع رشيد الكتان من ضواحي هذه المدينة ، ومن ولايتى الغربية والمنوفية ، كما يستجلبون القطن من ولايتى دمنهور والمنصورة ، كما أنهم يستوردون من سوريا الحرير الذى يصنعونه .

وتمارس فى دمياط نفس حرفة تصنيع الكتان والقطن والحرير ؛ وتستجلب هذه الخامات من نفس المناطق (التى سبق ذكرها) ، وإن كانت هذه المدينة ، بصفة خاصة ، تقوم بصنع أقمشة كتانية ، لها حواف من الحرير الملون كنوع من الزينة .

ولهذا السبب توجد هناك مصانع للصبغة يتم تشغيلها بشكل دائم . وأكثر الألوان التى تخصص لهذا الغرض هى الأصفر والأخضر والأزرق والأحمر والبرتقالى والقرمى والبنفسجى .

ويصدر هذا الصنف من الأقمشة الكتانية ذات الحواف الحريرية الملونة إلى سوريا ، وتصنع منه الشيلان والعمائم . وهناك نحو ثمانى إلى عشر درجات مختلفة من هذا القماش تبعاً لنعومة المنسوج ولأطوال القطع (الأتواب) ، وعرض حوافها الحريرية .

ويبلغ طول القطعة من هذا المنسوج عادة ثلاثة أذرع بلدية ويبلغ عرضها ثلاثة أرباع الذراع ، ويباع المنسوج من الدرجة الأولى بـ ١٨٠ مدينى ، فى حين يبلغ ثمن القطعة من الدرجة الأخيرة بـ ٣٥ إلى ٤٥ مدينى ، ويتراوح ثمن القطعة من الدرجات المختلفة فيما بين هذين الحدين .

ولا يلزم النساج سوى يوم واحد لصنع قطعة من هذا النسيج ، تلك التى لا تعد فى الواقع سوى فوطه أو منشفة ، يضاف إليها نوع من الحلية أو البذخ وذلك بطلاتها بالورنيش ودعكها بحجر مشذب .

ويوجد فى دمياط وفى قرية المنية المجاورة حوالى ٣٠٠ نول تعمل جميعها فى صنع الشيلان الكتانية ، وهناك أيضا ما يقرب من خمسين نولا لصناعة النوع من الأقمشة الناصعة المسمى « بحواشى » ، وتدفع أجرة يد قدرها ١٨ - ٢٠ مدينى مقابل شغل كل قطعة منه ، طولها ١٨ ذراعاً ، وهى تتطلب من يومين إلى ثلاثة أيام عمل .

وبخلاف هذه الأصناف من المنسوجات ، يصنع فى دمياط كذلك ، ويكاد الأمر هنا يكون قاصراً على هذه المدينة ، نوع من الأقمشة الحريرية المسماة : « خيش » ، ومنه تتخذ خمارات النساء (البرقع) التى تكون سوداء أو قرمزية اللون .

ويبلغ عرض قطعة الخيش ، وهى التى يتطلب صنعها أربعة أو خمسة أيام من العمل ، يدفع مقابلها من ٥٠ إلى ٥٥ مدينى أجرة يد ، نصف الذراع ، كما يبلغ طولها ٤٣ ذراعاً ، تنكمش إلى ٤٠ ذراعاً فقط بعد الصباغة .

وتنتشر هذه الخمارات المصنوعة فى دمياط فى كل أنحاء مصر ، وخاصة فى ولايتى الغربية والمنصورة .

وفى نفس الوقت ، تمتلك عاصمة الولاية الأخيرة ، الواقعة على الفرع الشرق للنيل ، إلى الجنوب من دمياط ، بعض مصانع لإنتاج الأقمشة الكتانية ، وخاصة أقمشة القلوع المخططة بالأزرق والأبيض ، والتى تستخدمها المراكب التى تعمل فى النيل .

وهناك نوعان من تلك الأقمشة المستخدمة في صناعة القلوع : الأول ويصنع من الكتان الصوف ويباع بـ ٩٠ مدينى ، والثانى ويصنع من خليط من الكتان والقطن ، ولا يتجاوز طوله ١٢ ذراعاً ، ولا يتجاوز ثمنه ٦٠ مدينى .

ولا يقتصر صنع هذه القلوع على المنصورة وحدها ، إذ تصنع القلوع كذلك فى المنزلة ودمياط والبرلس ورشيد والإسكندرية ، وكذلك فى قرية إمبابة بالقرب من القاهرة ، وأفضلها جميعاً هو ما يصنع فى رشيد .

ولا تتطلب القطعة من قماش القلوع ، التى تصنع كلية من الكتان ، سوى يومى عمل ، أما تلك التى تصنع من خليط من القطن والكتان فلا تتطلب سوى يوم عمل واحد . ويدفع أجر صنع هذه وتلك بواقع مدينى واحد فى مقابل كل ذراع . وهذه القطع من قماش القلوع ليست سوى أشربة عرضها بالغ الضيق .

ولا تدير صناعة الأقمشة الكتانية السادة فى المنصورة سوى ٢٠ نولا ، فى حين يدير القماش المسمى « بحواشى » مائة نول ، بل يرتفع الرقم إلى ثلاثمائة نول فى أوقات السلم .

أما الكتان الذى يغذى حاجة هذه الأنوال ، فيزرع فى ولاية المنصورة ، ويصدر جزء من الأقمشة التى تصنع هناك إلى سوريا وجزر الأرخيل إلخ .

وتعد حرفة النسيج واحدة من أقدم الحرف التى مارستها مصر ، وكل شئ يدعو إلى الاعتقاد بأن الطرق المستخدمة فى هذه الصناعة قد ظلت على وجه التقريب على نفس ما كانت عليه منذ العصور الضارية فى القدم ، فلقد ظلت على نفس الدرجة من البساطة ، ولا تتطلب ممارستها على الإطلاق أى تدريب (أو تلمذة) ، ومدة التدريب عليها غير محددة بزمان ، فحين يريد أى عامل أن يمارس لحسابه حرفة النسيج ، فإنه يصنع قطعة من القماش ، ويتفنن فى إتقانها ، ليضعها - كأفضل ما يستطيع إنجازها - تحت فحص « أسطوات » الطائفة ، الذين يجتمعون لهذا الغرض ، وحين يحكمون بأن هذا العامل ماهر للحد الكافى فإنهم يقبلونه بينهم بعد تناول وجبة خاصة بعدها هم ، ويصبح بذلك مقبولا فى اقتسام ميزات وعمل وواجبات الطائفة .

ويدبر شئون طائفة النساجين ، ويسهر على رعايتهم في كل المدن واحد من كبار « أسطواتها » ، ويحتفظ هذا الشيخ المنتخب بوظائفه عادة طيلة حياته ، إذا لم يبد منه خلال ممارسته لمهامه ما يسبب الكثير من الضرر أو السخط . وتشتمل وظائفه بشكل خاص على توزيع الضريبة أو الميرى المفروض على الطائفة ، على مختلف أفرادها ، وعلى تحصيل هذه الضريبة ، وعلى التوفيق والحكم في الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين أصحاب العمل وبين العمال .

الفصل الثالث

صناعة الحصر

يمكن على نحو ما ، إدخال صناعة الحصر ضمن حرفة النسيج ، (انظر الشكل رقم ١ من اللوحة العشرين ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ، وكذا الوصف الذى قدمه لها المسيو جومار) . وتمثل الحصر فى مصر نوعين من الاحتياجات الأولية باعتبارها أثاثات ضرورية ؛ وهى فى القرى ، لا تقوم فقط مقام الأسرة الأوربية ، وإنما تقوم أيضاً مقام الديوان والمخدات التى يضطجع عليها سكان المدن فى كل بلاد الشرق ، كما تقوم مقام المفارش التى تغطى موائدهم . وفى واقع الأمر ، فإن المصريين من سكان سيوط وإسنا وقنا يقضون ليلالى الصيف مقترشين حصراً مبسوطاً أمام أبوابهم أو فى أواسط دورهم ؛ وتجد على هذه الحصر المبسوطه على الأرض ، أطباقاً مكدسة باللحم والأرز والخضر التى يتغذون عليها ؛ وحين يتجمع هؤلاء للمشاركة فى وليمة عامة ، فإن المدعوين يجلسون القرفصاء فوق الحصر كذلك ؛ وهذه عادات مشتركة بين الفلاحين فى مصر العليا وبين العرب المتناثرين فى الصحراوين اللتين تحفان بهذه البلاد : ولهذا السبب لا توجد قرية واحدة ليس بها نساجون عديدون لصناعة الحصر ، وأكثر هذه الحصر خشونة وأكثرها شيوعاً فى الصعيد ، هى تلك التى تصنع من الحلفا *Poa multiflora* وهو يتكاثر فى الأراضى البور ؛ كما تصنع الحصر فى كل مكان من سعف النخيل ، تلك الشجرة التى يعود كل جزء من أجزائها على الناس بالنفع ؛ ونجد هذا النوع من الحصر فى كل المناطق الآهلة ابتداء من أسوان حتى الاسكندرية ، ويحصل عليها الناس بثمان يجعلها فى متناول البائس الفقير ؛ ويصنع من هذه الحصر كذلك نوع من الأكواخ يحتوى الناس فى داخلها من الشمس ؛ وتقيم البغايا عادة وهن اللاتي يعشن حياة عامة فى بعض المناطق على شاطئ النيل ، تحت خيام تسد فتحتها حصر من سعف النخيل .

أما أغلى أنواع الحصر ، والتى يشيع استعمالها فى المدن الكبرى ، فيصنع من سمار تنتجها فى الفيوم حواف بحيرة قارون ؛ كما ينمو فى منطقة الطرانة على شواطئ بحيرات النطرون .

وهناك قرية كبيرة في الفيوم تسمى طامية ، هي مقر هذا الضرب من ضروب الصناعة ، وهي تقع بالقرب من بحيرة قارون عند بداية شعب يصل ما بين هذه البحيرة وبين أهرام الجيزة ، عبر الصحراء التي تحد وادى النيل من جهة الغرب . ويعمل في هذه الحرفة ، في بعض القرى المجاورة لطامية وخصوصا في قريتي المعصرة وسنورس ، عدد من العمال ، ويوجد في طامية ما يقرب من مائة صانع ، يستخدم كل منهم اثنين إلى خمسة من العمال ، يتراوح الأجر اليومي لكل منهم من ٥ إلى ١٠ بارات ، أى ما يقل قليلا عن الأجر اليومي الذى يتقاضاه عامل الزراعة ، إذ يبلغ هذا الأجر عادة ، في هذه المنطقة ، ١٠ بارات .

ويستجلب السمار الذى تستخدمه أنوال طامية لصنع الحصر من قرية الروضة الواقعة على شواطئ البحيرة . ويكاد يعمل كل سكان طامية في صنع الحصر ويعيشون على إنتاجه .

ويمكننا اعتبار الإنتاج الزراعى في هذه القرية في حكم العدم ؛ فالأرض هناك ، ابتداء من الشعب الذى يؤدى إلى الأهرام ، مغطاة بصلصال مائل إلى اللون الأبيض ، وهو على وجه اليقين من نفس نوع الصلصال الذى تصنع منه البرادق ، والذى يوجد في قنا ، عند بداية الشعب المؤدى إلى مدينة القصير ، على البحر الأحمر . وتمتاز مدينة منوف ، بين كل مدن الدلتا ، بجمال الحصر التى تصنع فيها ؛ ويشتهر الطلب على هذه الحصر في كل أنحاء مصر . ولا يمارس الأهالى هذا الضرب من ضروب الصناعة في هذه المدينة وحدها ، إذ تنتشر هذه الصناعة كذلك في عدد من القرى المحيطة بها .

ويأتى السمار المستخدم في صناعة هذه الحصر ، كما سبق لنا القول ، من منطقة الطرانة ومن الصحراء المجاورة لبحيرات النطرون ، ويكاد يقتصر جمع هذا السمار على قبيلة عرب الجوائى الذين يستحذون على هذه الصحراوات ، وهؤلاء يقومون بنقل السمار إلى قرية تسمى قصر داود ، تقع على الشاطئ الأيمن من الفرع الغربى للنيل ؛ وهناك يحفظ السمار في مخازن يأتى إليها أصحاب المصانع في منوف للحصول على حاجتهم منه .

ولا يعمل هؤلاء الصناع ، والعمال الذين يعملون لديهم ، في إنتاج الحصر ، إلا خلال بضعة أشهر من العام ، أما في بقية العام فيقومون بزراعة مساحة ضئيلة من الأرض .

ويستخدم صناع منوف العمال من كافة الأعمار . ويدفع للأطفال أجراً يومياً يصل من ٥ إلى ٦ مدينى ، أما يومية الرجال البالغين فتصل إلى ١٠ - ١٢ مدينى ، ويبلغ أجر العمال المهرة ٨٠ مدينى في الأسبوع .

ويمكن لأربعة عمال يشتغلون معاً لمدة يوم واحد أن يصنعوا حصيرة مربعة الشكل ، طول ضلعها أربعة أمتار .

ويرسل الجزء الأكبر من حصر ولاية منوف إلى القاهرة وبولاق ، إما لاستهلاك هاتين المدينتين ، ولما لتخزينها لحين تصديرها .

ويقوم بشراء هذه الحصر إما تجار أترك يبيعونها بعد ذلك في القسطنطينية وأزمير وجزر الأرخيل ، ولما تجار سوريون ينقلونها إلى عكا وأورشليم (القدس) ودمشق إلخ .

وفي أوقات السلم يصل عدد عمال نسج الحصر في ولاية منوف إلى ستائة أو سبعمائة عامل ، وكان ثمن السمار الذى يستخدمونه ، يقدر قبل مجيء الحملة الفرنسية بواقع ٤ بوطاقات (ريال) مقابل كل حمولة جمل . وقد ارتفع هذا السعر إلى ست أو سبع بوطاقات أثناء إقامتنا في مصر ، على الرغم من أنه لم تكن هناك أية تجارة خارجية (أى على الرغم من توقفها) ، وقد نتج هذا الإرتفاع فى الأسعار من أن العربان الذين كانوا يقومون بجمع السمار من صحراء الطرانة ، كانوا يتعرضون للمطاردة والملاحقة على يد الفرنسيين .

الفصل الرابع

الزيت المختلفة وطريقة صنعها

تستخدم مختلف أنواع الزيوت التى تصنع فى مصر فى تبيل بعض المأكولات ، أو لإنارة الشوارع أو للإضاءة داخل البيوت .

ويستخدم فى صنع الزيت بذور الخس والقرطم واللفت والكتان والسهم . ويتفاوت استهلاك الزيوت المصنوعة زيادة ونقصاً فى مناطق مصر المختلفة ، تبعاً للتفاوت الذى يوجد بين قابلية أراضى هذه المناطق لإنتاج النباتات الزيتية التى انتبنا من ذكرها .

ولهذا السبب ، فإن الناس فى المنطقة المدارية لمصر لا يستخدمون فى حياتهم سوى زيت الخس والقرطم ؛ أما فى مصر الوسطى فإنهم يستهلكون بشكل خاص زيت اللفت والكتان والسهم ، وفى مصر السفلى يستهلك الناس زيت الكتان والسهم .

وزيت الخس ، هو زيت الطعام الوحيد الذى يستهلكه الناس فى إسنا وولاية طيبة ؛ وقد وصفنا طريقة زراعة هذا النبات ، وبيننا إنتاجه من الحبوب الذى يصل عادة إلى نسبة ٣٦ : ١ (نسبة المحصول إلى البذور) . وهكذا ، فإن أردباً من البنور ، يبلغ متوسط ثمنه ١٥٠ مدينى ، يعود بإنتاج مكيالين من الزيت ، من النوع المسمى : بلاص ، يزن كل بلاص منهما حوالى ٣٥ رطلاً من زنة القاهرة ؛ ويبلغ ثمن الرطل من هذا الزيت ٧ - ٨ بارات .

ولا يزرع القرطم فى هذه المنطقة إلا من أجل ما ينتجه من بذور ؛ فهناك يهمل إنتاج هذا المحصول من الزهور ، التى تعود بنفع كبير للغاية ، كما رأينا ، فى ولاية سيوط .

وعندما تكون البنور هى الإنتاج الوحيد الذى يراد الحصول عليه من هذا

المحصول ، فإنه يندر على الدوام كما هو الحال في الخس ، ولكن بنسبة أكبر ، مع العدس والحمص والذرة . وهكذا ، ففي حين تبلغ كمية بذور الخس المبذورة في الفدان الواحد $\frac{2}{48}$ من الأردب ، فإن بذور القرطم (في نفس المساحة من الأرض) تبلغ $\frac{3}{48}$ ، وتنتج عادة أردبين (من البذور) ، أى ما نسبته ٣٢ : ١ ؛ ويبلغ ثمن الأردب حوالى ١٥٠ بارة ، ويزيد السعر مع هبوط النيل (الاتجاه شمالاً) حيث يزيد عدد سكان هذه المناطق بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة ؛ وبذلك يصبح استهلاك كافة المواد الغذائية بالمثل أكبر ؛ ففي قنا على سبيل المثال ، تباع بذور الخس والقرطم بواقع ٢٠٠ بارة أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن نفس ثمنها في إسنا . وثمة سبب آخر لهذه الزيادة ، وهو أن جزءاً من الزيت الذى يستخرج من هذه البذور (هناك) ، يصدر إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير ؛ وتستخدم مدينة القصير مستودعاً لهذه التجارة .

. وينتج الأردب من بذور القرطم بلاصاً ونصف البلاص من الزيت ، أى ما زنته ٥٢ رطلاً ، مما يصل بإجمالى إنتاج الأردب إلى ٣١٢ بارة ، بواقع ٦ بارات للرطل الواحد ، ولا يستخدم هذا الزيت إلا في الإنارة .

ويبلغ ثمن بذور السلجم أو اللفت ، وهو الذى يصبح مع الاتجاه نحو الشمال ابتداء من قنا ، موضوعاً لزراعة واسعة ، حوالى ١٨٠ بارة للأردب . وينتج هذا القدر من البذور بلاصين من الزيت ، يزن الواحد منهما ٣٥ رطلاً ، بثمن قدره ٥ بارات للرطل الواحد ، مما يصل بإجمالى عائد أردب البذور ٣٥٠ بارة نقداً ؛ ونفس الحال فيما يختص بالبذور التى تستخلص من بذرة الكتان ، إذ يباع الأردب من هذه البذور بواقع ١٨٠ بارة حين تخصص البذور لإنتاج الزيت ؛ وينتج الأردب منها بلاصاً وثلاثة أرباع البلاص في العادة ، أى ثلاثين رطلاً من الزيت ، ثمن الرطل الواحد منها ٧ بارات ، مما يصل بعائد الأردب من بذور الكتان ، بعد أن يتحول إلى زيت ، إلى ٤٠٠ - ٤٢٠ مدينى .

وتبعاً لأحوال المناطق المختلفة ، تستعمل مختلف أصناف الزيوت التى انتهينا من الحديث عنها استعمالاً مزدوجاً : للطعام وللوقود . وهى تصنع كلها بنفس الطريقة

(انظر الصناعات والحرف ، اللوحة ١ ؛ الأشكال ١ ، ٢ ، ٣ ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني ؛ وكذا شرح هذه اللوحة كما قدمه المسيو ديفيليه Deviliers - وانظر كذلك : معصر الزيت من الداخل ، وهى مرسومة باللوحة ١٢ ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) .

وتتحول بذور النباتات الزيتية فى البداية إلى نوع من البرغل (جريش) تحت رحوين تشبهان الطواحين العادية ؛ وينقل هذا البرغل إلى رحوين من الجرانيت على شكل مخروط مبتور ، تدوران حول جذع شجرة عمودى ؛ وتبسط العجينة التى يحصل عليها من العملية الثانية بين حصر من سعف النخيل ، يبلغ قطرها حوالى ٥٠ سم ، تسمى أبراش (برش) ؛ وتوضع هذه الأبراش فوق بضعها البعض ؛ ويبلغ عدد هذه الأبراش من ٨٠ إلى ٨٥ برشاً ، وهو ما يشكل عموداً أسطوانياً يصل ارتفاعه حوالى المترين ، ويكفى أن نمارس فوقه ضغطاً خفيفاً لكى يفصل الزيت عن هذه الشطائر من عجينة البنور الموجودة بين الأبراش . ويتم هذا الضغط بواسطة رافعة من الدرجة الثانية (انظر الصناعات والحرف ؛ اللوحة الأولى ؛ الشكل الأول ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) ، تتحرك حول نقطة ارتكاز قوية فى أحد جدران المصنع ؛ وتحمل هذه الرافعة فى طرفها الثانى ، حلزوناً ثابتاً يمر من خلاله لولب رأسى ، ينتهى بكتلة من الحجر تعلق به وتستخدم بمثابة مقاومة ، وترتفع حسب الحاجة بواسطة هذا اللولب بشكل تنخفض معه الرافعة . ويسيل الزيت المعصور بهذه الطريقة حول العمود لينتهى إلى حفرة توجد أسفل هذا العمود ، وينزح من هناك بعد ذلك لكى يحفظ فى جرار فخارية تسمى : بلاص .

وتمثل الأشكال من ١ إلى ١٠ هذه الطريقة فى عصر الزيوت (الصناعات والحرف ؛ اللوحة الأولى ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) . وبعبارة وصف هذه اللوحة من الدخول فى تفاصيل واسعة حول هذه الصناعة ؛ لكننا نكتفى بالقول بأن رواسب أو ثفل هذه البنور الزيتية المختلفة ، والتى يستخرج منها الزيت ، تستخدم فى تغذية الثيران التى تعمل فى جر الرحوات التى تتحول تحتها البنور إلى عجين ، ويشرف على هذه العملية فى العادة رجلان ، مهمتهما تعليق وفك الثيران التى تقوم بهذا العمل ،

مرة كل ساعتين ، وأن يعيدا بلا انقطاع تحت الرحوات عجينة البذور التى تنزلق من هناك بشكل دائم . وهم يستخدمون لهذا الغرض جاروفاً صغيراً أو « شوكة » من الخشب .

ومعصرة الزيت ، بالشكل الذى وصفناه للتو ، هى أكثر الماكينات التى أتيح لنا أن نراها فى مصر تكلفة ؛ ويرتفع ثمنها فى بعض الأحيان إلى ٤٠٠ بوظقة .

وبواسطة هذه الآلة ، يصنع فى اليوم الواحد بلاصان من الزيت من أى من الحبوب التى يستخرج منها ، لذلك فالفرق طفيف للغاية بين تكاليف صناعة هذه الأنصاف المختلفة من الزيوت . وحيث أن هذه السلعة تشكل احتياجاً ضرورياً ، فإننا نجد المعاصر بأعداد متفاوتة فى كافة أنحاء مصر ؛ فيصل عددها إلى نحو عشرة فى مدينة سيوط وحدها ؛ كما يبلغ عددها ١٤ - ١٥ معصرة فى منوف ، وهذه المعاصر الأخيرة تستخدم كلها فى صناعة زيت الكتان .

ومن جهة أخرى فإن تصنيع زيت السمسم يمر بعمليات خاصة به ؛ إذ يبدأ الناس بغسل بذور السمسم ، وبعد تركه مغموراً بالمياه لبعض الوقت ، يحمص بشكل خفيف فى فرن خاص ، (نجد رسماً له فى الأشكال ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من اللوحة الأولى ؛ من الصناعات والحرف ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) . وتوضع بذور السمسم التى مرت بعملية التحميص هذه تحت رحوات من الحجر تجلب من سوريا ، وتتحول البذور تحتها إلى ما يشبه العجين ؛ ويوضع العجين بعد ذلك فى دن مبنى على هيئة جزء من كرة يبلغ قطره من أعلى متراً ونصف المتر ؛ ويقوم رجل يقف فى هذا الدن ، ممسكاً بيده حبلاً يتدلى من فوق رأسه ، بالدوس فوق هذا العجين ، لينفصل عنه الزيت ، الذى يخرج من حواف كتلة السمسم التى يطؤها معجونة على هذا النحو ؛ ويستقبل الزيت فى إناء من النحاس ، يحتفظ بها العامل عن طريق إحدى قدميه ، مائلة بشكل مناسب باتجاه النقطة التى يسيل منها الزيت ؛ وحين يمتلئ هذا الإناء ، فإنه يقوم بصب الزيت الذى يحتويه هذا الإناء فى بلاص .

ويعطى الأردب من بذور السمسم فى العادة قنطاراً من الزيت ، يبلغ ثمنه فى المتوسط ما يقرب من ١١ بوظقة .

وتصنع كميات قليلة من زيت السمسم في مصر العليا ، وخاصة في مدينة
قنا ، في حين تنتشر هذه الصناعة بشكل خاص في القاهرة والدلتا .

الفصل الخامس

صناعة النبيذ ، وأنواع الخل المختلفة والمياه الروحية

لعل الفيوم هى الولاية الوحيدة التى يصنع بها النبيذ ، وفوق ذلك فهو يصنع هناك بطريقة قاصرة .

فبعد أن يهرس العنب لمدة ساعة ، فى إناء فخارى ، أسطوانى الشكل ، على هيئة دن صغير ، يوضع فى جوال كبير ، مصنوع من قماش صوفى بالغ السمك ، ثم يعتصر الجوال بشدة ، ويستقبل عصير العنب الذى يسيل من الجوال على هذا النحو ، فى إناء فخارى شبيه بالإناء الأول لثم به عملية التخمير ، التى تستغرق مدة تبلغ من ٨ إلى ١٥ يوماً . وبعد ذلك يصب السائل فى قوارير (أمفورات) كبيرة ، تستخدم فى مصر فى نقل زيوت بلاد البربر (المغرب) . وتدفن هذه القوارير فى الأرض حتى رقبته ، وتغلق فتحته بسدادة خشبية ، يحكم إقفالها بالجبس . وعلى الرغم من هذا الاحتياط ، فإن النبيذ لا يظل على حاله لأكثر من بضعة شهور ، نجده بعد مرورها عادة فى حالة خل .

وقد يكون من الصعب أن نتعرف فى تلك الطرق التى تتبع لصناعة نبيذ الفيوم ، الذى لا يستهلكه فى العادة سوى الأقباط ، على تلك الأساليب التى كانت تتبع فى الماضى فى صنع نبيذ إقليم المريوطية الشهير . ومع ذلك فإن أعناب مصر باللغة الجودة ، فالأرض هناك صالحة للغاية لزراعة الكروم . ولا جدال فى أنه لا يزال بإمكان هذه البلاد أن تنتج كروماً قيمته تماثل كروم الأرخبيل ، لو كان يسكنها أناس غير أولئك المسلمين ، الذين يحرم عليهم دينهم ، كما هو معروف ، تناول هذه المشروبات الروحية .

ويختلف خل النبيذ (العرق) ، يصنع فى مصر كذلك نوعان من الخل (العرق) أحدهما من العنب المجفف ، والثانى من البلح .

وتأتى الأعناب المجففة هذه (الزبيب) من قبرص وجزر اليونان ؛ ويقبل الناس على الخل الذى يستخرج منها ، ويباع بواقع المكيال ١٢ بارة ، وتبلغ سعة هذا المكيال حوالى اللتر . وإن كان الخل الذى يستمد من البلح أقل جودة ، ويباع نفس المكيال منه بواقع ٦ إلى ٨ مدينى .

وتعطينا التفاصيل التى أوردتها المسيو روزير Rozière حول صناعة تقطير الخل ، فى ذلك الوصف الذى قدمه (الصناعات والحرف ، اللوحة الحادية عشرة ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) من أن تتوسع فى الحديث عن هذا الفرع من فروع الصناعة . ونحن من جانبنا نحيل القارئ بالمثل ، ولنفس السبب ، إلى الشكل رقم ٢ من نفس اللوحة ، وإلى وصف فن التقطير ، وهو ما ندين به للمسيو جومار Jomard ؛ إذ أننا نجد به كل ما له صلة بتصنيع المشروبات الروحية من البلح ، والذى تباع البونصة من أفضل أنواعه مقابل ٩٠ إلى ١٠٠ مدينى ، ويعادل هذا المكيال حوالى البنته (*) وحيث لا يستهلك هذا المشروب سوى الأقباط ، فإن عدد مصانع التقطير فى القاهرة لا يتجاوز ١٠ - ١٢ مصنعاً .

الفصل السادس

تقطير ماء الورد

سبق أن قلنا في الباب الأول من هذه الدراسة إن الفيوم هى المنطقة الوحيدة التى يصنع بها ماء الورد ؛ فحين تكون السنة وفيرة يقام فى مدينة الفيوم ، وهى قاعدة هذه الصناعة ، عدد من أجهزة التقطير يصل إلى نحو الثلاثين .

ويتكون هذا الجهاز بالغ البساطة من مرجل من النحاس ، يبلغ قطره من ٧٠ إلى ٩٠ سم ، ويحيط به ، بطول ارتفاعه ، فرن صغير مبنى من القرميد . وتغطى هذا المرجل قمة نصف كروية على وجه التقريب . وتحمل هذه القمة فى داخلها قصبة دائرية تعمل كميزاب ، إذ تستقبل الماء المقطر وتحمله عن طريق خرطوم مائل ، إلى إناء مخصص لاستقباله .

وتتكاثف الأبخرة على الجدار الداخلى لهذه القمة ، التى تغطى لهذا الغرض بكمية محدودة من الماء البارد ، يحتفظ بها داخل غلاف مزدوج من نفس معدن القمة (نصف الكروية) ، ومثبت بها .

وليست هناك حاجة للقول بأن المرجل والقمة التى تغطيه ، يتناسكان معاً بواسطة قطعة من الطين ، وأن من الضروري أن نلفت النظر إلى حقيقة أنه يستخدم فى صنع هذا الطين ، أو هذا النوع من العجين ، رواسب بتلات أو تويجات الزهر ، بعد تقطيرها .

وفى العادة ، ينتج كل خمسين رطلا من هذه التويجات ، مضاف إليها خمسون رطلا من الماء ، خمسة وعشرين رطلا من ماء الورد العادى .

وكان البكوات (الممالك) ، والشخصيات الأخرى ذات النفوذ فى القاهرة تستصنع لنفسها فى مدينة الفيوم ، ولأستخدامهم الخاص ، ماء ورد من صنف أرقى بكثير من ذلك الصنف الذى تتداوله التجارة . فكانت تستخلص كمية معينة من

ماء الورد ، من قنطار من تويجات الزهور ، ويصب ماء الورد هذا على قنطار آخر من الورود ، ويعاد التقطير من جديد ، وبذلك يتم الحصول على ماء ورد مركز ، يصب بدوره على قنطار من التويجات للحصول على إنتاج ثالث أكثر تركيزاً .

ويباع القنطار من تويجات الزهر بخمسة أو ست بوظاقات (ريالات) ، ويبلغ ثمنه في بعض الأحيان ١٠٠٠ بارة . ولا تزرع شجيرات الورد إلا حول مدينته الفيوم ، وكذلك في بعض القرى المحيطة بها ، إذ لا يقطر ماء الورد ، كما سبق القول ، إلا في هذه المدينة ، كما أن تويجات هذه الورود لابد أن تستخدم طازجة (عند تقطيرها) . وللمقطرين المقيمين هناك وكلاء في القاهرة ، يبعثون إليهم العربون مقدماً ، ويتمهدون بيع ماء الورد في بقية أنحاء مصر وكذلك في سوريا ، وهي البلد الأجنبية الوحيد الذي ترسل إليه طلبيات من ماء الورد .

الفصل السابع

صناعة السكر

نشأت مصانع السكر فى أراضى مدينتى فرشوط وأخميم بشكل خاص .
(انظر الفنون والحرف ، اللوحة السابعة ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى ؛ وانظر كذلك
وصف هذه اللوحة ، الذى قدمه الميسو سيسيل Cécile ، المجلد السابع ، ص ٤١٩ ،
الدولة الحديثة) .

ويجلب قصب السكر على ظهور الجمال من الحقول إلى المصنع ، الذى يبنى
عادة على هيئة مستطيل طوله أربعون متراً ، وعرضه عشرون متراً ، وتوجد خلف
جدرانه ، التى تبنى عادة بالطوب ، مختلف أجزاء المصنع .

وعند أحد أطراف هذا الفناء يوجد الباب الخارجى ، ويدخل منه إلى فناء
صغير ، وفى قبالة هذا الباب ، وعند نهاية الفناء ، نجد فى العادة مخزناً تودع به أعواد
القصب بمجرد أن تصل من الحقول . وهناك تجرد الأعواد من أوراقها بواسطة نساء
وأطفال .

وبعد أن تجرد الأعواد من أوراقها تنقل إلى مبنى آخر ينقسم إلى قسمين
متساويين بواسطة جدار (قطوع) . ويضم كل قسم من هذين القسمين آلة أو
معصرة تستخدم فى إخراج العصير من الأعواد .

وهذه الآلة عبارة عن أسطوانتين من الخشب ، مثبتتين بشكل أفقى ، على
شاكلة المصفحة أو صقالة الورق ، وتدور هاتان الأسطوانتان فى اتجاهين متضادين
عن طريق ترس : يحركه هو نفسه مدار يعلق به ثور . وتدخل أعواد القصب فيما بين
الأسطوانتين الخشبيتين ، ويتفاوت مقدار الضغط أو العصر الذى تعرض له الأعواد ،
تبعاً لتفاوت درجة اقتراب هاتين الأسطوانتين إحداهما من الأخرى . ويستقبل العصير
الناتج عن هذه العملية فى جرة كبيرة من الفخار ، مدفونة أسفل هذه المعصرة .

وينقل العصير بعد الحصول عليه بهذه الطريقة إلى قسم آخر من أقسام المصنع ، مقام إلى ظهر جدار طولى من ناحية باب الدخول . وهناك يصب أولاً في جرار فخارية ، ثم يمضى إلى مراجل من النحاس تتفاوت أحجامها ، وتقام فوق مواقد عادية مبنية بالطوب ، أما باب المستوقد فيقع خارج المبنى : ويشعل به قش الذرة أو حزم من قش الحنطة المهروس . وبواسطة هذا الوقود تظل النار مشتعلة تحت المرحل ، وهناك يغلى العصير غليته الأولى ، التى تستمر لمدة تقرب من الساعة . وبعد أن يزال الزبد ، ينقل العصير إلى جرار أخرى ، وفى النهاية ، يصب العصير في قوالب مخروطية ، ليتبلور في شكل أقماع من السكر .

وبعد أن تمتلئ القوالب على هذا النحو ، توضع فوق متكات ، بحيث تكون قمته إلى أسفل ؛ ويتم ذلك في ممر مسقوف ، حيث تترك لتصفى لبعض الوقت ، ثم تمضى من هناك إلى محسى (أو مكمر) لتكتسب الدرجة اللازمة من الصلابة ثم ينقل إلى حيث يبدأ تداوله ؛ ويوضع فوق قاعدة هذه القوالب المخروطية ، بعض من الصلصال أو من طمى النيل الرطب ، فتمر المياه التى يحتوئها الطمى أو الصلصال خلال السكر وتنتقيه ، ومن هنا يحدث أن تكون قاعدة أقماع السكر المتداولة في التجارة ، أكثر يابضاً على اللوام من قمته . التى تتراكم بها كل الشوائب التى تشوب نفاؤها .

وننتقل الآن إلى الحديث عن عدد وتوزيع العمال المستخدمين في مصانع السكر في فرشوط وأخميم .

يعمل عاملان بشكل دائم أثناء وقت تصنيع السكر ؛ إذ يقودان وهرعان الجمولين اللذين ينقلان إلى المصنع أعواد القصب التى ينتجها فدان واحد من الأرض ، ويقوم عاملان آخران بنزع أوراقها بمجرد وصولها ، ويعيدانها للعصر ؛ كما يعمل عاملان لإدارة المعصرة ، وجمع العصير الناتج عن أعواد القصب ، يحل كل منهما محل الآخر بالتناوب ، أما الثيران التى تقوم بجري الترس فتعمل هى الأخرى بالتناوب ، إذ يحل اثنان منها محل اثنين آخرين مرة كل ساعتين . ويقود هذه الثيران ويعنى بها عاملان ؛ ويقوم

اثان آخران برعاية النار تحت الرجل ، كما يسهر عاملان داخل المصنع على عمليات انضاج السكر وتحويله إلى أقماع . ويدير كل هذه الأعمال رئيس المصنع ، ويحصل (كل) من الاثنى عشر عاملاً الذين يديروهم على ٦ بارات في اليوم إذا هم حصلوا على أجورهم نقداً ، أو على رطلين من العسل الأسود إذا حصلوا على أجورهم عيناً .

أما متوسط يومية الثور الواحد فتصل إلى ٢٠ - ٢٢ بارة ؛ كما يلزم من ٢٠ إلى ٢٥ يوم عمل لتحويل إنتاج فدان من قصب السكر ، إلى سكر .

ويزيد عدد العاملين المستخدمين في مصنع ما من مصانع السكر بنسبة مساحة الأرض التي أقيم هذا المصنع لتصنيع إنتاجها من القصب .

وفي السنوات المواتية للغاية ، ينتج الفدان من القصب نحو ١٥ إلى ٢٥ قنطاراً من أقماع السكر ؛ ومن ١٠ إلى ١٢ قنطاراً من العسل الأسود ، ويزيد قنطار السكر ١٥٠ رطلاً ، زنة الرطل ١٢ أوقية .

ويبلغ ثمن قنطار السكر في السنة العادية حوالى ١٠ بوطاقات ، وهذا يبلغ صافي إنتاج فدان الأرض المزروعة بقصب السكر إلى ٢٠٠ بوطاقة .

وبشكل القصب في ولاية أطفيح - وهي أقرب ولايات مصر العليا إلى القاهرة - موضوعاً لاستغلال هائل . ويكاد يتفرغ الناس لصنعه هناك ، في بعض القرى التي يقطنها عربان تحولوا إلى مزارعين .

ويزرع قصب السكر كذلك في الدلتا ، ولكن بقصد بيع أعواده في أسواق المدن ، باعتباره نوعاً من الفاكهة ، كما سبق لنا أن بينا في مكان آخر .

الفصل الثامن

صناعة ملح النوشادر

على الرغم من أن إنتاج ملح النوشادر قد ظل لزمن طويل ، قاصراً على الصناعة المصرية ، وعلى الرغم من أن المرء يستطيع العثور على المواد اللازمة لتصنيعه في كافة أنحاء مصر ، فإن المصانع التي تقوم بذلك لم تنشأ إلا في القاهرة .

وتحتوى الدراسة الهامة التى أعدها المسيو كولييه - ديكيوتيل Collet-Descotils ، والتي نشرت في ثنايا هذا المؤلف (وصف مصر) حول صناعة ملح النوشادر ، على التفاصيل الكثيرة التى عاجلها هذا الكيميائى الماهر ، بدرجة تفوق ما تستطيع مقدرتنا أن تفعله ، وبدرجة كبيرة ، ونحن نحيل إلى هذه الدراسة المنشورة بالمجلد الثامن ، الصفحة الأولى ، وصف مصر ، ونحيل كذلك إلى الفنون والحرف ، اللوحة الثانية ، الأشكال ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ؛ الدولة الحديثة ، المجلد الثانى - وذلك للحصول على المعلومات التى لا يمكن أن تشتمل عليها هذه اللمحة البسيطة ، التى كان علينا أن نلتزم بها هنا ، حتى لا نقع في تكرارات لا جدوى منها .

يتم الحصول على ملح النوشادر من السناج الناتج عن إحراق الأقراص الجافة من روث الماشية ، والتي تستخدم باعتبارها وقوداً .

ويقوم بجمع هذا السناج من القرى رجال حصلوا من شيخ البلد ، على كامل الحق في جمع هذه المادة (الالتزام) مقابل ١٠ - ١٢ بوظقة في العام .

ويتم جمع حصيلة هذه المادة بعد انتهاء الشتاء ، ويتم تصنيعها خلال الصيف ، لأن الطلاء الصلصالى الذى لابد أن تطلى به الكرات الزجاجية التى تتم بها عملية التصعيد (أو التحويل) sublimation ، تجف خلال هذا الفصل بسرعة بالغة ، بفعل حرارة الشمس .

وتتكون مصانع ملح النوشادر من ورشتين متمايزتين للغاية : تخصص الأولى

في صنع الكرات الزجاجية التي تحدثنا عنها للتو ، وتخصص الأخرى في صنع الملح .

كما يتكون فرن الزجاج المرسوم في الفنون والحرف ، اللوحة الثانية ؛ الأشكال ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، الدولة الحديثة ، من طابقين ، يوجد بالجزء الأدنى منهما المادة في حالة انصهارها ، وذلك في تجويف هذا الجزء أو حوضه ؛ ويأخذ النافخ من هذه المادة ، في طرف أنبوتته ، كمية تكفى لصنع الكرة (الزجاجية) ، وبعد أن تنفخ الكرة نصف نفخة ، يدخلها النافخ في الطابق الأعلى للفرن ، وهو الذى يستخدم للإنضاج ، ويتم ذلك عن طريق فتحة موجودة في سقفه ، وتأخذ الكرة شكلها النهائى في فرن الانضاج ، ومع ذلك فحيث أن الحجم الذى تكتسبه ، والذى يبلغ ٤٥ إلى ٥٠ سم ، بالنفاذ من نفس الفتحة التى تعمل حلقة اتصال بين فرن الصهر وفرن الانضاج ، فإن هذه الكرة يتم سحبها من الفرن الأخير عن طريق قناة أكثر اتساعاً ، موجودة في أحد جوانب الفرن . ولصنع هذه الكرات ، تستخدم شققات من الزجاج ، يتم شراؤها من القاهرة والمدن الأخرى ، بواقع ٤ بوطاقات للقنطار زنة ١٠٠ رطل : وتختلط هذه القطع الزجاجية ببقايا الكرات (الزجاجية) التى سبق استخدامها (كقنينات لاحتواء السناج) .

وتوقد النار في الأفران بواسطة حزم من قش الأرز أو قش الذرة أو مشاقات الكتان . وعلاوة على ذلك فإن الوقود ، يختلف تبعاً لمناطق التصنيع ولكن تظل سيقان هذه النباتات الجافة على الدوام هى التى توفر الوقود القوى والتنظيف .

وتغطى هذه الكرات قبل ملئها بالسناج الذى يستخرج منه ملح النوشادر بطلاء من الطين المختلط بالصوف المندوف ، ويبلغ سمك الطلاء ٣ إلى ٤ سم ، ويتكون من أربع طبقات متتالية ، تحفف كل منها بتعريضها للشمس لمدة يومين . ويقدر ثمن الكرة الزجاجية المطلية على هذا النحو بـ ٢٢ مدينى .

ويمكن للكرة الواحدة أن تستوعب نحو ٥٠ رطلاً من السناج ، وتلأ الكرة إلى ما تحت رقبته بنحو قيراطين . وتساوى هذه الـ ٥٠ رطلاً نحو ٤٢ بارة . ولا يقفل حلق الكرة مطلقاً عند وضعها في فرن التصعيد أو التحويل ، المرسوم في الفنون والحرف ،

اللوحة الثانية ، الأشكال ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ الدولة الحديثة ، المجلد الثاني . وفي البداية تعطى دفعة قوية من التيار الشديدة ليتم بشكل نهائى تبخير أية رطوبة يمكن أن تكون بالسناج ولكى ينتهى فى الوقت نفسه تحويل الأجزاء الأولى (من السناج) التى تسد حلق الكرة إلى ملح . وتظل النار مشتعلة بصفة دائمة تحت الكرات لمدة ثلاثة أيام وثلاث ليال .

وبعد إتمام عملية التصعيد أو التحويل تكسر الكرة بعد تبريدها ، وتؤخذ من جزئها العلوى شريحة من ملح النوشادر تزن من ٤ إلى ٦ أرطال .

ويبلغ ثمن الرطل من هذا الملح وقت السلم ، حين يكون تصديره آمناً ، ٥٠ إلى ٦٠ بارة ، وإن كان هذا القدر قد هبط إلى ٤٠ فقط أثناء وجودنا بمصر .

ولقد كان بمقدور مصنع ملح النوشادر فى المنصورة ، الذى حصلنا منه على هذه المعلومات ، أن يوفر سنوياً مائة قنطار من هذا الملح .

ويزن القنطار منه مائتى رطل وثمانية أرطال ، مما يعطى إجمالى إنتاج قدره ٢٠,٨٠٠ رطل ، ثمن الرطل الواحد منها ٥٠ بارة ، أى أن الإنتاج فى مجمله يساوى ١٢ ألف بوطاقة ؛ ومن المحتمل أن يكون قد أدرج ضمن هذا التقدير إنتاج الأفران الأخرى فى نفس الولاية .

ومن المنصورة يعمل بإنتاج النوشادر ، ثلاثون عاملاً بشكل دائم ، ويحصلون على أجورهم بواقع $\frac{1}{3}$ ٢ بوطاقة فى الشهر (الواحد) . كما يتناولون طعامهم على حساب صاحب العمل . وتشتعل النار فى أفران التحويل بواسطة أقراص مصنوعة من روث الماشية ، وتساوى هذه خلال الأيام الثلاثة والليالى الثلاث التى تستغرقها العملية $\frac{1}{3}$ ٣ بوطاقات (ريالات) ، ويتسع الفرن الواحد لعشرين أو اثنتين وعشرين كرة .

ولا يوجد بالمنصورة سوى مصنع واحد للملح النوشادر . ويصل عدد مصانعه إلى ستة فى قرية من قرى الغربية تسمى دميرة ، كما يوجد مصنع واحد فى قرية فارسكور القرية من دمياط ، كما يوجد مصنع واحد كذلك فى كل من صفط وكفر

كلا ، وهما تنتميان لنفس الولاية . وقد نشأت مصانع أخرى في دمنهور وبرنيال بالقرب من رشيد على الفرع الغربى للنيل . وكذلك يوجد مصنع آخر في ولاية منوف ؛ وأخيراً فإننا نجد مصنعين في القاهرة وبولاق مما يصل بعدد مصانع ملح النوشادر في كل أنحاء مصر إلى ١٦ مصنعاً ، أمكنها ، في وقت ما ، أن تغذى أوروبا بحاجتها من هذا الملح .

الفصل التاسع

صناعة إفراخ البيض (أو معامل التفريخ)

هناك ضرب من ضروب الصناعة أكثر قدما عند المصريين من صناعة ملح النوشادر ، وهو افراخ البيض في مكامير خاصة بذلك تسمى معامل التفريخ . وقد وصف هذه الصناعة بالتفصيل زميلاي السيدان روزير Rezière ورويه Rouyer . لذلك فسوف يقتصر ما نقوله بخصوصها هنا على بعض الملاحظات العامة .

توجد في كل أنحاء مصر مكامير أو مفرخات صناعية ، وإن كانت هذه المنشآت أكثر انتشاراً في الدلتا عنها في الصعيد ، ومع ذلك فقد حصلنا على المعلومات الأولية التي نقدمها هنا من الأقصر ، وهي واحدة من القرى التي تقوم اليوم في نفس موقع طيبة القديمة . (انظر الفنون والحرف اللوحة الأولى ؛ الأشكال : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ؛ واللوحة الثانية ؛ الأشكال : ١ ، ٢ ، ٣ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) .

ومعمل التفريخ عبارة عن مبنى مستطيل الشكل ، مبنى من الطوب اللبن على شكل دهليز مستطيل ، تنهض في كل جهة من جهاته مكمرة تتكون من طابقين ، وتنقسم إلى ١٢ أو ١٦ غرفة بواسطة جدران اعتراضية (قاطوعات) وتغطي هذه الغرف قباب نصف أسطوانية ، تنفذ من وسطها فتحتان ، الأولى ، لكي توصل ما بين الطابق الأرضي والطابق الذي يعلوه ، أما الأخرى ، فبقصد تسريب الدخان ، وإدخال الهواء الخارجي إلى الدهليز عند الحاجة .

أما الجدران العرضية التي تشكل فاصلاً بين الحجرات فتخترقها هي نفسها

هذا في الطابق الأرضي وحده - نوع من النوافذ الضيقة ، يمكن للعامل عن طريقها أن يمر من حجرة لأخرى وأن يتجول بالمبنى بطوله .

ولابد أن يوضع البيض المراد إفراخه في الطابق الأرضي ؛ ويصف على طبقتين « وتوفد النيران اللازمة للإفراخ في الطابق العلوى .

وتستوعب كل حجرة من حجرات الطابق الأرضي للمكمرة نحو خمسة آلاف بيضة . ويدفأ الطابق العلوى عن طريق إحراق أقراص من روث الماشية أو تبين القش إلخ ، ويقوم برعاية النار ليلا ونهارا ثلاثة من العمال توكل إليهم كذلك مهمة المرور على البيض وتغيير مكانه ، والعمل على نقل الكتاكيت بمجرد خروجها من بيضها إلى حجرة علوية ، وهو ما يتم عادة بعد عشرين أو اثنين وعشرين يوماً من هذا التفريخ الصناعى ؛ وسوف يكون تزيداً لا داعى له من جانبنا أن نكرر هنا ما سبق أن قدمه السيدان روزير وروبييه عن مدة الحضان وعن درجة الحرارة اللازمة للإفراخ « أو بشكل عام عن ظروف هذه العملية .

والشئاء ، هو الفصل الذى تم خلاله هذه العملية التى تتكرر أثناء مرتين أو ثلاث مرات ، مما يصل بعدد البيض الذى يتم إفراخه فى السنة ، فى معمل واحد ، إلى نحو مائتى ألف بيضة . ومن بين كل ١٢ بيضة تخصب عادة تسع بيضات ، ويجلب البيض من القرى المجاورة (للمعمل) . ويرد القائم على أمره ، فى مقابل كل ١٦ بيضة يحصل عليها ، أربعة من الكتاكيت .

وبشكل عام ، فإن حاكم الولاية هو الذى يمتلك معامل التفريخ ، ويقوم بالتزامها أحد أتباعه ، وقد أوكل معمل التفريخ فى الأقصر إلى كاتب القرية فى مقابل ٣٠ بطاقة ، ويقوم هو باستلام البيض الذى يجمع له ، كما يحتفظ لنفسه بثلاثى الكتاكيت التى تبقى بعد أن يكون باعة البيض قد حصلوا على $\frac{1}{4}$ عدد البيض الذى وردوه (فى شكل كتاكيت) وهو يعطى $\frac{1}{4}$ هذا الباقي إلى عماله ، وعلى هذا فسوف يحصل موردو البيض على $\frac{1}{4}$ عدد البيض الذى وردوه فى شكل كتاكيت ، ويحصل ملتزم المعمل على النصف ويحصل العمال على الربع الأخير ، وذلك فى حالة أن يكون البيض مخصباً ، ولكن ، فحيث أن $\frac{1}{4}$ عدد البيض لا يخصب فى العادة ، فإن الملتزم والعمال لا يقتسمون - كما أوضحنا - إلا نصف عدد البيض الذى ورد إليهم .

ويبلغ ثمن كل مائة من البيض من ثمانية إلى عشرة بارات ، في حين يبلغ ثمن كل مائة كتكوت خرجت للتو من بيضها ، مائة بارة ، أى عشرة أمثال ثمن البيض .

الفصل العاشر

عن الصيد

يشتغل جزء من أبناء القرى الساحلية بصيد الطيور البحرية على سواحل البحر المتوسط ، والبحيرات التى تغطى الساحل الشمالى لمصر . وفى أثناء فصل الشتاء ، تتوفر بكثرة فى أسواق : دمياط ورشيد والاسكندرية وكذلك فى أسواق المدن الرئيسية فى الدلتا طيور البط وأبو الروس ، تلك التى يصيدها الصيادون فى شباك . ويشكل السمان ، الذى يكثر بوفرة على الشواطىء الرملية لمصر فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام مصدراً لنوع من الصيد يتفاوت فى درجة وفرته : إذ تصل هذه إلى الشاطئ بالغة التعب وتحلق وهى شديدة الاقتراب من سطح الأرض حتى أنها تظل تتخطى داخل الشباك التى ينصبونها لهذا الغرض على الساحل . ولا يزيد طول هذه الشباك عن المتر أو المتر ونصف المتر ، وتنصب بشكل رأسى على أطراف من البوص مغروسة فى الرمال ، وفى بعض الأحيان يكون السمان ، الذى يحصل عليه الصيادون بهذه الطريقة ، وفيراً وبكميات هائلة ، فى فترة بعينها ، عند ضواحي الاسكندرية ، حتى أن سكان المدينة فى مثل هذا الموسم يجعلون منه طعامهم الوحيد .

وعلى الرغم من أن النيل سخرى بأسمائه ، وأنه يوجد فى كل المدن والقرى الواقعة على ضفافه رجال يجعلون من صيد الأسماك حرفتهم الوحيدة ، فليس ثمة منشآت لصيد الأسماك ، تستحق هذا الاسم ، إلا على شواطىء بحيرتى البرلس والمنزلة .

وتعد قرية بلطيم أهم موقع لمصايد الأسماك على بحيرة البرلس ؛ ومن بين الأربع عشرة من القرى أو الكفور الأخرى ، والتى نشأت على ذلك اللسان الرمل الذى يفصل البحيرة عن البحر ، توجد أربع قرى يسكنها كلية صيادون ، فى حين أن ربع أبناء القرى العشر الأخرى فقط هم الذين يعملون ، خلال جزء من العام ، بصيد نوع

من الأسماك ، يشكل بيضه بعد أن يجف في الشمس نوعاً من الفطائر تسمح بطارخ ، على كل سواحل البحر المتوسط ، ويبدأ صيد هذه الأسماك عادة عند منتصف الربيع أى قبل زيادة مياه النيل بنحو شهرين .

وكان التزام حق الصيد في هذه القرية من حق واحد من كبار البكوات (المالك) ، وقد علمت من الرجل الذى كان يشتري حق الالتزام هذا ، أنه كان يدفع أتاوة سنوية قدرها ٣٣٠٠ بوظافة ، كما أخبرنى أن عدد الصيادين الذين يعملون لحسابه هو ، يصل إلى أربعمئة صياد .

وتتكون قريتا المطرية من المنشآت الرئيسية لمصايد الأسماك التى يلقاها المراء على شواطئ بحيرة المنزلة ، وتمتلك هاتان القريتان على الأقل $\frac{1}{4}$ عدد القوارب الثلاثمائة التى تغطى في بعض الأحيان سطح البحيرة خلال موسم صيد البورى ، وترسل طازجة إلى المنصورة تلك الأسماك التى تأتى من المطرية ، ويرسل إلى دمياط الجزء المخصص للتمليح (من هذه الأسماك) ، ففى هذه المدينة يتم تمليح السمك وتصديره إلى القاهرة وسورها وبقية اسكاليات (ثغور) الشرق ، ويستهلكه المسيحيون خلال نوبات الصيام الكثيرة التى يمثلون لها .

الفصل الحادى عشر

عن صناعة الملح البحرى وملح البارود

ينتج الملح الذى يستخدمه الناس فى تمليح السمك ، وفى مختلف الاستعمالات المنزلية ، عن طريق البحر الطبيعى للمياه المالحة التى يستقبلونها فى ملاحات صغيرة على شاطئ البحر . ويوجد بعض من هذه الملاحات فى جزيرة الفنار أمام الإسكندرية ؛ كما يلتقط الملح كذلك ، بعد أن يكون قد بلغ شكله النهائى ، على طول الساحل ، من المستنقعات التى تقطع الساحل الرمل الذى يغطى بحيرة المنزلة ، إلى الشمال وإلى الشرق ، كما يجمعه الناس من داخل قلزم السويس ، لكن هذا النوع من الملح الطبيعى ، الذى يتزود به الناس دون أى جهد يبذلونه ، سوى جهد التقاطه ، لا يمكن أن يدخل فى عداد المنتجات الصناعية .

وليس الأمر على هذا النحو فيما يختص بالملح الذى تنتجه ملاحات الفيوم : فهذه الملاحات تزود من عيون مياه مالحة ، موجودة بالوادي ، وعلى الشواطىء الغربية لبحيرة قارون . وتنبثق عيون المياه هذه من آبار تصل إلى عمق يبلغ ١,٣ م تحت سطح الأرض ، وإن كان منسوب هذه الآبار يعلو لأكثر من ذلك أثناء الفيضان ، حيثئذ تكون المياه التى تعطيها هذه الآبار أقل ملوحة .

وتنصب هذه المياه فى حفرات يصل عمقها إلى ٢٠ أو ٢٥ سم . وحيث لا تكون هذه المياه مشبعة بالملح ، بالقدر الكافى ، فإنه تلقى فيها كمية محدودة من الأتربة يتم الحصول عليها من المناطق المجاورة . ويستخدم الملح العادى الذى تنتجه هذه الملاحات فى كل من ولاية الفيوم ، وبوش ، وبنى سويف ، وكذلك فى ولاية أطفيج .

وتوجد كذلك عشرون حفرة مماثلة يملكها مستغل واحد ، تنتج كل يوم جوالين من الملح ؛ وتعادل كل ثلاثة من هذه الأجولة أردبين اثنين سعة القاهرة . ويبيع الجوال بسعر ٤٠ بارة . ويستخدم مالك هذه الحفرات المنتجة للملح ، فى اليوم الواحد

غلامين أو ثلاثة غلمان يعطى كلا منهم ٤ بارات . وبالإضافة لذلك ، يدفع كل فلاح ضريبة ملح سنوية تبلغ ٥٠ بارة إلى شيخ قرية ترسا التى توجد بالقرب منها تلك الحفرات التى نشير إليها هنا ، والتى يتجمع بها نحو ثلاثين من صناع الملح . ويوجد عدد مماثل من هؤلاء على وجه التقريب ، فى قرية سنورس ، التى تقع إلى شمالها كذلك ملاحظات مشابهة .

وفى نفس هذه الولاية ، تستغل كذلك طبقة من الملح البحرى ، يبلغ سمكها بضعة قراريط ، تتكون وتتجدد بعمق عدة سنتيمترات تحت التربة الرملية والهشة التى يمر بها المرء بطول الصحراء ، عندما يتجه من مدينة الفيوم إلى قرية هواره .

وعلى وجه العموم ، فإن الملح الذى يستهلكه الناس فى مصر العليا يستخرج من الصحراء الليبية حيث يكاد يوجد هذا الملح هناك ، تحت سطح التربة مباشرة ، فى طبقة ضئيلة السمك ، حتى أن المرء أثناء سيره ، يسمع صوت الملح وهو يتكسر تحت وطء أقدامه . وسوف تواتينا الفرصة بعد ذلك ، لنفسر تكوين هذه الطبقة الملحية .

ومن جهة أخرى ، فإن كل الآبار التى تحفر فى وادى مصر ، على مشارف الصحراء ، تعطى مياهاً تتفاوت درجة ملوحتها ، وقد يكون بمقدور البخر أن يستخلص منها الملح اللازم لاستهلاك البلاد ، هذا إن لم يجده الناس جاهز التكوين بشكل تام ، كما أوضحنا ذلك من قبل ، وعلى سطح الصحراء تقريباً .

وكذلك فإن صناعة ملح البارود ، تبلغ درجة كبيرة من الأهمية بسبب استخدام هذا الملح فى صنع بارود البنادق : ومن الممكن استخلاصه عن طريق غسيل المواد التى تتكون منها أكوام الأنقاض التى تحيط بقرى ومدن مصر . ومع ذلك فليس ثمة مصانع للبارود تعمل بشكل دائم إلا فى عدة أماكن ، وأهم هذه المصانع ما يوجد فى الدهاشنة بالقرب من قنا ، وتلك التى تقع فى مصر العتيقة ، وهى التى تناولها الجنرال أندر يوسى بالحديث ، فى التقرير الذى أعده عن بارود المدافع ^(١) ، وفضلاً عن ذلك فإن الطرق المتبعة فى صنع البارود هى نفس الطرق المتبعة فى أوربا .

الفصل الثانى عشر

عن الصناعات والحرف ، وعن الصناعة فى المدن بشكل عام

تمارس ضروب الصناعة المختلفة التى انتهينا من الحديث عنها حتى الآن فى مدن مصر وقراها على حد سواء ، وتنهض الصناعة فى هذه البلاد على ما تنتجه أرضها ، ومع ذلك فإن المدن على الدوام ، وبشكل خاص ، وشأنها فى ذلك هو نفس شأنها فى كل مكان ، تظل هى مقرا لصناعة أكثر تقدما ، كما أنها تشغل بتحويل الخامات المستوردة من الخارج إلى سلع للاستهلاك ، ويستوى الأمر فى ذلك أن تنتشر هذه السلع على نطاق واسع أو كانت تنحصر فى مجال ضيق .

وتوضح لنا لوحات الفنون والحرف الواردة فى هذا المؤلف (وصف مصر) ، والتى تمثل الطحان والخباز والحلوانى والقطاطرى ، كما تفسر لنا الشروح التى صحبت هذه اللوحات ، وبشكل كاف ، الوسائل والطرق المتبعة فى العمل بهذه الحرف ، كما تعفينا - هنا - من الحديث عنها .

وبالإضافة إلى المصانع التى تنتج فيها الأقمشة الكتانية والقطنية والصوفية والحريرية ، تنتشر فى كل أنحاء مصر ، مصانع أخرى ، تمتلك منها المدن الرئيسية ، والقاهرة بشكل خاص ، عدداً متفاوت أحجامه وتصنع به أشغال الزركشة والخياط الحريرية (القيطان) الممزوجة بخيوط الذهب والفضة ، كما تصنع به الشرابات والأهداب ، وبصفة عامة ، كل ما يمكن استخدامه لندشة وتطريز الملابس الشرقية . ولقد ذهب فن السروجية هناك إلى مدى بعيد ، كما يصنع الناس فى هذه البلاد على وجه العموم ، وبدرجة عالية من الجودة ، كل ما له صلة بإعداد الخيول . أما النقش على الجلود ، وبخاصة الجلود الفاسية التى تستخدم حلية لهذه الأشغال المختلفة فبلغ درجة لافتة للنظر . وتمثل اللوحة السابعة عشر (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) منظر

مصنع تطريز من الداخل في حين تمثل اللوحة الرابعة عشر (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) عاملا يشتغل بصنع الأحزمة التى ينتشر استخدامها .

ويعمل القصارون (أى صناع السقالات) والنجارون وصانعو الأقفال في ورشهم وهم جالسون ، ولا ينهضون واقفين إلا لكى يضعوا الأشياء التى أتموا صنعها في المكان المخصص لها ، وترينا اللوحة الثامنة عشرة (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) هؤلاء العمال في أثناء العمل . وتستورد معظم الخامات التى يشتغلونها من خارج مصر ، ففي بلد يكاد يسمح جمال طقسه بقضاء النهار والليل في الهواء الطلق ، نستطيع أن نتفهم لماذا لا تنتشر فخامة البنيان ورفاهية الأثاث بين الطبقة الوسطى من أبنائه .

أما النحاسون والحدادون ، فهم - على نحو ما - الذين يصنعون وحدهم النحاس والحديد . ويعد فن الأولين متقدما للحد الكافي ، إذ أن كل أواني الطهى مصنوعة من نحاس يطلّى بالقصدير ، وإننا لندى للمسيو كوتل Coutelle بوصف هذه المهنة ، وكذلك بشرحه اللوحة الحادية والعشرين ، (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) وبها شكل يمثل النحاس . أما طرق الطلاء بالقصدير فهى نفس الطرق التى تتبعها نحن في أوربا . وإذا علمنا أن ملح النوشادر وهو أحد العناصر الرئيسية في فن الطلاء بالقصدير - هو كما يمكن القول إنتاجاً خاصاً بمصر ، فلا بد أن يصبح من الأرجح لحد كبير أن تكون هذه العملية المعدنية واحدة من أقدم العمليات المعدنية التى مارستها مصر .

ويصنع الحداد معظم الأدوات التى يستخدمها الآخرون .

وقد قام المسيو كوتل بوصف كبير الحدادة والأفران . ونجد ذلك ماثلا في اللوحة الحادية والعشرين (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) . ومن المحتمل أن تكون أشكالها تعود إلى زمن بالغ القدم . وفي الواقع فإنه يستفاد من معلومات حصلت عليها من تجار قادمين مع قوافل دافور ، أن شعوب أواسط أفريقيا تستخدم منافخ من نفس الشكل ، ومن جهة أخرى فإن ما انتبهنا من قوله عن الحداد ينطبق تمام الانطباق على

صانعى الأدوات الحديدية ، والذين يصنعون بصفة خاصة أدوات الزراعة والحدائق ، وكذلك أدوات البنائين والقصارين والنجارين ، إلخ .

وقد كان إعداد الجلود موضوعاً لوصف خاص ندين به للمسيو بوديه Boudet ونحن نحيل إليه في هذا الخصوص ، ويمثل الشكل رقم ٤ من اللوحة السادسة والعشرين (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) بعض وسائل صناعة الجلود الفاسية . وفى القاهرة ، وكذلك فى المدن الرئيسية الأخرى ، يتركز كل ضرب من ضروب الصناعة فى حى خاص ، وهو نفس ما كان يحدث فى الماضى فى مدننا الأوربية . وهكذا نجد شوارع بأكملها لا يعيش بها سوى نحاسين ، وأخرى لا تصادف بها سوى الفطاطرية وباعة الحلوى الآخرين ، وهناك نوع ثالث من الشوارع التى يشغلها السروجيون وصناع مهمات الخيل ، وكذلك نجد أحياء خاصة بالصاغة وتجار المجوهرات ونقاشيها ، وتوجد بها مصانعهم ، ويحرس ويقفل هذا الحى بحرص وعناية بأكثر مما يحدث فى الأحياء الأخرى .

ويكاد يكون كل هؤلاء الصناع الآخرين ، الذين يشغلون فى خامات ثمينة ، ويتطلب العمل بها معرفة أكبر ومهارة أفضل ، من المسيحيين السوريين أو من الأرمن ؛ كما يجدر بالملاحظة أن معظم النساجين فى مصر العليا ، وكذلك معظم الحدادين والنجارين هم من أقباط مصر ، فهناك ، كما فى كل مكان آخر ، تصبح الحرف اليدوية قسمة بين أولئك الذين تستبعد الحكومة دينهم (أى يحرمون من وظائف الحكومة بسبب ديانتهم)^(٥) ، وبذلك تنحصر الوسيلة التى يستطيعونها فى الواقع لاكتساب نوع من الاستقلال ، فى التخصص فى هذا الضرب من ضروب الصناعة ، إذ يستطيعون بذلك أن ينقلوا فنونه معهم فى كل مكان .

ويوضح ما سبق أن قلناه عن مختلف الحرف التى يمارسها المصريون المحدثون ، وبشكل كاف ، تلك الحالة من البدائية التى تردوا إليها : فإنتاج المواد الضرورية اللازمة

(٥) راجع ما سبق أن ذكره نفس المؤلف بخصوص الضرائب وإدارة القرى ؛ الباب السابق ؛ الفصل

الأخير . (المترجم) .

للغذاء أو الكساء أو سكنى البشر . هذا هو الحد الذى انتهوا إليه ، وزيادة على ذلك ،
 فلسوف يتفهم المرء دون عناء كم سيكون من المستحيل فى هذه المنطقة من العالم ،
 حيث يضطر الناس لاستيراد الأخشاب والمعادن من الخارج ، وحيث يلقى نظام
 الحكم المطلق الشكوك فى مقدرة الناس على التمتع بثرواتهم الخاصة - كم سيكون من
 المستحيل أن يتوسع الناس فى ممارستهم لأية واحدة من هذه الحرف التى لا يتعهدوا
 إلا جو الرفاهية ، حيث يستطيع المرء أن ينفق عن سعة وبشكل آمن ما يفيض عنه .
 ومن جهة أخرى فإن عمل الإنسان وعمل الحيوان أقل تكلفة مما قد يتكلفه
 استخدام معظم آلاتنا . وفى الحقيقة ، فإن هناك عدداً كبيراً من الآلات لكنها لا
 تعمل إلا فى شيء واحد ، هو رفع المياه لرى الأراضى ولتغذية الآبار والأسبلة بالمياه ،
 وقد قدمنا لهذه الماكينات أوصافاً تحت اسم الدواليب ذات الثقوب ، والدواليب ذات
 القواديس . وعلى الرغم من خشونة مبنى هذه الماكينات فإنها تعطى فكرة مبدئية عن
 كيف تدور التروس التى تتحرك بشكل عمودى ، نتيجة تحرك وتعاقب تروس أخرى
 بشكل أفقى ، تحدثه الماشية وهى تدور حول مدارها ، حيث تستخدم محركاً (لهذه
 التروس الأفقية) .

ويجد المرء كذلك كيف تنتقل الحركة فى طواحين الدقيق ، وفى الأشكال
 الأسطوانية المستخدمة فى عصر القصب ؛ ومن اليسير أن يتعرف المرء فى هذه
 الأسطوانات ، وفى تلك التى تصغرها على نحو أكبر بكثير ، والتى بواسطتها تفصل بنور
 القطن عن شعره الذى يغلفه ، فكرة السلندر المستخدم فى سحب المعادن ؛ ومع ذلك
 فإن المصريين لم يقوموا بتطبيق هذه الفكرة فى هذه الحالة الأخيرة ، فشرائع المعادن التى
 تصنع منها النقود لا تنسحب إلى السمك الذى ينبغى أن تبلغه إلا بواسطة مطرقة . ألا
 يدفع إلى الاعتقاد بأن فن صناعة السكر ، الذى دخل إلى مصر مع زراعة قصب
 السكر لم يعرف هناك إلا منذ قرون قليلة ، فى حين أن الطرق المستخدمة فى سك
 النقود ، وهو فن ضارب القدم فى هذه البلاد ، قد ظلت على حالها دون أن يطرأ عليها
 أى من التطورات التى تناولتها فى أماكن أخرى نتيجة للتقدم الحضارى .

كذلك ، فإن الرخوات التى تطحن تحتها الحبوب الزيتية تدار كما سبق لنا القول ، بواسطة حيوانات تعلق بمدارها ، وهو نفس ما يحدث بخصوص الرخوات التى يسحق تحتها الجبس .

وسوف نلاحظ بخصوص الوسيلة الأخيرة أنه قد تناولتها فيما يبدو درجة من التحسن لم تصل إليها مطلقاً تلك التى تستخدم فى فرنسا فى سحق هذه المادة ، ذلك أن الرجال هنا (فى فرنسا) هم الذين يدقون فى جرن بأذرعهم ، وهذا بالتأكيد أقل انجازاً بكثير ، من تعريض الجبس المتكلس لضغط أسطوانة حجرية عمودية تدور بواسطة مدار .

ومن جهة أخرى ، ففى بلد تتوفر فيه بكثرة أغذية الإنسان والحيوان ، ونتيجة لذلك لا ترتفع أجور الأيدى العاملة لحد كبير ، يكون من الأسهل استخدام قوى الإنسان والحيوان فى العمل مع تفضيل ذلك على أى وسيط آخر ، كذلك فلا بد أن نأخذ فى اعتبارنا أن هذه البلاد لا توفر أى مجرى طبيعى يمكن استغلاله كقوة محرّكة ، كما أن الفروع التى قد يمكن إرفادها عن النيل ، لكى تقام عليها دواليب هيدروليكية لن تفى بهذا الغرض بشكل تام ، إذ سيكون مثالها أن تحف بالضرورة خلال فترة من العام .

ومع ذلك ، فإذا لم يكن بمقدور الصناعة أن تجد فى مصر محركات نافعة على مجارى المياه ، فلا بد أنها قد تجدها فى انتظام الرياح وقوتها ، فمن المعروف أن الرياح الغربية ، والشمالية الغربية ، والشمالية تكاد تهب هناك فى الواقع طيلة العام ، كما أن المرتفعات الصناعية التى بنيت فوقها القرى ، توفر بالإضافة إلى ذلك أماكن مناسبة لإقامة طواحين الهواء . ولهذا السبب ، فقد تكون هذه الطواحين ، أولى الآلات التى ستقام فى هذه البلاد ، وذلك إذا ما ازدهرت التجارة والزراعة بشكل مضاعف ، وإذا ما ارتفعت أجور عمل الإنسان والحيوان ، لدرجة يصبح من المفيد معها أن تحل محل قوتهم البدنية محركات غير حيوانية ؛ فنقول أولى الآلات التى سوف تقام هناك ، لأنه لا ينبغي لنا أن ندخل فى الحسابان طواحين الهواء السبع أو الثمانى ، التى يجدها المرء فى

الاسكندرية وجزيرة الفنار ، فمع أنها قد أنشئت هناك منذ زمان قديم إلا أن استخدامها لم يمتد إلى داخل البلاد ، فلا نجد منها إلا ما هو على هذا الساحل ، حيث جلبها الأوريون ، حسبما تشير كل ظواهر الأمور ، ويبرهن ذلك ، وهو أمر نقوله بشكل عابر ، أن قدماء المصريين لم يعرفوا مطلقاً هذه الآلة البارة .

(تمهيد)

يتم تبادل منتجات أقاليم مصر بين مدينة ومدينة ، وبين قرية وأخرى في أسواق عامة تقوم في يوم محدد من أيام الأسبوع ، حيث يتوجه إلى هناك من كل مكان البائعون والمشترون ، أما ما يزيد عن حاجة الاستهلاك من هذه المنتجات ، بالإضافة إلى بعض المنتجات الصناعية للمصريين المحدثين على الرغم من ردايتها ، فيعرض في أعماق أفريقيا وبعض مناطق من آسيا وأوروبا حيث تحصل مصر في مقابلها إما على نقود أو على بضائع تحتاج إليها . وقد بقيت مصر ، وسوف تظل ، بفضل موقعها الجغرافي ، المكان الملائم للتجارة الخارجية حيث تتخذ منها هذه التجارة مستودعاً لمنتجات العالم القديم .

الباب الثالث

عن الحالة الراهنة للتجارة عند المصريين

الفصل الأول عن التجارة الداخلية في مصر

لا يسمح ضيق الوادى فيما بين جزيرة الفنتين وإسنا بأن يصدر جزء من المحاصيل التى تزرع هناك لتستهلك فى مكان آخر ، إذ هى تكفى بالكاد لسداد الضريبة وكذلك لإطعام عدد ضئيل من السكان الذين يظلون طيلة العام قائمين بأعمال الحقل ، فى حين يمارس الجزء الأكبر من هؤلاء السكان مهنة الملاحة فى القوارب والصنادل التى تعمل فوق النيل .

ومنذ عدة سنوات من قبل مجئ الفرنسيين ، كانت مدينة إسنا مقراً لكثير من البكوات المطاردين ، وأصبحت لهذا السبب نفسه منطقة للاستهلاك الكبير لحد ما ، بالإضافة إلى كونها مركزاً لتجارة مصر مع القبيلتين العربيتين : العبابدة والبشارية اللتين تمتلكان الصحراء المتاخمة ، إذ يأتى هؤلاء العربان إلى سوق إسنا ليحصلوا على الحبوب وبخاصة الأرز ، وكذلك الحديد والمعادن الأخرى التى يحتاجون إليها . ويقوم هذا السوق كل أسبوع حيث تباع كذلك منسوجات قطنية وكتانية وآنية منفرة خشنة وبعض الملابس المصنوعة من الجوخ .. إلخ . ويبيع العربان فى مقابل ذلك الجمال والعبيد السود الذين يختطفونهم من القوافل التى تعبر صحراءهم أو الذين حصلوا عليهم هم بأنفسهم من أعماق أفريقيا ، ويجلب هؤلاء إلى سوق إسنا أيضاً الصمغ الذى يجمعونه من أشجار الأكاسيا (السنط) التى تنمو فى الصحراء ، كما أنهم يحولون خشب هذه الأشجار إلى فحم ينقلونه إلى قرية الرديسية ، حيث يشتريه تجار إسنا ويقومون بنقله عن طريق النيل إلى القاهرة وإلى مدن أخرى من مدن مصر .

ويجلب فلاحو المناطق المجاورة إلى هذه السوق الزبد والجبن والحبوب ، والدجاج والحمام والخضروات والأصواف والقطن الوبر والقطن المغزول ، كما يعرضون هناك للبيع الأبقار والجاموس والجمال والخراف والماعز وبصفة عامة فإن سكان هذه المنطقة الأكثر مدارية من مصر يأتون إلى إسنا بكل البضائع التى ترسل إلى هناك من القاهرة .

وتشتمل هذه بالدرجة الأولى على الحديد والرصاص والنحاس والصابون والأرز ... إلخ وعلى الأجواخ الواردة من أوروبا من أنواع مختلفة وعلى الأقمشة الواردة من سوريا . وتستخدم هذه المدينة أيضاً كمستودع لبعض البضائع الواردة من قوافل سنار مثل ريش النعام والعاج والأنبوس والعبيد الصغار من الجنسين ، وإن كان هؤلاء لا يتوقفون هناك إلا للوقت الضروري للراحة والانتعاش ثم يسارع التجار بإرسالهم عن طريق النيل إلى القاهرة .

ويرسل من هناك إلى القاهرة كذلك وبنفس الطريقة زيت الخس بكميات كبيرة لحد كاف وكذلك كمية قليلة من زيت القرطم والقمح والحبوب الأخرى وكذلك البلح والفحم والسنامكى والشبة .

وتبلغ زنة قنطار الزيت ١٢٢ رطلا ، ويدفع عنه كمصاريف شحن ٤٠ بارة من إسنا حتى القاهرة ، وتبلغ المسافة بين هاتين المدينتين ٧٠ ميلاً (٧٠٠ ك . م) .

ويطلق اسم مد على وحدة الكيل الخاصة المستخدمة في تجارة البلح المجفف الذى تنتجه أسوان والنوبة . ويبلغ وزن هذا المكيال من البلح ٢٠ رطلا ويباع فى أسوان بسعر ٤٠ - ٥٠ بارة . وتبلغ زنة القنطار ٢٥٠ رطلا وتصل تكاليف نقله إلى القاهرة إلى ٨٠ بارة . وتجارة البلح فى أسوان بالغة الأهمية . وهناك تجار يرسلون من هذا البلح ، لحسابهم الخاص ، ما يبلغ أربعة أو خمسة آلاف قنطار فى العام .

ويعد السنامكى بعد البلح أهم الأشياء فى تجارة أسوان . وهذا النبات ينمو بكثرة وتلقائياً فى الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر بالاتجاه إلى الجنوب ابتداء من إسنا .

ويقوم عربان قبيلة العبابدة الذين يجنون هذا المحصول بتقليم النبات بطول بضعة ديسمترات فوق سطح الأرض عندما يكون قد أثمر حبوبه ، ثم يجففون هذا النبات فى الشمس لمدة يومين ، ثم يضعونه فى زرائب أو قفف كبيرة تصنع من سعف النخيل ، وينقلونه على ظهور الجمال حتى أسوان ، حيث يشتريه خمسة أو ستة من التجار الذين لهم صلة بهؤلاء العرب .

ويبلغ ثمن حمولة الجمل من السنامكى فى أسوان تبعاً لمبيعات العربان ٥ - ٦ زر محبوب يبلغ قيمة الواحد منها ١٨٠ مدينى .

ولم تكن تجارة السنامكى فى مصر حرة على الإطلاق ، فقد سيطر عليها البكوات واحتفظوا لأنفسهم بالحق فى إدارتها . ويبلغ الثمن السنوى لهذا الالتزام ستين كيساً ، ووقت مجيء الحملة الفرنسية كان الملتزم هو الميسر كارلو روزيتى فحصل البندقية والنمسا وكان يقيم بالقاهرة .

وكان هذا الملتزم قد نقل صلاحياته إلى وكيل له مقيم فى أسوان . وكان الأخير يشتري السنامكى من التجار الأتراك الذين قاموا بشراؤه من العربان مع إعطائهم $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{6}$ الربح ثم يقوم بنقله إلى الملتزم على أساس ١٥ بوظاقة لحمولة الجمل الواحد .

ويرسل السنامكى الحام ، وبالحالة التى جمعه عليها العرب من أسوان إلى القاهرة عن طريق النيل على قوارب نيلية كبيرة ، وتدفع ٣٠ بارة كمصاريف نقل عن الحمولة الواحدة منه .

وتبلغ الكمية التى كانت ترسل منه عن هذا الطريق من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ قطار . وفى القاهرة يتم السحب من هذه البضاعة فى المحلات تبعاً لنوعها وتحت رقابة الملتزم . وبعد إتمام هذه العملية يبلغ متوسط سعر السنامكى الذى يسمى سنامكى الالتزام ٣٠ بوظاقة للقنطار زنة ١٠٠ رطل .

قلنا فيما سبق إن كمية كبيرة من فحم الخشب المستهلك فى مصر الوسطى والقاهرة ، يتم صنعه على يد العربان الذين يسكنون الصحراء الواقعة على الشطر الأيمن للنيل وعلى مسيرة ثلاثة أو أربعة أيام من النهر . ويقوم مساعلو بعض تجار إسنا الذين ينحصر معظم نشاطهم فى هذه التجارة بشراء هذا الفحم من العربان الذين يحضرونه إلى الرديسية .

وبياع الفحم فى هذه المنطقة بسعر ٩٠ - ١٢٠ بارة لحمولة الجمل الواحد ، وتدفع مصاريف نقله بواقع ٣٠ بارة للقنطار من هناك حتى القاهرة التى يرسل إليها كل

عام ٣ - ٤ آلاف قطار ، ويباع القنطار الواحد عادة في أسواق هذه المدينة بـ ٢ زر محبوب أو ٣٦٠ بارة .

أما الشبة فهي موضوع تجارة قرية الجوبانية الواقعة على الشط الأيسر للنيل على مسيرة أربع ساعات ونصف إلى الشمال من أسوان . ويقوم سكان هذه القرية وسكان بعض القرى المجاورة ، مضافاً إليهم بعض عرب العباددة ، بتشكيل قافلة تذهب مرة كل عام للحصول على الشبة في الصحراء على مسيرة عشرة أيام باستخدام طريق الجوبانية . وتتكون هذه القافلة من ٣٠ - ٤٠ رجلاً وحوالي الخمسين جملاً ، وتتجه إلى الجنوب الغربى ، وتمشى لمدة عشرة أيام وسط جبال رملية ثم تجد وراء ذلك سهلاً رملياً فسيحاً يمتد خلاله الطريق هابطاً على شكل منحدر سهل نحو المكان الذى توجد به الشبة . ويوجد هذا الملح في طبقة وحيدة يتراوح سمكها من ٢ إلى ١٥ بوصة تغطيها طبقة خفيفة من الرمال تكون بنفس سطح التربة ويبلغ ارتفاعها من ٦ إلى ٨ بوصات ، وهذا الرمل جاف وهش ، وترقد طبقة الشبة فوق فراش آخر من الرمل الرطب له نفس مذاق الشبة لكنه يتفاوت في سمكه .

وتكون الشبة رطبة لحظة استخراجها ، ويقوم الناس بتكسيروها إلى قطع ويجففونها في الشمس لمدة ١٠ إلى ١٢ ساعة ، وبعد ذلك يضعونها في قفف كبيرة مصنوعة من سعف النخيل ، وتنقل على ظهور الجمال حتى الجوبانية ، حيث يأتى الناس لشرائها من قنا وسيوط والقاهرة والمحلة الكبيرة ومناطق أخرى من مصر .

ويستغرق استخراج الشبة مدة يومين ، بعدها تبدأ القافلة طريقها للعودة إلى الجوبانية . وتتطلب هذه الرحلة بالنسبة للذهاب والعودة كما رأينا من ٢٢ إلى ٢٥ يوماً^(١) . ويتكون تموين القافلة من الخبز والعسل والزبد والدقيق . وتوجد في الطريق

(١) إليكم تفاصيل مسار هذه القافلة : على مسير فرسخين من الجوبانية توجد بئر في سفح جبل في مكان يسمى كركر . وبعد مسيرة ثلاثة أيام توجد أيضاً بعض عيون مياه في واد يسمى دنجل ، وعلى بعد مسيرة ثلاثة أيام من هذه العيون توجد عيون أخرى تسمى الألفى . وأخيراً ، فبعد مسيرة أربع وعشرين ساعة توجد بئر محفورة في الأرض يشار إليها باسم البصافة . ومياه هذه البئر بالغة العذوبة ، لكن مياه الآبار الأخرى ليست على هذه الدرجة من العذوبة ، وإن كانت أكثر صلاحية من مياه بئر الجيبة ، وهى محطة تقع على طريق القصير وقد حصلت على هذه التفاصيل حول استخراج الشبة والمكان الذى توجد به ، في أسوان ، عن طريق أحد سكان =

أدغال أشجار يستخدم خشبها كوقود ، وتحمل القوافل معها كذلك الذرة والشعير لإطعام الجمال .

وتباع الشبة التى تجلب إلى الجوبانية إلى التجار الذين يأتون لشراؤها من هناك بسعر المد ٥٠ - ٦٠ بارة ، والمدهو مكيال يساوى بالنسبة لهذه البضاعة ١٠ أردب من القاهرة .

ويدفع مقابل جزء من منتجات المنطقة الأكثر مدارية من مصر والتي انتهينا من إيضاحها في شكل بضائع قادمة من القاهرة . وتشتمل هذه بالدرجة الأولى على المنسوجات الكتانية والجوخ والأقمشة السورية والصابون والأرز والحديد والنحاس والرصاص والملح .

(=) الجوبانية ، وهو يذهب كل عام في هذه القافلة للبحث عن هذا الملح في الصحراء . وقد واتنى الفرصة للملاحظة واقعة تقدم فيما أعتمد ، وعن طريق التماثل ، وسيلة لتفسير كيف نشأت هذه الطبقة من سلفات الألمنيوم وسط الرمال .

يشكل ذلك الجزء من أطلال طيبة الذى تقوم فوقه اليوم قرية الكرنك سلسلة من المرتفعات الأرضية بالغة الضعف والرخاوة ، نتجت من تدهم الطوب النقي الذى كانت منشآت هذه المدينة فيما يبدو مبنية به ، وكذلك من الانقراض من كل نوع والتي تكدست هناك على فترات مختلفة . وتوجد على حواف هذه المرتفعات طبقة صخرية من النطرون ومن نترات الصودا يبلغ سمكها من ٣ - ٤ سم وتوجد على عمق ١٥ - ٢٠ سم تحت سطح التربة التى تتبع انحناءاتها من كل اتجاه حتى تبلغ ارتفاعاً معيناً ينتهى عنده وجود هذين الملحين في شكل طبقة دائمة ، هذا على الرغم من أن الكتلة من هذه الانقراض في مجموعها تحتوى على شيء منهما في كل مكان بدرجة متفاوتة ويمكن الحصول عليه عن طريق غسلها .

ولكى نتصور تكون هذه الطبقة الملحية ، ينبى أن نلاحظ أن مرتفعات الانقراض التى نحن بصددتها تقم فوق سهل تغمره عادة المياه أثناء الفيضان ، وعندئذ فإن المياه التى تفرق السطح تخترقه في جزئه الأدنى ثم يارتفعها فوق مستوى منسوبها كما في الأوعية الشعرية ، يتحلل الملح الذى تحتويه الانقراض وتشبع به للدرجة أنه يصعد ، لكن لصعوده حداً ، ويحدث أن يبدأ الملح بالتكلس ، عندما يكون سطح الانقراض قد جففت الشمس للدرجة كبرى ، وعندما تصل المياه التى كانت مشبعة به قريباً من هذا السطح للدرجة تبخرها معها الحرارة الخارجية حيث ينفذ إشعاعها من خلال التربة . وهكذا تتكون طبقة من الملح يزيد سمكها كل عام بقدر ما يبقى السهل مغمرًا بالمياه . ويبدو لي أنه من الممكن أن نفسر بنفس الطريقة تكوين طبقة الشبة التى يستغلها سكان الجوبانية في الصحراء . فالمياه التى تحمل هذا الملح متحللاً تتسرب من خلال الرمال من تحت إلى فوق وكان يمكن لها أن تسيل على سطح التربة لو أن الرمل على بعد ٨ - ١٠ بوصة تحت هذا السطح قد جف بالفعل للدرجة تكفى بفعل حرارة الشمس لى تبخر هذه المياه بمجرد وصولها إلى السطح .

ولم تكن هناك على الإطلاق رسوم مقررة لدخول مختلف الأشياء إلى إسنا التي كانت تعد بمثابة مستودع لهذه البضائع ، وتبلغ نسبة ربح تجار هذه المدينة عادة من ١٠ إلى ٢٠ ٪ ، وهى نفس النسبة لسعر النقود التي تقرض في أسوان إذ تبلغ سعر الفائدة من ١٠ إلى ١١ ٪ .

وهيئ النيل طريقاً جيداً مناسباً للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها ، بحيث لن يدهشنا أن نعرف أن التجارة الداخلية لهذه البلاد قد اتبعت هذا الطريق منذ زمان لانعيه الذاكرة ، لذلك فالنهر ملئ بالقوارب الكبيرة والصغيرة التي تعبره بلا انقطاع . ويعمل فوق معظم قوارب مصر العليا ، كما سبق القول ، ملاحون من ضواحي أسوان ومن فيله ، بل ومن النوبيين الذين لا يجلبون ما يتعيشون عليه في بلادهم ، فيعملون بالملاحة فوق النيل لجزء من العام ، ويجلبون لمعيشة أسرهم عوائد أجورهم ، سواء كان ذلك في شكل نقود أو في شكل بضائع لها صفات الضرورات الأولية .

وبالإضافة إلى أن هذا الطريق المستخدم في نقل بضائع التجارة الداخلية لمصر طريق اقتصادي لحد كبير ، فلا بد من أن نذكر أن هذا الطريق النهري أكثر ضماناً وأمناً من الطريق البري ، فالغنية شبه التامة للشرطة ، بالإضافة إلى قلة اتساع الوادي وعادات العربان المحيطين به ، تعرض المواد التي تنقل براً للسلب والنهب في حين أن الصنادل الضخمة التي تحمل هذه البضائع ، وتحمل معها بخلاف الملاحين والنوتية ، عدداً لا بأس به من المسافرين ، هذه الصنادل هي أكثر أمناً من السلب والنهب ولو إلى حد ضئيل .

وتعد كل المدن الواقعة على النيل وكذلك بعض القرى محطات تتوقف فيها القوارب التي تأخذ منها أو تفرغ فيها حمولتها أثناء موسم الفيضان . وعندما تصبح الترع المتفرعة من النهر صالحة للملاحة فإنها تستخدم في نقل بضائع القرى الداخلية إلى هذه الموانئ بواسطة صنادل أصغر حجماً . أما في بقية العام ، فيتم ذلك على ظهور الجمال والحمير .

وعند التوجه شمالاً من إسنا عن طريق النيل ، تكون مدينة قوص أو فقط

القديمة هي أهم مدينة تقابلنا ، فهي مستودع للقمح وبقيّة الغلال المخصصة للتصدير بحراً إلى الجزيرة الغربية عن طريق ميناء القصير الواقع على البحر الأحمر ، وترسل من قوص إلى القاهرة أيضاً كمية ضخمة من الشيلان الصوف يضاء اللون من نوع تلك التي تصنع في قنا . ويتردد الناس على سوق هذه المدينة الأخيرة الذي يقوم مرة كل أسبوع ليتزودوا منها ، ومن المحلات التي أقيمت فيها بمواد البلاد والبضائع الأوربية التي تنقلها القوافل إلى القصير . وترسل من قنا إلى القاهرة الأقمشة القطنية وزيت الخس والقمح وحبوب أخرى وأخيراً كمية ضخمة من الآنية الفخارية المبردة التي تعرف باسم البندق ، وتحظى هذه بتقدير أكبر من كل الآنية من نفس النوع والتي تصنع في مصر .

وفي غالب الأحيان ، فإنه تنهض كل ثمانية أيام في كل مدينة من مدن مصر العليا سوق يأتي إليها سكان القرى المجاورة لبيعوا المواد والأقمشة التي يصنعونها . وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الذين يتجرون في هذا النوع من البضائع . وهكذا يصدر إلى القاهرة سكر فرشوط وأخمج وجرجا ، وزعفران طنطا ، والأقمشة الكتانية من صنع سيوط ، وكذلك الغلال والفول والعدس وزيت بذر الكتان والقرطم واللفت . وتستبدل بكل المنتجات الزراعية وكذلك مختلف الأشياء المصنعة التي تناولناها عند معالجتنا للزراعة والصناعة في مصر العليا بضائع تأتي من القاهرة . وما لم تكن ثمة ظروف خاصة تتناول هذه البضائع فإن هذا التبادل لا تتناوله إلا تغييرات طفيفة في المواد التي تكون موضوعاً له .

ويقوم في مدينة الفيوم ، عاصمة ولاية الفيوم ، سوق هائلة يأتي إليها العرب الذين استقروا على تخوم هذا الإقليم ليتزودوا بما يحتاجون إليه في نوع الحياة التي يحيونها ، وهناك يبيعون الجمال التي يربونها والبلح الذي جمعه من الواحات . ويتميز هؤلاء العرب عن بقية السكان الذين يترددون على الأسواق بنوع الملابس التي يرتدونها وبالحرية التي يتسلحون بها على الدوام حتى وهم سائرون على الأقدام . أما الفلاحون فيأتون إلى هناك ليس فقط لبيعوا فواكههم وخضرواتهم ولكن أيضاً لبيعوا شيلان (شال) الصوف التي يصنعونها .

ويدفع أولئك الذين يمونون أسواق المدن المصرية بالبضائع رسماً في مقابل التصريح لهم بعرض بضائعهم للبيع هناك . وكانت رسوم الأسواق تحصل لصالح البكوات أو الكشاف الحاكمين الذين كانوا يعهدون بها إلى محصلين . وقد بلغ ثمن التزام ضرائب الأسواق في المدينة ١٤٠,٠٠٠ مدينى وكان الملتزم يحصل على الأقل ١٧٠,٠٠٠ مدينى بحسب تعريفه كانت تنظمها ضريبة النصاب بحسب نوع وطبيعة البضاعة ؛ وهكذا فقد تقرر كرسوم ١٠ مدينى لكل أردب من القمح في مقابل لا شئ بالنسبة للقطن المغزول أو للأقمشة القطنية والكتانية ، ذلك أن الضريبة التى كانت تسدها طائفة النساجين كانت تعفى كلية الإنتاج الذى يصنعه أبنائها ويعرضونه للبيع من كل رسم تقرره الخزينة . وتبلغ فائدة المآل في الفيوم ١٠٪ .

وتتلقى مدينة القاهرة ، التى يمكن أن ننظر إليها على اعتبارها أهم مركز للاستهلاك في مصر ، المواد الغذائية من كل أقاليم البلاد وتدفع ثمنها كما قلنا إما بالنقد وإما في شكل بضائع واردة من أوروبا . ويتم بيع هذه البضائع في أسواق عامة تقوم بشكل منتظم في أيام محددة من الأسبوع أو في أسواق مخصصة لكل واحدة منها . وسيكون بيان هذه الأسواق المتخصصة والكثيرة لحد كاف جزءاً من وصف طبوغرافية القاهرة .

ولكننا نكتفى هنا بالقول بأن الخضروات وكل أنواع الوقود عادة كالفحم وخشب الوقود تباع بالوزن وكذلك اللحوم والخبز . وهذه الطريقة التى اتبعت بلا جدال لتفادى ما يمكن أن يقع فيه المشترون من غش لو أن الباعة قد استخدموا وسائل أخرى لتقدير كمية البضاعة موضوع التعامل ، هذه الطريقة لم تكن تحقق على الدوام الهدف المرجو منها . فالبيع بأوزان غير صحيحة أمر شائع لحد كبير بين تجار الوقود وتجار بقية القائمة السابق ييانها . لذلك فقد كان قمع هذه المخالفة واحداً من أهم صلاحيات أحد الأغوات (أغا) المكلفين بأعمال الشرطة في المدينة . وكان هذا الأغا يقوم بجولات فجائية في مختلف الأسواق ، وكان يسبقه ، وهو يسير ممتطياً ظهر حصانه ، أحد موظفيه وحاملاً معه ميزاناً كبيراً من الموازين المعتمدة ، ويتبعه حشد كبير من الخدم المسلحين بالعصى ، فإذا قابله أحد المشتريين وأظهر شكه حول دقة

وزن البضاعة التى يحملها ، فإن الأغا يسترشد عن محل البائع ويتوجه إليه على الفور ويقوم حامل الميزان فى نفس مكان الواقعة وعلى الملاء بالتحقق من وزن الشيء المبيع ، فإذا ما وجد أن الوزن أقل مما يبعث البضاعة عليه ، فإن التاجر يتلقى على الفور وأمام دكانه هو ، الضرب بالعصا ، وبعد تلقيه هذه العقوبة يزفه جيرانه الذين يجلبون فى ذلك فائدة كبيرة لهم إما لأنهم قد سبق وحصلوا منه على نفس « الخدمة » ، وإما لأنهم كانوا سيحصلون عليها بين لحظة وأخرى .

وتتم الرقابة على الأسواق عادة بنفس الطريق فى بقية مدن مصر الكبرى ، ولكن بحزم أقل مما يحدث فى القاهرة .

وإلى سوق منوف الذى يقوم مرة كل أسبوع ، يحمل نساجو الأرياف أقمشتهم ، وهناك يشتريها تجار هذه المدينة الذين يقومون بنقلها إلى القاهرة والاسكندرية ، وكان يبلغ ما يصدر من الأقمشة من منوف ما يقرب من ١٥٠ ألف قطعة ، وكذلك كان تجار أشمون والقاهرة يجربون قرى ولاية المنوفية ويشترون جزءاً كبيراً من الأقمشة التى تصنع فيها .

وتمتلئ سوق منوف بخلاف الأقمشة ، بكميات كبيرة من الصوف والكتان والوبر وغزل الكتان والفخاريات من كل نوع ، والحبوب والخضروات الجافة والعلازجة وبخاصة درنات القلقاس التى تزرع بشكل خاص فى شين (الكوم) وضواحيها .

وتعد مدينة طنطا ، التى نادراً ما زارها الرحالة الأوربيون قبل الحملة الفرنسية ، أهم مدينة تجارية فى أعماق الدلتا . وهذه المدينة ، بالإضافة إلى وقوعها فى منطقة بالغة الخصوبة وإلى أن سكانها يمارسون صناعة أقمشة الكتان الذى يزرع هناك بوفرة . هذه المدينة هى كذلك مقر لأسواق بالغة الشهرة . وتدين هذه الأسواق بأصلها شأن كل أسواق الشرق إلى الورع الروحى عند المسلمين ، فهم هناك يقدسون مقبرة أحد الأولياء المشهورين ويسمى سيدى أحمد البدوى وتوجد هذه المقبرة فى المسجد الرئيسى لمدينة طنطا .

ويذهب الناس إلى هناك فى شكل حجيج (مزار) فى فترتين من العام ، مرة فى اعتدال الربيع ومرة أخرى عند انقلاب الصيف . وإليكم ما يذكر بشكل خاص عن أحمد البدوى :

ولد أحمد البدوي في فاس في بلاد البربر (المغرب) في سنة ٥٩٦ هجرية وجاء إلى مصر أثناء توجهه مع أسرته إلى مكة وكان يبلغ عندئذ الحادية عشرة من عمره . وعند عودته من مكة توقف في طنطا حيث عاش حتى سن الثانية والسبعين ، وحصل هناك بفعل سلوكه على شهرة واسعة كولى ، وبعد موته شيد بناء صغير حول قبره وبدأ المسلمون يزورونه بدافع من الورع والتقديس . وفي حوالى العام ٦٦٠ من الهجرة أمر السلطان بيبرس ببناء المسجد الذى نراه اليوم في طنطا ، ثم قام اسماعيل بن إيواض بتجميل هذا المسجد منذ حوالى قرن وتم تجميله مرة أخيرة على يد على بك منذ حوالى خمسين عاماً .

ولهذا الجامع عوائد كبيرة ، فهو يمتلك قرية تبلغ مساحتها خمسمائة فدان وتسمى قحافة ، كما يمتلك زيادة على ذلك في مدينة طنطا وكالة وحاماً والمكان الذى يطحن فيه البن ، ويتلقى فوق ذلك كثيراً من النور من سكان مختلف أقاليم مصر . وتعنى الأسواق التى تقام في طنطا أثناء عيد (مولد) الولي من كل رسوم تحصل لصالح الحكومة ، ويقوم بمهمة الشرطة هناك كاشفان (كاشف) ، واحد من ولاية المنوفية وآخر من ولاية الغربية . ويعلن عن يوم المولد عن طريق رسائل (بريد) تحمل فرماناً من الباشا إلى أقاليم مصر السبعة وتصل على الصعيد ، وللايات : الجيزة ، البحيرة ، المنوفية ، الغربية ، والشرقيتين .

ويبلغ عدد الوكالات في طنطا ١٠ - ١٢ وكالة وهى مخصصة لأبناء مختلف مدن مصر ولتختلف الأمم المحمدية ، ويوجد بخلاف هذه الوكالات وفي شوارع متعددة مساكن كانت تؤجر إلى التجار المتقنين ، كما كانت كل الحقول المحيطة بالمدينة مغطاة بالخيام .

أما الأشياء التى تقوم عليها التجارة في طنطا فتشتمل على المواشى من كل نوع والأقمشة الكتانية والقطنية ، ويجلب تجار القاهرة والاسكندرية إلى هناك بضائع واردة من أوروبا والهند .

كذلك كان يقوم في مدينة تحظى ببعض الأهمية في أعماق الدلتا وتسمى محلة

مرحوم ، سوق يتردد عليها الكثيرون بسبب المنسوجات التى تصنع فى هذه المدينة وضواحيها .

ولابد أن نعلم فوق ذلك أن الأسواق التى تقام فى مدن وقرى الدلتا لم تكن على الدوام مأمونة لحد كبير ، لأن السكان الذين يترددون عليها وكذلك عرب الولايات المجاورة ، ينقسمون كما سبق أن قلنا إلى عصبتين متعاديتين (سعد وحرام) وكانا يتبادلان أشد ما يستطيعان من أذى يحمله أبناؤهما على أيديهم فى أى مكان يلتقون فيه معاً .

ولابد أن نذكر بعد الأماكن المختلفة التى انتهينا من ذكرها باعتبارها أهم أسواق الدلتا : مدينة سمندو التى جعل منها موقعها على الفرع الشرقى للنيل ، مستودعاً طبيعياً للبضائع الأجنبية التى ترد إلى مصر عن طريق دمياط ، مثل الحديد والحردة والفحم ، بالإضافة إلى أنها نقطة الاتصال بين ولايات الشاطئ الأيمن وولايات الشاطئ الأيسر .

. وليست لمدينتى رشيد ودمياط على الإطلاق أسواق بمعنى الكلمة لشئون التجارة الداخلية ، لكنهما مستودعان لتجارة دول أوروبا وشعوب سوريا ، وستواتينا الفرصة للعودة إليهما فيما بعد .

وتقع على الشط الشرقى للنيل وعلى مسافة قصيرة إلى الشمال من سمندو مدينة المنصورة ، وهى مستودع للبضائع ينقل منها إلى القاهرة ودمياط ورشيد جزء من قطن الولاية (الدقهلية) وكذلك الزيت والجبن والكتان وزيت السمسم وكل هذه المواد من منتجات الولاية التى تخزن فى حوالى ٣٠ وكالة مخصصة لاستقبال البضائع من الخارج .

وتقوم تجارة تهريب على حدود مصر من جهة سوريا على يد العربان الذين استقروا هناك ، تم فيها مقايضة الأشياء التى يكون دخولها إلى مصر وتلك التى يكون خروجها منها محظوراً ، أو تلك التى ينبغى أن تدفع رسوماً باهظة لحد كبير لجمارك القاهرة ودمياط .

كان يمكن لنشاط التجارة الداخلية في مصر أن يتضاعف لو أن مختلف طرق المواصلات كانت آمنة وكان استخدامها ممكناً من مكان لآخر ، لكن نشاط الشرطة لا يمتد لأبعد من أسواق المدن ، كما أن تقاليد العربان وجهل الفلاحين لا يقدمان أية ضمانات لتأمين البضائع التي تعبر بلادهم ، وينبغي لكي نحصل على هذه الضمانة ، أن يتجمع التجار عندما يسافرون براً في قوافل صغيرة وعندما يسمح موسم الفيضان بالملاحة فإن التجار يتعرضون بالمثل لمخاطر أن ينهبوا على يد سكان بعض القرى التي تقع على ضفاف النيل ، والذين لا يعيشون إلا على السرقات وقطع الطريق التي يمارسونها على الصنادل المحملة بالبضائع والتي تمر قريباً منهم . إن إقامة نظام أفضل للأمور لتأمين الطرق لن يساهم فقط في ازدهار التجارة الداخلية ، وإنما سوف يساهم أيضاً ، بتسهيل تموين موانئ مصر بمنتجات البلاد ، في اتساع نطاق تجارتها الخارجية التي حان الوقت لكي نتحدث عنها . وسنتناول في عدد من الفصول المستقلة العلاقات التجارية لمصر مع أعماق أفريقيا ومع آسيا وأوروبا .

ولكننا قبل أن ندخل في الموضوع نرى من المناسب أن نلاحظ أن البوطة ذات الـ ٩٠ مدينى لا تستخدم كوحدة نقدية كما يحدث في الأسواق التى يتعامل فيها المصريون مع بعضهم البعض ، ذلك أن تقييم معاملاتهم مع أسواق الخارج يتم أحياناً بوحدات نقدية مخالفة « بحسب طبيعة البضاعة موضوع التعامل ، وبحسب البلاد التى قدمت منها أو أرسلت إليها . وأهم الوحدات النقدية المستخدمة فى التجارة الخارجية لمصر الحديثة هى :

السكين (العملة الذهبية) زر محبوب ذات الـ ١٢٠ مدينى (القيمة الاسمية)
أو ذات الـ ١٨٠ مدينى حسب التعريف التى نظمت قيمة مختلف القطع النقدية أثناء الحملة .

سكين القسطنطينية ذو الـ ٢٠٠ مدينى .

الفندقل ذو الـ ١٤٦ مدينى .

البوطة الذهبى أو الـ ١/٢ زر محبوب ذو الستين مدينى (حسب القيمة الاسمية) .

القرش التركي ذو الـ ٤٠ مدينى .

القرش الأسباني ذو الـ ١٥٠ مدينى .

التالو أو التالارى وهو يساوى كذلك ١٥٠ مدينى .

وأخيراً السكين البندقى ويساوى ٣٤٠ مدينى .

الفصل الثانى

عن العلاقات التجارية لمصر مع أعماق أفريقيا

يذهب العرب الذين يسكنون الصحراء الليبية ابتداء من سيوط حتى الفيوم ، كل عام إلى الواحات ، كى يحصلوا على محصول البلح ، ثم يأتون ليستبدلوا به فى الأسواق المختلفة الأشياء والملابس التى يستخدمونها ، وتذهب قبيلة معينة فى البحيرة للحصول على النطرون من بحيرات هذه الصحراء ، وأخيراً فقد قلنا من قبل إن هناك قبيلة عربية تقوم بجمع محصول السنامكى إلى الغرب من أسوان ثم تجلبه إلى هذه المدينة ، ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الأشياء المختلفة تنتج من مناطق مختلفة تتفاوت مسافة بعدها عن وادى النيل ، وحيث أن العرب الذين يقومون بتجارة التبادل هذه ، هم - على نحو ما - مستقرون على الحدود التى تفصل مصر عن الصحراء ، فقد نظرنا إلى هذه التجارة على اعتبار أنها فرع من التجارة التى تتم بين مدينة وأخرى أو بين قرية وقرية .

لكن الأمر لن يكون على هذا النحو بالنسبة للتجارة التى تقوم بها القوافل التى تأتى من مناطق مختلفة من داخل أفريقيا ، وفى أوقات محددة من العام ، والتى تقضى عدة أسابيع ، وأحيانا عدة أشهر ، وهى فى طريقها إلى مصر ؛ وأهم هذه القوافل هى قوافل دارفور ، وسنار ، وفزان ، وسندخل باضطراب فى بعض التفاصيل المتعلقة بكل منها .

١ - قافلة دارفور

الواردات

وفى أثناء إقامتى بمدينة سيوط عام ١٧٩٩ مرت بهذه المدينة قافلة دارفور وقد حصلت من واحد من أهم تجارها على المعلومات الآتية :

تجلب هذه القافلة إلى مصر العاج ، والتمر هندي ، والقرب المصنوعة من جلد الجمال ، وبعض جلود الثور ، والصمغ ... الخ ، لكن تجارتها الرئيسية تتمثل في العبيد السود : وهؤلاء هم أطفال من الجنسين اختطف بعضهم من قرى مملكة دارفور عن طريق أناس يحترفون هذا النوع من الاختطاف ، أما الآخرون فينتمون إلى أسرى الحرب الذين أصبحوا عبيدا ؛ ويبيع الطفل من هؤلاء في القاهرة بـ ٤٠ إلى ٦٠ قرشاً أسبانياً . ويذكر تجار هذه القافلة الذين سألتهم بأن مدينة دارفور تبعد عن سيوط بمسيرة أربعين يوماً خلال صحراء توجد بها بعض المياه بين مسافة وأخرى ، ويؤكد هؤلاء بأن الناس هناك يزرعون القمح في أراضيهم وأن الأمطار تهطل من وقت لآخر وأنهم يحتفظون بمياهها في خزانات . وأضيفت إلى ذلك معلومات أخرى أكثر إتساعاً حصلت عليها في القاهرة من ذلك الشخص الذي كان مكلفاً ببيع عبيد دارفور باعتباره العميل الأكبر للجلابة ، وهي التسمية التي يشار بها إلى تجار هذه المهنة .

تجلب القافلة إلى مصر ، بخلاف العبيد الصغار من الجنسين ، سن الفيل ، والتمر هندي أو عجين مكون من ثمار التمر هندي بعد سحقها وتجفيفها ، الصمغ العربي ، الششم ^(١) ، وهو بنور صغيرة ، مائلة للون الأسود ، تحول إلى دقيق يستخدم ظاهرياً في حالات الرمد ؛ والكراييج (كرايج) أو سير من جلد فرس النهر يستخدمه الفرسان كسوط ؛ ريش النعام ؛ قريا مصنوعة من جلد الجاموس أو الجمال ، وكذلك ملح التطرون والشبة .

والمعلومات المتوفرة حتى اليوم عن طريق دارفور قليلة ، ويرجع الفضل فيها إلى هؤلاء التجار ، ويقول هؤلاء ، ومن المحتمل أنهم يقولون ذلك بنوع من المبالغة طبيعية فيهم بأن هذه المدينة تماثل القاهرة في حجمها وعدد سكانها ، ويضيفون بأن سكان جزء كبير من داخل أفريقيا يأتون إلى هناك ليبيعوا أو يتبادلوا مختلف المواد التي انتهنا من ذكرها ، لكن سكان دارفور وحدهم هم الذين يقومون بالسفر إلى مصر .

(١) Cassia absus, Lin انظر مذكورة عن العقاقير التي يستخدمها المصريون ، تأليف رويه

Rouyer ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ، ص ٤٢٩ [من الطبعة الثانية] .

والبضاعة الرئيسية في هذه التجارة هم العبيد ، وهؤلاء وكما سبق القول عبارة عن أسرى تم أسرهم أثناء الحروب المستمرة التي تمرق أم وسط أفريقيا المجاورة لدارفور ، وفي بعض الأحيان يتم اختطاف أسر بأكملها في حالات السلم من القرى التي تسكنها ، ويساق هؤلاء العبيد من الجنسين ومن مختلف الأعمار إلى سوق دارفور ، ويختص ملك هذه المملكة لنفسه بخمس هؤلاء ، ويعطى خمساً ثانياً لرئيس شرطته ، ولا يتبقى في أيدي الأسرى إلا الثلاثة أخماس الأخيرة .

ويباع الرجال البالغون في دارفور ، إلى أناس يستخدمونهم في الأعمال المنزلية ، أما أولئك الذين كانوا من نصيب ملك دارفور فإنهم يرسلون إلى مكان في داخل أفريقيا يسمى كاركيتين دار السعيد ويقع على مسيرة عشرين يوماً على طريق دارفور ، ويعد نوعاً من مستعمرة ، وهنا يزوجهونهم من زوجات إماء ويخصص $\frac{1}{3}$ أطفالهم و $\frac{1}{3}$ إنتاج محاصيلهم التي هي عبارة عن الذرة الشامية والذرة للملك ، الذي يرسل كل عام واحداً من ضباطه لتحصيل الأتاوه ^(١) .

وتبعاً لما يذكر الجلابة فإن الناس في دار فور لا يستخدمون النقود المعدنية ، إذ تقيم الأشياء التي يتعاملون فيها بالعبيد ، ويقدر العبد من هؤلاء عادة بأربع أو خمسة قطع من قماش الكتان من صنع سيوط أو من قماش القطن صنع المحلة الكبيرة .

وحيث أن طريق دارفور - مصر يتم خلال صحراء تضطرد فيها ندرة المياه فإن القافلة التي تأتي إلى القاهرة كل عام تنقسم إلى فريقين ، يبدأ أحدهما الطريق قبل الآخر بعدة أيام ، وهكذا تستطيع الآبار التي نصببت مباشرة بعد مرور الفريق الأول أن تمتلئ من جديد في خلال المدة التي ستنقضي حتى يحين مرور الفريق الثاني .

وتتكون كل قافلة من حوالى خمسة آلاف جمل ، وتستغرق عادة ما بين أربعين وخمسين يوماً حتى تصل إلى سيوط ، وهي تتوقف في الصحراء في كل مكان تجد فيه الماء ، لكن نقاط التوقف هذه تتباعد حتى تبلغ المسيرة بين كل نقطة وأخرى أربعة أو

(١) جاء إلى القاهرة منذ حوالى خمسة وعشرين عاماً (كتب هذا عام ١٨٠٠) أحد أبناء ملك دارفور ، وكان يصحب معه كما يقول تجار القافلة ١٢,٠٠٠ رجل و ٢٤,٠٠٠ جمل بقى جزء كبير منها في مصر العليا .

خمسة أيام ، بل وفي بعض الأحيان ، عشرة أيام . وعندما تضطر هذه القوافل للتوقف في أماكن ليست بها آبار ، فإنها تحصل على حاجتها من الماء من مئونة المياه التي تحملها الجمال .

ويخصص ثلث العدد الإجمالي للجمال التي تتكون منها القافلة لحمل مياه التموين اليومي هذه ، كما يخصص ربع العدد الإجمالي أيضاً لحمل الطعام ، ولا يستخدم لحمل البضائع - بمعنى الكلمة - سوى $\frac{1}{8}$ العدد الإجمالي فقط ، ويخصص العدد الباقي لحمل المرضى أو لحمل تلك الحمولة التي كانت تحملها الجمال التي جرحت أو تلك التي نفقت أثناء الطريق .

وكانت قافلة دارفور تتوقف في الصحراء في مكان يسمى بيريس ، وهي قرية هامة تقع على مسيرة اثني عشر يوماً من مدينة سيوط . وكانت القافلة تضطر للتوقف هناك انتظاراً للكاشف الذي يرسله البكوات في القاهرة للتفتيش عليها . وكان شيخ بيريس مسئولاً عن القافلة حتى تحصل على الإذن بمواصلة طريقها نحو مصر .

وكذلك كانت القافلة تتوقف على مسيرة ستة أيام من سيوط مرة أخرى في قرية تسمى الخارجة . وهناك يقوم الكاشف بتقدير الرسوم التي ينبغي عليها أن تسدها ، بينما يقوم قائد القافلة بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم ، لكن الرسوم لم تكن تسدد إلا بعد مسيرة نصف فرسخ من سيوط في مكان تتوقف فيه القافلة لآخر مرة ، حيث تقوم ببيع كمية من بضائعها تكفي للحصول على الرصيد اللازم لسداد هذه الرسوم .

ولم يكن يسمح للقافلة بالتقدم إلى شمال سيوط إلا بعد أن تكون قد سددت بالفعل الرسوم المطلوبة منها بالكامل .

وتبعاً لعادة الشرق الشائعة ، عادة ألا يبدأ الناس ممارسة تبادلاتهم التجارية إلا بعد تبادل تقديم الهدايا ، فقد كانت القافلة تقدم باسم ملك دارفور إلى الكاشف الذي يأتي للتفتيش على قافلة دارفور في بيريس عبيدين وجمالين ، كما كانت تقدم في الخارجة - في نفس لحظة تقدير الرسوم الجمركية - هدية مضاعفة ، أي أربعة عبيد

وأربعة جمال . وعند العودة ، يتلقى رئيس القافلة من الكاشف ، من قبل البك الحاكم لولاية سيوط « طقما » كاملا من الملابس .

وكانت الرسوم التي تحصل من قافلة دارفور عند دخولها إلى مصر تقدر على النحو التالى : ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد ؛ و ٢ سكين لكل رأس جمل ؛ وكان الكاشف يحصل كذلك رسماً قدره ٩ مدينى عن كل عبد و٤ مدينى عن كل جمل .

ويأتى سنوياً من دارفور إلى مصر من خمسة إلى ستة آلاف من العبيد أربعة أخماسهم نساء ، تتراوح أعمارهن بين خمسة أو سبعة أعوام حتى ثلاثين أو أربعين عاماً ، وإن كانت أعمار غالبيتهن تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عاماً .

وتسير كل قافلة تحت إمرة رجل تابع لملك دارفور ومرتبطة ببيته . ويتلقى هذا القائد من كل واحد من تجار القافلة الذين يكونونها ٢٣ بارة عن كل رأس جمل و٥٠ بارة عن كل رأس زنجى ، كأجر له .

ويبلغ عدد التجار ومن يعملون في خدمتهم كالجمايلن وبقية الخدم أربعمائة أو خمسمائة شخص في العادة .

وقبل أن تأتى قوافل دارفور إلى القاهرة ، فإنها تستريح لبعض الوقت في سيوط وبنى عدى ومنفلوط والمناطق المحيطة بها حيث تباع جزءاً من بضاعتها .

ويبلغ الثمن المنخفض للعبد في السنوات العادية حوالى ٣٥ زر محبوب .

ويبلغ ثمن العبيد الذين تحولوا إلى طواشين (طواشى) ضعف أو ثلاثة أمثال هذا الثمن في العادة . وهذا هو السبب في أن قادة قوافل دارفور كانوا يتوقفون في أبى تيج ، وهى مدينة صغيرة في مصر العليا ، حيث ثمة حلاقون يقومون ببتن العضو الجنسى للأطفال ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العملية لا تمارس إلا للأطفال لم يتجاوزوا سن الثامنة أو العاشرة . ويمكن أن تقرأ المزيد حول هذا الموضوع فيما كتبه د . فرانك Frank في المقالة التى عالج منها تجارة العبيد السود في مصر ^(١) .

وتحمل قافلة دارفور عادة إلى القاهرة حمولة ١٥٠ جبل من سن الفيل ، تبلغ زنة الحمولة منها ثلاثة قناطير زنة القنطار ١١٠ رطل . ويباع القنطار الواحد ما بين ثلاثين وستين فندقلى حسب جمال العاج والبلد الذى قدم منه .

وتجلب القافلة بخلاف ذلك حوالى ٦٠٠ قنطار من القمح هندی Tamardindus India ، ويباع القنطار زنة ١١٠ رطل بـ ١٥ - ٣٠ بوطاقة .

وتجلب كذلك من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قنطار من الصمغ العربى زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع القنطار بسعر ٢٠ فندقلى .

وحوالى ٦٠٠ قنطار من الششم ، سعر القنطار زنة ١١٠ رطل ٢٠ بوطاقة .

كما تجلب مائتى أو ثلاثمائة كراياج ، يباع الواحد منها عادة بـ ٤٥ - ٦٠ مدبنى .

ويباع ريش النعام الوارد إلى مصر عن طريق قافلة دارفور بالوزن ، ويمكن أن تبلغ الكمية المستوردة منه ما بين ٢٥ إلى ٣٠ قنطاراً ؛ وأعلى أنواعه هو الريش الأبيض ويبلغ ثمن القنطار من أجود أنواعه ١٥٠٠ بوطاقة فى حين أنه قلما يبلغ ثمن القنطار من الصنف الأدنى قيمة وهو الريش الأسود ٢٠٠ بوطاقة . وينتقل هذا الصنف من البضائع من دارفور إلى القاهرة فى حقائب من الجلد ، ولا يشتريه فى القاهرة إلا اليهود أو المسيحيون الذين يصدرونه كله على وجه التقريب إلى أوروبا .

وفى مصر ، تستخدم قرون الكركدن فى صنع مقابض السيوف أو الخناجر ، ويعتقد الأتراك والمماليك بصفة خاصة فكرة مسبقة مؤداها أن سلاحاً معداً على هذا النحو يمنح حامله الشجاعة والاقدام ؛ وتتحكم ندرة هذه البضاعة أو وفرتها فى رفع أو خفض سعرها ، ويصل منها سنوياً ألفا قرن يباع الواحد منها بـ ٥ - ٧ بوطاقات . وقد ارتفع سعره إلى ١٥ بوطاقة أثناء الحملة الفرنسية .

وتدخل قافلة دارفور إلى مصر حوالى أربعة آلاف زوج من القرب المصنوعة من جلود الثيران أو الجمال ، ويباع الزوج الواحد من القرب بـ ١٠ - ١٢ بوطاقة .

ولابد أن نضيف إلى هذه الواردات المتنوعة ١٠٠٠ قنطار من النطرون ، يباع القنطار منه زنة ١٢٠ رطلا بـ ١٤ - ١٥ بوظافة (١) .

وتحصل قافلة دارفور وهى فى طريقها إلى القاهرة من الصحراوات التى تجتازها وهى متوجهة إلى القاهرة على كمية محدودة من الشبة تجلبها من هناك إلى القاهرة . ويبدو ، تبعاً للمعلومات التى قدمها إلى الحاج سلطان ، شيخ الجلابة ، أنهم يستخرجونها - كما يحدث للنطرون - من قاع بعض البحيرات التى ترسبت فيها ، وفى العام التالى يجدونها فى نفس مكان العام السابق وهكذا .. ويبلغ وزن الشبة التى ترد إلى مصر عادة عن هذا الطريق مائتى قنطار ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، يبلغ سعره من ٣ - ٤ بوظافات .

وبعد وصول القافلة مباشرة إلى مصر ، حيث تكون كل البضائع التى انتهينا من حصرها قد شحنت عن طريق النيل ، تحاول قافلة دارفور التخلص من الجمال التى تصبح بالنسبة لها عديمة الفائدة فتبيع $\frac{17}{1}$ أو $\frac{17}{4}$ من إجمالى عدد الجمال التى صحبتها معها ، ويبلغ ثمن الواحد من هذه الجمال ، تبعاً لعمرها وقوتها ، ما بين ١٨ و ٢٠ زر محبوب .

وحيث يشكل العبيد الجزء الرئيسى من واردات هذه القافلة ، فلا بد أن نستنتج أنه يلزم لنقل المياه وموّن الطعام الأخرى التى تلزم لغذائهم أثناء الرحلة إلى مصر عدد من الجمال أكبر بكثير من ذلك العدد الذى تحتاجه القافلة عند عودتها .

وبمجرد وصول القافلة إلى سيوط فإنها تدفع للبيك أو السنحق المقيم هناك رسماً يبلغ ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد و $\frac{1}{4}$ زر محبوب على كل رأس جمل محمل كان أو غير محمل ؛ كما يحصل فى مصر القديمة رسم يبلغ $\frac{1}{4}$ بوظافة عن كل جمل .

(١) انظر الحالة العامة للبضائع الواردة إلى مصر بواسطة قوافل دارفور أثناء الحملة الفرنسية من وضع الأستاذ مركور - جوزيف لابانوز Mercure - Joseph Lapanouse المنشورة فى :
Mémoires sur L'Egypte, tom. IV. p. 88, édition de Pierre Didot, an XI. .

وفي النهاية ، فإن القافلة تدفع إلى الجمارك عند دخولها القاهرة واحد زر محبوب عن كل رأس عبد و ١/٢ زر محبوب للإقامة في الوكالة ولاستخدام السوق الذى ستعرض بضائعها فيه للبيع .

الصادرات

تضطر قوافل دارفور بسبب أعمال التجارة التى تمارسها مع مصر عادة أن تم فى فترة إقامتها هناك لفترة تبلغ ستة أو ثمانية أشهر ؛ ولذلك يحدث كثيراً أن تصل قافلة قبل أن ترحل القافلة التى سبقتها .

وتشتري هذه القوافل عند عودتها أشياء تختلف عما تورده إلى مصر ، سواء كان ذلك من منتجات هذه البلاد أو كان من البضائع الأوربية .. الخ .

فمن بين أشياء الشرق ، تشتري القافلة المنسوجات الحريرية والقطنية المصرية والسورية وأقمشة الكتان والقطن من صنع مدن الدلتا وسيوط ، وأقمشة أخرى تسمى « ألاجة » ، وكذلك الموسيلين والشيلان البيضاء وارد الهند ، ومعدات الخيول ، وملابس الفرسان ، والبن والسكر ، وقليلاً من الأرز ، وفى بعض الأحيان عدداً صغيراً من الخيول . ومن البضائع الأوربية التى تزود بها قوافل دارفور من مصر ، ينبغى أن نضع فى المقام الأول الحلى الزجاجية وارد البندقية وبخاصة الحمراء والبيضاء والسوداء ، والحواتم الزجاجية من مختلف الألوان والتى تستخدم كأساور ، وحبوب الكهرمان والمرجان ونوعاً خاصاً من الجللجل تستخدمه النساء حلية وزينة ؛ وكذلك الجوخ والقطيفة والأمواس ، والنصال والقصدير والرصاص والنحاس والبنادق والمسدسات والسيوف وبارود البنادق ، وأخيراً نوعاً من الأصدا ف يسمى الغورى (- Cupera Moneta) ، وكان يستخدم كقطع نقد صغيرة فى داخل أفريقيا .

ونستطيع أن نستنتج أن كميات وقيمة البضائع التى تحملها قوافل دارفور عند عودتها تختلف تبعاً للظروف ، لذلك ينبغى أن تقتصر على التفاصيل التى لدينا والتى تعد متوسطاً لمعاملات سنوات عديدة :

يبلغ عدد قطع المنسوجات الحريرية والقطنية المسماة « قطنى » وهى التى تحتل المقام الأول فى الصادرات التى تحملها معها قوافل دارفور حوالى ١٠٠٠ قطعة ، يبلغ طول كل قطعة منها ١٢ ذراعاً وتساوى ١٠ - ١٥ بوطاقة .

أما ثانى أشياء هذه الصادرات فهو عبارة عن ٢٠ أو ٢٥ ألف قطعة من تيل المحلة الكبيرة ، يبلغ طول القطعة منها ١٨ ذراعاً وتساوى ١٣٥ بارة .

وثالث هذه الأشياء هو صناعات (مانيفاتورة) محلية عبارة عن ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة من القماش المسمى ألاجة ويبلغ ثمن القطعة ٥ بوطاقت .

وينبغى أن نضيف إلى ذلك ٥ إلى ٦ آلاف قطعة من أقمشة كتان سيوط يبلغ طول الواحدة منها ٢٧ ذراعاً ويبلغ ثمنها حوالى ١ ١/٢ بوطاقة .

وهناك صنف آخر يتكون من ألفى قنطار من الشببة أو سيقان أو وريقات الأبسلت *Artemisia Judaica* الذى يستخدم كعقاقير طبية أو كعطر وذلك بغليه مع خشب الصبر ، ويبلغ ثمن قنطار الشببة حوالى ٢ بوطاقة .

ومن المعروف أن المصريين والعرب يصنعون سرج خيولهم على قطعة من اللباد الصوفى متفاوتة السمك ومطوية عدة طبقات ؛ وتحمل قافلة دارفور حوالى ثلاثمائة من هذا اللباد تباع الواحدة منها بـ ٩٠ مدينى .

كما تحمل منها أيضاً ١٠٠ - ١٥٠ من ملابس الفرسان (دروع) يبلغ ثمن الواحد منها ٥٠ زر محبوب . ويبدو أن المحاريين فى هذه المنطقة من أفريقيا يستخدمون اليوم هذا الملابس كسلاح دفاعى .

أما بضائع الهند وآسيا ، التى كانت تصدر من مصر عن طريق قافلة دارفور فهى :

من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قطعة قماش حريرى ثمن الواحدة ٦ - ٨ بوطاقت ؛

حوالى ٨٠٠ قطعة من الموسيلين سعر القطعة ٧ - ١٠ بوطاقت ؛

٢٠٠٠ شال ثمن الشال الواحد ٥ - ٨ بوطاقت ؛

٥٠ قنطاراً من بن اليمن زنة القنطار ١٠٠ رطل ويساوى ٢٠ - ٢٥ قرشاً ؛ وأخيراً ١٠٠ قنطار من السكر المصرى .

ولا تحمل القافلة معها أرزاً إلا ما يكفى احتياجاتها أثناء الطريق .

وفي السنوات العادية ، تصحب القافلة معها مائة جمل محملة بالحلى الزجاجية من صنع البندقية ، تزن حمولة الجمل من هذه الحلى خمسة قناطير ، زنة القنطار منها ١٠٥ أرطال ، ويبلغ ثمنه حوالى ١٢ زر محبوب .

كما تصحب خمسين جملاً محملة بالسنبال أو اللانده ، ويأتى هذا النبات الجاف من تريستا ويستخدم بين استخدامات أخرى فى صنع أدوات التجميل وتبييت الشعر وذلك بخلطة بالزيت . وتزن الحمولة $\frac{1}{3}$ ٢ قنطار زنة القنطار ١٥٠ رطلاً ويبلغ ثمنه ٣٠ أو ٣٢ بوظقة .

ويصدر من مصر أيضاً البضائع الأوربية الآتية :

١ - قنطار واحد من حبوب الكهرمان زنة القنطار ١٠٠ رطل وثمان الرطل ٧

- ٨ بوظقات .

٢ - ٤ قناطير من حبوب المرجان يباع الرطل منه بـ ١٥ - ٢٠ زر محبوب .

٣ - من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مكىال من نوع من الجليجل . الذى يستخدم شأنه

شأن الصنفين السابقين كزينة للنساء فى داخل أفريقيا . ويشتري عادة بسعر بوظقة للمكىال الواحد .

ولا تحمل قافلة دارفور مطلقاً أصوافاً على هيئة أقمشة ، لكنها تحمل حوالى

١٠٠٠ بنيش جاهز ، ويدخل فى صنع هذا الملابس أربعة إلى خمسة أذرع من الجوخ ويبلغ ثمن النراع من خمسة إلى ستة بوظقات وبذلك تبلغ تكاليف البنيش الواحد

عادة ٣٠ بوظقة . ويشتهر الطلب على الألوان : الوردى ، الأخضر ، الأحمر ، الأصفر

وكذلك كل الألوان الزاهية ، ذلك أن كل الألوان المعتمة أو القائمة لا تناسب فى العادة أذواق الأفريقين .

وينبغي أن نضيف إلى هذه الأجواخ المستعملة والتي تكون هذه البضاعة ٥٠٠ ذراع من القطيفة يبلغ ثمن الذراع منها ٥ - ٦ زر محبوب ، وتستخدم هذه القطيفة في صنع ملابس أعيان البلاد وفي تغطية سروج بعض الخيول .

أما الخدايد التي تزود بها قوافل دارفور من مصر فهي عبارة عن :

١ - عشرين صندوقاً من الأمواس تحتوى على أربعة آلاف حزمة ، تساوى الحزمة الواحدة ١ زر محبوب .

٢ - حوالى ألف لفة من النصال تتكون اللفة الواحدة من أربعة نصال وتباع

بـ ٩٠ مدينى .

وتحمل القافلة معها أيضاً ٢٠٠ - ٥٠٠ قنطار من سلفور الرصاص أو

الرصاص المزوج بالكبريت ، ويزن القنطار من هذه المادة ١٤٠ رطلاً ويباع بـ ٦ - ١٠ بوطاقات .

أما المعادن التي تزودها بها القاهرة فتتخصص في القصدير والرصاص والنحاس

القديم (المستعمل) ، ويبلغ المقدار السنوى من هذه البضائع ٥٠٠ قنطار من

القصدير ، سعر القنطار ٣٠ بوطاقة ، و ٥٠٠ قنطار من الرصاص ثمن القنطار ٢٠ -

٢٢ بوطاقة ، وأخيراً ألف قنطار من النحاس المستعمل بسعر القنطار ٢٠ - ٢٥

بوطاقة . ويعاد تصنيع المعدن الأخير في دارفور لتصنع منه حلى النساء .

أما عن الأسلحة فإن القافلة تشتري فقط نحو عشرين أو ثلاثين بندقية من

صنع أوروبا بسعر القطعة ٥ - ٦ زر محبوب ، وحوالى عشرين مسدساً ، وكذلك مائة

نصل من سيوف الفرسان من صنع ألمانيا ، ويبيع النصل الواحد عادة بـ ٢ بوطاقة ،

وتجهز في مصر .

وأخيراً فهي تحمل معها ٥٠ قنطاراً من بارود البنادق من صنع القاهرة على هيئة

خرطوشات جاهزة يبلغ ثمن القنطار منها ١٠٠٠ بارة .

ويدفع عن الجمل المحمل بالبضائع ، عند بدء رحلته من بولاق للعودة إلى

دارفور ، ٣٨ بارة كرسوم جمارك .

وفي غالب الأحيان فإن مختلف الأشياء الواردة من دارفور إلى مصر تستبدل بها بضائع أخرى ؛ ومن بين كل ١٠٠٠ قرش يأتي في شكل أشياء مستوردة يستخدم ٩٠٠ قرش في هذا التبادل التجاري ، أما المائة الباقية فتصدر في شكل بضائع عينية لكي تحول إلى أساور أو زينات أخرى من الفضة .

٢ - قافلة سنار

الواردات

يسلك التجار الذين يكونون هذه القافلة عدة طرق باتباع ومحاذاة شاطئ النيل عند مدينة في النوبة تسمى أبريم . وابتداء من نقطة التلاق هذه فإنها تسير خلال الصحراء موازية الشط الأيمن للنيل ، داخل أراضي عرب البشارية الذين يقطنون ما بين النيل والبحر الأحمر ؛ وحيث يحدث أن تقوم هذه القبيلة بنهب القافلة ، فإن الأخوة تزود نفسها بحرس من عربان العبادية يسيرون أمامها حتى أبريم ، ثم يقودونها حتى قرية دراو ، حيث تتخذ طريقها بعد أن تترك الصحراء إلى وادي مصر .

ويحصل العبادية في مقابل هذه الحماية التي يخلعونها على قوافل سنار سكيناً واحداً زر محبوب عن كل رأس عبد ، وسكيناً ونصف سكين زر محبوب عن كل جمل ، محملاً كان أو غير محمل .

ونستنتج من مسار لقافلة سنار قام بنشره المسيو لابانوز Lapanouse في الجزء الرابع من مقالات عن مصر Memoires sur L'Egypte ^(١) أنه يلزم للتوجه من سنار إلى أبريم ١٨ يوماً وخمسة عشر يوماً للذهاب من أبريم إلى دراو .

وعند مرور قافلة سنار بالأرض التي تشغلها القبيلة العربية « العبادية » فإنها تعطى هدية إلى كل واحد من عربان هذه القبيلة عبارة عن مكيال صغير من البلع أو من دقيق الذرة .

(١) قام بطبعها في العام الحادي عشر ، P. Didot

وعند وصولها إلى إسنا تدفع إلى الجمرك الذى تحصل الحكومة عوائده : ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد و ٢ زر محبوب عن كل جمل فيما عدا الجمال المحملة بريش النعام وسن الفيل إذ تدفع القافلة عن كل واحد من هذه الجمال ربما غير اعتيادى يبلغ ١ ٥ زر محبوب .

وبعد أن تسدد القافلة في إسنا كل هذه الرسوم المختلفة وبعد أن تبقى في هذه المدينة للمدة التى تلزمها لكى تبيع جزءاً من جمالها فإنها تبحر عن طريق النيل مع بضائعها ، وما إن تبحر هذه البضائع حتى تصبح في حراسة رئيسها وعشرين من أهم تجارها هم الذين يذهبون معها إلى القاهرة ، أما التجار والجمالة الآخرون فيتوقفون في دراو أو إسنا في انتظار عودة رفاقهم .

وعند مرور هؤلاء التجار (القافلة) بمنفلوط فإنهم يسددون عن كل رأس عبد من الجنسين رسم مرور يبلغ ٢٢ مدينى ثم يدفعون في المنيا ربما يبلغ ١٢ مدينى فقط ، وأخيراً فإنهم يدفعون عند وصولهم إلى بولاق ربما مشابهاً يبلغ ١٠ مدينى . وتعتبر قافلة سنار أقل أهمية من قافلة دارفور ، ومع ذلك فإنه تصل منها في بعض الأحيان عدة قوافل على مدار العام . أما الأشياء التى توردها إلى مصر فهى على وجه التقريب نفس ما تجلبه إلى هناك قافلة دارفور : عبيد من الذكور والإناث (اماء) ؛ الصمغ العربى ، ريش النعام ، سن الفيل ، تراب الذهب ، الكرايج ، القرب المصنوعة من جلد الثيران والجمال ، والشبة .

وقلما يتجاوز عدد العبيد المائة والخمسين لثلاثهم من النساء ، نجد من بينهم عادة ثمانية أو عشرة من الأحباش .

وبيع هؤلاء العبيد في بلدة سنار على يد الجنود الذين أسروهم في الحرب ، وليست للحروب التى يشنها ملك هذا البلد من غاية سوى الحصول على هذا النوع من الأسلاب . ويخصص نصف العبيد للملك أما النصف الآخر فهو من نصيب الجنود الذين قاموا بالحملة ، ويرسل الأولون إلى الجزيرة العربية ، أما الآخرون فيشتريهم تجار القافلة التى تذهب إلى مصر .

وفى أثناء الطريق تخفى القافلة عن الأنظار ما معها من عبيد أحباش ، ذلك أن هؤلاء على الرغم من لونهم الأسود يتمتعون بالشعر الطويل والتقاطيع الأوربية .

والعبيد الذين تجلبهم قافلة سنار أعلى سعراً من أولئك الذين تجلبهم قافلة دارفور ، إذ يبلغ ثمن الواحد من أولئك ٦٠ زر محبوب .

ويشكل الصمغ العربى المادة الأكثر أهمية فى بضائع هذه القافلة ، وتقدر كمية الوارد منه حمولة ألف جمل فيبلغ وزن الحمولة الواحدة ثلاثة قناطير زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، ويباع قنطار الصمغ بـ ٨ إلى ١٠ فندقى . وهو يجمع من كل أنحاء البلاد ويخزن فى المدن حتى تحين لحظة رحيل القافلة .

وتجلب القافلة إلى مصر كذلك ٨ إلى ١٠ قناطير من ريش النعام (والريش الأبيض كما سبق القول هو الأعلى سعراً والأكثر تقديراً ، ويباع فى القاهرة بنفس الأسعار التى تباع بها قافلة دارفور) ؛

وكذلك حمولتين أو ثلاث حمولات من الكرايخ (تحتوى الحمولة الواحدة على ٥٠٠ كرايخ ويباع الكرايخ الواحد بـ ٦٠ - ١٠٠ مدينى) ؛

وكذلك ١٥ - ٢٠ حمولة جمل من سن الفيل ، وزن الحمولة ثلاثة قناطير زنة القنطار ١١٠ رطل (ويبلغ ثمن القنطار حوالى ٦٠ فندقى) ؛

وتجمع الكمية القليلة من تراب الذهب التى تدخل إلى مصر عن طريق قافلة سنار بعد نوبات الأمطار الكبرى فى مجرى الأنهار . ويباع فى حالته الطبيعية أى فى شكل شنرات وحبيبات أو فى هيئة سبائك صغيرة مستديرة بعد صهره ، وتتداول هذه السبائك فى التجارة كالتنقود ، ويبلغ سعر الأوقية المصرية منه فى أسواق القاهرة ٩ سكين بندى .

وكما تفعل قافلة دارفور فإن قافلة سنار تترك على الدوام فى مصر جزءاً من الجمال التى تصحبها معها إلى هناك ، ويبلغ سعر الجمل من جمال هذه القافلة ١٥ - ٣٦ زر محبوب ؛ كما تترك هناك أيضاً حوالى مائة زوج من القرب المصنوعة من جلد الثيران أو الجمال ، بسعر الزوج منها ٧ بوطاقات .

وأخيراً فإن بعض التجار يجلبون معهم بقصد البيع الثوم القصبي (بقول تشبه البصل في الطعم والشكل) وعدداً من إناث البيغاء ، ويتم ذلك بكميات قليلة لا تكفى لكى نعددها ببساطة بين الواردات التى نحن بصدد الحديث عنها ، ولم نتناولها نحن إلا بدافع من الفضول .

الصادرات

تحمل قافلة سنار معها فى مقابل البضائع التى بينها السمبال أو اللاوندة والصابون والمخلب ^(١) والقرنفل ، والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر ، ونوعا آخر من القطن المصنع فى القاهرة ، وسلفور الرصاص ، وحليا زجاجية واردة من البندقية ، ومرايا صغيرة ، وخشب الصندل ، والمسك ، والملابس المصنوعة من الجوخ .. الخ .

وليكتم تفصيلاً وافياً لهذه الصادرات :

حوالى حمولة ثمانين جملاً من اللاوندة تساوى فى مجموعها ٦٠٠٠ بطاقة ؛
ونفس الكمية من المخلب وبنفس الثمن تقريباً ؛

مائة حمولة جمل من الصابون ، وزن الحمولة ٥ قناطير ، زنة القنطار ١١٥ رطلا
ويساوى ٢٠ بطاقة ؛

ثلاثون بالة من قماش القطن المصبوغ باللون الأحمر ، تحتوى الواحدة على ٢٠
قطعة من القماش وتساوى ١٢ زر محبوب ؛

ألفا قطعة من قماش القطن المصنع فى القاهرة يبلغ ثمن القطعة ١٢٠ بطاقة ؛
٥٠ أو ٦٠ قنطاراً من سلفور الرصاص (زنة القنطار ١١٠ أرطال وثمنه من ٦
إلى ٧ بطاقات) ؛

(١) نوع من الكهز البحرى *Prumus mahaleb Lin* . انظر مقالة عن العقاقير ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ص ٤٤٢ (الطبعة الثانية) .

حوالى مائة قطار من الحلى الزجاجية صناعة البندقية (زنة القنطار ١٠٥ أرتال ويشترى من القاهرة بثمان ١٠ - ١٢ زر محبوب ، وتشتمل هذه البضاعة على حبات من الزجاج الأبيض والأصفر والأزرق والأحمر والأخضر وهى الألوان التى تفضل بشكل أساسى) ؛

١٠ حمولات حمل من المرايا الصغيرة ذات الأيدى ، تشكل فى مجموعها ثلاثة آلاف حزمة ، تضم الحزمة الواحدة ست مرايا (ويبلغ ثمن الحزمة ٨٠ بارة) ؛

قنطاران من خشب الصندل وخمسون رطلا من المسك ؛

وأخيراً مائة بنيش من الجوخ من ألوان مختلفة ، ويبلغ ثمن الذراع من الجوخ ٥ بوطاقات مما يجعل تكلفة البنيش الواحد تبلغ ٣٠ - ٤٠ بوطاقة من ذات الـ ٩٠ مدينى . وينبغى أن نضيف إلى هذه الأجواخ الصوفية مائة قطعة من القماش الحريرى الخفيف وارد القسطنطينية ، ويبلغ ثمن القطعة الواحدة ١٠ - ١٢ بوطاقة .

ومن هذا نتبين أن كل الأشياء التى تصدرها مصر عن طريق قافلة سنار ، فيما عدا بعض الأقمشة القطنية ، إنما هى من منتجات الهند أو من البضائع الأوربية . وتشحن البضائع فى النيل من بولاق وتتجه جنوباً حتى دراو ، ومن هناك تحمل فوق الجمال التى تركتها القافلة وديعة عند عربان العبادلة عند وصولها إلى مصر ، حتى تستعيدها عند مغادرتها لها . ولذلك فقلما يتجاوز عدد الجمال التى تعود معهم العدد الإجمالى للجمال التى سبق أن صحبوها معهم .

وتدفع قافلة سنار عند مرورها من أرض عرب البشارية التى تضطر القافلة لاجتيازها أثناء عودتها ، قطعيتين من القماش عن كل رأس جمل وتسدد نفس الرسوم عند عبورها أبريم ، وعند وصولها إلى سنار فإنها تعبر عن ولائها ومحبتها لملك هذا البلد بتقديم طاقم كامل من الملابس إليه .

٣ - قافلة فزان

تقع بلدة فزان فى أعماق بلاد البربر (المغرب) على مسيرة عشرين يوماً من

طرابلس وأربعين يوماً من القاهرة . وتخضع هذه المدينة لولاية طرابلس التي ترسل إليها حاكماً لتحصيل الضرائب من هناك ، وتسدد هذه الضرائب عيناً وتشتمل على القمح والشعير ، وتشكل حوالى ١٠ ٪ من إنتاج الأراضى .

ويحصل الحاكم بالإضافة إلى ذلك ضريبة عن أشجار النخيل عن إنتاجها من البلح . ويسكن شعب فزان فى حوالى ١٢ قرية تبعد كل واحدة منها عن الأخرى بمسيرة نصف يوم على الأقل أو مسيرة ثلاثة أيام على الأكثر . وتفصل هذه القرى عن بعضها البعض مساحات صحراوية . والأمطار هناك نادرة مما يضطر الناس لزراعة الأرض باللجوء إلى الرى الصناعى عن طريق رفع مياه الآبار بواسطة الدلاء (دلو) .

ولعرب هذه المنطقة طباع مسالمة ، وهم يرعون الماعز والجمال والحمير وليست لديهم لا خراف ولا خيول .

وكان شيخ قافلة فزان الذى جاء إلى القاهرة فى شهر يولية سنة ١٨٠٠ والذى حصلت منه على هذه التفاصيل ، قد أحضر معه ٢٥ جملاً ، وكان بصحبته ستة أو سبعة تجار مثله ومعهم نفس العدد من الجمالة . ويسافر هؤلاء العربان غير حاملين سلاحاً وليس عليهم أن يخشوا من أن ينهبوا إلا عند اقترابهم من مصر ، أى عندما لا يكونون على مبعدة منها إلا بمسيرة أربعة أو خمسة أيام .

أما ما سبق من الطريق فيخلو من المخاطر بشكل تام ؛ ويجد هؤلاء فى طريقهم المياه كل يوم ، أو على الأقل مرة كل يومين ، وفى كل مكان توجد به مياه توجد أيضاً أشجار نخيل ، وحيث أن عربان هذه الصحراوات يأتون إلى هناك ليجنوا ثمار هذه الأشجار فى موسم نضجها فإن هذا الموسم من العام هو الوقت الأقل أماناً بالنسبة لهم . وتبلغ المسافة بين درنة وسيوة مسيرة ثلاثة أيام على هذا الطريق .

وتجلب قافلة فزان إلى مصر البلح المكبوس (العجوة) ، وكذلك قبعات أو طواق من الصوف الأحمر تسمى طرايش ، ومعاطف أو ملابس من الصوف الأبيض تسمى برنس ، وأغطية من نفس القماش . وهى تجلب هذه الأشياء المختلفة فيما عدا البلح من طرابلس . ومن بين الخمسة والعشرين جملاً التى كانت مع التجار الذين

قابلت شيخهم ، كانت هناك ستة جمال محملة بالبضائع ، و ١٠ - ١٢ محملة بالبلح ، أما الجمال الأخرى فكانت تستخدم في حمل المؤن وهى عبارة عن الدقيق والمياه ؛ وفى طريقها نجد القافلة فى كل مكان الخشب اللازم لطهو الأطعمة .

أما القافلتان اللتان سبقتا هذه التى انتهينا من تناولها هنا بالحديث فقد تعرضتا للسلب على يد عربان أولاد على الذين يسكنون حواف ولاية البحيرة ^(١) .

ويحمل عرب فزان معهم إلى بلادهم من مصر ، أقمشة كثرانية وقليلًا من الأرز ، ويحملون من طرابلس الحديد وبقية البضائع الأخرى التى يحتاجون إليها .

ونرى مما سبق أن عرضناه عن قلة اتساع بلاد فزان وعن قحولتها أن من طبيعة الأمور أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق ضيق ؛ وليس من النادر أن تكون القوافل الصغيرة التى تأتى من هناك مكونة من حجاج ذاهبين إلى مكة ، ويريدون عن طريق بعض مكاسب بسيطة تعود عليهم من تجارتهم أن يعوضوا المصروفات التى ينفقونها .

٤ - عن تجارة مصر مع دول البربر

الواردات

تتم تجارة مصر مع الساحل الشمالى لأفريقيا إما بواسطة القوافل التى تذهب إلى مكة وإما عن طريق السفن التى تأتى مباشرة من نقاط متفرقة على هذا الساحل أو من بعض الموانئ الأوربية الواقعة على البحر المتوسط .

ويأتى من بلاد البربر ، وبخاصة من تونس : زيت الزيتون ، الطرايش ، الشيلان الصوفية البيضاء ، النعال المصنوعة من جلد السخيتان الأصفر ، معاطف مزودة بغطاء للرأس تسمى : برنس ، أغطية من الصوف ، العسل ، الزبد ، والشمع .

(١) تعرف من بلاد فزان فى أواسط أفريقيا مدينة تمبكتو . وفى بعض الأحيان يمر بمصر بعض أبناء هذه المدينة الذين يعتنقون الإسلام وهم فى طريقهم إلى مكة .

وتستقبل الإسكندرية من فاس وسور بواسطة السفن الأوربية التى تقوم بعمليات النقل البحرى من ميناء لآخر من موانى الشرق : الزيت والطرايش ، ويبلغ عدد السفن التى تجلب هذه السلع فى السنوات العادية من سبع إلى ثمانى سفن . وينقل زيت البربر فى جرار كبيرة من الفخار ، تميل إلى اللون الأبيض من الخارج ومطلية من الداخل بطبقة من أكسيد الرصاص . ويبلغ عدد الجرار التى تزن الواحدة منها فى حالة امتلائها من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رطل وقد ترتفع من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ وفى العادة ، يبلغ ثمن قنطار الزيت زنة ١٥٠ رطلا من ١٥ إلى ٢٠ بوظاقة . ويصل سنوياً عن نفس الطريق :

٣٠٠ صندوق من الطرايش ، يحتوى كل صندوق على ٥٠ - ١٠٠ دسطة ، ويتراوح ثمن الدسطة من ١٠ إلى ٢٥ بوظاقة حسب النوع ؛

٣ - ٤٠ بالة من الشيلان الصوفية البيضاء للعمامة وتضم كل بالة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة ، متوسط ثمن القطعة ٢ بوظاقة ؛

حوالى ثلاثين ألف زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة فى مراكش وطرابلس وتونس الخ ؛

٣٠٠ - ٤٠٠ برنس أو معطف أبيض ، بعضها من الصوف وبعضها من الحرير (وتصنع الأولى فى تونس ويباع الواحد منها بـ ٣ إلى ١٠ بوظاقات ؛ ويصنع النوع الآخر فى مدينة الجزائر ويتراوح ثمن الواحد من ٢٠ إلى ١٠٠ بوظاقة) ؛

حوالى ستة آلاف من الأغطية الكبيرة أو قطع من الأقمشة الصوفية البيضاء تسمى الواحدة منها : حرام ، ويمكن أن نعد من هذه الكمية ألفين من نوع راق ثمن الواحدة منها ٢٠ بوظاقة ، وأربعة آلاف من نوع ردىء تباع الواحدة منها بـ ٥ - ١٥ بوظاقة ؛

ثلاثة إلى أربعة آلاف أقة من الشمع تجهزه مدن : تونس ، الجزائر ، طرابلس ، ويتراوح ثمن الأقة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مدينى ؛

خمسة إلى ستة آلاف من القرب أو الحفائب الجلدية المليئة بالعسل ، وتحتوى
الواحدة على ٤٠ - ٥٠ أقة ويبلغ ثمن القرية الواحدة ٢٥ بارة ؛

وأخيراً ألف جرة من الزبد تزن الواحدة ٣٠٠ - ٣٥٠ رطلا ، ويبلغ ثمن القنطار
زنة ١٠٠ رطل ، ألف بارة .

وهذه السلع الأخيرة ، أى الشمع والعسل والزبد ، والتي يمكن أن تتحول إلى
سائل بفعل حرارة الشمس إذا ما نقلت براً من خلال الصحراء ، تأتى إلى مصر عن
طريق البحر ، وعن هذا الطريق أيضاً تأتى زيوت بلاد البربر ؛ وهذه تأتى فى شحنات
مجانية باعتبارها من أمتعة الحجاج الذاهبين إلى مكة .

أما أولئك الحجاج الذين يسافرون عن طريق البر فى قوافل فيجلبون معهم
سلعاً جافة وأقل إرباكاً مثل البرانس والطرايش والأغطية الصوفية إلخ .

وتعفى كل السلع التى يعترف بأنها تابعة لحجاج مكة من كل رسم عند
دخولها إلى مصر ولا تخضع لأى تفتيش جمركى .

وترسل مدينة درنة إلى مصر عن طريق الحجاج كذلك الزبد والعسل وبعض
الفاكهة .

وتسمح العلاقات التجارية التى ينظمها الحج بصفة منتظمة بين دول البربر
وبين مصر ، لتجار هذه البلاد أن يتعاملوا فيما بينهم فى بيع سلعهم سواء بالنقد أو
بالأجل لمدة عام ، وفى الحالة الأولى يتراوح سعر الخصم من ٧ - ١٢ فى المائة .

الصادرات

تعتبر صادرات مصر إلى الدول البربرية أكثر أهمية بكثير من الواردات التى
انتهينا من بيانها . أما المدن الرئيسية التى تستورد البضائع من الاسكندرية والقاهرة
فهى كما سبق لنا القول : تونس ، الجزائر ، طرابلس ، فاس ، مراكش وتطوان التى تقع
تجاه جبل طارق .

وتنقل القافلة إلى تونس بصفة أساسية أقمشة الكتان من صنع سيوط ومنفلوط وأبو تيج والقاهرة . وتصدر إليها أيضاً أقمشة من القطن من إنتاج مصانع المدينة الأخيرة وكذلك الفلفل ، والبن ، وورود الزهر الجافة ، وحب النيلة ، وملح النوشادر ، وخشب المر ، والقرفة ، ومواد العطارة الأخرى .

وترحل كل عام من الاسكندرية إلى تونس ١٠ إلى ١٢ سفينة يحمل على ظهر كل منها ٥٠ - ٢٠٠ بالة من أقمشة الكتان أو القطن ، وتحتوى كل بالة على ٣٠٠ - ٤٠٠ قطعة ، سعر الواحدة ٦٠ - ٢٠٠ بارة .

وتحصل مدينة تونس على احتياجاتها من الفلفل بشكل أساسى من ليفورنيو ، ولا يحدث أن تصدر إليها الاسكندرية هذه السلعة إلا عندما لا يكون فى الإمكان التزود بها من هناك .

ويصدر كل عام من هذا الميناء (الاسكندرية) إلى تونس :

٢٠ - ٥٠ فرداً (بالة ترن ١٨٠ ك ج) من البن ؛

٢٠ - ٣٠ بالة من ورود الزهر الجاف ترن الباله الواحدة من ثلاثمائة إلى أربعمائة

رطل ، يباع القنطار زنة ١٠٠ رطل فى مقابل ٢٠ فندقلى ؛

٢٠٠ مكىال من حبوب النيلة ، يساوى المكىال الواحد $\frac{٤}{٣}$ من الأردب ، ويبيع

فى مصر مقابل ١٠ بوطاقات ؛

١٠ - ١٢ صندوقاً من ملح النوشادر ، يزن الصندوق الواحد قنطارين ، زنة

القنطار ٢٠٤ أرطال ؛

وأخيراً يرسل من الاسكندرية إلى تونس البخور من أجود الأنواع ، ويبلغ ما

يرسل عن هذا الطريق ٢٠ قصصاً أو سلة كبيرة ، ترن الواحدة ٥ قناطير ، ويبلغ ثمن

القنطار زنة ١٥٠ رطلا من ٢٥ إلى ٣٠ بوطاقة ذهبية ؛

وعندما لا يصدر الهولنديون القرقة بشكل مباشر إلى دول البربر فإن هذه

البلاد تقوم باستيرادها من مصر ، ولكن قلما تتجاوز الكمية المصدرة فى هذه الحالة

٤ إلى ٥ صناديق .

أما طيب الزباد فسلعة قليلة الأهمية ، وقلما يتجاوز الصادر منها مائة أوقية في العام ، ثمن الأوقية الواحدة ٥ - ٦ بوظاقات .

وتعد الجزائر المدينة الثانية بعد تونس التي تستورد من مصر أكبر كمية من البضائع . وترسل مصر إلى هناك أقمشة كتانية من صنع سيوط ومنفلوط ، وأقمشة قطنية من صنع القاهرة ، وأقمشة حريرية يطلق عليها اسم قطنى ، وأقمشة الألاجة القطنية وارد دمشق ونابلس ، والحرير وارد بيروت ، والكتان الشعر والمغزول والبن ، وكمية ضئيلة من الفلفل ، وملح النوشادر ، والبخور ، وطيب الزباد ، وصمغ الصنوبر ولبان جاوة (البخور الجاوى) اللذين يستخدمان كعطور عن طريق احتراقهما . ويورد الهولنديون إلى هناك مباشرة مواد التوابل .

وتشغل هذه التجارة سنوياً ثلاث أو أربع سفن ، هى التى يتوجه عليها إلى الاسكندرية حجاج الجزائر الذاهبين إلى مكة ، وهذه البواخر هى من بين تلك التى تقوم بقافلة اسكليات (موانى) الشرق ، وهى تتبع على الدوام بعض الدول الأوربية . ويرسل فى السنوات العادية على ظهر هذه البواخر حوالى ٣٠٠ إلى ٤٠٠ بالة من الأقمشة الكتانية والقطنية تماثل تلك التى ترسل إلى تونس والتى بينا للتو مقاديرها وإليكُم بياناً بما يصدر منها إلى الجزائر :

٣٠٠ إلى ٥٠٠ قطعة من تلك الأقمشة الحريرية المصنوعة فى القاهرة والمسماة قطنى ، وتباع القطعة الواحدة ب ٦ إلى ٧ بوظاقات ؛

٢٠ أو ٣٠ بالة من حرير بيروت من اللونين الأبيض والأصفر ، وإن كان الجزء الأكبر منها من اللون الأبيض ، ومتوسط ثمن البالة ٥٠٠ بوظاقة ؛

٤٠ - ٥٠ فرداً (بالة زنة ١٨٠ ك ج) من بن اليمن ؛

حوالى عشرين بالة من غزل الكتان ، وزن البالة من ٥ إلى ٦ قناطير وتبلغ زنة القنطار من هذه السلعة ٣٠ أقة ، ثمن الأقة من ٣٠ - ٥٠ بارة ؛

٢٠ قنطاراً من ملح النوشادر ؛ ٤ أو ٥ أقفاص من البخور ؛ كمية قليلة من

السكر لا تستحق أن ندخلها في الاعتبار ، إذ أن السكر الذى تستهلكه مدينة الجزائر يكاد يأتي كله عن طريق التجارة مع أوروبا ؛

١٠ - ١٥ قطاراً من البخور الجاوى ، زنة القنطار ١١٢ رطلاً ، ويتراوح سعر القنطار من ٦٠ إلى ١٢٠ بوظاقة .

وتصل كل عام من طرابلس إلى الاسكندرية باخرتان أو ثلاث بواخر تحمل الحجاج وما يصحبونه معهم من بضائع . ويأخذ هؤلاء الحجاج عند عودتهم أقمشة كتانية وقطنية من صنع مصر ، بالإضافة إلى المنتجات الهندية التى يشترونها أثناء رحلتهم . وهؤلاء الحجاج ليسوا سوى أفراد عاديين لا يحترفون التجارة ، ولكنهم يريدون أن يحصلوا عن طريق الأرباح التى يحققونها من تبادل سلعهم بمنتجات مصر والهند على تعويض عن مصاريف الحج إلى مكة .

ويتوجه مسلمو تونس والجزائر وطرابلس الذين يؤدون الحج إلى مصر عن طريق البحر كما سبق لنا القول ويمرون عادة بليفورنيو ، ويعودون إلى بلادهم من نفس الطريق ، أما حجاج مراكش وفاس فإنهم يتجمعون فى قافلة كبيرة العدد ، تعبر الصحراء حتى الاسكندرية ، ويحملون معهم عند عودتهم من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ بالة من الحرير السورى ثمن البالة الواحدة ٥٠٠ بوظاقة ، وأقمشة قطنية مصبوغة باللون الأحمر ، وخيوط غزل من نفس اللون بكميات كبيرة للتنوعين تكفى لحمولة ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جمل ، وتزن حمولة الجمل خمسة قناطير زنة القنطار ١٠٠ رطل ، ويحتوى القنطار عادة على ٩٠ إلى ١٠٠ قطعة من القماش ، يتراوح سعر القطعة منه بين ٦٠ إلى ١٠٠ بارة ؛) .

ويحمل هؤلاء معهم بخلاف ذلك حوالى مائة جمل محملين بالأقمشة القطنية السورية وأقمشة الألاجة والقطنى ، ويمكن على وجه العموم أن نقدر ثمن كل حمولة . جمل بـ ٥٠٠ إلى ٦٠٠ بوظاقة ؛

وبإمكاننا كذلك أن نقدر بـ ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بوظاقة قيمة البخور الجاوى والمسك وطيب الزباد التى تجلبها قوافل فاس ومراكش من مصر .

الفصل الثالث

علاقات مصر التجارية مع آسيا

قل أن تكون للمصريين المحدثين علاقات تجارية مع آسيا إلا عن طريق القوافل التي تذهب إلى مكة والتي تعود منها ، وهذا هو السبب في أن هذه العلاقات قد انحصرت في هذه المبادلات التي تقوم مباشرة بين البلدين المتاحمين لمصر وهما سوريا وبلاد العرب . وإذا كانت بعض أشياء هذه التجارة تنقل عن طريق البحر فإن سفناً أوربية هي التي تقوم عادة بهذا النقل في البحر الأحمر ، كما أن سفناً عربية هي التي تقوم بذلك في البحر الأحمر .

١ - التجارة مع سوريا

الواردات

توفر سوريا لمصر ، بالإضافة إلى بعض المنتجات من أرضها وصناعة سكانها ، بضائع مختلفة واردة من الهند ، تأتي إلى دمشق عن طريق بغداد والبصرة أو تجلبها إليها قافلة مصر .

وترسل مدن يافا وغزة ونابلس وعكا والقدس إلى مصر الصابون وزيت الزيتون ، والقطن الوبر ، وبذور النيلة ، والسمس ، والأقمشة القطنية من نابلس ، والعفصة وكمية قليلة من الشمع .

ويشحن جزء من هذه السلع بحراً في موانئ يافا وعكا وتأتي إلى دمياط ، وينقل جزء آخر صغير عن طريق قوافل صغيرة من عربان القبائل المجاورة للقاهرة والعرش .

ويستورد في السنوات العادية عن طريق هذه السبل المختلفة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ صندوق من الصابون ، يزن كل واحد منها من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ رطل زنة الرطل ١٤٤ درهماً ، ويحسب كل ١١ رطلاً بـ ١٠ أرطال فقط كفرق وزن (طبة الميزان) ويساوى الصابون في سوريا ٩٥ مدبني للرطل . لكن هذا الرطل يبلغ ستة أمثال من زنة الرطل بالقاهرة .

وينقل زيت الزيتون في جرار فخارية كبيرة تحتوى كل واحدة على $\frac{1}{3}$ قناطير أو أربعة قناطير ، زنة القنطار مائة رطل . ويصل الاستهلاك السنوى من هذه المادة الغذائية إلى ثلاثمائة جرة . ويبلغ ثمن الرطل من هذا الزيت في أسواق القاهرة ١٠ - ١٢ مدينى .

وتتراوح كمية القطن الذى تستورده مصر من سوريا بحسب ما تنتجه مصر منه ، فعندما لا يغل المحصول إنتاجاً كافياً في مصر في سنة ما ، فإن الإستيراد يرتفع إلى ألفين أو ثلاثة آلاف بالة ، تزن الباله $\frac{1}{3}$ قناطير ، زنة القنطار ١٢٥ رطلا . ويبيع قنطار القطن في عكا بـ ١٤٠ - ٢٠٠ قرش ، يساوى القرش الواحد ٤٠ مدينى ، وهذا القرش هو وحدة نقدية يستخدم عادة في تسوية الحسابات في المعاملات التجارية التى تقوم بين مصر وسوريا ، وتساوى زنة قنطار عكا أربعة أمثال من زنة قنطار القاهرة .

ويباع مكيال حبوب النيلة الذى يبلغ $\frac{4}{4}$ من الأردب بمتوسط سعر قدره ثمانى بوطاقات . وتنتج ضواحي نابلس أجود أصناف هذه الصبغة التى يشتد الطلب عليها ، ويرد منها إلى مصر في السنة الاعتيادية حوالى ٦٠٠ أردب من سوريا ، وهو الأردب الذى يساوى بالنسبة إلى مكيال القاهرة ما نسبته ١٣ : ١٢ . وفوق ذلك فإن هذه البذور تتراوح كميتها بحسب الطلبات التى تتم عليها .

ويجلب من سوريا أيضاً بذور السمسم ، وتصل منها سنوياً ألفاً قفة سعة كل منها $\frac{1}{4}$ أردب ، ويبيع هذا المكيال في القاهرة بحوالى ٤ بوطاقات .

ويسمى قماش القطن الذى يصنع في نابلس باسم أتكى (أو عاتكى) ، ويستورد منه سنوياً حوالى ٦٠٠ باله ، تحتوى الواحدة منها على ٩٠ - ١٠٠ قطعة ، طول القطعة ١٨ ذراعاً ويبلغ ثمنها ١٨٠ مدينى .

أما العفصة من إنتاج حلب والتى تستخدم في مصر في الصباغة باللون الأسود فتمثل صادراً بالغ الأهمية ، يصل منه سنوياً حوالى مائة حقيبة (صندوق) تزن الواحدة من ٣ إلى ٤ قناطير زنة القنطار ١٣٠ رطلا .

أما شمع فلسطين فلا يورد منه إلى مصر إلا كميات بالغة الضالة كما سبق أن قلنا في مناسبة سابقة .

وتقوم بين مدينة دمشق ومصر تجارة خاصة : فيجلب من هناك أقمشة حريرية من النوع المسمى : قطنى من إنتاج مصانع هذه المدينة ؛ ويجلب منها كذلك أقمشة من الحرير والقطن من صنفين : الأول يسمى ألاجة شامى ؛ والثانى ويسمى ألاجة هندى ؛ وكذلك أقمشة من القطن تسمى أتكى (أو عاتكى) شامى ؛ ثم المشمش المجفف ؛ وعجين المشمش المسمى قمر الدين ؛ وأخيرا صبغة حمراء تسمى فوه شامية .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه تأتى عن طريق دمشق شيلان من الكشمير من خمسة أصناف مختلفة يطلق عليها نفس العدد من التسميات ، كما يصل المسلمون الهندى (وارد الهند) ؛ وأقمشة من القطن أكثر خشونة تأتى من نفس البلاد (الهند) ؛ وعقار (عقاقير) يسمى مغات ؛ وشيلان من الصوف ، والحرير الفارسي ، والفضة والآلآء . وهذه السلع المختلفة تأتى إلى دمشق من بغداد عن طريق القوافل التى تصل إلى هناك ثلاث أو أربع مرات فى العام ، ويبلغ عدد جمال كل قافلة ألفين أو ثلاثة آلاف من الجمال ؛ ولكن ينبغى أن نلاحظ أن كمية ضئيلة جداً من البضائع التى تحملها هذه القوافل تخصص لمصر إذ تستهلك كلها على وجه التقريب فى الأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية .

ويبلغ الوارد السنوى من الأقمشة الحريرية المسماة قطنى عشرة آلاف قطعة يتراوح ثمن القطعة فى دمشق ، تبعاً لصنفها ، ما بين ١٥ و ٢٠ قرشاً تركياً يساوى القرش الواحد ٤٠ مدينى .

وزيادة على ذلك يأتى من دمشق مباشرة من ١٥ إلى ٢٠ ألف قطعة من الألاجة ثمن القطعة الواحدة ٩ - ١٥ قرشاً ، وتستهلك مصر حوالى ألف بالة من صنف القماش المسمى أتكى (عاتكى) شامى وتحتوى كل واحدة من هذه البالات على ٥٥ قطعة طول الواحدة ٢٤ ذراعاً وعرضها ذراع وربع ذراع ؛ ويبلغ ثمن القطعة من سبعة إلى تسعة قروش .

ويصل كل عام من دمشق ٥٠٠ صندوق من المشمش الجاف ، يزن كل صندوق ٢ قطار ، زنة القنطار ١٠٠ رطل وتباع بسعر ٣٠ - ٣٥ قرشا للقنطار السوري الذي يساوى ١٨٠ أقة .

وعادة ما تبلغ كمية قمر الدين ، أو عجينة المشمش المستورد من سوريا ٥٠٠ أو ٦٠٠ صندوق ، زنة الصندوق ١٥٠ رطلا ، والسعر المعتاد للرطل الواحد ثلاث بارات .

ويرسل أيضا من دمشق إلى مصر نوع من الأقمشة من الحرير الأحمر والأسود الزاهي للغاية ، وتصنع النساء منه قمصانا وأقنعة ، ويسمى كريشة ويصل منه في العام حوالى ٢٠ صندوقا يمكن أن تحتوى على ألف قطعة ، ويبلغ ثمن القطعة من ١٨ إلى ٢٠ قرشا . وتصدر هذه السلعة عادة من بيروت إلى دمياط .

وبخلاف الأقمشة الحريرية الأخرى التى انتبها من بيانها ، يصدر كذلك إلى مصر عن طريق موانئ اللاذقية وبيروت وطرابلس وصور وصيدا كمية محددة من الحرير على هيئة لفات . وتشتري هذه السلعة بالوزن في كل سوريا ، ووحدة الوزن المستخدمة في تجارة هذا الصنف والتي تسمى الرطل تساوى ٢٢٩ درهما من وزن القاهرة .

وحرير اللاذقية أبيض اللون ويساوى الرطل منه ٣ — ٤ بوطاقات ، ويصل منه سنويا مائتا (٢٠٠) بالة صغيرة تزن الواحدة ١٣٥ رطلا .

ويصدر من طرابلس في سوريا إلى مصر من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ بالة صغيرة من الحرير ، زنة البالة الواحدة منها ١٣٥ رطلا ، ويستعمل هذا الحرير في مدن مصر التى أشرنا إليها للتو ، وهو أبيض اللون وله ثلاث مراتب ، يباع الصنف من المرتبة الأولى بـ ٥ بوطاقات للرطل ، ومن المرتبة الثانية بـ ٤ إلى ٤ ١/٢ بوطاقات وأخيراً يباع الرطل من المرتبة الثالثة بـ ٣ إلى ٤ بوطاقات .

ولا يصل من صور إلا ٤٠ أو ٥٠ بالة صغيرة من الحرير ، تزن الواحدة من ١٢٠ إلى ١٢٤ رطلا ويباع الرطل بـ ٤ بوطاقات .

ويجلب من صيدا كذلك مائتان أو مائتان وخمسون بالة صغيرة من الحرير الأبيض بنفس زنة البالة من الحرير القادم من بيروت ، ويفضل حرير بيروت عادة على الحرير القادم من صيدا .

ويشكل تبغ اللاذقية سلعة استيراد بالغة الأهمية في مصر ، ويقدر ما يصل منه إلى مصر كل عام أربعة آلاف بالة ، زنة كل منها حوالى ٤٠٠ رطل . ويبيع تبغ اللاذقية في القاهرة بـ ٦٠ إلى ١٨٠ بارة للأقة زنة ٤٠٠ درهم . ويصل كذلك من صور ٤٠٠ أو ٥٠٠ بالة من التبغ وزن البالة الواحدة ١٠ قناطير ، ويساوى القنطار من هذا التبغ هناك سعر شراء ، من ٧٠ إلى ٢٠٠ قرش ؛ ويجلب أخيراً من هذا الميناء ٥٠٠ أو ٦٠٠ قفة من التين المجفف ويبلغ ثمن القنطار من ٢٠ إلى ٤٠ قرشاً .

ولم يكن يصل عن طريق البر من هذه البضائع المختلفة سوى كميات ضئيلة فهي تشحن كلها على وجه التقريب من موانئ بيروت وعكا وصيدا وصور فوق مراكب شحن يونانية أو تركية ، أو فوق مراكب أوربية تقوم بقافلة الشرق .

وتبلغ مصاريف الشحن عادة ٥ قروش لكل حمولة وزن ١٠ قنطار من زنة القاهرة . وتتراوح أرباح التجار من مختلف أنواع السلع الواردة من سوريا من ١٠ إلى ٣٠ في المائة ، وفي عهد حكومة المماليك ، كانت تجارة المنسوجات الحريرية هي التى تعود بأكبر الأرباح .

المصادر

يسدد جزء من ثمن المأكولات والسلع المرسله من سوريا إلى مصر عن طريق صادرات تشتمل بالدرجة الأولى على الأرز ، والقمح ، والعدس ، والحمص ، والكمون ، والزعفران ، والكتان وكل ما تنتجه زراعة البلاد ، وتصدر كذلك من مصر جلود السخيتان الأحمر ، والبن ، وبذور النيلة وعقاقير من أنواع مختلفة ، والتمر هندی ، والسمن ، وصدف الأحجار الكريمة ، وحبوب المسابح المصنوعة من نواة ثمرة اللوز ، والفلفل والزنجبيل والعبید السود الخ .

ويتم إرسال الجزء الأكبر من هذه الصادرات عن طريق ميناء دمياط كما يتم تصدير بعضها كذلك عن طريق رشيد .

ويرسل في السنة العادية عن طريق ميناء دمياط وحده ٣٠ ألف أردب من الأرز بسعر ٢٠ إلى ٢٢ بوظاقة للأردب .

ولا يرسل القمح من مصر إلى سوريا إلا في حالة حدوث قحط في البلد الأخير ، وإن كان يرسل في العادة نحو ألف أردب من الفول ومن ألفين إلى ثلاثة آلاف أرداب من العدس ومائة أردب من الكمون .

ويباع أردب الفول بـ ١٤٠ - ١٦٠ بارة ، وأردب العدس بـ ١٨٠ ، وتبلغ ثمن أردب الكمون عادة ٥ بوظاقات .

وتبلغ كمية ما يصدر إلى سوريا كل عام من الزعفران ٥٠٠ قنطار يتراوح ثمنها تبعاً للظروف من ٨ إلى ٢٠ بوظاقة للقنطار الواحد .

أما كمية ما يصدر من السنامكي فتبلغ أكثر من مائة بالة ثمن البالة الواحدة ١٨٠ بوظاقة .

ويصدر حوالى ٢٠٠٠ من الجلود بسعر يصل ٣ إلى ٦ بوظاقات للجلد الواحد تبعاً للنوع والجودة .

وتحصل سوريا من مصر سنوياً على حوالى ١٠٠٠ قنطار من السكر تخصص منها ١٠٠ قنطار فقط لاستهلاك دمشق ، إذ تحصل هذه المدينة من الهند عن طريق بغداد على بقية تمويها من السكر . ويساوى القنطار من سكر مصر درجة أولى ٢٥ بوظاقة ، أما السكر العادى فيساوى من ١٢ إلى ١٥ بوظاقة . ويتم التصدير عن طريق دمياط في أقفاص يحتوى كل منها على ٣ قناطير زنة القنطار ١٠٥ أرطال ؛

كما يصدر حوالى ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالة من قماش الكتان من إنتاج مصانع القاهرة وضواحيها ، وتحتوى كل واحدة من هذه البالات على ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة ويشتد الطلب على الأقمشة المصنوعة في ميت غمر وبلييس ، وتباع البالة بـ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بوظاقة ؛ وعادة ما تسرب الطرايش تهرياً داخل هذه البالات من الأقمشة .

ويقل الطلب في سوريا على الأقمشة الحريرية المصنوعة في مصر ؛ أما الأقمشة التي ترسل إلى هناك من هذا النوع فتخصص لصناعة الأثاث وتأتي هذه من مصانع المحلة الكبيرة .

أما النيلة المستخدمة في محلات الصباغة في دمشق فتأتي من الهند ؛ أما تلك التي تستخدم في بقية أنحاء سوريا فتأتي إلى هناك من مصر ، ويمكن أن يبلغ حجم الصادر من هذه المادة الصابغة في العام ٥٠٠ قنطار ، زنة القنطار ٢٠٠ رطل ، ويبلغ ثمن القنطار من ٤٠ إلى ٤٥ بوظافة . والنيلة المصرية التي يشتد الطلب عليها في سوريا هي تلك التي ينتجها إقليم بلبس .

ويبلغ التصدير السنوي من ملح النوشادر إلى دمشق ٣٠ قنطاراً ، أما ما يصدر إلى بقية المدن السورية فيبلغ ٧٠ قنطاراً ، ويزن القنطار من هذا الملح ٢٥٠ رطلاً ، ويبيع القنطار من الصنف الممتاز منه بـ ١٠٠ إلى ١٢٠ بوظافة ، أما الصنف الرديء فيباع بـ ٨٠ إلى ٩٠ بوظافة للقنطار .

ولا يذهب من مصر إلى سوريا إلا حوالي ١٠٠ قنطار من التمر هندي زنة القنطار ١١٠ رطل ، ويبلغ سعره من ١٥ إلى ٣٠ بوظافة ؛ كما لا يرسل البن من مصر إلى سوريا إلا في السنوات التي لا تجلب فيها قوافل دمشق وبغداد منه كمية تكفي استهلاك هذه البلاد .

ويبلغ إجمالي وزن الششم الذي يصدر إلى هناك ١٠ قناطير ، زنة القنطار ١١٠ رطل ويبلغ ثمنه ١٠ - ١٢ بوظافة .

وتحصل سوريا من بغداد عادة على العقاقير الأخرى المستخدمة في الصيدلة . وتباع أصداف الزينة بالآلاف ؛ ويبيع الآلف من الحجم الكبير بـ ٥٠ بوظافة ، ومن الحجم الصغير بـ ١٠ إلى ٦٠ بوظافة . ويصدر سنوياً من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف من هذه الأصداف التي تصنع بشكل خاص في بيت المقدس وفي أماكن متفرقة من فلسطين ، حيث تعمل منها المسابح وأشياء أخرى من هذا القبيل يشتريها الحجاج من العالم المسيحي .

وترسل من مصر إلى القدس كذلك حبة تسمى بذريات (؟) تستخدم في نفس هذه المصنوعات . ويبلغ ما يصدر من هذه السلعة ٥٠٠ قطار ، زنة القطار ١٥٠ رطلا .

وتباع الأقة زنة ٤٠٠ درهم من هذه السلعة بـ ٢٠ إلى ٤٠ بارة .

ويباع الألف من نوى اللوم الذى يستخدم كذلك في صنع المسابح بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات ، وتقدر كمية الصادر السنوى منه بـ ٢٠٠ ألف .

وتأتى كل التوابل على وجه التقريب المستهلكة في سورية عن طريق البصرة وقلما يبلغ ما يصدر من مصر من هذه السلع في العام الواحد مائتى بالة ، وبلغ وزن الفلفل وحده ١ هذه الكمية . ويساوى القطار من هذه العطارة من ٦٠ إلى ٧٠ بوطاقة .

أما بخصوص العبيد السود من الجنسين والذين تجلبهم إلى مصر قوافل وسط أفريقيا فيرسل منهم إلى سوريا كل عام حوالى المائة ، لكن هذه الإرساليات لا تتم إلا بموجب طلبات خاصة .

وتتروح الجرى المعتاد للربح عن السلع المصدرة من مصر إلى سوريا من ١٠ إلى ٣٠ في المائة . وتحدد رسوم الخروج عن طريق ميناء دمياط بـ ٦٠ مدينى كسعر ثابت للقطار من أية سلعة كانت . ومع ذلك فيستثنى من هذا الأقمشة التى يراد تشجيع تصديرها والتى يشملها اتفاق خاص ، وتسدد كل قطعة رسماً يبلغ فقط بارة ونصف البارة . وتُدفع مصاريف شحن نهري من القاهرة حتى دمياط للصندوق أو البالة الصغيرة زنة خمسة قناطير مقدارها ٢٠ إلى ٢٠٠ مدينى حسب نوع السلعة ، أما إذا اتبع الطريق البرى فإن أجر نقل نفس الوزن على ظهر الجمال يصل إلى ٨ - ١٠ بوطاقات .

وتقل أو تزيد مصاريف الشحن من دمياط إلى موانئ سوريا المختلفة بحسب وفرة أو قلة السفن التى تقوم بالنقل ، وتتروح هذه المصاريف بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مدينى لكل بالة بضائع زنتها ٥ قناطير .

ويتم كذلك نقل بعض البضائع من مصر إلى سوريا عن طريق بحيرة المنزلة ، لكن الأمر يختص هنا بتجارة التهريب .

وليس لتجار سوريا المقيمين في مصر ، شأنهم في ذلك شأن كل الشرقيين ، قناصل في القاهرة . وعندما تثور بينهم خلافات حول موضوع تجارة ما فإنهم يحاولون التوفيق فيما بينهم في البداية عن طريق التحكيم ، فإذا تعذرت محاولات التوفيق هذه ، تلجأ الأطراف المعنية إلى القضاء التركي الذى ينهى المنازعات على الفور .

وتسوى حالات الإفلاس - كما هو الحال في أوروبا - تبعاً لإرادة الدائنين ، وحسب إمكانيات المدين ، أو حسب كثرة أو قلة الثقة التى يوحى بها .

وكانت المظالم التى يتعرض لها التجار السوريون في ظل حكومات الممالك تتمثل في الحصول على سلع لا يسدد ثمنها على الإطلاق ، أو في اقتراض أموال لا يبالون (أى المالك المقترضون) بردها . كما كان يزج بهؤلاء التجار في بعض الأحيان في السجن ، لإرغامهم على شراء حريتهم بدفع مبلغ من المال يتفاوت مقداره للخروج من هذا السجن .

أما عن أنواع القطع المعدنية المستخدمة في تسديد جزء من المبادلات التى انتهينا من بيان أهم أشياءها ، فإنه تذهب من مصر إلى سوريا قطع المدينى وسكين القاهرة (قطع نقد ذهبية قد تكون هى الزر محبوب) ، بينما تأتى من سوريا إلى مصر القروش الأسبانية وسكين القسطنطينية وسكين البندقية . وفى العادة ، فإن ما كانت تحصل عليه سوريا سنوياً من النقد أكبر قيمة بكثير مما كانت تدفعه ، إذ كان يدفع نقداً على اللوام ثمن كل الحزير الذى كان يأتى من هذه المنطقة لكى يصنع في مصر .

وكان من الطبيعى أن تتوقف التجارة بين هذين البلدين في أثناء احتلال الجيش الفرنسى لمصر ؛ وحينئذ كان التعامل يتم مع ملتزمى الصيد في بحيرة المنزلة . وكانت السلع التى تخزن في ميناء دمياط تنقل عبر هذه البحيرة إلى صان والطينة حيث كانت تأتى لتأخذها قوافل من العرب السوريين .

وكذلك كان ثمة عرب آخرون يقومون بمهمة نقل البضائع المودعة في مدن القاهرة وبلييس وزفتى وميت عمر إلى سوريا ، وكانوا يسلكون الطريق المعتادة للقوافل ، ويمرون بالصالحية ، إذ كانت رسوم البضائع التى يحملونها قد سددت ، أما أولئك العرب الذين كانوا يخاطرون بتمرير هذه البضائع بطريق التهريب فقد كانوا يبتعدون عن طريق الصالحية ويطوفون حول وادى السبعة أيار .

وفى بعض الأحيان كان يشارك شيوخ هذه القوافل تجار من القاهرة أو من أية مدينة أخرى ، وفى هذه الحالة كان شيوخ القوافل هؤلاء يأتون ليأخذوا من هذه المحلات السلع التى تعهدوا بنقلها إلى سوريا ، ثم يعودون بعد ذلك ليخزنوا فى هذه المحلات السلع التى جلبوها عند عودتهم . وفى بعض الأحيان كان الشيوخ يمارسون التجارة لحسابهم الخاص ، وفى هذه الحالة كانوا يخزنون بضائعهم فى مخيماتهم حيث كان يأتى تجار المدن المصرية ليختاروا ويشتروا من هذه البضائع .

وفىما مضى لم يكن هؤلاء العربان يمارسون التجارة بأنفسهم مطلقاً ، ولم يكونوا ليأخذوا على عاتقهم سوى استخدام الجمال فى نقل البضائع خلال صحراواتهم الأمر الذى لم يكن يعود عليهم إلا بربح بالغ الضالة ، ولكن عندما أغلق الطريق البحرى جهة دمياط فقد استوجب الأمر بحكم الضرورة اللجوء إلى هؤلاء ، وهكذا تحكموا فى أسعار الشحن ثم استخدموا جزءاً من الأرباح غير الاعتيادية التى هياتها لهم هذه الظروف ، فى ممارسة التجارة لحسابهم الخاص مما سيؤدى إن عاجلاً وإن آجلاً إلى إحداث ثورة فى تقاليدهم .

وزيادة على ذلك ، ينبغى على الدوام الحذر الشديد فى اختيار هذا النوع من الشاحنين ، إذ يحدث فى بعض الأحيان أن يتعرض العربان الذين أوكل إليهم نقل بضائع ليست ملكاً لهم للسلب فى الطريق على أيدي قبائل يدعون أنها معادية لهم ، ويكونون هم على تفاهم معها ، وبعد ذلك يقتسمون مع هؤلاء الأشياء التى سلبت .

٢ - تجارة مصر مع الجزيرة العربية والهند

الواردات

كان من الطبيعى أن تؤدى خصوبة مصر وقحولة الجزيرة العربية إلى قيام

علاقات تجارية واسعة للغاية بين هذين البلدين المتجاورين ؛ كذلك فإن مصر تبادل عن طريق الجزيرة العربية جزءاً هائلاً من منتجات أرضها بالأقمشة والتوابل من الهند التى يذهب إليها التجار العرب للحصول على هذه السلع ويخزنونها فى موانئهم .

وتتم التجارة بين مصر والجزيرة العربية بحراً بواسطة سفن صغيرة تأتى من مينائى جدة وينبع لترسو فى مصر عند القصر أو السويس ، أو تم براً بواسطة قوافل تعبر الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر .

ويقع ميناء القصر داخل خليج صغير مفتوح من جهة الجنوب الشرق ، وتقفله من الشمال صخرة تتجه نحو شرق الجنوب الشرق ، وتتوغل فى البحر لمسافة مائتين وستين متراً بدءاً من الشاطئ . وهذه الصخرة التى تبدو ذات سطح شبه مستو تنكشف فى حالة المد المنخفض ، وتنتهى بشكل رأسى فى داخل الميناء بالعرض حيث تمتد من الجنوب إلى الشمال موازية للساحل .

أما الشاطئ من جهة الجنوب ، فمحاط بالمثل بسلسلة من صخور الشاطئ تشكل منحى ذا شكل يضاوى يبلغ قطره حوالى ثلاثة أرباع الفرسخ . وهذا الموقع يجعل ميناء القصر فى حى من رياح الشمال والجنوب التى تهب بشكل شبه دائم على البحر الأحمر ، كما تحمى المرتفعات هذا الميناء من رياح الغرب التى تهب عليه بعرضه .

ويقع المرفأ عند قمة الصخرة الشمالية ، وقد وجدت أن عمق المرفأ هناك فى حالة المد المنخفض يبلغ ستة أذرع ، ويقل هذا العمق أكثر فأكثر مع الاقتراب من الساحل ، بحيث لا يعود يبلغ على بعد خمسين متراً من هذا الساحل أكثر من نصف ذراع .

وقاع هذا المرفأ من الرمل الناعم ومستو لحد كبير ، ولكن حيث أن السفن العربية تكون عادة سيئة التجهيز فقد يحدث فى بعض الأحيان أن تنقطع كابلاتها حين تهب رياح الشرق بعنف ، وهى الرياح الوحيدة التى لا يستطيع الميناء أن يكون فى منأى عنها ، ومع ذلك فهى نادراً ما تهب .

ولا تستطيع السفن الاقتراب من المدينة لغية الارصفة . ويضطر الناس لتحميلها أو تفريغها باستخدام زوارق لا تستطيع بدورها أن تلامس الشاطئ ، بل ينبغي أن تنقل منها البضائع ، وأن يحملها رجال يخوضون في الماء حتى منطقة وجود هذه الزوارق . ويبلغ علو المد في حالاته الوسطى في القصير نحو المتر .

وأكبر السفن التي ترسو هناك ليست مجسرة على الإطلاق ، ولا تحمل سوى أربعمئة مكيال من القمح أى ما يعادل حوالى التسعين طناً .

وتكاد رياح الشمال تسود طيلة العام . أما الرياح التي تهب من جهة الجنوب فتستمر أثناء شهور الشتاء الثلاثة .

ومدينة القصير ، إذا كان بالإمكان أن نمنحها اسم مدينة ، مكونة من أخصاص متناثرة أو مكدسة على ساحل مهجور ، محرومة من المياه العذبة ، وهى تمتد من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى لمائتين وخمسين متراً ، ويبلغ أقصى اتساع لها ١٦٠ متراً ، ويخترقها فى هذه الاتجاهات شارعان رئيسيان يبدآن من شاطئ البحر حتى ميدان صغير أمام القصر .

وقد أقيم هذا القصر فوق ربوة صغيرة من الزلط المستدير ترم من خلف المدينة وتمتد على الساحل من الشمال إلى الجنوب . وهو عبارة عن سور من الجدران الكبيرة على شكل معين طول ضلعه سبعون متراً ، وتعلوها أربعة أبراج . وهذا المبنى هو الوحيد الذى يبدى بعض مظهر من تماسك ، أما أسس هذه الجدران فمن الحجارة . ويضم هذا السور بعض المباني بالإضافة إلى بئر من المياه ، المائلة للملوحة .

ويسكن ميناء القصير تجار عرب يجدون فى أرباح التجارة التى يقومون بها هناك التعويض الكافى عن صنوف الحرمان التى يرغمهم المكان عليها ، ويتلقى هؤلاء التجار ، الوافدين فى معظمهم من ينبع وجدة من عملائهم فى هاتين المدينتين سلع الجزيرة العربية والهند ، ويمررونها إلى مصر عن طريق قوافل يصحبونها عادة بأنفسهم .

ويكاد يكون بن اليمن هو السلعة الوحيدة التى يتم استيرادها إلى مصر عن

طريق ميناء القصير . ويرسل إلى هناك عن طريق مينائى ينبع وجدة . ويبيع القنطار زنة القاهرة في المدينة الأولى بـ ١٢ - ١٥ قرشاً أسبانيا ، ويدفع عنه ١٥ مدينى كمصاريف و ٢٠ مدينى كرسوم خروج . ويتم الرحلة إلى القصير عادة في ثلاثة أيام .

وينقص سعر قنطار البن القادم من جدة بمقدار قرشين عن سعر مثيله القادم من ينبع ، ولكن يعوض هذا الانخفاض في السعر برسم يبلغ ٣٠٠ مدينى يحصل لحساب شريف مكة . وتكلف المصاريف من جدة إلى القصير ٣٦ - ٤٠ بارة للقنطار الواحد .

ويتراوح عدد السفن القادمة من ينبع وجدة والتي ترسو كل شهر بالقصير بين ١٠ إلى ٢٠ سفينة بحسب الفصول ، وتحمل السفن القادمة من جدة على الدوام كميات أكبر بكثير من تلك التي تحملها السفن القادمة من ينبع .

وعندما ينزل بن ينبع إلى القصير فإنه يدفع عنا رسماً قدره $\frac{1}{4}$ ٤ أرطال عن القنطار الواحد ، ويدفع زيادة على ذلك ٤٧ مدينى نقداً ، تشتمل على أجر المحصل .

وعندما تسدد هذه الرسوم ينقل البن إلى قنا على جمال حملت من هذه المدينة القمح والمنتجات المصرية الأخرى التي تحملها السفن عند عودتها . وتبلغ حمولة الجمل أربعة قناطير من البن .

ويبلغ ثمن إكراء الجمل قرشين أسبانيين ، وينبغي أن يدفع بالإضافة لذلك ٢٥ بارة عن كل جمل مقابل حرس الحماية الذي يوفره عرب العابدة للقوافل أو بالأحرى كضمان ضد السلب الذي كان يمكن أن يمارسوه هم أنفسهم .

أما الرسوم الجمركية بمعنى الكلمة فتحصل في قنا ، وتبلغ ثلاثة قروش ونصف القرش عن القنطار ، وهكذا فإذا ما أضفنا معاً كل الرسوم التي يتحملها القنطار من البن حتى خروجه من قنا ، سنجد أن المجموع يصل إلى أربعة قروش و ٨٥ مدينى أى ما يوازي تقريباً ثلث ثمن شراء هذه السلعة من موانئ الجزيرة العربية .

وهم نقل البن من قنا إلى القاهرة عن طريق النيل كما سبق أن ذكرنا في مناسبة

سابقة . وتدفع مصاريف للقنطار الواحد ما بين ١٢ إلى ٤٥ بارة حسب الظروف .
وبيع القنطار في القاهرة بـ ٢٥ إلى ٣٠ قرشاً .

أما بضائع الهند التي تشكل عادة جزءاً من حمولة سفن ينبع وجدة فتجلب إلى هاتين المدينتين بواسطة قوافل الهنود الذين يأتون إلى مكة للحج أو عن طريق سفن الهند التي يركبها في بعض الأحيان أبناء هذه البلاد . وإن كان يركبها في الغالب انجليز . وحيث ليس لهؤلاء الانجليز من قناصل في موانئ البحر الأحمر فإنهم نادراً ما يرسون بسفنهم هناك ويذهب التجار مع موظف الجمرك إلى ظهر سفنهم حيث تتم المعاملات . وهم في العادة يحرصون على أن يبيعوا الأشياء المختلفة في حمولتهم بسعر أقل من نفس سعر الأشياء حين تجلبها القوافل أو السفن الهندية . ويسدد لهم الثمن بالقروش الأسبانية ، ومن النادر للغاية أن يأخذ الانجليز بضائع عند عودتهم .

وفي القصير تسدد الرسوم عن أقمشة الهند والتوابل والبخور والصمغ ، وعادة عن كل البضائع التي تشكل حمولة سفن جدة وينبع فيما عدا البن . وتبلغ هذه الرسوم ١٠ ٪/ عينا وهذه هي الرسوم الوحيدة التي تتحملها هذه البضائع حتى تصل إلى القاهرة .

وبخلاف الأقمشة والموسلين التي تنقل من الهند إلى القصير ، يوجد أيضاً الحرير المصنع في إنجلترا والذي يعاني من الكساد في مناطق أخرى .

وتباع شيلان الكشمير في ينبع وجدة بسعر ٣٠ إلى ٥٠ قرشاً ، لكن هذه من نوع ردىء . وهذه السلع ، وكذلك كل بضائع الهند التي تجلب إلى مصر توضع داخل بالات صغيرة تكفي اثنتان منها حمولة لجمال ؛ ويدفع ٦٠ إلى ٨٠ مديني لنقل الواحدة من هذه البالات ، عن طريق النيل ، من قنا حتى القاهرة .

أما مدينة السويس ، وهي أكبر حجماً من مدينة القصير ، فقد شيدت عند الطرف الشمالى وعلى شاطئ البحر الأحمر . ولا ترسو فيها السفن مطلقاً إلا بعد أن تفرغ حمولتها ، وتظل في الخليج على بعد حوالى خمسة أرباع (١ ¼) فرسخ إلى الجنوب من المدينة . وينحصر هذا الخليج بين ساحلين تغطيها المياه وقت نوبات المد العالية ، وقاعه من الرمل الناعم ، ويبلغ عمق المياه به في حالة المد المنخفض من ١٨

إلى ٦٠ قدماً . وفضلاً عن ذلك فهو فى حمى من الرياح التى تهب من المنطقة الشمالية من الشرق حتى الجنوب الغربى . ورياح الجنوب هى وحدها التى يكون بمقدورها أن تسبب به بعض الاضطرابات ومع ذلك فلن يكون ثمة خطر يخشى فى هذه الحالة إذا ما كانت الكابلات التى تمسك بالعكس قوية لحد كاف ، وإذا ما كانت السفن مجهزة على نحو طيب .

أما الحزام الشرقى للمدينة ، فتقفله بعض بقايا جدران رصيف مبنى بحجارة دبش . وهناك ترسو قوارب صيادى الأسماك وكذلك قوارب السفن التى توجد فى الخليج . ويتصل بهذا النوع من رصيف الركوب أو الشحن الموجود داخل الخليج ممر مائى يتجه جنوباً موازياً الشاطئ لمسافة خمسمائة أو ستائة متر إلى داخل الخليج . وفى حالات المد المنخفض يبلغ عمق المياه فى هذا الممر ٦ إلى ٨ أقدام ، لكنه مسدود عند فتحته بواسطة ذراع من الرمال لا يبلغ عمق المياه فوقه أكثر من أربعة إلى خمسة أقدام . وتدين هذه الذراع بنشأتها للتوازن القائم فى هذه المنطقة بين تيار المد الصاعد وتيار المياه التى تنقل على اللوام عند هبوطها من أعماق البحر الأحمر كمية ضئيلة من الرمال .

وترى إلى الشمال الشرقى من السويس ربوة صغيرة يطلق عليها اسم القلزم ، وتبعاً لحكايات البلاد فقد كان هذا الموضع مكاناً لمدينة قديمة . وقد اجتزت هذه المنطقة بانتباه ، لكننى لم أجدها سوى مرتفع يشبه تلك المرتفعات التى تحيط بكل مدن مصر والتى تتكون من الحصى والأنقاض والقاذورات التى يلقي بها الناس عليها .

ولا يجد المرء مطلقاً فى ضواحي السويس مياهاً عذبة ، ونتيجة لذلك فليس ثمة أية حضرة ، وتجلب إليها الحبوب والخضروات وبقية الأشياء الضرورية من داخل مصر وبأسعار باهظة . ويذهب الناس الآن ليجلبوا المياه الضرورية لاحتياجات السكان من الساحل الشرقى للخليج على بعد فرسخين ونصف الفرسخ من المدينة . وتسمى العين التى تخرج منها هذه المياه : النبع ، وهذه ليست سوى ثقب يبلغ عمقه من ثمانية إلى تسعة أقدام ومحفورة وسط كومة من الزلط الدائرى تكدست عند سفح

سلسلة الجبال العربية . وتميل هذه المياه بدرجة خفيفة نحو الملوحة . ولا نزال نجد حتى اليوم آثار مجرى علوى كان يبدأ من هذه العين نفسها ويتجه نحو السويس . وكان قاع هذا المجرى وكذا جدراناه قد تكون من نوع الخرسانة المكونة من الجير والرمل الحجري والحصى والأصداف ، إذ من السهل التعرف على ذلك من بعض أنقاضه المتناثرة على الأرض .

ولم تكن العين هي وحدها التي تحصل منها المدينة على المياه اللازمة لها ، فقد كان الناس فيما مضى يذهبون إلى عيون موسى الواقعة على بعد أربعة فراسخ إلى الجنوب الشرقى من ساحل الجزيرة العربية . يبلغ عدد هذه العيون سبع عيون أو ثمانى ، محفورة فى الرمال على بعد ثمانمائة أو تسعمائة قامة من ساحل البحر . وتقدم بعض هذه العيون مياهاً مائلة للملوحة بينما تقدم اثنتان أو ثلاث منها مياهاً عذبة لحد كاف . ويرى المرء بقايا لمجرى علوى كان يحمل المياه من واحدة من هذه العيون إلى ما يشبه خزاناً يبعد لمسافة قليلة عن الشاطئ الحالى . ويلاحظ المرء أيضاً حول هذه العيون أكواماً من الأنقاض وقطع الفخار وقطع المواد البنائية مما يبنى عن وجود مدينة قديمة فى هذا المكان . وفوق ذلك كله ، فإن من المدهش ألا يجد المرء خرائب أكثر أهمية فى منطقة من هذا الساحل توجد بها مياه عذبة ، وهى ميزة ثمينة كان بوسعها أن تسمح بأن يزرع هناك ، وينجاح ، بعض المحاصيل النافعة ، وهو حكم يستطيع المرء أن يصدره مستنداً إلى وجود تلك الخضرة البانعة المتمثلة فى هذا النخيل الكثيف الذى يحيط بهذه العيون .

وليس ما تبقى من أعمال أقيمت لكى تجلب المياه إلى السويس ، أو إلى تلك المدينة القديمة التى خلفتها هذه المدينة الحديثة ، هو البرهان الوحيد على أهمية هذه المدينة وعلى حالة الأزدهار التى كانت تتمتع بها فيما مضى ؛ فنوع البناء فى أغلب المباني التى تحيط بأرصفتها وأماكنها المختلفة ، كل ذلك يقدم براهين أخرى .

ويحصى فى السويس كذلك ثمانى عشرة أو عشرين وكالة مخصصة لسكنى التجار الأغراب ولكى يستخدمها هؤلاء كمخازن . وتبنى الوكالات على نمط

موحد الشكل ، إذ هي عبارة عن أسوار مستطيلة الشكل يبلغ طول ضلعها أربعين إلى خمسين متراً ، وحيث تشكل هذه مبنى منعزلاً فإن فناءها الداخلى الذى أقيمت المساكن من حوله ، له عادة منفذان أو ثلاثة منافذ . والجزء الأدنى من جدران سور هذه المنشآت تكسوه الأحجار .

وشوارع السويس مصفوفة (أى منتظمة المبانى) ويبلغ عدد الميادين العامة هناك ثلاثة ميادين أو أربعة ، وهى لا تخلو من نوع من الانتظام ، بل إن البيوت الخاصة بالمدينة تحمل نوعاً من المسحة الأوربية لا نجدها فى أى مكان آخر من مصر .

وعلى الرغم من الميزات التى تقدمها هذه المدينة للتجارة ، فقد انهارت بشكل بالغ الغرابة منذ نحو أربعين عاماً . فقد كان عدد سكانها عندئذ يبلغ أكثر من ألف نسمة من بينهم عدد من التجار الأروام ؛ ويكاد لا يجد المرء فيها اليوم مائتى شخص . أما فترة ازدهارها العظيم فرمما تعود إلى زمن دمار الاسكندرية على يد العرب المسلمين فحيث قد أصبحت القاهرة (كذا) مقراً للحكومة ، وحيث قد أصبحت هذه العاصمة مركزاً لكافة الأعمال والمعاملات فقد استوجب الأمر أن يكون ميناء البحر الأحمر ، وهو الأقرب إليها ، هو الذى تمارس عن طريقه علاقات مصر التجارية مع الهند والجزيرة العربية .

ولربما كان السبب الأوضح فى بقاء السويس بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح هو ذلك العبور السنوى لقافلة مصر (موكب الحج) الذى يبحر جزء منها من هنا الميناء عند السفر إلى مكة ، كما ينزل فيه عند عودته .

وعلى وجه التقريب ، تم اليوم كل التجارة بين مصر والهند بوساطة هذه القافلة ، وكذا عن طريق ذلك الرباط القائم بين مينائى السويس وجدة .

وقد بنيت معظم السفن العربية التى تقوم بالملاحة فى البحر الأحمر ، فى الهند ، وتباع الواحدة هناك بسعر أربعة أو خمسة آلاف قرش أسباني وتبلغ حمولتها ٧٥ إلى ٨٠ طناً . وفى نفس الوقت توجد فى جدة ترسانة لبناء السفن يزودها الإنجليز بالخدمات .

وتسود رياح الجنوب عادة البحر الأحمر منذ بداية ديسمبر وحتى منتصف فبراير ، وفي أثناء الشهرين اللذين يليان اعتدال الربيع . وهذان الفصلان اللذان يسمى أولهما الحريانية ، ويسمى الثاني النجم هما موسما إرسال السفن من جدة وينبع إلى السويس ، وفي أثناء بقية العام تهب الرياح من المنطقة الشمالية . وعندئذ يصبح في الامكان إرسال السفن من السويس إلى الجزيرة العربية . وعندما تكون الرياح مواتية تصل السفينة من جدة إلى السويس في خمسة عشر أو ستة عشر يوماً في حين أن المدة التي تستغرقها الرحلة الاعتيادية تبلغ عشرين أو اثنين وعشرين يوماً ، تزيد بمقدار ثلاثة أو أربعة أيام بالنسبة للسفن القادمة من ينبع .

ولا ينبغي أن ننسب إلى صعوبات الملاحة في البحر الأحمر هذا البطء في اجتياز البحر ، ذلك أن الأمر يعود بالأحرى إلى جهل البحارة العرب ، وإلى عاداتهم في إلقاء مراسيمهم كل ليلة في الخلجان الصغيرة التي يقابلونها على الساحل الشرقى للبحر ، ولهذا السبب فإنهم يتبعون حافته دون أن يغيبوا عن البصر مطلقاً .

ويصل إلى السويس سنوياً خمسون أو ستون باخرة قادمة من جدة ، وتشتمل حمولتها بشكل رئيسى على البن والصمغ العربى والبخور والتوابل والعقاقير من أنواع مختلفة ؛ أما بخصوص المسلمين وأقمشة الهند الأخرى ، فإنها تجلب عادة عن طريق حجاج مكة .

وينبغي أن نضيف إلى هذه السلع المتنوعة مائة قنطار من السنامكى تأتى من ضواحي هذه المدينة ، وهذه السلعة تدخل شأنها شأن السنامكى المزروع في أسوان في الاحتكار (الالتزام) الذى منحه مراد بك لقنصل البندقية الميسو س . روزنى .

وأخيراً فإنه يجلب سنوياً من الجزيرة العربية إلى مصر من ٢٠ إلى ٣٠ عبداً أسود ، ويحظى هؤلاء بتقدير أكبر مما ينال عبيد أفريقيا .

وقبل الخمسة عشر عاماً الأخيرة التى سبقت حملتنا على مصر كان يأتى إلى السويس من عشرين إلى ثلاثين ألف حمولة من البن ، تزن الواحدة ثلاثة قناطير وثلاث القنطار ، زنة الواحدة منها ١٠٥ من الأرطال . ومنذ هذه الفترة تدهورت تجارة البن عن

طريق السويس ، فلم يعد يصل إليها سوى ١٥ إلى ١٧ ألفاً من الحمولات عن هذا الطريق ، ويرسل الباقي عن طريق القصير . وفى نفس الوقت فإن القيمة الإجمالية لهذه السلعة هي الآن أقل مما كانت عليه فيما مضى .

وتتفق المعلومات التى حصلت عليها من السويس عن سعر طن البن فى جدة وينبع ، وعن الرسوم التى تخضع لها هذه السلعة ، تتفق تماماً مع تلك التى سبق أن حصلت عليها فى القصير : فيسدد ٦٠ إلى ٨٠ مدينى لنقل القطار من البن من جدة إلى السويس .

أما القطار والرطل المستخدمان فى موانئ الجزيرة العربية فهما نفسهما المستخدمان فى مصر ، وقد سبق أن لاحظ بروس Bruce أن هذه الأوزان هى نفسها أوزان البندقية مما يبرهن - ونحن فى هذا نتفق مع رحالتنا - أنها (أى القطار والرطل) أدخلت إلى الشرق عندما كان البنادقه يكادون يحتكرون ممارسة التجارة هناك .

أما التوابل وبقية سلع الأرحيل الهندى فتجلبها كل عام إلى جدة خمسة عشر أو عشرون سفينة صغيرة ماليزية أو عربية ، وبواسطة ثلاث أو أربع سفن انجليزية . أما السلع الهندية التى تأتى إلى السويس ، فكانت تشتمل بدرجة أساسية على الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية ، وصوف الكشمير .

وقبل مجيء الحملة على مصر بحوالى العشرين عاماً كانت تتم هناك واردات بواسطة قافلة مكة أكبر بكثير من تلك الواردات التى كانت تأتى عن طريق السويس والقصير ؛ لكن العدد الكبير من القبائل الجواية التى كانت تقطع الطريق الذى كانت القافلة (المحمل) مضطرة لاتباعه . قد جعلت من الأفضل فى الآونة الأخيرة استخدام طريق البحر ، ومهما يكن من أمر فإن قيمة الأشياء المستوردة بواسطة القافلة كان لا يزال يبلغ سنوياً ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف قرش أسباني ، وتجارة الواردات هذه (أى التى يقوم بها الحجاج) كانت معفية من كل الرسوم الجمركية .

وكان يوجد بالقاهرة فيما مضى ١٥ إلى ٢٠ بيتا للتجار الأتراك الذين يمارسون تجارة الهند ، لكن هذا العدد تضاعف اليوم إلى ثلاثة أو أربعة : ويوجد عدد مماثل على وجه التقريب من السماسرة الأتراك مستقرين بجدة .

وتحتكر أربعة قبائل بشكل شبه تام عملية نقل البضائع الواردة بحراً من السويس إلى القاهرة ، وهذه القبائل ، التى تسلك كل واحدة منها طريقاً مختلفاً هى قبائل : طرايين ، الحويطات ، عرب الطور ، العايدى .

ويسكن الأولون ضواحي مصر القديمة وقرية البساتين ، ولهم كذلك مخيمات فى بعض منافذ وادى التيه .

أما الحويطات فيستقرون فى ولاية القليوبية .

ويشغل عرب الطور ساحل الجزيرة العربية حتى رأس محمد وضواحي جبل سيناء (جبل الطور) وكل شبه الجزيرة المحصورة بين بحر القلزم (خليج السويس) وخليج العقبة .

وأخير فإن عرب العايدى يسكنون ضواحي المطرية وبركة الحج .

ويقدم هؤلاء العرب الجمال بحمالها وعدداً مناسباً من قائدى الجمال الذين يخضعون هم أنفسهم لأوامر بعض الشيوخ .

ويحمل الجمل الواحد من السويس إلى القاهرة من ٥ إلى ٦ قناطير من البن ، يدفع عن كل واحد منها ٩٠ مدينى .

وكانت عوائد جمرك السويس تقسم بين مراد بك وإبراهيم بك ، لكن إبراهيم كان يتمتع بها وحده عندما وصل الفرنسيون إلى مصر ، وفى نفس الوقت كان يحصل رسم مقداره مدينى واحد عن كل رطل بن لصالح باشا القاهرة ، ورسم قدره ١٤٦ مدينى عن كل حمولة لصالح أمير الحج .

ولابد أن تجارة الهند عن طريق البحر الأحمر كانت تدر مكاسب كبيرة للدرجة جعلت القوم يفكرون فى تكوين منشآت فوق شواطئ رملية بقدر ما هى قاحلة مثل

تلك التى أنشئت فوقها مدينتا السويس والقصور ، ولهذا السبب ، فإنه أملا فى الاستمتاع بهذه المزايا فقد بذلت قرب نهاية القرن الأخير بعض محاولات لكى يفتح من جديد أمام تجارة الهند ، ذلك الطريق الذى كانت تتبعه هذه التجارة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح .

ومن المعروف أن على بك الذى حكم مصر فى الفترة من ١٧٦٣ إلى ١٧٧١ كان قد أعد مشروعاً يهدف إلى استقلاله عن الباب العثمانى ، وقد بين له قنصل البندقية الذى كان يوليه - أى على بك - ثقة كبيرة . الفائدة التى يمكن أن تعود بها عليه تجارة الهند مع أوروبا ، لو أنه استطاع أن يتوصل إلى جعلها تمر بمصر باعتبار ذلك الوسيلة الأكيدة لتنمية ثرواته ، ولتأكيد استقلاله .

كان الأمر يقتضى أولاً السيطرة على موانئ البحر الأحمر التى تحتفظ بأوسع العلاقات مع الهند ، وكذلك على السوق التى تتجمع بها القوافل التى تقوم بالتجارة معها براً ، ونتيجة لذلك فقد احتل جدة ومكة بواسطة بكوين من بيته هما حسن الجداوى ومحمد أبو الذهب .

ولكى يجذب على بك الأوربيين إلى جدة فقد ارتضى أن يكون لهم فيها مندوب معتمد ، كما أنقص رسوم الجمارك التى ينبغى أن تحصل هناك إلى ٣ ٪ فقط من قيمة السلع .

لكن الظروف لم تسمح مطلقاً بأن توضع هذه المشاريع موضع التنفيذ ، لكن النية التى أبدتها على بك فى جعل الملاحة فى البحر الأحمر حرة ما لبثت أن وجدت من يتفهمها ، وبفس القدر ، فى الهند .

لقد أعد بعض التجار فى ذلك الوقت مشروعاً ليرسلوا إلى الشرق عن هذا الطريق البضائع المختلفة التى تتداول هناك ، وجاءت إلى السويس سفن عديدة كانت تدفع عند وصولها ٥ ٪ من قيمة حمولتها ، وأكفى بأن يفرض فوق ذلك رسماً إضافياً قدره ٦ ٪ من نفس هذه القيمة ، عندما يقوم تجار القاهرة بشراء هذه السلع .

ولقد شجع محمد أبو الذهب خليفة على بك ، مثله في ذلك مثل سلفه ، التجارة مع الهند ، فلم يكتف فقط بأن يسمح للمراكب الإنجليزية التي يجرسها حرس خاص بها بأن تفرغ حمولاتها في السويس ، بل ألزم تجار القاهرة الذين يتعاملون معها بأن يسددوا ثمن البضائع التي يحصلون عليها منها في خلال ثلاثين يوماً . وقد أوحى المنافع والمكاسب التي أدت إلى وجودها هذه الحماية من جانب حكومة مصر ، وكذلك تلك الشهرة التي لم تتوان في تضخيم الأمور - أوحى إلى أصحاب سفن آخرين أن يحاولوا الإفادة منها ببلورهم ، ومع ذلك فإن شركة الشرق الإنجليزية التي تباع في كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية أقمشة البنغال الواردة من محلات شركة الهند قد خشيت أن يؤدي الطريق الجديد الذي فتحت مصر إلى الإضرار بمصالحها ، ونتيجة لذلك فقد التمس من ديوان الآستانة ، عن طريق سفير إنجلترا هناك ، صدور فرمان يحرم على الأوروبيين الملاحة في البحر الأحمر جنوب جدة .

لقد انقضى وقت طويل بعض الشيء حتى حصل هؤلاء على هذا فرمان وفي أثناء هذه الفترة استمرت التجارة بين مصر والهند محققة مكاسب هائلة ، ولكن في النهاية ، أرسل إلى باشا القاهرة ذلك فرمان الذى التمسه عملاء الحكومة الإنجليزية من القسطنطينية .

وكان حاكم البنغال من جانبه قد منع التوريد المباشر لسلع الهند إلى مصر على مراكب إنجليزية .

ولكن ، وعلى الرغم من هذا المنع ، ومن فرمان السلطان ، فقد وصلت إلى السويس في عام ١٧٧٨ سفن عديدة سرت الأنباء بأن قنصل فرنسا يهيم أمر حمولتها ، ويحكى في هذا الصدد أن هذا القنصل لكى يعمل على وصول هذه السلع إلى القاهرة بأكبر قدر من السلامة ، قد حرص على أن يتم نقلها بواسطة جمال مملوكة لواحد من كبار البكوات ، وبلا جدوى ، ظل عرب الطور الذين يدعون لأنفسهم حق القيام بعمليات النقل يطلبون أن توكل إليهم هذه المهمة كما هو متبع منذ القدم ، وعندما رفض هذا الطلب ، فقد أنقصوا مطالبهم إلى طلب واحد هو الحصول على تعويض نقدى عن

الخسارة التى أدعوا أنها لحقت بهم من جراء هذا الخرق ، وقد أثارهم ذلك الرفض الجديد الذى منى به مطلبهم : فنصبوا كميناً ، واتبهوا القافلة ، وهو أمر كان ميسوراً للغاية بالنسبة لهم بقدر مماثل قدر اعتماد المسافرين من كافة الجنسيات ، والذين كانوا يصاحبون القافلة ، على الحماية التى سبق أن تمتعوا بها من قبل أثناء الرحلات السابقة ، فلم يتخذوا لذلك الاحتياطات اللازمة من أى نوع ، ليدافعوا عن أنفسهم هذه المرة .

وبعد ذلك أصبحت السفن التى تصل إلى السويس تصدر بواسطة باشا القاهرة بما تحمله من بضائع ، وفى نفس الوقت كان هناك أناس آخرون من أهل البلاد يشترون بثمان بخس تلك السلع التى سلبت من القافلة .

وتكاد تكون كل السفن التى ترسل مباشرة من الهند إلى ميناء السويس محملة لحساب ضباط عسكريين ، أو لحساب مدنيين يعملون فى خدمة الشركة الإنجليزية .

وبعد هذا النجاح المشوم الذى لاقته هذه الحملات ، فإن السفن ما لبثت أن توقفت تماماً عن استخدام هذا الطريق ، وبالإضافة إلى ذلك ، فبدءاً من هذا التاريخ ، أصبح للانجليز نائب قنصل فى الإسكندرية ، وحتى ذلك الوقت ، لم تكن شركة الهند قد اعتمدت فى القاهرة سوى عميل أوكل إليه العمل تمرير البقيات براً ، سواء فى ذلك البقيات القادمة من أوروبا إلى البنغال ، أو تلك القادمة من البنغال إلى أوروبا .

الصادرات

فى مقابل البن وعقاقير الجزيرة العربية وطلع الهند التى تصل إلى الطريق بواسطة السفن العربية ، تقوم هذه السفن عند عودتها بحمل القمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزبدة وزيت الخس وزهور القرطم ونسيج الكتان .

ويرسل جزء من هذه السلع إلى ينبع وجدة مباشرة أو بواسطة سماسرة مستقرين فى القصير أو قنا ، ويعهد بهذه السلع إلى قباطنة السفن التى تنقلها فوق ظهرانها ،

أو يحملها معهم كأمتعة سفر ، عدد من المسافرين ، جميعهم من سكان الصعيد وأواسط أفريقيا الذاهبين لأداء الحج إلى مكة ، وعادة ما تتم هذه الصادرات أثناء شهرى أبريل ومايو وبأكبر قدر من النشاط .

ويكيل القمح ، وكذلك كافة الحبوب المصدرة عن طريق القصير ، ليس بأردب القاهرة ، وإنما بالتليسة ، وهى وحدة للكيل تبلغ قيمتها بالنسبة لأردب القاهرة

١٦ : ٩

وتباع تليسة الحنطة فى قنا بـ ٣ - $\frac{1}{4}$ بوطاقات .

وتباع حمولة الجمل ترن حوالى ١٧٠ ك ج بـ ٣ تليسة ، وتنفق قوافل الجمال المحملة على هذا النحو أربعة أيام للذهاب من قنا إلى القصير . وتتكلف مصاريف شحن تليسة القمح من ٢٠٠ إلى ٣٨٠ بارة وهو مبلغ يعادل القيمة الأصلية للقمح كما يباع فى أسواق قنا وقوص وأبنود حيث تباع عادة الحبوب المخصصة للتصدير إلى الجزيرة العربية .

وفى نفس هذه الأسواق ، تباع تليسة الشعير وتليسة الفول بثمن يبلغ فى المتوسط ٢ بوطاقة و ٦٠ مدينى .

وتباع تليسة العدس بـ ٤ بوطاقات و ٤٠ مدينى أى بنفس سعر تليسة القمح تقريباً .

وبخلاف حمولته من القمح والعدس ، فإن كل جمل فى قافلة ما يحمل كذلك كمية من الفول اللازم لغذائه أثناء الرحلة .

وعلى الدوام ، يدخل فى سعر اكتراء الجمل ، وهو الذى يتراوح بين ٣ - ٤ بوطاقات ، حسب احتياجات التجارة ، أجر الجمال المكلف بقيادة ستة جمال مع العناية بهم .

وكان من الممكن تحويل كل القمح المرسل إلى الجزيرة العربية إلى دقيق لولا غيبة الطواحين هناك (فى مصر) ؛ ولو تحقق ذلك لكان المصريون سيكسبون من وراء هذه العملية أجور الأيدى العاملة اللازمة لتشغيل الطواحين والتى تحسب بواقع ٤٨ بارة عن طحن كل أردب (مكىال القاهرة) .

وينتج قنطار القمح عادة ٩٠ رطلا من الدقيق ، وتبلغ مصاريف نقلها من قنا إلى القصير ١٠٠ مدينى للقنطار . وتشكل الزيت موضوعاً هاماً لحد ما فى تجارة الصادرات ، وتجلب هذه من قرى مصر العليا الواقعة بين المنيا وإسنا ، وتباع بسعر ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ مدينى للقنطار ، وتنقل فى قرب من جلد الجاموس ، ويستطيع الجمل أن يحمل منها أربعة قناطير ؛ وهو نفس ما يحدث بالنسبة للزيوت التى تستخلص من مختلف البنور الزيتية .

وتحتوى الجرة من الفخار ، والتى تسمى « بلاص » والتى تستخدم فى كيل الزيت على ٢٣ أو ٢٤ رطلا ، زنة القاهرة ، من الزيوت ، وتباع فى قنا بـ ٢٠٠ إلى ٢٤٠ بارة ؛ وعند نقل الزيت على ظهور الجمال ، يوضع فى قرب كبيرة ، ويستطيع الجمل أن يحمل ثلاثة قناطير أو أربعة .

ويباع قنطار السكر فى قنا بـ ٩ إلى ١٠ بوطاقات .

أما قنطار الزعفران أو زهرة القرطم فيباع بـ ٨ إلى ١٢ بوطاقة .

وأخيراً، فإن قطع قماش الكتان التى يبلغ طول القطعة الواحدة منها ٢٧ - ٢٨ ذراعاً ، والتى تصدر من مصر إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير تباع بـ ١٢٠ بارة للقطعة ، ويستطيع الجمل أن يحمل مائتى قطعة .

وتكال الحبوب المصرية عندما تصل إلى القصير بواسطة مكابيل تختلف عن تلك التى تستخدم فى قنا ؛ ويبلغ أردب القصير بالنسبة إلى أردب قنا نسبة ٣ : ٥ ، وأول هذه المكابيل يساوى بالنسبة لأردب القاهرة نسبة ٤٤ : ١٠٠ ، وتبلغ تكاليف إرسال الأردب من كافة أنواع الحبوب ، من القصير إلى ينبع أو جدة ١٦٠ مدينى .

ويباع القمح فى ينبع بستة قروش إسبانية لأردب القصير ، ويرتفع الثمن إلى سبعة قروش فى سنوات القحط .

ويباع قنطار السكر المصرى فى جدة وينبع بـ ٢٥٠٠ بارة فى حين يباع قنطار الزيت هناك بـ ١٢ - ١٥ قرشاً .

ويلاحظ ، أنه قلما يصدر عن طريق القصير سوى منتجات زراعية مصرية وكذلك الأقمشة وبعض المنتجات الأخرى من صناعات مصر البدائية .

وتحتل حافة الطريق التى يتبعها الناس خلال الصحراء للذهاب إلى هذا الميناء عربان من قبيلة العبابدة ، ولا يقوم هؤلاء بدور الشاحنين المعتادين فى هذا الطريق فقط ، بل أنهم مكلفون أيضاً بحراسة القوافل مقابل أتاوة تبلغ ٢٣ بارة ، تقدم لهم مقابل كل واحد من الجمال التى تتكون منها القافلة .

ولسوء الحظ ، فحيث ليس لدى هؤلاء العربان سوى ممتلكات قليلة يمكن المساس بها فإن من العسير إلزامهم بالمسئولية عن أحداث السلب التى قد ترتكب ضد القوافل وهى تحت حراستهم ؛ ولهذا السبب فإنهم لا يقومون بالتزاماتهم على الدوام بالأمانة الواجبة ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، فإنهم لا يعرفون سوى الحياة الرعوية ، ومن هنا فهم أكثر نهما للأشياء التى تفى بالضرورات الأولية ، فى الوقت الذى تقل رغبتهم فيه فى أشياء الرفاهية والترف : وهذا هو السبب فى أنهم يطلبون بخلاف أتاوة الـ ٢٣ بارة التى تحدثت للتو عنها ، $\frac{1}{4}$ من أردب القمح ودقيق الشعير أو من الفول عن كل واحد من الجمال التى تحمل بهذه السلع ، فى حين أنهم لا يطالبون بأى مقابل عينية فيما يختص بمحمولات السكر والزعفران والبن على الرغم من قيمتها الكبيرة .

وعندما تؤدى الحروب التى تتقاتل فيها القبائل العربية فيما بينها إلى جعل طريق القوافل أقل أمناً ، فإن القوافل تنجمع بانتظار أن تصبح كبيرة العدد لحد يكفيا أن تقوم بالدفاع عن نفسها ضد العصب التى قد تتمكن من مهاجمتها ؛ وفى هذه الحالة تسير القوافل فى حراسة ممالك يحصلون نظير حمايتهم تلك على ٦٠ بارة مقابل كل جمل .

ويتلقى ميناء السويس من القاهرة ، وهو أقرب الموانئ إليها ، بخلاف كمية معينة من مواد ومنتجات مصر ، معظم البضائع الأوربية المخصصة للجزيرة العربية والهند .

وحيث لا تدفع هذه الصادرات أية رسوم جمركية عند خروجها ، وحيث لا تسجل حالتها مطلقاً ، فإن من المستحيل أن نعرف على وجه الدقة كمية كل واحدة من هذه الصادرات : لذلك لا ينبغي أن ننظر للإشارات التي سنقدمها هنا ، إلا على أنها لمحات بسيطة ، حصلنا عليها تبعاً للمعلومات التي تلقيناها من موظفي جمارك السويس ، وبعض تجار القاهرة الذين يمارسون هذه التجارة .

وتقدر كمية الحبوب : القمح والفل والعدس ، التي ترسل سنوياً من مصر عن طريق مينائى القصير والسويس إلى مينائى جدة وينبع بـ ٤٠ أو ٥٠ ألف أردب . وتجلب الجزيرة العربية مباشرة من الهند الأرز الذى تستهلكه ، أما الأرز القليل الذى يصل إلى هناك من مصر فقلما يتجاوز خمسمائة أردب فى العام .

ويتكلف شحن أردبين من القمح ، وهما يشكلان كما قلنا حمولة جمل واحد ، أربع بوطاقات ، كما يصل ثمن الأردب مجلوباً إلى هذا الميناء لنقله بحراً إلى ستة بوطاقات .

أما عن البضائع الأوربية التى تصدر عن هذا الطريق ، فهى تختص بشكل رئيسى على : الحلى الزجاجية وورد البندقية ، المرجان ، القرمزية (حشرة للصباغة) ، الزعفران ، الحديد ، الصلب ، النحاس والورق .

وتشكل الحلى الزجاجية وورد البندقية وكذا المرجان سلعة تقدر سنوياً بـ ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف بوطاقة ، وتقدر كمية القرمزية التى ترسل كل عام إلى الهند عن طريق ميناء السويس بثلاثين إلى أربعين برميلاً ، وترتفع هذه الكمية فى بعض الأحيان لتصل إلى ثمانين برميلاً ثمن كل واحد ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ بوطاقة .

وكان يصدر سنوياً ٢ - ٣ قناطير من الزعفران ، يساوى القنطار الواحد منها ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ بوطاقة .

وتقدر قيمة الحديد والرصاص والنحاس المرسل من السويس إلى جدة بخمسين ألف بوطاقة ، أما قيمة الورق فتقدر هى الأخرى بخمسين ألف بوطاقة ، وأخيراً فقد كان يصل ثمن أسلاك النحاس المذهبة أو الفضية وكذلك بعض الخردوات وجميعها مخصصة للجزيرة العربية والهند ، إلى ٣٠,٠٠٠ بوطاقة .

وإذا ما قارنا الصادرات التي انتهيينا من بيانها بالواردات من الجزيرة العربية والهند إلى مصر ، فإننا نرى أن هذه الواردات كان ينبغي أن تسدد كلها على وجه التقريب نقداً ، وهذا ما كان يتم في الواقع .

الفصل الرابع

عن العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا

كانت الأمم الأوربية التى تقسم فيما بينها ، بشكل شبه تام ، تجارة مصر قبل الحملة الفرنسية هى ؛ البندقية ، توسكانيا ، وفرنسا . وكانت سفن هذه الدول وكذلك سفن جمهورية راجوزة تقوم بالتنقل بين الموانئ فى بحار الشرق ، متمتعة بكثير من الامتيازات ، حتى أن رسوم الدخول والخروج المفروضة على حمولات هذه السفن داخل الموانئ الأمبراطورية العثمانية كانت أقل مما تخضع له حمولات السفن الوطنية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المعاهدات التجارية التى التمتست الامتيازات لكل الأمم المسيحية تراعى بصرامة . وحيث كان القناصل الأوربيون المقيمون فى الموانئ المختلفة مكلفين بشكل خاص بالسهر على وضع هذه المعاهدات موضع التنفيذ ، فقد كانوا يلحون فى طلب مثل هذه المعاهدة عند الحاجة ؛ وبذلك فقد حرروا تجارة أممهم من الأعباء الهمجية التى كان من الممكن أن تنوء بها على يد حكام الولايات ، أو غيرهم من أصحاب السلطة المطلقة .

ولم يكن الأمر على هذا النحو مطلقاً بخصوص رعاية الدولة العثمانية ، إذ لم تكن لتجارهم من حماية ، من أى نوع ، داخل موانئ بلادهم هم ، لذلك فقد تحملت تجارتهم وحدها كل الضرائب التى كان يحلو للسلطة أن تحملها إياها حسبما تهوى ، كما لم تكن لهذه الأتالات التى تفرضها النزوات حدود تقف عندها ، اللهم إلا حدود جشع فارضياها . ولهذا السبب ، فقد كانت كل التجارة البحرية ، على وجه التقريب ، التى لهذه البلدان ، وعلى الرغم من كل المميزات التى يبيؤها الموقع الطبيعى لجزر اليونان ولكل سواحل تركيا ، تم على أيدي أمم أجنبية .

ومع ذلك ، فلا ينبغي أن نستنتج من هذا أنه لم تكن هناك علاقات تجارية مباشرة بين مصر وبقيّة ممتلكات الباب العالى ، فلقد تضاعفت هذه العلاقات لحد سهل معه علينا أن نجمع عنها معلومات واسعة ؛ لكننا لم نتسرع ، اعتماداً منا على هذه

السهولة ، في تحصيلنا لهذه المعلومات ، لكن العمليات العسكرية التي تمت فيما بعد ، والتي سبقت جلاءنا عن مصر ، لم تسمح لنا على الإطلاق بمواصلة العمل الذي كنا قد أخذناه على عاتقنا .

١ - تجارة مصر مع البندقية وتريستا

ترجع تجارة البندقية مع مصر إلى القرون الأولى من تأسيس هذه الجمهورية ؛ ولقد ظلت الأمم الأوربية لوقت طويل تحصل عن طريق هذه التجارة على بضائع الشرق . ومنذ أصبح ميناء تريستا نفسه مستودعاً ، كف البنادقة عن ممارسة سيادتهم على البحر الأدرياتيكي ؛ واقتسمت تريستا والبندقية فيما بينهما تجارة الواردات والصادرات التي كانت تتخذ موضوعاً لها ، نفس هذه البضائع .

وكانت حمولات المراكب التي تتوجه من البندقية إلى الاسكندرية مقسمة عادة بين القبطان ، وهو مالك الحصص من هذا المركب ، وبين مجهزي السفينة الذين كانوا يسعون على الدوام لامتلاك أكبر حصص فيها . وبخلاف هؤلاء ، فقد كان يوجد فوق ظهر السفينة أشخاص ممن يطلق عليهم بازار يوتي Bazariotti أى صغار التجار الذين يعملون بحارة على ظهر السفينة ؛ وكانوا بهذه الصفة ينقلون بحراً ولحسابهم ، شحنات مجانية تتفاوت في أحجامها وقيمتها .

وكان أصحاب السفن قد اقتنعوا باصطحاب هؤلاء البازار يوتي معهم لعدة أسباب : أولاً ؛ لأنهم يقومون بالعمل بحارة أثناء الرحلة ؛ وثانياً : لأن مصاريف الشحن من البندقية إلى الاسكندرية كانت قليلة الارتفاع ؛ وأخيراً ؛ لأن هؤلاء البازار يوتي كانوا يضطرون لأن يغيروا وهم على ظهر السفينة بحمولاتهم المجانية بضائع تحملها نفس السفينة ويدفعون عنها مصاريف شحن عالية .

وكانت البضائع التي تدخل في حصص القبطان ومجهزي السفينة تودع في الاسكندرية في محلات القومسيونجية أو ترسل بعد ذلك إلى القاهرة إلى التجار الذين وجهت السفينة إليهم .

وكانت الشحنات المجانية للبازار يوتى تباع عادة على ظهر السفينة وقبل نزولها على الأرض .

ويأتى من البندقية إلى مصر أجواخ خفيفة هى تقليد لأجواخ فرنسا بالإضافة إلى أجواخ حمراء اللون بالغة السمك تسمى ساي Sais ، وكذلك ساتان سادة ومقصب متعدد الأصناف ، وقطيفة سادة ومنقوشة بورود ، وورق كتابة أبيض اللون ، وورق لف رمادى اللون ، وأخيراً حبات زينة زجاجية من أشكال وألوان مختلفة ، لصنع العقود وأساور النساء الخ .

وفضلاً عن ذلك يصدر عن طريق مينائى البندقية وترهستا السلع القادمة من ألمانيا : النحاس الأصفر ، الزنك ، الصلب ، رقائق النحاس ، المرايا ، المسامير من مختلف الأحجام ، النصال ، أسلاك النحاس المذهبة أو الفضية ، الأبر ، الشصوص (شخص) ، الحديد من مختلف الأنواع ، الزئبق ، المغنسيوم ، كبريتور الزئبق ، الزرنينج ، أجواخ ليزج ، وأخيراً كمية محددة من اللاوندة .

ومنذ أن أغلقت الحرب أمام تجارتنا معظم موانئ الشرق ، كان يأتى سنوياً من البندقية إلى مصر مائتا بالة من الجوخ « موضة » فرنسا ، فى حين كانت هذه الواردات لا تشكل فيما مضى سوى أكثر من ٢٠ إلى ٣٠ بالة وتحتوى كل بالة على ١٢ قطعة ، طول القطعة ٣٠ إلى ٣٥ ذراعاً ^(١) وعرضها ذراعان . وكان يباع هذا الجوخ بسعر ١٨٠ - ٢٠٠ بارة للذراع . وكان أعلى هذه الأجواخ قيمة يساوى ٤ بوطاقات .

وكان يأتى من ساي (الجوخ السميك) البندقية خمسة أو ستة أصناف ؛ وكانت هذه الأجواخ مصبوغة باللون الأحمر بدرجاته المتفاوتة ، وكان الاستيراد السنوى منه يبلغ حوالى ٤٠٠ قطعة ، طول القطعة الواحدة خمسون ذراعاً ويبلغ عرضها أكثر من

(١) من المناسب أن نذكر هنا أنهم يستخدمون فى أسواق القاهرة نوعين مختلفين من الذراع : الأول ويبلغ طوله ٠,٥٧٧٥ من المتر وهو الذراع البلدى ، وهو يستخدم فى قياس المنسوجات الكتانية والقطنية المصنوعة فى البلاد ؛ أما الثانى ، ويبلغ طوله ٠,٦٧٧ من المتر فهو الذراع الاستانبولى أو ذراع القسطنطينية ، ويستخدم لقياس الأقمشة الحريرية والأجواخ الأوربية .

ذراعين بقليل . وكان الذراع من القماش يباع بسعر يصل إلى ٨ قروش أسبانية في عهد حكومة المالك الذين كانوا يستهلكون منه كميات كبيرة ، لكنه لم يعد يساوى أكثر من ٤ إلى ٥ بوطاقات أثناء إقامة الفرنسيين في مصر .

وكان يرد إلى مصر في السنة العادية مائة قطعة من ساتان البندقية درجة أولى بسعر الذراع ١٣٠ مدينى ؛ وأربعون إلى خمسين قطعة درجة ثانية بسعر الذراع ٨٠ إلى ٩٠ بارة وأخيرا مائة قطعة درجة ثالثة يباع الذراع منها بسعر ٧٥ بارة . ويبلغ طول القطعة ٨٠ إلى ١٠٠ ذراع من مقياس البندقية التى يبلغ طولها ٦٣٣٦ . من المتر ؛ وكانت الألوان المرغوبة أكثر من غيرها هى الأحمر والأخضر والأزرق .

وكان يصل حوالى ٤٠ قطعة من الساتان المطرز بالقصب بسعر الذراع ١٠٠ إلى ١٢٠ بارة ؛ ويبلغ طول القطعة الواحدة منها نفس طول القطعة من الساتان السادة ، وينبغى أن نضيف إلى هذه السلع أربعمائة أو خمسمائة قطعة من القماش المحلى بالقصب الذهبى أو الفضى وهو يستخدم ملابس للنساء وفى صنع الأثاث ، وكان يباع عادة بسعر ٦ بوطاقات للمازورة ؛ وزيادة على ذلك ٤٠ إلى ٥٠ قطعة من القطيفة طول الواحدة ٦٠ إلى ٧٠ ذراعاً ، ثمن الذراع الواحد ٢٤٠ مدينى .

وكانت الواردات من ورق الكتابة المسمى ذى الثلاث هلالات تبلغ ٢٠ ألف رزمة ، يستهلك جزء منها فى مصر ، وجزء آخر فى الجزيرة العربية وفى داخل أفريقيا ؛ وكان سعر الرزمة يصل إلى ٢٦٠ - ٤٠٠ بارة .

أما الواردات من الورق الرمادى الخاص بالتغليف فتبلغ حوالى ١٥ ألف رزمة بسعر الرزمة ١٤٠ - ١٥٠ مدينى .

وكانت الحلى الزجاجية من صنع البندقية ترسل فى براميل ؛ وكان يصل من هناك حوالى ٤٠٠ برميل من صنفين : الأولى ويسمى Conteria Ferrara والثانى ويسمى Conteria Mezza Libra . ويشكل النوع الثانى ثلثى الكمية الإجمالية التى تمر بمصر ، وهذه كما هو معروف محبوب من الزجاج المطفى بألوان مختلفة ؛ وكان يأتى من هناك صنف ثالث لاستعمال قوافل دارفور والحبشة ويسمى Conteria Transparente وهى تتكون

من حبوب من اللونين الأخضر أو الأصفر الأخاذ . وكان يصل منها حوالى العشرين برميلا ، وزن البرميل الواحد من ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، زنة القنطار ١٠٢ من الأبطال .

وكان القنطار من الصنف المسمى Mezza Libra يساوى من ٥٠ إلى ٥٥ جنيهاً بندقياً ، يساوى الواحد منها ٥٣ سنتيماً من العملة الفرنسية .

وكان سعر النوع الثالث أكثر ارتفاعاً بقدر طفيف .

وكانت أقيم الحلى الزجاجية الواردة من البندقية إلى القاهرة هى تلك التى تسمى كارنيولى Carniole ، وكان يصل منها ٣٠٠ صندوق يحتوى الواحد منها على ١٥٠ طرداً ، ويباع الطرد الذى يحتوى على ٦٠ مسبحة بـ ٣ إلى ٥ بوطاقات . وكان يوجد زيادة على ذلك عدد كبير للغاية من أنواع مختلفة من حلى البندقية الزجاجية ؛ وقد ارتفع استيراد هذه السلعة فى بضع سنوات إلى مليون ونصف مليون من الفرنكات .

وعندما نضيف إلى هذه السلع التى انتبينا من بيانها حوالى المائتين من المرايا المصقولة بثمان يصل إلى ١٠٠٠ بوطاقة ، وهذه لم تكن ترسل إلا حسب الطلبات التى تتم عليها ، فإننا نحصل على الحالة التقريبية للواردات الناتجة من مصانع البندقية . وإليك السلع الناتجة من مصانع ألمانيا والتى كانت ترسل من هذا الميناء أو من ميناء تريستا :

ثلاثون برميلا من النحاس الأصفر فى شكل رقائى أو أسلاك مختلفة السمك ، ووزن البرميل الواحد ستة قناطير ، زنة القنطار ١٠٥ أبطال ، ويبلغ ثمنه ٥٠ فندقلى ؛ ٣٠٠ صندوق من الصلب وزن الواحد من ٥ إلى ٦ قناطير بسعر ٦٠ بوطاقة ذهبى ، تساوى البوطاقة الواحدة منها ٦٠٠ مدينى ؛

حوالى ألف حزمة من صفائح النحاس والقصدير (سعر الحزمة من ٩٠ إلى ١٠٠ مدينى) ؛

٤٠٠ إلى ٥٠٠ صندوق من المرايا الألمانية الصغيرة ، تجهز بعد ذلك فى مصر حسب ذوق البلاد (ويبلغ ثمن الصندوق من ٣٦ إلى ٤٠ بوطاقة) ؛

٤٠٠ برميل من المسامير (يزن البرميل من ٤٠ إلى ٦٠ أقة ، وتباع المسامير من أصغر الأنواع بسعر الأقة ٦٥ بارة ، ومن أكبر الأنواع بسعر الأقة من ٤٠ إلى ٦٠ بارة) ؛

عشرة صناديق تضم كل منها من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ حزمة من النصال (تباع الحزمة من أربعة نصال بـ ٥٠ مدينى) ؛

حوالى أربعة آلاف ربطة من أسلاك النحاس المذهب أو الفضى (يباع الصنف الأول بـ ١٥٠ بارة للربطة ، والثانى بـ ٩٥ إلى ١١٠ بارة للربطة ؛ وهذه الأسلاك النحاسية تستخدم فى مصر لتزيين خراطيم الأرجيلات التى تغطى كما هو معروف بنوع من الأقمشة الحريرية) ؛

١٠٠ برميل من الحديدات تشتمل على السكاكين من مدينة ستيرى (بالنمسا) ، مقصات ، أمواس ، إبر ، شصات الخ (ويمكن أن تصل هذه السلعة فى السنوات العادية إلى ٢٥ ألف أو ٣٠ ألف قرش) ؛

١٠ إلى ١٥ برميلا صغيراً من الزئبق فى حالته المعدنية ، يزن البرميل ١٩٠ رطلا (يباع القنطار زنة ١٠٠ رطل بـ ٧٠ قرشاً أسبانياً) ؛ وكان يصل أيضاً حوالى ألف أقة من كبريتور الزئبق الأحمر (بسعر الأقة ٥ إلى ١٠ بوطاقات) ؛

٢٠ إلى ٣٠ برميلا من أكسيد الرصاص الأحمر زنة البرميل ٦٠٠ إلى ٧٠٠ رطل (يباع القنطار زنة ١٠٥ أرطال بـ ٨ إلى ١٠ فندقلى) ؛
١٥ - ٢٠ برميلا من الزرنيخ ؛

٢٥ - ٣٠ بالة من أجواخ ليزج ، تحتوى كل منها على ١٢ - ١٥ قطعة ، طول القطعة الواحدة ٣٠ ذراعاً (ويباع الذراع من هذا الجوخ بـ ٣ إلى ٣ بوطاقات) ؛
٤٠٠ برميل من اللاوندة (وسبق أن قلنا أن هذا النبات المجفف يأتى من تريستا وأن القوافل القادمة من دارفور وسنار هى التى تشتريه أو يرسل إلى جدة) ؛

أربع أو خمس حمولات صغيرة من جذور العرقسوس التى تأتى من الجزر التابعة للبندقية ، وهى جزر زانتى ، شيفانولى ، كورفو . ويتراوح ثمن الحمولة بما فى ذلك مصاريف الشحن ، بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ قرش تركى (يساوى القرش ٤٠ مدينى) ؛ وبخلاف هذه البضائع المتنوعة ، كان يشحن كذلك من البندقية إلى مصر حوالى عشرة آلاف لوح من خشب الصنوبر المشكل من أحجام مختلفة ، تباع بمتوسط سعر للوح الواحد ٥٠ مدينى .

وكان يشحن كذلك من تريستا كمرات وعوارض من نفس هذا الخشب ، ولم يكن ثمنها ليصل إلا ل ١٠٠٠٠ بوطاقة .

وكانت أكبر الأرباح التى تتحقق عن البضائع الموردة من البندقية تعود من الورق الأبيض ، والورق الرمادى ، والحراير ، والصلب ، والحديد ، والحديد ؛ فكانت تبلغ ٥٠ ٪ بالنسبة للورق ؛ وحوالى ٣٠ ٪ بالنسبة للحراير ؛ ومن ٢٠ إلى ٢٥ ٪ بالنسبة لبقية البضائع .

وكانت ترسو فى الأعوام العادية فى ميناء الاسكندرية ٦ إلى ٧ سفن تابعة للبندقية تبلغ حمولتها حوالى ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طن ؛ وكانت هذه هى أكبر السفن التى ترسو فى الاسكندرية ؛ أما السفن القادمة من تريستا فلم تكن تحمل إلا حوالى مائتى طن ، ولم تبدأ التجارة بين مصر وهذه المدينة الأخيرة فى الاستقرار إلا فى عام ١٧٨٥ وهى الفترة التى ذهبت فيها بعض العائلات الشرقية للإقامة فيها .

وكانت الحمولات المرسلة من البندقية وتريستا توجه إلى أربع عائلات بندقية وأربع عائلات يهودية تقيم فى الاسكندرية والقاهرة .

وكان تجار البندقية تحت الحماية والرعاية المباشرة للقنصل العام لأمتهم ، وكان يقيم فى القاهرة ، كما كان يوجد بالإضافة إلى ذلك نائب قنصل فى الاسكندرية ، وكان كلاهما يتلقى رواتب ثابتة من حكومة البندقية . وكانت الامتيازات التى تحصل عليها هذه الجمهورية من قبل الباب العالى هى على وجه التقريب نفس الامتيازات التى تحقّقها الإتفاقيات التى تربط الباب (العالى) بفرنسا .

أما عن أسعار الشحن على مراكب البندقية التى تأتى إلى الاسكندرية فقد كان يدفع ٤ إلى ٥ قروش (قيمة القرش ٤٠ مدينى) عن شحن بالة الجوخ وكذلك عن بقية البضائع التى تماثلها فى الوزن . وكانت قيمة الشحنات تسدد على الدوام تقريباً فى شكل كمبيالات أو فى شكل نقود معدنية تسوى بواسطتها أثمان القطن والخمور والحرير التى تذهب السفينة للحصول عليها من قبرص وسوريا .

الصادرات

كانت المنتجات المصرية التى ترسل سنوياً إلى البندقية وترىستا تشتمل على الزعفران ، وجلود الأبقار ، وملح النوشادر ، والنظرون ، ولب السنط المسهل ، والسنامكى بمختلف أنواعه ، وكمية ضئيلة من السكر . وكانت الأشياء القادمة من أواسط أفريقيا والتى ترسل إلى الأديباتيكى من ميناء الاسكندرية تشتمل على الصمغ من دارفور وسنار ، والعاج والتمر هندى وريش النعام .

وأخيراً ، فقد كان يصدر من منتجات الهند والجزيرة العربية عن نفس الطريق : البن ، والصمغ العربى ، والمر ، والبوصير (ثمرة سم السمك وهى مسهل) والكركم أو زعفران الهند ، وراتنج الطلاء ، والحتليت ، والصبر الكبدى ونوع آخر من الصبر .

ويرسل سنوياً إلى البندقية وترىستا كمنتجات ومواد غذائية مصرية من ١٥٠ إلى ٤٠٠ بالة من الزعفران ، وهذه السلعة تكون بالغة الخفة بقدر ما تكون بالغة النقاء ؛ وتزن الباله من الزعفران درجة أولى ٨٠٠ رطل ، أما الباله من النوع الأدنى فتزن حوالى ٩٠٠ رطل . ويباع القنطار زنة ١١٠ أرطال بـ ١٥ إلى ١٨ بوطاقة .

وقبل الوباء الحيوانى الذى ظهر بمصر قبل الحملة الفرنسية بسنوات قليلة ، كان يصدر فى السنة العادية ما يصل إلى ٢٠ ألف جلد بقر لم يكن يساوى الجلد منها إلا ٦٠ مدينى ، وبعد ذلك أصبح المصادر منها أقل ، فى حين تضاعف سعره .

وترسل إلى تريستا خمسة أو ستة صناديق من ملح النوشادر ، وزن الصندوق الواحد ٥٠٠ إلى ٦٠٠ رطل ، ويباع القنطار زنة ٢٠٤ أرطال بـ ٨٠ إلى ١٢٠ بوظافة .

ولم يكن يرسل نظرون مصر إلى البندقية وتريستا إلا عند نقص ملح الصودا الوارد من صقلية . وكان التصدير العادى يرتفع في هذه الحالة إلى ٥٠٠ ألف أقة ثمن الأقة الواحدة ٣ بارات .

أما التصدير السنوى للسنامكى إلى البندقية وتريستا فكان يبلغ ٣٠٠ قنطار ، زنة القنطار ١١٠ أرطال ، ويبلغ ثمن القنطار من ٣٥ إلى ٥٠ بوظافة . أما الصادرات من السنامكى من النوع المسمى بوصير فتبلغ ٢٠ قفصاً ، وزن القفص الواحد ٤٥٠ إلى ٥٠٠ رطل . ويباع القنطار منه ، وهو أيضاً يزن ١١٠ أرطال ، بـ ١٠ إلى ٢٠ بوظافة . ولا تستورد البندقية وتريستا السكر من مصر إلا في حالة الحرب ، وفي هذه الحالة يتم الأمر على اللوام بكميات قليلة للغاية .

وينبغى أن نضيف إلى هذه السلع المصرية المختلفة حوالى العشرين بالة من الأقمشة الخشنة المسماة دمياطى وتصنع هذه في رشيد وداخل الدلتا .

ومن الأشياء الواردة من داخل أفريقيا كان يصدر من مصر إلى البندقية وتريستا :

٥٠ قفصاً من الصمغ العربى من دارفور وسنار ، ويستخدم خصيصاً في تجهيز الساتان والأقمشة الحريرية الأخرى (ويزن القفص ٩ إلى ١٠ قناطير ويساوى القنطار ٢٥ فندقلى) ؛

١٠ بالات من التمر هندى تقسم بالتساوى تقريباً بين البندقية وتريستا (تزن كل بالة من التمر هندى ٩ إلى ١٠ قناطير بسعر يبلغ ١٦ إلى ٢٠ بوظافة للقنطار ، وأكثرها امتيازاً هو التمر هندى القادم من دارفور) ؛

صندوقان من ريش النعام إلى تريستا : يزن كل صندوق ٣٠٠ إلى ٤٠٠ رطل ، ومتوسط ثمن الرطل حوالى ١٠ بوظافات ، وإن كان هذا السعر يتنوع حسب صنف ولون الريش ؛ فيباع الصنف درجة أولى من الريش الأبيض بـ ٤٠ بوظافة للرطل ، ومن

الصنف درجة ثانية بـ ٣٠ بوطاقة ، ودرجة ثالثة بـ ١٥ بوطاقة ، ودرجة رابعة بـ ٨ بوطاقات ؛ وبيع الرش الأسود بـ ٩٠ إلى ١٤٠ مدينى للرطل .

وأخيراً ، فقد كان يأتى إلى البندقية وتريستا من سلع الجزيرة العربية والهند ، عن طريق الاسكندرية :

٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ فردة من البن اليمنى (زنة الفردة كما هو معروف $\frac{1}{4}$ ٣ قناطير ويصل ثمن القنطار إلى ٣٠ قرشاً أسبانياً ؛ وكانت الصادرات من هذه السلعة فيما مضى أكبر من ذلك بكثير ، إذ كانت تصل إلى ثمانية آلاف فردة) ؛

٢٠ إلى ٣٠ قنطاراً من الصمغ العربى من جدة (يزن كل قفص من ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ رطل تساوى ال ١٣٠ رطلا منها قنطاراً سعوه من ١٥ إلى ١٨ فندقلى) ؛

٤٠ إلى ٥٠ قفصاً من البخور زنة القفص من ٦ إلى ٧ قناطير (قنطار البخور مثله فى ذلك مثل القنطار من كل العقاقير القادمة من الجزيرة العربية يزن ١٥٠ رطلا وبيع بـ ٢٠ إلى ٣٠ بوطاقة ذهبى ، وتنقص ال ١٥٠ رطلا بعد تنظيفها واستخلاص البخور بالحالة التى يصل بها من الجزيرة العربية إلى ١٠٠ رطل ؛ وهكذا فإنه يفقد عن طريق التنظيف ما بين الثلث والربع من وزنه) ؛

٥ أو ٦ أقفاص من المر ، يزن القفص الواحد ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ رطل (زنة القنطار ١٥٠ رطلا وبيع بـ ٢٥ إلى ٥٠ بوطاقة ذات ال ٩٠ مدينى) ؛

١٢ إلى ١٤ بالة من البوصير (ثمرة سم السمك) زنة الباله ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ رطل ، ويذهب هذا النوع من العقاقير كله تقريباً من البندقية وتريستا إلى إنجلترا) ؛

٤ أو ٥ بالات من الكركم تزن ٩٠٠ إلى ٩٥٠ قنطاراً يصل ثمنها ١٥ إلى ٢٠ فندقلى (وتشحن هذه السلعة بشكل خاص إلى تريستا) ؛

حوالى ٢٥ بالة من الحلتيت (صمغ كريحه الرائحة ، والمذاق ، يستخدم لتسكين التشنجات) تتكون كل منها من فردتين ، تزن الواحدة منهما ٣٥٠ إلى ٣٦٠

رطلا (ويساوى القنطار زنة ١٥٠ رطلا وزنه خام من ٢٠ إلى ٣٠ بوظافة ، ولا يرسل منها إلى البندقية إلا خمس أو ست فردات ، أما العشرون فردة الأخرى فتمر بنريستا حيث تصدر إلى ألمانيا) ؛

وأخيراً ٢٠ فردة من الصبر تقسم بالتساوى تقريباً بين البندقية ونريستا : وتزن الفردة $\frac{1}{4}$ ٢ قنطار ، زنة كل منها ٥٢٥ رطلا ، ويباع بـ ١٨ إلى ٢٠ فندقلى .

٢ - تجارة مصر مع توسكانيا

الواردات

يصدر من ليفورنيو إلى مصر القرمزية (حشرة تستخدم فى الصباغة) ، الساتان ، التفتاز ، الفلورنس ، التفتاز الأسود ، أقمشة حريرية مطرزة ، القطيفة السادة والمنقوشة ، الأجواخ والطرايش ، العنبر وحببات المسابح من خامات مختلفة وأصداف مختلفة ، المرجان ، ورق الكتابة ، سلفور الرصاص (للصباغة) ، الفساغ ، القرنفل ، الفلفل ، الفلفل الحلو ، الرصاص ، القصدير ، الحديد ، الزنك ، الأسلحة من صنع إنجلترا ، الحدايد ، المغنسيوم ، الزرنيخ ، الأسلاك الحديدية ، مربعات الرخام ، الأعمدة الرخامية ، القروش الأسبانية ، التالير (نقد ألماني) سكين البندقية (عملة ذهبية) .

وفى السنة العادية ، يأتى إلى الاسكندرية أربعون أو خمسون برميلا من القرمزية تباع الليرة منها تسليم ليفورنيو بـ ٣ إلى ٥ قروش أسبانية ؛

وخمسون صندوقاً يحتوى كل منها على عدد من قطع الساتان يصل إلى نحو خمس وعشرين قطعة ، وتساوى هذه الصناديق ، تبعاً لعدد القطع التى تحتوى عليها من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ scus توسكاني ، وقيمة الواحد من هذه القطع النقدية بالنسبة إلى القرش الأسباني تصل إلى نسبة ٢٥ : ٢٨ ؛

حوالى ثلاثين صندوقاً من التفتاز الفلورنسى (يضم الصندوق الواحد عادة

من ١٠ إلى ٢٠ قطعة من التفتاز ، يصل طول القطعة منها إلى نحو ٥٠ إلى ٦٠ ذراعاً ، بل يبلغ في بعض الأحيان ١٠٠ إلى ١١٠ أذرع ، ويباع الذراع الواحد في العادة بـ ٧٠ إلى ٨٠ مدينى ؛

حوالى العشرين صندوقاً من التفتاز الأسود ، يضم كل منها من ١٠ إلى ٢٠ قطعة ، ويبلغ طول القطعة من ٥٠ إلى ١٠٠ ذراع ، ويباع الذراع بـ ١٠٠ إلى ١٣٠ بارة ؛

من ٩ إلى ١٠ صناديق تضم أقمشة من الحرير المقصب بالذهب أو الفضة ، ويحتوى كل واحد من هذه الصناديق على أكثر من عشر قطع من الحرير ، طول القطعة منها ٣٠ إلى ٥٠ ذراعاً ؛ ويباع الذراع من هذا القماش عادة بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات ؛ وتستخدم هذه الأقمشة في صنع ملابس النساء وفي أعمال التأثيث . وزيادة على ذلك كان يصل إلى مصر من ٥ إلى ١٠ صناديق من أقمشة الحرير المطرز ، ويضم كل صندوق من ٥ إلى ٢٠ قطعة ، طول الواحدة من ٣٠ إلى ٥٠ ذراعاً ، ويتراوح ثمن الذراع من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بارة ؛

دسته واحدة من صناديق القطيفة ، يضم كل صندوق منها ١٢ قطعة ، طول الواحدة منها ٥٠ ذراعاً ، ويصل ثمن الذراع من هذه القطيفة عادة إلى نحو ٣ بوطاقات ؛

١٠ صناديق من الكريب ، يحتوى كل منها على ٢٠ إلى ٤٠ قطعة ؛ طول القطعة ٣٦ ذراعاً ، ثمن الذراع ٥٠ بارة ؛

١٦ - ١٨ صندوقاً من الطرايش المصنوعة في فرنسا ، ويضم الصندوق من ١٠٠ إلى ١٢٠ دسته ، ثمن دسته الواحدة من ١٠ - ١٢ بوطاقة ؛

٢٠٠ بالة من الجوخ الفرنسى ، تضم كل واحدة ١٢ قطعة ، طول القطعة الواحدة منها من ٣٠ إلى ٣٢ ذراعاً ، ويبلغ عرضها ذراعين . ولم يحدث أن استوردت هذه السلع عن طريق ليفورنيو إلا منذ حرب التحرير .

ويأتى من ليفورنيو إلى الاسكندرية ، لصنع العقود والأساور ، حبوب العنبر

الأصفر من عشرين حجماً مختلفاً . وهذه الواردات عبارة عن ٤٠ صندوقاً من هذه السلعة ، يضم كل صندوق منها ١٠٠ كيس من الحبوب ، ويوزن من ٣٠ إلى ٣٦ أقة ؛ ويبلغ متوسط سعر الأقة نحو ١٧ فندقلي ؛

عشرون صندوقاً من حبوب المرجان تزن من ١٠٠ إلى ١٥٠ رطلا ؛ ويتراوح ثمن الرطل من ١٥ إلى ٣٠ بوظاقة ، بحسب حجم هذه الحبات ؛

٣٠٠ بالة من الورق ، وتحتوي البالة الواحدة على ١٢ إلى ١٥ رزمة ثمنها من أربع إلى ١٥ بوظاقة . ويرد منها ثلاثة أصناف . ويشكل الصنف الثالث منها ، وهو أصغرهما حجماً ، ثلاثة أرباع إجمالى الوارد ؛

نحو ألف برميل من أكسيد الرصاص الأحمر ، زنة البرميل الواحد نحو ٥٠٠ رطل ، ويباع القنطار زنة ١٥٠ رطلا من هذه الحامة بـ ٨ أو ٩ بوظاقات ؛ وقد ارتفع ثمنه إلى ٣٠ بوظاقة منذ الحرب ؛

١٢ برميلاً من القرنفل ، يزن البرميل الواحد من ٢ إلى ٦ قناطير ، زنة القنطار من هذه العطارة ١٠٠ رطل ، ثمن الرطل أربع بوظاقات ؛

٢٠ أو ٣٠ طناً من الفلفل الرفيع ، ويوزن الطن نحو خمسمائة أقة ؛ وتباع الأقة بـ ٥٠ إلى ٦٠ بارة ؛

٥٠ إلى ٦٠ جوالاً من الفلفل يزن الجوال الواحد أربعة قناطير ، زنة القنطار الواحد ١٠٢ رطل ، ويباع بـ ٦٠ بوظاقة ذهبى .

٦٠٠ إلى ٧٠٠ قنطار من القصدير ، زنة القنطار ٢٠٠ رطل ، وثمنه حوالى ٧٠ بوظاقة ؛

حوالى عشرة آلاف قنطار من الحديد ، ثمن القنطار ١٥ بوظاقة فى المتوسط ؛

٢٠٠ صندوق من الزنك ، ثمن الصندوق الواحد من ٦٠ إلى ٧٠ بوظاقة ذهبى ؛

٣٠ أو ٤٠ صندوقاً من الحديد المختلفة : مثل السكاكين ، والمقصات ،

والملاعق ، والنحاس الأصفر ، ألخ - وكان يتراوح ثمن الصندوق بحسب أصناف البضائع التى يحتوى عليها ، من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ بوظاقة ؛

ثلاثة أو أربعة براميل من أسلاك الحديد ، يزن كل واحد منها نحو ثمانية قناطير ، ويبلغ متوسط ثمن القنطار ٤٠ بوظاقة ؛

ما يساوى نحو خمسين ألف بوظاقة من الأسلحة والسلع الانجليزية الأخرى المرسلة إلى مصر عن طريق ليفورنيو ؛

١٨ أو ٢٠ برميلا من المغنسيوم ، ويزن البرميل الواحد عشرة قناطير ، ثمن القنطار الواحد من ١٠ إلى ١٢ بوظاقة ؛

من ٥٠ إلى ١٠٠ برميل من الزرنيخ ، ويزن البرميل الواحد منها ٥ قناطير ، ثمن القنطار الواحد منها ٥٠ بوظاقة ذهبى ؛

نحو عشرة آلاف مربع رخام ، ثمن المربع من ٩٠ إلى ١٠٠ بارة ؛ وحوالى عشرين عموداً من الرخام تامة التجهيز ، تساوى تبعاً لأحجامها ٤٠ - ٥٠ بوظاقة إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ بوظاقة .

وأخيراً ، فيقدر النقد المعدنى الذى كان يتدفق سنوياً إلى مصر بـ ٣٠٠ ألف أو ٤٠٠ ألف من القروش الأسبانية والتالىرى ، وب ١٥ ألف سكين بندق ، وذلك لتخليص سداد السلع التى كانت تصدر منها إلى ليفورنيو .

الصادرات

يصدر من الاسكندرية إلى ليفورنيو ، فى شكل منتجات وسلع مصرية : القمح ، الأرز ، الفول ، الزعفران ، الكتان ، غزل القطن ، ملح النشادر ، ملح البارود ، المنسوجات القطنية والكتانية ، السنامكى ، لباب سنط العنبر (مسهل) ، جلود الجاموس والأبقار والخراف والجمال .

ويصدر كذلك من الاسكندرية إلى توسكانيا ، كمنتجات وسلع قادمة من
أواسط أفريقيا ومن آسيا : العاج ، التمر هندی ، صمغ سنار ، ريش النعام ، البن ،
صمغ جلة وينبع ، البخور ، الكركم ، الألوة أو الصبر ، المر ، البوصير (ثمرة سم
السّمك) صمغ الطلاء والوزيش ، الحلتيت (صمغ كريبه الرائحة يستخدم في
تسكين التشنجات) .

وعندما كانت أوروبا تعاني من نقص في الحبوب ، كانت ليفورنيو تستورد من
مصر كميات محددة من هذه الحبوب ، كما حدث على سبيل المثال خلال العامين
الذين سبقا حملتنا على مصر ، حين جاءت إليها من دمياط والاسكندرية نحو عشرين
حمولة تشتمل على القمح والأرز والبقول . وفيما مضى كانت صادرات الأرز وحدها
كبيرة الحجم ، إذ وصلت إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف أردب .

وتقدر كمية الزعفران التي تصدر سنوياً إلى ليفورنيو بحوالى ألف قفص ،
وتحتوى هذه الأقفاص ، أو هذه السلال المنشورة الشكل ، على ثمانية قناطير ، زنة
القنطار ١١٢ رطلا ، ويبلغ ثمنه ٩ إلى ١٠ بوطاقات .

كما يقدر ما يصدر إليها من الكتان بستة آلاف إلى ٦٥٠٠ بالة ويتراوح ثمن
البالة التي تزن مائتي أقة ب ٢٥ إلى ٥٠ بوطاقة ، حسب الصنف .

أما غزل القطن ، الذي يصدر إلى توسكانيا ، فكان يأتي من القاهرة
وضواحيها ؛ وكان يصدر منه كل عام من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بالة ، تزن البالة الواحدة منها
سبعة قناطير ، زنة القنطار ١٢٥ رطلا . ويتراوح ثمن رطل القطن المغزول ما بين ٢٥ إلى
٤٠ بارة .

وقلما يتجاوز مقدار الصادرات سنوياً من ملح النواشدر العشرة أقفاص يزن
القفص الواحد منها خمسة قناطير . ويبيع القنطار من هذا الملح ، زنة ٢٠٤ من الأبطال
ب ٩٠ إلى ١٤٠ بوطاقة .

وقد استوردت توسكانيا منذ حروب الثورة كمية ضئيلة من ملح البارود من

مصر . وكانت كمية الصادر منه سنوياً تصل إلى أربعة أو خمسة آلاف قنطار ، ثمن الواحد منها من ٣ إلى ٥ بوطاقات .

أما منسوجات القطن المصرى التى ترسل سنوياً إلى ليفورنيو فكانت تسمى دمياطى ، وكانت تصنع عادة فى رشيد ، حيث كان يصدر منها كل عام ما بين ٣٠ - ٤٠ بالة ، تشتمل كل بالة منها على ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة ، طول القطعة الواحدة ثمانية أذرع ، ويتراوح ثمن القطعة بين ٦٠ إلى ١٢٠ مدينى .

وكان يصدر كذلك عشرون بالة من الأقمشة الكتانية من الصنف المسمى منوفية لأنه كان يصنع فى ولاية منوف . وكانت الباله تضم ١٥٠ قطعة ، طول الواحدة منها نحو ٢٥ ذراعاً ، وتساوى من ٨٠ إلى ١١٠ بارة .

وفى الماضى ، كان لابد أن تشتمل هذه الصادرات من الأقمشة الكتانية المصرية على جزء كبير من تلك الأقمشة المسماة أسيوطى . ولكن هذه الأقمشة لم تعد تشكل جزءاً من هذه الصادرات منذ ما يزيد على عشرين عاماً .

كذلك كانت تحصل ليفورنيو من مصر سنوياً على نحو ٥٠٠ قنطار من السنامكى ، ويبيع القنطار زنة ١١٠ رطل بـ ٣٠ إلى ٤٠ بوطاقة ؛

وتحصل بالإضافة إلى ذلك على عشرين قفصاً من لباب سنط العنبر ، يزن القفص منها من أربعة إلى خمسة قناطير ، ثمن القنطار الواحد من ١٢ إلى ١٥ بوطاقة .

ومنذ الوفاء الذى حل بالماشية فى عام ١٧٩٠ ، لم يعد بإمكان مصر أن تصدر الجلود إلى ليفورنيو ، وكانت تصدر منها قبل هذا التاريخ من ٢٠ إلى ٣٠ ألفاً كل عام ، ثمن الجلد الواحد منها من ٤٥ بارة ($\frac{1}{4}$ بوطاقة) إلى ٤ بوطاقات ، تبعاً للصنف .

أما السلع الواردة إلى مصر عن طريق قوافل دارفور وسنار ، فقد كان يرسل منها إلى ليفورنيو ، عن طريق الاسكندرية ، ما يقرب من ٣٠٠ طن من العاج ، ثمن الطن الواحد منها من ٦٠ إلى ٨٠ فندقل ؛

وكذلك ٢٠ إلى ٣٠ قفصاً من التمر هندى ، زنة الواحد منها خمسة قناطير ، ويبيع القنطار زنة ١١٠ أرطال بـ ٣٠ بوطاقة ؛

ومائتا قفص من الصمغ العربى وارد سنار ، يزن القفص من ١٠ إلى ١١ قنطاراً ،
 زنة القنطار ١٢٠ إلى ١٢٥ رطلا ؛ وحين يكون الصمغ خالياً من الشوائب ، يباع بسعر
 ٢٠ إلى ٢٢ فندقلى ، ويساوى الفندقلى ١٤٠ بارة ؛

٢٠ صندوقاً من ريش النعام ، يزن كل صندوق منها من ٥٠ إلى ٢٠٠ رطل ،
 ويباع الرطل من أجمل أنواع الريش الأبيض بـ ٤٠ بوظاقة ؛ ويصل سعره أحياناً إلى ١٠٠
 زر محبوب ؛ أما رطل الريش الأبيض من الصنف العادى فلا يتعدى ثمنه ١٥ بوظاقة ؛
 أما ثمن الرطل من النوع الأسود من نفس الصنف (العادى) فلا يزيد على بوظاقتين .

أما السلع الواردة من الجزيرة العربية فيصدر منها سنوياً إلى ليفورنيو ١٢٠ فردة
 من بن موخا ، تزن الفردة من ثلاثة قناطير إلى ثلاثة قناطير ونصف القنطار ، ويبلغ
 ثمن القنطار ٣٠ بوظاقة ؛

مائة قفص من الصمغ العربى القادم من جدة وينبع ، ويحتوى كل واحد من
 هذه الأقفاص على ١٠ إلى ١١ قنطاراً . ويوزن قنطار الصمغ العربى بعد تخليصه من
 الشوائب ١٢٠ رطلا ، ويباع بـ ١٨ فندقلى إذا كان قادماً من جدة ، وبـ ١٤ فندقلى فقط
 إذا كان من الصنف القادم من ينبع .

وعندما كانت الحرب بين الباب العالى وبين روسيا لا تسمح للروس مطلقاً
 بالحصول على البخور من القسطنطينية ، كانت ترسل منه من الاسكندرية إلى
 ليفورنيو كمية أكبر حجماً (من المعتاد) ، تصل فى بعض الأحيان إلى ٣٠٠ قفص ،
 يزن القفص الواحد منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، زنة القنطار الواحد ١٥٠ رطلا ، ويبلغ
 سعره من ١٥ إلى ٢٥ بوظاقة ذهبية .

كما كان يرسل سنوياً ١٠ بالات من الكركم ، تزن الباله الواحدة ٧ قناطير ،
 ويساوى القنطار زنة ١٥٠ رطلا ٢٠ فندقلى .

ويرسل كذلك كل عام إلى ليفورنيو خمسة أقفاص على الأكثر من المر ، زنة
 القفص من ٦ إلى ٧ قناطير ، ويتراوح ثمن القنطار زنة ١٥٠ رطلا من
 ٣٠ إلى ٥٠ بوظاقة ؛

ومائة بالة من البوصير (ثمرة سم السمك) ، وزن البالة الواحدة من ٦ إلى ٧ قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، وبيع به ١٥ فندقلى ؛

من ١٠ إلى ٢٠ قفصاً من صمغ الطلاء ، يبلغ وزن القفص من ستة إلى سبعة قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ؛

خمس أو ست بالات من الحلتيت وزن البالة من سبعة إلى عشرة قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا وبيع به ٢٥ بوظاقة .

وتتم التجارة بين مصر وتوسكانيا عن طريق بيوت تجارية أوربية مستقرة فى مصر ، أو عن طريق تجار شرقيين استقروا فى ليفورنيو ، ويتعاملون مع مسيحيين من دمشق وحلب .

ولم يستقر فى الاسكندرية سوى ييتين تجاريين تابعين لتوسكانيا ولم يستقر من هذه البيوت فى القاهرة سوى ثلاثة بيوت ؛ وفى نفس الوقت كان يوجد فى هاتين المدينتين خمسة عشر أو عشرون تاجرا سوريا ، وأثنان أو ثلاثة من التجار اليهود ، كانوا يقومون مباشرة بممارسة هذه التجارة .

وكانت تصل فى السنوات العادية من ١٢ إلى ١٥ سفينة قادمة من ليفورنيو إلى الاسكندرية ، تنتمى إلى مختلف الأمم الأوربية .

وكان يدفع بمثابة سمسة أو عمولة لوسطاء الاسكندرية ٤٠ بارة عن الصندوق الواحد ، أو البالة الواحدة مهما يكن حجم أو وزن أى منهما .

٣ - تجارة مصر مع فرنسا

الواردات

كان يصدر من فرنسا إلى القاهرة سلع مختلفة تنتجها المصانع الوطنية ، بالإضافة إلى بضائع متنوعة ، قادمة من بلاد أجنبية ، وخزنت فى مارسيليا .

وكانت أهم البضائع الفرنسية تشتمل على أجواخ لانجدوق المعروفة باسم لندران درجة أولى وثانية ، وكذلك على أجواخ من سيدان ومن لوفيه وآب فيل ، بالإضافة إلى الفلانل من موبلييه ، ومنسوجات من ليون محلاة بجالونات ذهبية وفضية ، وأغطية رعوس حمراء تسمى طربوش صنعت في بروفانس ؛ وحدايد وأسلحة من مصنع سانت إتيان ؛ وإبر وخمور من موبلييه وورق تغليف وخزف من ضواحي مارسيليا ، ومشروبات روحية من أصناف مختلفة ؛ وورود الخزامى ، أو اللانودة ؛ وصابون وعطور ، ومشروبات وحلوى ، وأخيراً على حلى وماسات غير مصنعة .

أما السلع التي جلبت من الخارج بقصد تصديرها إلى مصر عن طريق مارسيليا فهي : الأسلحة من ألمانيا وبشكل خاص نصال السيوف سواء للجلاية أى لقوافل أواسط أفريقيا أو لعرب جدة ؛ والرصاص والحديد من السويد وموسكوفيا ؛ والقصدير ، وسلفور الرصاص ، والزنك ، والجلود والمفراء ، والفشاح ، والقرمزية ، والحرقرة ، والفلفل ، والمستكة ، والفلفل الأسود ، والزنجبيل ، والأخشاب التي تدخل في الصناعة .

وتشكل أجواخ لانجدوق الجزء الأكبر والأهم من صادرات فرنسا إلى مصر ، إذ كانت مصر تستهلك من هذه الأجواخ في العام الواحد من ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ بالة ، تضم كل بالة ١٢ قطعة ، تشتمل في مجموعها على مائتى ذراع فرنسى ، ويبلغ عرض هذه الأجواخ $\frac{1}{4}$ ٢ ذراع فرنسى .

ويتراوح سعر أجواخ لانجدوق تبعاً للصنف من ٧ فرنكات و ٥٠ سنتيما إلى ١٠ و ١٤ فرنكا للذراع الواحد .

ونادراً ما كان يبلغ الوارد السنوى من أجواخ سيدان ولوفيه وآب فيل الفاخرة ثمانى أو عشر بالات .

ويمكننا أن نقدر إجمالاً ثمن منسوجات وحلى ليون التي تصدر كل سنة إلى مصر بنصف مليون من الفرنكات .

وقد أقيمت في كل من مارسيليا وإكس مصانع للطرايش على النمط التونسي ، وبدأت تصدر من هذه السلعة إرساليات كبيرة بعض الشيء ؛ وعلى الرغم من أن هذه المصانع لم تصل بعد ، في صناعة هذه السلعة ، لنفس الدرجة من الجودة التي بلغتها مصانع الدول البربرية (دول المغرب) فإن صادراتها كانت تبلغ مع ذلك نحو العشرين صندوقاً ، يضم كل صندوق منها ثمانين دسنة من الطرايش ؛ ويبلغ ثمن الصندوق الواحد في العادة من ألفين إلى ألفين وأربعمائة فرنك .

أما الحدايد القادمة من مارسيليا فكانت تشتمل على السكاكين ، والمرايا ، والشمعانات ، والمقصات ، والأقفال ، والأمشاط ، والدبايس ، والإبر الخ . وكان يبلغ ثمن كل هذه السلع سنوياً من ثلاثين إلى خمسين ألف فرنك .

وكانت أسلحة سانت إتيان التي ترسل إلى مصر عبارة عن البنادق والقرايبات والطبنجات والمسدسات المحلاة بالفضة أو المزانة بطرق مختلفة .

بذلك كانت الإبر ترد من سانت إتيان ، وكانت هذه السلعة التي تخصص للتصدير تشتمل على ١٢ - ١٥ برميلا ، يمكن تقدير ثمن الواحد منها بـ ٢٥٠٠ فرنك .

أما الجزائر السائل المصنوع في موبلييه فكان يستخدم في طلاء أعمال النجارة ، وكان يورد منها إلى مصر ٨ - ١٠ براميل في العام الواحد .

وكان الورق الوارد من فرنسا ينقسم إلى نوعين : الأول وتحتوي الباله منه على ٢٤ رزمة ؛ والثاني وتضم الباله منه ١٤ رزمة فقط .

وكان النوع الأول يرسل عن طريق السويس إلى جدة ؛ أما الثاني فكان يستهلك في مصر ، وكان الاستهلاك السنوي من هذين النوعين يبلغ ستائة أو ثمانمائة باله ، يبلغ متوسط ثمن الواحدة منها بحسب ثمن بيعها في مارسيليا ٤٠ إلى ٥٠ فرنكا .

أما خرف هذه المدينة وضواحيها فلم يكن موضوعاً لتعامل تجارى كبير بالنسبة للبيوت التجارية التي تتجر مع الشرق ؛ لكنه كان يشكل شحنات مجانية خاصة بقباطنة وضباط السفن ، وكان يجلب منها نحو ٥٠٠ صندوق في العام الواحد ، ويبلغ ثمن الصندوق ٢٥ إلى ٣٠ فرنكا .

كذلك كانت مشروبات مارسيليا الروحية ، شأنها شأن الخنز ، مجرد سلع بسيطة تنقل مجاناً لحساب القباطنة وبحارة السفن ؛ فكان يصل منها إلى الاسكندرية مائتان أو ثلاثمائة صندوق كل سنة ، حيث تستهلك الكمية الأكبر من هذه الصناديق . وكان متوسط ثمن الواحد من هذه الصناديق الصغيرة يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ فرنكا ؛ أما ورود الخزامى أو اللاوندة ، التى كان يورد منها فى السنة العادية من ٦٠ إلى ٨٠ بالة ، وكذلك الصابون والشربات والحلوى ، فقد كانت كلها بالمثل ، مجرد سلع تنقل مجاناً لحساب القباطنة والبحارة .

أما المجوهرات الواردة من فرنسا فتشتمل على ساعات من جنيف ، وحلقات من باريس ، وماسات خام تصنع فى القاهرة تبعاً للذوق الشرقى .

وحيث لم تكن هذه السلع لتعلن مطلقاً للجمارك ، فإننا لا نستطيع أن نحصل على أى بيان بقيمة هذا الفرع من فروع التجارة .

ويشكل الحديد والصلب الواردان من السويد ، وكذا الرصاص والقصدير والزنك الواردة من إنجلترا ، وهى السلع التى توردها تجارة مارسيليا كل عام إلى مصر ، ما قيمته ٦٠٠ ألف فرنك . ولم تكن هذه المعادن تخص مصر وحدها ، فقد كان يذهب جزء كبير منها إلى الجزيرة العربية عن طريق السويس .

ويصدر من مارسيليا ثلاثمائة أو أربعمائة برميل من سلقور الرصاص ، يبلغ سعر البرميل الواحد منها ١٥٠ فرنكا ، وكانت هذه السلعة ترد من إكوس Ecosse أو سردينيا .

أما استيراد الفشاغ (دواء يسبب حدوث العرق) ، الذى يستخدمه المصريون بكثرة ، فيصل فى العام الواحد إلى عشرين أو ثلاثين برميلا ، يزن كل منها من ثلاثة إلى أربعة قناطير وعادة تساوى اللبة منه ، زنة مارسيليا ، وهى التى تبلغ بالنسبة للبة من زنة مارك ما يساوى ١٦ : ٢٠ ، ثلاثة فرنكات .

وتعد القرمزية واحدة من أهم السلع المستوردة من الخارج على ظهر مراكب فرنسية ؛ وتحظى القرمزية القادمة عن طريق مارسيليا بتقدير خاص عن تلك التى ترد طريق أماكن أخرى ، إذ كانت الأولى تنقى بعناية من كل الشوائب التى قد تقلل من جودتها قبل أن تبهر السفن بها .

ويصدر منها إلى مصر سنوياً مائة برميل ، يزن الواحد منها ٧٥ إلى ٨٠ أقة .
وتساوى الليرة منها في مارسيليا ١٦ - ١٨ فرنكا ؛ وتستهلك مصر من ٥٠ إلى ٦٠
برميلا من هذه السلعة تستخدمها في صبغ الحرير الذى تنتجه مصانع مختلفة في
داخل البلاد ؛ أما الجزء الباقي فيرسل إلى الهند عن طريق السويس وجدة .

أما التوابل ومواد العطارة مثل القرنفل والفلفل والمستكة ، الخ ، والتي ترسل من
فرنسا إلى مصر ، فكانت ترد من أسواق هولندا ؛ ذلك أن الهولنديين يستحوذون
بشكل تام على تجارة التوابل التى يجمعونها من جزرهم ، هناك فى الأرخيل الهندى ،
وحيث كانت كمية هذه السلع القادمة عن طريق البحر الأحمر لا تفى باحتياجات
مصر ، فقد كانت مصر تستورد منها ، عن طريق الاسكندرية ، ما يبلغ إجمالى ثمنه نحو
مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف فرنك .

أما أخشاب فرنامبوك ، التى تشحن من مارسيليا إلى مصر ، فقد كانت تأتى
من البرتغال ، وكان يصدر منها عن هذا الطريق نحو ٤٠٠ قنطار ، يبلغ ثمن الواحد منها
فى مارسيليا ٢٠ - ٣٠ فرنكا .

وقد حصل الفرنسيون على أفضلية على كل أم أوروبا التى كانت تتجر مع مصر
إذ حرص الفرنسيون ألا يرسلوا إلى موانئ المشرق إلا السلع جيدة الصنف .

كما كان يوجد بمارسيليا ، لمراقبة شحنات السلع المبحرة بمنتجات مصانعنا ،
وبخاصة الأجواخ والورق ، مكتب أو أكثر للتفتيش . ولم تكن هذه المكاتب لتسمح
بشحن أية سلعة إلا بعد التأكد من جودة نوعها ، وهو ما تؤكد به بأن تلصق بالبالات
أو بالبراميل الخاصة بهذه البضائع علامة مميزة ، وترفق هذا بمنح هذه البضائع شهادة
بالجودة . وكانت هذه السلع تفحص من جديد بالاسكندرية بواسطة قنصل فرنسا ،
الذى لم يكن مخولاً له أن يمارس التجارة لحسابه الخاص ، وكان لهذا الوكيل العام ،
الذى تحددت اختصاصاته بموجب المرسوم الصادر فى ١٧٨١ سلطة أن يرفض ، وأن
يعيد على نفقة المصدر ، تلك السلع التى يجد فى تصنيعها بعض العيوب .

وفى الأزمنة الأخيرة كان ثمة أربع أو خمس بيوت تجارية فرنسية مستقرة فى القاهرة ؛ وكانت هذه تمتلك عشر سفن نقل ، تبلغ حمولتها مائتين إلى ثلاثمائة طن ، وتقوم هذه السفن كل سنة برحلتين من مارسيليا إلى الاسكندرية ، ذهابا وإيابا .

وبالإضافة إلى هذه السفن العشر ، كان هناك ما يقرب من المائة سفينة ، تصل من موانئنا المختلفة والمطللة على البحر الأبيض المتوسط لتشارك فى قوافل الشرق ، أو لتقوم بالمساحلة بين مرافئه ، وكانت هذه السفن تصل مرة على الأقل إلى الاسكندرية خلال مدة هذه القوافل ، والتي كانت تبلغ عامين على أقل تقدير ، وكثيراً ما كانت تمتد إلى أربعة أعوام .

وكانت النسبة المعتادة للأرباح التى يحققها التجار الفرنسيون من مختلف السلع الواردة إلى مصر ، والتي انتهينا من بيانها ، تصل إلى ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ ؛ وهذه النسبة مؤكدة على الدوام بالنسبة للأجواخ بصفة خاصة .

وكانت تحصل نسبة ٣ ٪ كعمولة على دخول وخروج البضائع التى يستوردونها أو يصدرونها ؛ أما مصاريف النقل من مارسيليا إلى الاسكندرية فكانت تختلف تبعاً للظروف ، على الرغم من التعريف التى وضعتها الغرفة التجارية فى مارسيليا .

أما المصاريف التى تتحملها السلع الفرنسية ابتداء من إفراغها فى الاسكندرية حتى وصولها إلى القاهرة ، فتصل إلى ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ من أصل قيمتها . وهذه تشمل على الرسوم الجمركية ومصاريف النقل والسمسرة .

الصادرات

تصدر مصر إلى فرنسا : الأرز ، القمح ، الزعفران ، ملح النشادر ، النطرون ، الصودا ، القطن المفزول ، الأقمشة القطنية والكتانية من مختلف الأنصاف ، السنامكى ، جلود الجاموس والأبقار والجمال .

وبخلاف هذه السلع المنتجة أو المصنوعة فى مصر ، كانت الأخيرة تصدر إلى

فرنسا أيضاً السلع الآتية والتي كانت تعد مستودعاً لها ، وهي تشتمل على السلع القادمة من أواسط أفريقيا ، عن طريق دارفور وسنار : الصمغ ، التمر هندی ، العاج ، ريش النعام ، وكمية ضئيلة من تراب الذهب (التبر) .

ويشتمل الجزء الأكبر من هذه السلع ، وهو الذى كان يأتى من الجزيرة العربية والهند عن طريق جدة - السويس ، على بن موخا (لإحدى بلاد اليمن) وصمغ الطلاء ، والصمغ العربى وارد جدة وينبع والطور ، والختليت ، والبخور ، والمر ، والألوة (أو الصبر) ، والبوصير (أو ثمرة سم السمك) ، والكركم ، جوز الققى ، وعقاقير أخرى نجدها مبنية بالتفصيل في تعريفه جمرك السويس .

وكان الأرز يصدر في العادة عن طريق دمياط ، ولم يكن لهذه التجارة نفس النشاط على الدوام ، إذ كانت تعتمد على وفرة أو ندرة الحبوب في أوروبا ، فلقد وصلت إلى أوروبا في سنوات بعينها ما يبلغ العشرين حمولة من الأرز ، ويبلغ صادر مصر من الأرز إلى فرنسا سنوياً خمسة آلاف أردب .

أما القمح الذى يصدر إلى فرنسا فكان يخزن أولاً في رشيد ؛ ومن هناك يرسل في مراكب إلى ألى قير والاسكندرية ، ومنها يبحر القمح فوق السفن التى تشكل قافلة المشرق ، وكان تصدير القمح شأنه شأن تصدير الأرز ، يتعرض لتقلبات كبيرة ، وعلى نحو شاذ ، وكانت السفن اليونانية على وجه الخصوص ، ومن مختلف جزر الأرخبيل ، هى التى تستخدم في نقل القمح من فرنسا حين عانت إيطاليا من نقص الغلال وكذلك الولايات المتحدة الوسطى ، من نقص الغلال في منتصف القرن الماضى ، وتقدير الكمية التى صدرت من القمح خلال سنوات القحط الثلاث ، والتى أصابت هذه المناطق ، بنحو ثمانين ألف أردب ، وفرض مراد بك ، وهو الذى كان يحصل على عائد جمرك رشيد ، رسم خروج قدره ١٨٠ مدينى عن كل أردب من القمح .

ويصدر في السنة العادية إلى مارسيلى من ثلاثمائة إلى أربعمائة قفص من الزعفران ، وزن القفص منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، ويتراوح ثمن القنطار بين ١٠ و ١٨ بوظافة ، وكان أجود أصناف الزعفران ، الذى يجد في الحصول عليه تجار فرنسا ، هو النوع الذى يزرع في ضواحي القاهرة .

وتبلغ الكمية السنوية التي ترسل إلى فرنسا من ملح النوشادر مائة قفص ،
يزن القفص منها من ٥ إلى ٦ قناطير زنة مارسيليا ، وتنتج هذا الملح بصفة شبه كاملة
مصانع وسط الدلتا ؛ ويبيع القنطار زنة ٢٥٠ رطلا بنحو ٦٥ إلى ٨٠ بوظقة .

أما النظرون ، والذي سبق أن ذكرنا أن تجارته موضوع احتكار ، فلم يشق
طريقه إلى فرنسا إلا منذ نحو عشر سنوات ؛ ويمكننا أن نقدر الكمية المرسلة منه كل
عام بـ ١٥ ألف قنطار زنة مارسيليا ، وتباع الأقة من النظرون على ظهر المركب بـ $3\frac{1}{2}$
إلى ٤ مديتي .

وكان العربان يحصلون على الصودا المصرية ، أو رماد الاسكندرية ، من
ضواحي هذه المدينة ؛ وهي تنتج عن إحراق بعض النباتات التي تنمو هناك بكثرة
على شواطئ البحر . ولم تطلب فرنسا هذا النوع من الصودا إلا بسبب افتقارها إلى
صودا إلكانتى . وقد بلغ ما صدر إليها في بعض الأحيان من هذه الصودا ١٢ إلى ١٥
شحنة ، تزن الواحدة ٣ - ٤ آلاف قنطار ؛ ومع ذلك فقد مرت في أحيان أخرى مدة
عشر سنوات دون أن يصدر إليها شئ منها . ويبلغ متوسط ثمن الأقة من هذه الصودا
 $2\frac{3}{4}$ مديتي .

ويأتى القطن المغزول من الاسكندرية ، ورشيد ، والمحلة الكبيرة ، والقاهرة .
ويستخدم هذا الغزل في بروفانس . ويتراوح ثمن الرطل منه زنة ١٤٤ درهماً من ٢٠ إلى
٣٠ مديني تبعاً لنوع الخيط ، كذلك كان يتراوح الصادر السنوى من هذه الخيوط
من ٥٠ إلى ١٥٠ بالة ، تزن الواحدة من ٩ إلى ١٠ قناطير .

وتنقسم الأقمشة القطنية تبعاً لأصنافها إلى :

- ١ - عجمي : ويصنع في القاهرة وضواحيها .
- ٢ - أمان : ولا يختلف هذا الصنف عن سابقه إلا في طول (التوب) وعرضه .
- ٣ - محلاوى : ويصنع في المحلة الكبرى .
- ٤ - قماش : وهو تقليد للأقمشة الغينية والمنسوجات الهندية .
- ٥ - منسوجات رشيد المسماة دمياطي .

وكان يصدر من ستمائة إلى ثمانمائة بالة من هذه الأصناف المختلفة من المنسوجات ؛ وتساوى البالة التى تحتوى على ١٢٠ إلى ١٥٠ قطعة (توب) من القماش ، من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ، ويساوى القرش ٤٠ مدينى .

أما الأقمشة الكتانية التى يشار إليها باسم المنوفى ، والشيبينى ، والفضلة ، والبتانوفى ، والمغربين والسيوطى فكانت تصنع فى الدلتا ، وكان يصدر منها فى السنة العادية من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ بالة ، تساوى الواحدة منها ٤٥٠ قرشاً ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر إلى فرنسا نحو ٥٠٠ قنطار من السنامكى ؛ ويبيع القنطار الواحد ، زنة مارسيليا ، فى القاهرة بـ ٤٠ إلى ٥٠ بوظاقة .

وتنقل كل واحدة من السفن العشر التى تأتى كل عام من مارسيليا إلى الاسكندرية نحو ألف من جلد الجاموس ، وتحمل معها كذلك بعض أنواع أخرى من الجلود ، يمكن أن يبلغ ثمنها فى المتوسط من ٤ إلى ٦ بوظاقات للجلد الواحد .

واليكم الآن بياناً بالسلع الأجنبية عن مصر والتى تصدر عن طريق موانئها إلى فرنسا :

ثلاثمائة قفص من الصمغ العربى تنقلها إلى القاهرة قوافل دارفور وسنار ، ويوزن القفص الواحد ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، ويبيع بـ ٥٠٠ قرش ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر التمر هندى الذى تجلبه هذه القوافل نفسها فى أقفاص ، يزن القفص منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، وكان يصدر منها سنوياً من ٢٥ إلى ٣٠ قفصاً .

ويباع سن الفيل تبعاً لصنف العاج ، بسعر ٤٠ أو ٥٠ فندقل للقنطار الواحد ، ولم يكن يورد عادة منه سوى ٨ إلى ٩ بالات ، تزن البالة ٤ أو ٥ قناطير .

ويصدر كذلك ٨ أو ١٠ أقفاص من ريش النعام الأبيض والأسود ويتراوح سعره تبعاً لمقدار الطلب عليه .

أما عن تراب الذهب ، فإن الكمية الضئيلة للغاية التى ترسل منه إلى فرنسا ، لا تستحق مجرد الذكر هنا .

وتبلغ كمية الصادر السنوى من بن موخا مائة بالة ، تشتمل كل بالة منها على فردتين ، وتزن الفردة الواحدة كما هو معروف حوالى $\frac{1}{4}$ ٣ قناطير ، ثمن القنطار منها فى القاهرة من ٢٥ إلى ٣٠ قرشاً أسبانياً .

ويقدر الصادر من صمغ الطلاء بـ ٤٠ إلى ٥٠ قفصاً ، يزن القفص منها ٧ إلى ٨ قناطير ، ويباع بـ ٧٥٠ قرشاً ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر كذلك حوالى ١٥٠ قفصاً من صمغ جلد ، وخمسين قفصاً أخرى من صمغ ينبع ، ويوزن كل قفص من هذه الأقفاص ٨ - ١٠ قناطير ، ويباع القنطار من الصمغ العربى من النوع الأول بـ ١٢ - ١٤ فندقل ، أما القنطار من النوع الثانى فيباع بثمان أقل قليلاً من ذلك .

وإلى هذين الصنفين من الصمغ ، ينبغي أن نضيف ٤٠ أو ٥٠ قفصاً من الصمغ الذى يجمع ويرسل إلى القاهرة بمعرفة عرب الطور ، ويساوى القفص منها حوالى ٤٠٠ قرش ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

وتبلغ كمية الختليت المصدرة إلى مارسيلىا سنوياً ١٠ إلى ١٥ بالة ، تزن الواحدة ٦ - ٧ قناطير ، وتساوى ٥٠٠ قرش تركى .

أما عن الصادرات من البخور ، فإن كميتها تتوقف على حالة السلم والحرب بين روسيا والباب العثمانى ؛ ففى حالة الحرب تحصل روسيا من فرنسا على جزء من البخور اللازم لاستهلاكها . وفى هذه الحالة يشحن إلى مارسيلىا ما يصل إلى ٥٠٠ قفص ، يزن الواحد منها ٨ - ٩ قناطير ، ويوزن القنطار ١٠٠ رطل ، ويساوى ٣٠٠ إلى ٣٥٠ قرشاً . وتقل هذه الكمية فى زمن السلم بين روسيا والباب العثمانى لتصل إلى ٥٠ قفصاً فقط .

ولا يرسل إلى فرنسا إلا حوالى ٤٠ قفصاً من المر ، ومثلها من الألوة أو الصبر ، ويساوى القفص من هذين النوعين ، فى القاهرة ، ٥٠٠ قرش .

ويرسل سنوياً حوالى الثلاثين بالة من البوصير ، تزن البالة الواحدة ١٢ قنطاراً ،
وتساوى من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ؛ وأخيراً ٨ - ١٠ بالات من الكركم ، ومثلها من سيقان
الزعفران ؛ وحوالى العشرين بالة من الأصناف الأخرى من العقاقير ، تحسب كلها
بسر واحد ، يقرب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش وتبلغ مصاريف خروج هذه السلع نحو
١٢٪ من قيمتها .

وقلما توفر تجارة الصادر لكل السلع التى انتهينا من بيانها أية أرباح ؛ إذ لا
تتجقق هذه الأرباح إلا فيما ندر ، وبالنسبة للسلع التى تتضاعف كمية الصادر منها
فى الظروف الاستثنائية مثل الأرز والقمح ، وبشكل عام كل السلع التى تمثل
ضرورات أولية . وفوق ذلك فإن الخسارة التى يمكن أن تتحقق بالنسبة للسلع التى
تصدر بشكل اعتيادى ، مثل الزعفران ، والقطن المغزول ، والأقمشة ، والصمغ ،
الخ ، كانت على الدوام أقل كثيراً بالنسبة للأرباح التى تحققها صادراتنا إلى مصر .

وكان الأمر ينتهى بتسديد أثمان صادراتنا هذه بنقود معدنية ، سواء كان ذلك
بالقروش الأسبانية أو بالتالارى الألمانى ، أو كان ذلك بالنقود التركية قبل أن تتعرض
هذه النقود للتزييف ، إذ أن هذه النقود ، منذ حوادث التزييف المتتالية ، التى
تعرضت لها ، لم تعد تتداول فى فرنسا .

وكانت رواتب قناصلنا فى اسكاليهات (مراعى) الشرق ، تحصل لفترة من
الزمن من عائد رسم قنصلية يبلغ ٢٪ من ثمن السلع المرسلة إلى تجار الأمة ؛ ولكن
حين أصبح هذا الرسم يحصل فيما بعد لغرض مختلف ، بدأت تدفع رواتب القناصل
عن طريق غرفة التجارة فى مارسيليا . وكان مرتب القنصل الفرنسى فى مصر يبلغ ١٦ -
١٨ ألف فرنك (سنوياً) .

وكانت المغارم التى يتعرض لها التجار الأوربيون فى مصر ، من جانب نظام
الحكم المطلق للمماليك ، تشتمل على تقديم سلفيات إجبارية ، أو معدات أو سلع
لا يسدد ثمنها على الإطلاق ؛ وفيما مضى ، وافقت الحكومة الفرنسية على تعويض هذه
الخسائر ، وعلى أن تقدم مساعدات للتجار الذين يتعرضون لمثل هذه المظالم ؛ وعندما

توقفت الحكومة عن دفع هذه التعويضات ، حولت الغرف التجارية مارسيليا ، لهؤلاء التجار الفرنسيين المستقرين بالقاهرة ، أن يفرضوا ، بمعرفتهم ، ولتعويض هذه الخسائر ، رسماً يسمى رسم حماية ، يبلغ ٢٪ من قيمة البضائع الواردة من فرنسا ، و ١٪ عن المواد أو السلع التي يصدرونها من مصر .

وقد اتخذت أحداث الثورة الفرنسية ذريعة لمظالم ظل تجارنا يتعرضون لها ، بأكثر بكثير مما يتعرض له تجار الأمم الأخرى من مظالم ومغارم على يد حكومة البكوات . وعندما كان المسيو دى كورش M. Descorches قائماً بأعمالنا في القسطنطينية ، تلقى قنصلنا العام ، المسيو ماجالون M. Magallon الذى كان مقيماً بالقاهرة ، الأمر بالذهاب إلى الاسكندرية ، وبدعوة كل التجار الفرنسيين بأن يتبعوه إلى هناك ، وظل الجميع بالاسكندرية نحو ثمانية أشهر ، أى إلى الوقت الذى أرسل فيه المسيو فرينناك M. Verninac سفيرنا لدى الباب العالي ، إلى القاهرة ، فى عام ١٧٩٦ المسيو تانفيل M. Tainville الذى كان واحداً من موظفيه . وكان هذا المبعوث الدبلوماسى مخولاً فى أن يضع اتفاقية جديدة تتناول مصالحنا التجارية ، وأن يذكر بضرورة مراعاة التطبيق المباشر للاتفاقيات والامتيازات .

وقد حصل على وعد بتسديد الديون التى كانت مستحقة لتجارنا ؛ كما حصل على وعد آخر بإزالة أسباب الشكاوى الأخرى ، وبأن يتمتع هؤلاء التجار بحرية كاملة فى العمل فى المستقبل ؛ لكن هذه الوعود ، بعد رحيله ، قد تنوسيت ، وعادت الأمور تسير فى مجراها المعتاد ، ومن جديد عادت المظالم والمغارم ، وتلقى قنصلنا ، مرة أخرى ، أمراً بالعودة إلى الإسكندرية ، واضطر أن يعود من هناك ، وبشكل نهائى ، إلى فرنسا . ولقد أدت هذه الحال التى سارت عليها الأمور ، إلى قطع كل العلاقات الودية التى أمكنها أن تظل قائمة ، حتى ذلك الوقت ، بين الحكومات الفرنسية وحكومة الممالك ؛ كما قد رجحت هذه القطيعة ، ولو بشكل ظاهرى ، أسباب قيام حملتنا على مصر .

الفصل الخامس

بيانات عن التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك

إذا افترضنا جدلاً أن الأمانة كانت تراعى بالنزاهة الواجبة في عملية تحصيل مختلف الرسوم المفروضة على دخول وخروج كل أنواع السلع ، التي كانت تتداولها التجارة في مصر ، فإن سجلات مكاتب الجمارك التي أنشئت في مصر ، تستطيع أن تقدم لنا معلومات بالغة الدقة حول حجم الواردات والصادرات السنوية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق ، ولقد سمح لنا وضعنا أن نلزم رجال الجمارك بشيء لم يستطع أى أوربي من قبلنا أن يتجاسر على طلبه منهم باسم الصداقة أو الصالح العام . ولقد انتهزنا نحن هذه الظروف المواتية ، فأعطى الجنرال كليبر - وكان كما سبق لنا القول قد كلف لجنة خاصة بتجميع المعلومات حول تجارة هذه البلاد - أعطى أوامره بأن يضع رجال جمارك الاسكندرية ودمياط والسويس وبولاق ، ومصر العتيقة تحت أيدينا مستخلصات من سجلاتهم عن عدة سنوات متعاقبة لكي نستنتج منها ، بأكبر ترجيح ممكن ، فكرة مفصلة عن المتوسط السنوى للواردات والصادرات .

وسوف نضع هذه المستخلصات تحت نظر القارئ ، مع ملاحظة أن الهدف الذى نبتغيه ليس مجرد أن نقيم الموارد التي كان يحصل عليها البكوات أو ملتزموهم من الرسوم التي كانت تحصيلها مختلف جمارك مصر ، ولكن أن نبين نوع وصنف السلع التي كانت تخضع لهذه الرسوم .

وقد يكون من المناسب هنا أن نبدأ بتقديم فكرة موجزة عن إدارة الجمارك في مصر في أثناء حملتنا .

هناك مكاتب للجمارك منشأة في موانئ : القصير ، مصر العتيقة ، بولاق ، السويس ، دمياط ، رشيد ، الاسكندرية .

وقد بدأ إبراهيم ومراد - بعد أن امتلكا مقاليد الأمور في القاهرة - باقتسام

دخول كل الجمارك فيما بينهما بالتسوى فيما عدا جمرک القصير الذى ترك لبكوات مصر العليا .

ولكى يتفادى هذان البكوان الحيرة التى تسببها القسمة ، والجندل الذى يمكن لها أن تجره ، فقد وضعا على الفور ترتيباً جديداً احتفظ مراد بك بموجبه لنفسه بديوان القاهرة المكون من مكتبى مصر العتيقة وبولاق ، وكذلك بجمارك دمياط ورشيد والاسكندرية ، لكى يديرها على هواه ولكى يحصل بشكل كامل على عوائدها ، فى حين لم يحتفظ لإبراهيم بك لنفسه إلا بجمرك السويس .

ولقد أنشأ البك الأول التزامات للجمارك المختلفة التى آلت إليه فى هذه القسمة ، فى حين كان البك الثانى يدير ميناءه لحسابه الخاص .

وكان الملتزم العام أو المدير العام لجمارك مراد بك ، يختار ويضع تحت إمرته ، مأمورى الجمارك الرئيسيين ، لمكاتب بولاق ودمياط ورشيد والاسكندرية ؛ وكان كل واحد من هؤلاء يترأس عدداً من الموظفين يتناسب مع حجم السلع التى تصل إلى كل من هذه الأماكن ، والتى يتحكم المرور عليها هناك .

وهكذا ، فبالإضافة إلى مدير الجمارك ، كنا نجد فى بولاق ستة من الكتبة ، ونحو أربعين من صغار الموظفين أو من غيرهم من التابعين ، يعملون جميعاً تحت إمرة هذا المدير ؛ وكانت مهمتهم تنحصر فى التعرف على مختلف السلع الخاضعة لرسم الدخول والخروج ، وتحصيل هذه الرسوم .

وكان يوجد فى دمياط ، عند مصب النيل ، ثمانية كتبة ومحسبون موظفاً مرعوساً ، وفى رشيد ثلاثة من الكتبة وعشرون مرعوساً ؛ وأخيراً كان بالاسكندرية اثنا عشر كاتباً وستون مرعوساً .

إذن فلقد كان الجهاز الإدارى للجمارك الأربعة التى يمتلكها مراد بك يتكون من أربعة من مأمورى الجمارك وتسعة وعشرين من الكتبة ، ومائة وسبعين من التابعين أو المرعوسين ، يعملون جميعاً تحت إمرة الملتزم العام .

وهذه هي الرواتب التى يتقاضونها :

٢٤٠٠ بوطاقة	كان المأمور العام لجمرك بولاق يحصل سنوياً على
٤٠٠٠	» » » دمياط » » »
١٠٠٠	» » » رشيد » » »
٤٠٠٠	» » » الاسكندرية » » »

وكان الواحد من الكتبة يحصل على ٦٠ إلى ٣٠٠ بارة فى اليوم ،
مما يصل براتبه السنوى إلى ٧٣٠ بوطاقة ؛ أى ما يصل بهذا

٢١, ١٧٠	البند من الاتفاق السنوى بالنسبة لجميع الكتبة إلى
	ويحصل كل من الموظفين المرعوسين عادة على ٤٥ بارة فى
	اليوم ، أى $\frac{1}{4}$ ١٨٢ بوطاقة فى العام ، وبهذا يحصل الـ ١٧٠
٣١, ٠٢٥	مرعوساً على

٦٣, ٥٩٥	وتبعاً لذلك ، تصل مصاريف الإدارة والرواتب إلى
	وكان الملتزم العام للجمارك يدفع إلى مراد بك نحو ٢١, ٠٠٠
٢٥٢, ٠٠٠	بطاقة كل شهر ، وبذلك يبلغ جملة ما يدفعه فى العام

فيكون المجموع الكلى للنفقات ٣١٥, ٥٩٥

ولم يكن مأمورو الجمارك أو أى من تابعيهم ، يحصلون على مكافآت عن
الخصيلة التى يجمعونها ، ومع ذلك فلم يكن من النادر أن يحصلوا على بعض الهدايا
البسيطة من جانب التجار ؛ أما بالنسبة للملتزم ، فإنه بالإضافة إلى الديون المستحقة
له والتى تضيق عليه ، وهو أمر يحدث بصفة دائمة ، وبالإضافة كذلك إلى بعض
الترتيبات والتسويات الخصوصية التى تتم بين المتعاملين مع الجمارك ، وبين مأمورى
هذه الجمارك ، فقد كان يقوم هو نفسه ، من وقت لآخر ، بتقديم هدايا تتفاوت
قيمتها ، إلى مراد بك ، وإلى المقرين إليه .

وكان لابد أن يفيد هذا الملتزم ، حسب الأحوال ، من كل المنافع التى تنتج عن ذلك ، ومع هذا ، فحين تصل هذه المنافع إلى حد مبالغ فيه ، يفوق ما هو معتاد من هذه الأمور ، يتعرض هذا الملتزم لمظلمة تنزع عنه ما حقق من كسب ؛ وبهذه الطريقة حطم مراد بك كثيراً من رجال جماركه ، واحداً بعد الآخر . ويقدر أحد هؤلاء ، وهو الذى حصلت منه على هذه التفاصيل ، حصيلة جمارك بولاق ودمياط ورشيد والاسكندرية بـ ٤٠,٠٠٠ بوظافة فى الشهر الواحد ، أى ٤٨٠,٠٠٠ بوظافة فى السنة ، وقد سبق أن رأينا أن مصاريف التحصيل تبلغ $\frac{1}{8}$ هذا المبلغ ، فإذا قدرنا بنحو الثمن كذلك ، الأكراميات والهدايا التى كان لابد أن يقدمها الملتزم إلى الممالك وإلى رجال آخرين من رجالات السلطة ، فسوف نجد أن المصاريف التى كان على الملتزم أن

ينفقها تبلغ حوالى	بوظافة ١٢٤,٠٠٠
ثمن التزامه	٢٥٢,٠٠٠
<hr/>	
مجموع المصاريف	٣٧٦,٠٠٠
فى حين تبلغ حصيلة الرسوم	٤٨٠,٠٠٠
وبذلك يكون صافى أرباح الملتزم	١٠٤,٠٠٠

وتعتبر هذه الـ ١٠٤,٠٠٠ من البطاقات ذات الـ ٩٠ مدينى ، والتى تساوى ٣٣٤,٠٠٠ فرنك ، مبلغاً شديداً الضخامة والدرجة أكبر مما ينبغى ، الأمر الذى يثير لعاب جشع البكوات ونهمهم ، فيجلب الكثير من المغارم والمظالم ، التى كانت تقع على الملتزمين العاملين للجمارك .

وكانت كل الرسوم التى تحصل عن مختلف السلع الواردة إلى مصر تنظم تبعاً لتعريفات لم تتناولها سوى تعديلات طفيفة منذ وضعها ؛ ومع ذلك فقد كان البن الذى يصل عن طريق السويس مثقلاً برسوم كانت ترتفع بصفة مستمرة حتى بلغت ٢٢ بوظافة عن الفردة الواحدة . وتبعاً للمعلومات التى قدمها إلى رجل الجمرى فى هذا الميناء ، فقد كان الوارد من هذه السلعة يصل إلى ٢٢ ألف فردة فى عهد إسماعيل بك .

وكانت الرسوم التى تحصل فى جمرك السويس ، تبلغ فى السنة الاعتيادية وتبعاً للأحوال التى حددها المرسوم إستيف إلى ٤٠٩,٣٦٥ بوطاقات ^(١) ؛ أى أنها كانت تعادل حصيلة الجمارك الأربعة فى القاهرة ودمياط ورشيد والاسكندرية ، فى حين كانت مصاريف التحصيل (فى جمرك السويس) ، أقل بكثير (منها فى هذه الجمارك) ، وهذا هو ما يفسر لنا لماذا اكتفى إبراهيم بك ، وهو الذى كان يقتسم السلطة مع مراد بك بعائد جمرك السويس وحده ، تاركاً لزميله عوائد الجمارك الأربعة الأخرى .

وتبعاً لهذه المعلومات المتنوعة ، يمكننا أن نقدر عوائد كل جمارك مصر على النحو التالى :

٤٨٠,٠٠٠ بوطاقة	جمارك القاهرة ودمياط ورشيد والاسكندرية
٤٠٩,٣٦٥	جمرك السويس
١١٠,٦٣٥	جمرك القصير

١١,٠٠٠,٠٠٠

المجموع

أى ما يساوى خمسة ملايين فرنك ، تخصم منها المصاريف الإدارية وأرباح الملتزمين .

واليكم الآن الجداول التى استخلصناها من سجلات الجمارك بمصر ، كما شاء أن يترجمها زميلنا المسيو أميديه جوير :

(١) ١٨٧٦، ٨٤٠، ٣٦ مدني (دراسة عن مالية مصر ؛ الدولة الحديثة ، المجلد السابع ، ص ٤١ - الطبعة

الثانية وهى إحدى دراسات المجلد الخامس من الطبعة العربية) .

الحالة العامة للسلع التي سددت عنها الرسوم
 لجمرك مصر العتيقة خلال السنوات ١٢٠٥ ،
 ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ هجيرة الموافقة للسنوات .
 ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ميلادية (٥)

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عدد ما خلال السنوات الثلاث	المتوسط السوى
الجير	الصعيد	بالمركب	١٤٦	٤٩
خشب الوقود	"	"	٢٤	٨
فحم الخشب	الردسية	"	٣٦	١٢
زبل الحمام	الصعيد	"	٣١٩	١٠٦
قصب السكر	"	"	٥٦٠	١٨٦ $\frac{2}{3}$
البخور	الجزيرة العربية	بالجمل	٢٢	٧ $\frac{1}{3}$
عنب طازج	الفيوم	"	٣٢٦	١٠٨ $\frac{2}{3}$
الكمثرى	الواحات	"	٤	١ $\frac{1}{3}$
السفرجل	"	"	١٣	٤ $\frac{1}{3}$
جنور العرقسوس	"	"	١٠٦	٣٥ $\frac{1}{3}$
أعواد الكتان	الصعيد	"	٣٤٠٧	١١٣٥ $\frac{2}{3}$

(٥) كان هذا الجدول الموحد ينقسم في النص الفرنسي إلى عدة جدول ، يخص كل جدول فيها بيان الوحدة القياسية التي تقاس بها السلعة (بالمراكب ، بالجمل ، بالقفص الخ) .
 ويسمى على القارىء أدجنا كل هذه الجدوال في جدول واحد مع إنشاء عمود إضافي توضح به الوحدة القياسية . (المترجم) .

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السوى
كتان فى شكل كرات	الصعيد	بالجمل	١٥٩١	$٥٣٠ \frac{1}{3}$
سمار لصنع الحصىر	الفيوم	د	٢٧	٩
العاج	سنار ودارفور	د	١٧٥	$٥٨ \frac{1}{3}$
الصمغ	سنار	د	١٣٩٧	$٤٦٣ \frac{2}{3}$
عنب طازج	الفيوم	بالقفص	٥٨	$١٩ \frac{1}{3}$
تين	الفيوم	د	١٨٤٢	٦١٤
دجاج	الصعيد	د	٢٦٨٣	$٨٩٤ \frac{1}{3}$
أنثى البغاء (ذرة)	سنار	د	١	—
الزعفران	الصعيد	بالبالة أو بالبالة		
		الصغيرة	٣٣٣٣	١١١١
الصوف	الفيوم	د	٢٩٨	$٩٩ \frac{1}{3}$
بنور السنط	الصعيد	د	٨٢٢	٢٧٤
التبغ	د	د	١١٣١	٣٧٧
رصاص البنادق	د	د	٣١	$١٠ \frac{1}{3}$
نحاس قديم	د	د	٤٢٢	$١٤٠ \frac{2}{3}$
ملح النوشادر	ضواحي القاهرة	د	٢	$\frac{2}{3}$
بنور الخيار	الصعيد	د	١١	$٣ \frac{2}{3}$
الثوم	د	د	٣٢	$١٠ \frac{2}{3}$
الكراث الأندلسى	د	د	١٣٥	٤٥
(القفلوط)				
الستامكى	صحراء أسوان	د	١٠٤	$٣٤ \frac{2}{3}$
بن وارد القصير	الجزيرة العربية	د	٢٣٣٠	$٧٧٦ \frac{2}{3}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عندها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنوي
جنور العرقسوس	الواحات	بالبالة أو بالبالة الصغيرة	٧٨	٢٦
الصعد (عشب طي)	د	د	١٦	٥ $\frac{1}{3}$
الششم	سنار ودارفور	بالقربة	١٦٨	٥٦
العسل الأسود	الصعيد	د	١٠٨٤	٣٦١ $\frac{1}{3}$
البلح	د	بالقفة	١٣٤٣	٤٤٧ $\frac{1}{3}$
العجوة	د	د	٦٦٣٨	٢٢١٢ $\frac{1}{3}$
البلح	الواحات	د	٥١٣٣	١٧١١
البلح الجاف (التمر)	التوبة	د	١١٨٠٩	٣٩٣٦ $\frac{1}{3}$
الصمغ	الصعيد	د	١٠٢	٣٤
الصوف	الفيوم	د	٦٩	٢٣
التبغ	الصعيد	د	٩٢٣	٣٠٧ $\frac{1}{3}$
القطرون	دارفور وسنار	د	١٧٤	٥٨
شمش جاف	الواحات	بالأردب	٥	١ $\frac{1}{3}$
بنور السنط	الصعيد	د	٤٥٨٧	١٥٢٩
د الكمون	د	د	٦١٢	٢٠٤
د اليانسون	د	د	١١٦	٣٨ $\frac{1}{3}$
د اللفت	د	د	٤٦٠	١٤٦ $\frac{1}{3}$
د الكزبرة	د	د	٢١٦	٧٢
د النيلة	د	بالقفة	٢١٥	٧١ $\frac{1}{3}$
د الملوخية	د	د	٨٨	٢٩ $\frac{1}{3}$
بنور حبة البركة	الصعيد	د	٣٢	١٠ $\frac{1}{3}$
د اليانسون الأخضر	د	بالقطعة	٧٠	٢٣ $\frac{1}{3}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنتي
بذور اللفت أو السلجم	الصعيد	بالقطعة	٧	$٢ \frac{1}{3}$
العسل الأسود	"	بالبلاص	١٥٤١	$٥١٣ \frac{1}{3}$
السمن	"	"	٢٢٦	$٧٥ \frac{1}{3}$
زيوت متنوعة	"	"	٣٩٨	$١٣٢ \frac{1}{3}$
العسل الأبيض	"	"	٧٢	٢٤
العسل الأسود	"	بالبالة	٨٩١٧	$٢٩٧٢ \frac{1}{3}$
السمن	"	"	٤٨٦٧	$١٦٢٢ \frac{1}{3}$
زيوت متنوعة	"	"	٥٩٠	$١٩٦ \frac{1}{3}$
زيت السمسم	"	"	٢١	٧
الجبن	"	"	١٢٧٠	$٤٢٣ \frac{1}{3}$
سكر أبيض مكرر	"	بالقنطار	١٦٨٣٦	٥٦١٢
سكر عادى - أقراص	"	"	٣٢٨٤٨	$١٠٩٤٩ \frac{1}{3}$
زعفران	"	"	٢٤٥١	٨١٧
طلاء	"	"	٦٤٨	٢١٦
صبغة البيلة	"	"	٩١٩	$٣٠٦ \frac{1}{3}$
الشبة	دارفور وسنار	"	١٠٤٧	٣٤٩
القر هندی	"	"	١١٧٤	$٣٩١ \frac{1}{3}$
بيض	الصعيد	بالواحدة	٢٢٤٥٥٨٧	٧٤٨٥٢٩
رعوس ماشية	الصعيد	"	٧١٦	$٢٣٨ \frac{1}{3}$
قلل فخار	"	"	١٧٥٠٣	$٥٨٣٤ \frac{1}{3}$
أسطوانات طينية	"	"	٧٧٠	$٢٥٦ \frac{1}{3}$
لخلايا النحل	دارفور وسنار	"	٣٨٧٠	١٢٦٠

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السوى
جلود جاموس	الصعيد	بالواحدة	١٩٥١١	٦٥٠٣ $\frac{1}{3}$
• ماغز	•	•	٤٢٤	١٤١ $\frac{1}{3}$
• ضأن بصوفها	•	•	٥٥	١٨ $\frac{1}{3}$
أقمشة صوفية غامقة				
وسوداء	•	•	٢٠٩١٣	٦٩٧١
قطع من هذه الأقمشة				
(توب)	•	بالقطعة	٢٤٢٣٣	٨٠٧٧ $\frac{1}{3}$
أغطية للخيل	•	•	٢٨٧	٩٥ $\frac{1}{3}$
أكلمة صوفية	الفيوم	•	٦٢٨	٢٠٩ $\frac{1}{3}$
شيلان كبيرة بيضاء	•	•	١١٤٥٧٧	٣٨١٩٢ $\frac{1}{3}$
• صغيرة •	•	•	٥٨٢٠٢	١٩٤٠٠ $\frac{1}{3}$
أقمشة للتغليف	•	•	٢٢٩٥٢	٧٦٥٠ $\frac{1}{3}$
شيلان زرقاء وبيضاء	الصعيد	•	٧٥٩٤٨	٢٥٣١٦
أقمشة كتانية	•	•	٣٠٤٩٨٨	١٠١٦٦٢ $\frac{1}{3}$

ولابد أن نلاحظ أن كل هذه السلع ، التي يشتمل عليها هذا الجدول هي التي سددت الرسوم الجمركية ، أما السلع التي كانت تأتي باسم البكوات فكانت معفاة من هذه الرسوم ، مما كان يقلل لحد كبير عوائد التحصيل .

**جدول بالسلع التى سددت رسوم الجمارك
فى بولاق خلال السنوات ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ هجرية
الموافقة للسنوات ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ميلادية**

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
الصلب	بلاد النصارى	بالصندوق	٢١٠	١٠٥
النحاس الأصفر	،	،	١٠	٥
الزئبق	،	،	٣٢	١٦
الزرنىخ	،	،	٧	٣ $\frac{1}{2}$
النيلة	،	،	٦	٣
برق لماع				
(لتزين الملابس)	،	،	٩٢	٤٦
ذهب مورك	،	،	١٠	٥
نصال	،	،	٢٣	١١ $\frac{1}{2}$
حدايد	،	،	٥٤	٢٧
بلاطين للأسلحة النارية	،	،	٤٨	٢٤
بنادق وطبنجات	،	،	١٩٢	٩٦
مواسير بنادق	،	،	٣٥	١٧ $\frac{1}{2}$
زنك	،	،	١٦١	٨٠ $\frac{1}{2}$
سلفات الحديد	،	،	١٣	٦ $\frac{1}{2}$
زجاج	،	،	٨٧	٤٣ $\frac{1}{2}$
مرايا	،	،	١٨٤	٩٢
حلى زجاجية صنع فينسيا	،	،	٦١٣	٣٠٦ $\frac{1}{2}$
خزف	،	،	٣٥٣	١٧٦ $\frac{1}{2}$
مرجان	،	،	٢٣	١١ $\frac{1}{2}$
كهرمان	،	،	٣٦	١٨

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السئوى
قرفة	بلاد النصارى	بالصندوق	١٢٥	٦٢ $\frac{1}{2}$
قرنفل	"	"	٤٣	٢١ $\frac{1}{2}$
فلفل	"	"	٨٢	٤١
ملبس مشكل	"	"	١٩٠	٩٥
سوائل مختلفة	"	"	٨١	٤٠ $\frac{1}{2}$
روزليو (شراب)	"	"	٢٥٥	١٢٧ $\frac{1}{2}$
قطيفة	"	"	٢١	١٠ $\frac{1}{2}$
ساتان	"	"	١٤٦	٧٨ (كفا)
تافاز أسود	"	"	٣٠	١٥
كريب	"	"	١٧	٨ $\frac{1}{2}$
أقمشة متنوعة	"	"	١٢٢	٦١
فوانيس زجاجية	"	"	٨٤	٤٢
أمشاط وملاعق خشبية	الدولة العثمانية	"	١١٨	٥٩
مستكة أقراص	"	"	٣٤	١٧
مستكة على شكل صمغ	"	"	٣٣٠	١٦٥
بوتقات	بلاد النصارى	بالقفص	٦٠	٣٠
عجين مشمش (فمر الدين)	الدولة العثمانية	"	١٦٢	٨١
جبن وارد المنصورة	مصر	"	٢٠٣٠	١٠١٥
أقمشة كتانية سوداء	"	"	١٧٠	٨٥
عنب أسود مجفف (زبيب)	جزر اليونان	"	١١٨٧٦	٥٩٣٨
تين وعنب مجفف	"	"	١٢١٥٠	٦٠٧٥

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
فحم	الدولة العثمانية	بالقفص	١٤٥٦	٧٢٨
بذور خضراء	"	"	٨	٤
كربونات الرصاص	بلاد النصارى	بالقنطار	٥٠٠	٢٥٠
زئبق	"	"	٢٨	١٤
مغرة (للصباغة بالأحمر)	"	"	١٥٠	٧٥
كبريت عادى	"	"	٥١٠	٢٥٥
فشاغ	"	"	٨١	٤٠ $\frac{1}{2}$
ورود الخزامى	"	"	٢٤٤	١٢٢
خشب لصناعة الأثاث	"	"	٧٩٠٠	٣٩٥٠
قرنفل	"	"	٢٩٠	١٤٥
قصدير	"	"	٤٤٩	٢٢٤ $\frac{1}{2}$
برق (لزيينة الملابس)	"	"	١٠٩٩	٥٤٥ (كنا)
فلفل	"	"	٢٦٧	١٣٣ $\frac{1}{2}$
سلفور الرصاص	"	"	٨١٤	٤٠٧
صلب	"	"	٧٦٥	٣٨٢ $\frac{1}{2}$
زنجبيل	"	"	٣٨	١٩
محالب	"	"	١٦٤٠	٨٢٠
زجاج عادى	"	"	٧٤	٣٧
نحاس أصفر	"	"	٥٥	٢٧ $\frac{1}{2}$
كبريت	الدولة العثمانية	"	٢	١
خروب	"	"	٢٣٨٣٣	١١٩١٦ $\frac{1}{2}$
ماء نار صنع قبرص	"	"	١٥٨	٧٩
عفصة	"	"	٥١٨	٢٥٩
ستيرين (لصنع المطاط)	"	"	١٥٥	٧٧ $\frac{1}{2}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال ستين	المتوسط السنوي
زهور من دمشق	سوريا	بالقنطار	٨٠	٤٠
فوة (للصباغة بالأحمر)	"	"	١٨٧٥	$٩٣٧ \frac{1}{2}$
نحاس قديم صنع على	مصر	"	٦٢٠	٣١٠
تين وارد غرة	سوريا	"	٧١	$٣٥ \frac{1}{2}$
قصص (للصباغة)	مصر	"	٧٠٨	٣٥٤
مونات	الهند والجزيرة العربية	"	١٣١	$٦٥ \frac{1}{2}$
صمغ طي	سوريا	"	٣١٧	$١٥٨ \frac{1}{2}$
كربونات الرصاص	بلاد النصارى	بالبالة	٣٨	١٩
مغرة (للصباغة بالأحمر)	"	"	٦٧	$٣٣ \frac{1}{2}$
مسامير	"	"	٢٠٠	١٠٠
شطة	"	"	٥٢	٢٦
أكسيد الرصاص	"	"	١٣	$٦ \frac{1}{2}$
مغنسيوم	بلاد النصارى	بالبالة	١٤	٧
ودنة (نبات زينة)	"	"	١٣٠	٦٥
قصدير	"	"	١٠٢	٥١
سلفور الرصاص	"	"	١٥٣	$٧٦ \frac{1}{2}$
صمغ طي	"	"	١٣٤	٦٧
كبريت على شكل أنابيب	"	"	٥٩٢	٢٩٦
شبة	"	"	٥٣	$٢٦ \frac{1}{2}$
أول أكسيد الرصاص	"	"		
(منعب)	"	"	١٢	٦
زيتون	الدولة العثمانية	"	٥٠	٢٥
عنب مغمور بالخل	"	"	٥٧٥	$٢٨٧ \frac{1}{2}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
قطران	الدولة العثمانية	بالبالة	٤٩٧	٢٤٨ $\frac{1}{2}$
توتيا	"	"	١٢	٦
قلفونية	"	"	١٤٩	٧٤ $\frac{1}{2}$
بودق (مسحوق	"	"	"	"
أبيض متبلور)	"	"	٣	١ $\frac{1}{2}$
زنبرة	"	٥	٢ $\frac{1}{2}$
بيصورة	"	٥	٢ $\frac{1}{2}$
تبغ مصحون	بلاد النصارى	بالزجاجة	٨٣	٤١ $\frac{1}{2}$
نبيد	الدولة العثمانية	"	٦١٧	٣٠٨ $\frac{1}{2}$
عسل	مصر	"	٢١٦٢	١٠٨١
حلويات مشكلة	الدولة العثمانية	"	٩١٣٥	٤٥٦٧ $\frac{1}{2}$
سبائك رصاص	بلاد النصارى	بالقطعة	٢٨٤١	١٤٢٠ $\frac{1}{2}$
بوتقات	"	"	١٠٢١٨٠	٥١٠٩٠
مربعات رخام	"	"	١٨١٤٠	٩٠٧٠
بنادق	"	"	٢٩٧٨	١٤٨٩
مصاييح زجاجية	"	"	٤٣٥٦٠	٢١٧٨٠
آنية خزفية	"	"	٢٨٩٠٠	١٤٤٥٠
كراسات مذهبة الأوراق	"	"	٤٤٤٠	٢٢٢٠
آنية خزفية	"	"	١٤٥٢٧	٧٢٦٣ $\frac{1}{2}$
قضبان حديدية	"	"	٢٤٣٩٢	١٧١٩٦
ألواح من خشب الصنوبر	الدولة العثمانية	"	٤٨٠٠	٢٤٠٠
لعب أطفال	"	"	١٨٧٠	٩٣٥
دواسات	"	"	١٦١٢	٨٠٦

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السنى
عصى	الدولة العثمانية	بالقطعة	٢٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
مجاديف ودفات	"	"	١٥٨٤٠	٧٩٢٠
قروانات خشبية	"	"	٢٦٧٧٧	١٣٣٨٨ $\frac{1}{2}$
أمشاط وملاعق	"	"	٣٣٦٠٠٠	١٦٨٠٠٠
قرب	"	"	٢٥٠٨٣	١٢٥٤١ $\frac{1}{2}$
أيدي حراب	"	"	١٠٩٠٠	٥٤٥٠
بغرى	"	"	٦٨١٦٠	٣٤٠٨٠
ملابس حريرى	"	"	٨٥٤	٤٢٧
أحذية حريرى قديمة	"	"	٤٨٠٠	٢٤٠٠
أغطية رأس بيضاء	"	"	٢٦٩٠١	١٣٤٥٠ $\frac{1}{2}$
مكائن	"	"	٦٢٠٠٠	٣١٠٠٠
رحى طاحون	"	"	٢٠٤	١٠٢
خرطوم مواسير	"	"	١٨٧٠٠٠	٩٣٥٠٠
جلود لصنع الأحذية	"	"		
القاسية	"	"	٢٣٨٩٠	١١٩٤٥
أغطية صنع تركيا	"	"	٢٨٨٨	١٤٤٤
أكلمة	"	"	١٤٠١٩	٧٠٠٩ $\frac{1}{2}$
أغطية صنع تونس	بلاد البربر (المغرب)	"	١٥٢٣٩	٧٦١٩ $\frac{1}{2}$
شيلان صنع تونس	"	"	١٣٧٢٢	٦٨٦١
أزواج صنادل (باوش)	"	"	١٠٢٤٩	٥١٢٤ $\frac{1}{2}$
فناجين قهوة صنع على مصر	"	"	١٢٨٠٠٠	٦٤٠٠٠
مرجان	بلاد النصارى	بالخزمة	٦٣٨	٣١٩
نصال	"	"	١٠٣٠٠	٥١٥٠

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
بوص للأقلام	سوريا	بالخزمة	١٠٠٠	٥٠٠
أجواخ صوفية	بلاد النصارى	بالذراع	٥٥٢٠٠	٢٧٦٠٠
ستان صنع خيو	الدولة العثمانية	"	٦٠٦٨	٣٠٣٤
كريب	بلاد النصارى	"	٢٢٥٠٠	١١٢٥٠
تفتاز أسود	"	"	٤٦٣٨	٢٣١٩
قطيفة سوداء	"	"	٣٢١٠	١٦٠٥
ساتان	"	"	١٣٠٦٠٠	٦٥٣٠٠
سمسم	مصر	بالأردب	٣٠٦٣	١٥٣١ $\frac{1}{2}$
أرز	"	"	٢٩٠١٣	١٤٥٠٦ $\frac{1}{2}$
موسيلين تركى	الدولة العثمانية	بالمقطع	٢٣٨٥٠	١١٩٢٥
أقمشة حريرية وكتانية	"	"	٣٣٥٧٠	١٦٧٨٥
أقمشة قطنية فتلة مزدوجة	مصر السفلى	"	٨٨٧٨٥	٤٤٣٩٢ $\frac{1}{2}$
أقمشة قطنية ناعمة	"	"	١٨٠٧٣٩	٩٠٣٦٩ $\frac{1}{2}$
قماش بحز	"	"	٢١٢٥٢٥	١٠٦١٢ $\frac{1}{2}$
أقمشة حريرية	"	"	٤٠٠٦٠	٢٠٠٣٠
" صنع منوف	"	"	١٩١١٣	٩٥٥٦ $\frac{1}{2}$
" حسافى	"	"	٧١٣	٣٥٦ $\frac{1}{2}$
أغطية فراش من الحرير	"	"	٢٢٨	١١٤
أقمشة نمر ١ للقمصان	"	"	٥٨٥٩٥	٢٤٢٩٧ $\frac{1}{2}$
" نمر ١ كريب	"	"	٢٩٨١٠	١٤٩٠٥
مناديل حريرية	"	"	٣٢٥٢	١٦٢٦
تفتاز أسود	"	"		
(للخمارات)	"	"	٢٨٦٥	١٤٣٢ $\frac{1}{2}$
شيلان	"	"	٩٠٠	٤٥٥ (كذا)

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال ستين	المتوسط السوى
قمشاش غمرة ١ للقمصان ، نبراتي	مصر السفلى	بالمقطع	٧٢٩٩	$٣٦٤٩ \frac{1}{2}$
مناشف (فوط)	"	"	١٦٠	٨٠
كريب حرير	"	"	٤٦٨	٢٣٤
أقمشة قطنية	سوريا - دمشق	"	٤٥٥٢٥	$٢٢٧٦٢ \frac{1}{2}$
ألاجة	"	"	٤٤٠٤٩	$٢٢٠٢٤ \frac{1}{2}$
قمشاش حرير على قطن (قطنى)	سوريا - دمشق	بالمقطع	٢٥٩٣	$١٢٩٦ \frac{1}{2}$
شرحة مطبوع	"	"	٣٢٤٥	$١٦٢٢ \frac{1}{2}$
شرحة موج	"	"	١٧٧٠	٨٨٥
أقمشة قطنية مرسومة	"	"	١٣٣٣	$٦٦٦ \frac{1}{2}$
شيلان فارسية	"	"	١٥٧	$٧٨ \frac{1}{2}$
شيلان صنع بغداد	"	"	١٢٥	$٦٢ \frac{1}{2}$
شيلان من الموسيلين	"	"	١١٣٣	$٥٦٦ \frac{1}{2}$
موسيلين	"	"	٨١٨٧	$٤٠٩٣ \frac{1}{2}$
أقمشة خشنة	"	"	٥٠٧	$٢٥٣ \frac{1}{2}$
" متنوعة	"	"	١٢٥	$٦٢ \frac{1}{2}$
مسامير	بلاد النصارى	بالأقة	٢٤٢٨٠	١٢١٤٠
فلفل	"	"	٢٢٨٠	١١٤٠
مواسير بنادق	"	"	٣٧٣١	$١٨٦٥ \frac{1}{2}$
أو كسيد النحاس	"	"	١٥٧٥	$٧٨٧ \frac{1}{2}$
سلفات الحديد	"	"	٧٩٠	٣٩٥
زرنبخ	"	"	١٠٢	٥١
صبغة النيله	"	"	٢٥٠	١٢٥

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
قرفة	بلاد النصارى	بالأفة	٨١٦٠	٤٠٨٠
كهرومان	"	"	٩٨٦	٤٩٣
ورنيش طلاء	الدولة العثمانية	"	٨٢٠	٤١٠
مستكة على شكل صمغ	"	"	١٦١٠٠	٨٠٥٠
مستكة عادية	"	"	٢٦٤٠	١٣٢٠
ستيرين سائل	"	"	٤٧٠٠	٢٣٥٠
حتليت	"	"	٣٠٤٣	١٥٢١ $\frac{1}{4}$
صلصال لصنع الغليون	"	"	٦٥٠	٣٢٥
حبال	"	"	١٤٢٨	٧١٤
قراضيا	"	"	١٧٧٠	٨٨٥
جبين من اليونان	"	"	٤٩٧٠	٢٤٨٥
سحلب	"	"	٢٢٩٠	١١٤٥
فستق	"	"	٣١٦٠	١٥٨٠
حلوى جافة	"	"	٣٢٠	١٦٠
نحاس قديم	"	"	٤٧٧٣٨	٢٣٨٦٩
أواني نحاسية	"	"	٤٨٤٣٠	٢٤٢١٥
حبوب صفراء (للصبغة)	"	"	١٢٦٥	٦١٧ $\frac{1}{4}$
بودرة صمغ (غراء)	"	"	٤١٤٠	٢٠٧٠
قلفونية	"	"	٧٦٠٠	٣٨٠٠
عجينة مشمش (قمر الدين)	سوريا	"	٢٢٦٧٤	١١٣٣٧

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
مشمش مجفف	سوريا	بالأفة	١١٦٤٥	٥٨٢٢ $\frac{1}{4}$
عنب مجفف (زيب)	الدولة العثمانية	"	٦٠٨٣	٣٠٤١ $\frac{1}{4}$
فاصوليا جافة	"	"	٣٤١٠	١٧٠٥
قراصيا	"	"	٤٥٤٠	٢٢٧٠
حرير للخياطة	"	"	٤٩١٤	٢٤٥٧
أفيون	"	"	٨٠٠	٤٠٠
زيتون	"	"	٤٠٩٠	٢٠٤٥
سجق شرق	"	"	٢٧١٥	١٣٥٧ $\frac{1}{4}$
عنب مجفف	"	"	١٦٢٠	٨١٠
توتيا	"	"	١٤٤٠	٧٢٠
نحاس أصفر	"	"	٣٧٢٧٠	١٨٦٣٥
كريز برى	"	"	٨٠٠	٤٠٠
حديد قديم (خرده)	مصر	"	٥٢٠٠	٢٦٠٠
زنبرة	...	"	٥٤٠	٢٧٠
بيصورة	...	"	٤٧٠	٢٣٥
حلبة مرة	...	"	١٠٧٠	٥٣٥
بودرة صمغ	الدولة العثمانية	"	٤١٤٠	٢٠٧٠
...	سوريا	"	٩٣٠	٤٦٥
بوريك	الدولة العثمانية	"	٣٧٠	١٨٥
جنور العرقسوس	بلاد النصارى	"	٦٤٠	٣٢٠
حبوب خضراء	الدولة العثمانية	"	١٥٠	٧٥

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السنى
أجواخ صوفية	بلاد النصارى	بالبالة أو بالبالة الصغيرة	٤٦	٢٣
فشاغ	"	"	٣٦	١٨
ورود الخزامى	"	"	٤٣	٢١ $\frac{1}{4}$
الفراء	"	"	٨٤	٤٢
أجواخ	"	"	١٤٧٦	٧٣٨
روزوليو	"	"	١٠٨٢	٥٤١
جنود العرقسوس	"	"	١٥٨٢	٩٢٦
محالب	"	"	٢٥٦	١٢٨
ورنيش للطلاء	الدولة العثمانية	"	١٢	٦
زنجبيل	"	"	٤٤	٢٢
حرير خام	"	"	٢٩٨٥	١٤٩٢ $\frac{1}{4}$
بودرة قصل (للصباغة)	"	"	١٢٣	٦١ $\frac{1}{4}$
تبغ تركى	"	"	٣٠٦٧٣	١٥٣٣٦ $\frac{1}{4}$
عفصة	"	"	١٧٩	٨٩ $\frac{1}{4}$
حتليت	"	"	٤٨	٢٤
أحذية فاسية قديمة	"	"	٤٢	٢١
الألجة من تركيا	"	"	١٣٢٥٠	٦٦٧٥
سجاجيد كبيرة	"	"	٧٧٨	٣٨٩
مكسرات (جوز ولوز ..)	"	"	٤٦٢٧	٢٣١٣ $\frac{1}{4}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السني
صوفان (أسفنج للجراحة	الدولة العثمانية	بالباله أو الباله الصغيرة	١١٤	٥٧
ستمرين سائل	"	"	٥٢	٢٦
أوراق القنب	"	"	٤٢٥	$٢١٢ \frac{1}{4}$
أبسنت	"	"	١٢٧٢	٦٣٦
زعفران	"	"	١٦	٨
قطران أبيض	"	"	١٤٨٧	$٧٤٣ \frac{1}{4}$
تبغ من دمشق	سوريا	"	٩٤١٣	$٤٧٠٦ \frac{1}{4}$
نبات القوة (للصبغة بالأحمر)	"	"	٧٨٠	٣٩٠
صابون من الإسكندرونة	"	"	٢١٢٥	$١٠٦٢ \frac{1}{4}$
صابون من دمشق	"	"	٨٣١	$٤١٥ \frac{1}{4}$
شعر ماعز	"	"	٢٢	١١
خردوات صنع استانبول	الدولة العثمانية	"	٧٤٧	$٢٧٣ \frac{1}{4}$
أقمشة حريرية عادية	"	"	١٨٤	٩٢
حديد قديم (خردة)	مصر	"	٨٥	$٤٢ \frac{1}{4}$
زهور من دمشق	سوريا	"	٤٩	$٤٢ \frac{1}{4}$
أصواف	مصر	"	١٧٧	$٨٨ \frac{1}{4}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
مونات	الجزيرة العربية	بالبالة أو البالة الصغيرة	٥٣	٢٦ $\frac{1}{2}$
...	سوريا)	٨	٤
بهية مرة	...)	٢٤	١٢
فلفل من الحبشة	سنار)	٣٠٤	١٥٢
حلىرى (أو حدارى - كذا)	...)	١٨	٩
جنور العرقسوس	بلاد النصارى)	١٠٨٢	٥٤١
ورق))		

(٥) وضعنا في هذا الجدول كما فعلنا في الجداول السابقة، مختلف السلع تبعاً للوحدات التي اتبعتها الجمارك لقياس كمياتها. ونحن يتكرر وجود السلعة في الجدول، فإن السبب في ذلك يعود إلى أن الكمية قد جلبت بوحدتي وزن مختلفتين: وعلى سبيل المثال فإن الـ ٥٠٠ قنطار والـ ٣٨ يرميلاً من أكسيد الرصاص، لا يشكلان سوى سلعة واحدة، مما نستنتج منه أن وزن اليرميل من هذه السلعة يقدر بنحو ١٣ قنطاراً.

جول بالسلع الواردة من سوريا
والتي سددت رسوم الجمارك في دمياط
خلال السنوات ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ - ١٢١٢
هجري ، الموافقة للسنوات ١٧٩١ ،
١٧٩٢ - ١٧٩٨ ميلادية

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال ثماني سنوات	المتوسط السوي
تبغ من صور وبروت	سوريا	بالبالة أو البالة الصغيرة	٦٨١٣٠	$٨٥١٦ \frac{1}{4}$
تبغ من اللاذقية	"	"	٢٣٦٣٠	٢٩٥٤
شرانق وخبوط دودة القز	"	"	٦٣٤	$٧٩ \frac{1}{4}$
حرير من دمشق	"	"	١٧٩٤٨	$٢٢٤٣ \frac{1}{4}$
أقمشة من دمشق	"	بالقطعة (المقطع)	٥٨٧٢٣٥	$٧٣٤٠٤ \frac{3}{4}$
ألاجة من دمشق	"	"	١٠٥٦٢٠	$١٣٢٠٢ \frac{1}{4}$

الحالة العامة للسلع التي سددت رسومها

إلى جمرک السويس خلال السنوات ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢
من الهجرة الموافقة للسنوات ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ميلادية

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال أربع سنوات	المتوسط السوى
بن	الجزيرة العربية	بالبالة أو البالة الصغيرة	٥٦٥٧٦	١٤١٤٤
بخور	»	»	٨٣٢٩	٢٠٨٢
فلفل	الهند	»	٩٢٥	٢٣١
بوصيرة	»	»	٢٠٠	٥٠
لبان جاوة	»	»	٧٥	١٨ $\frac{٣}{٤}$
الألوة (الصبر)	الجزيرة العربية	»	٤٥٠	١١٢ $\frac{١}{٢}$
فاقلة (بنور تنتج دهون عطرية)	الهند	»	٧٥	١٨ $\frac{٣}{٤}$
صمغ	الجزيرة العربية	»	٥٨	١٤ $\frac{١}{٢}$
بن	»	»	٨٩	٢٢ $\frac{١}{٤}$
كرک	الهند	»	٣٩٦	٩٩
خشب الصندل	»	»	٣٠	٧ $\frac{١}{٢}$
حلبة طيبة	...	»	٣٨٨	٩٧
کارى (بهار هندى)	الهند	»	١٤٦	٣٦ $\frac{١}{٢}$
ششم	الجزيرة العربية	»	١	١٨ $\frac{١}{٤}$
جلور الزعفران	الهند	»	٢٣٢	٥٨
مر شرق	الجزيرة العربية	»	١٠٢	٢٥ $\frac{١}{٢}$
جلور القلنجة	»	»	٣٩	٩ $\frac{٣}{٤}$
ثمار جوز الهند	الهند	»	٩٤٨	٢٣٧

١	٤	١	الهند	عطور (لإزالة نجاسات الشعر)
٣٧ ١ ٤ ٢	١٤٩	١	١	زنجبيل
٢٤ ١ ٧ ٢	٩٨	١	١	صمغ للصباغة
١ ١ ٤ ٢	١	بالبال أو الباله الصغيرة	١	كاشو (عقار منشط للمعدة أو مادة مستخرجة من السنط الهندي للصباغة)
٩ ١ ٤ ٢	٣٧	١	١	قرفة
١ ١ ٤ ٢	١	١	١	تربول (عقار طبي)
١ ١ ٤ ٢	٥	١	١	حب الملوك ()
١ ١ ٤ ٢	٦	١	١	كحل
٤ ١ ٤ ٢	١٦	١	١	نخوي (عقار طبي)
٢٩ ١ ٤ ٢	١١٧	١	١	زاهبول ()
٤ ١ ٤ ٢	١٩	١	١	إثمدي ()
٩ ١ ٤ ٢	٣٦	١	١	كبيلة ()
١ ١ ٤ ٢	٢	١	١	سكوين
١ ١ ٤ ٢	١	١	١	بتار (عقار طبي)
١ ١ ٤ ٢	١	١	١	قفل (خشب عطري)

ولا يشتمل الجدول الأخير ، الخاص بالسلع الواردة عن طريق السويس ، من الجزيرة العربية ومن الهند ، إلا على جزء من السلع التي ترد عن هذه المناطق فلقد قلنا في مناسبة سابقة إن السلع الواردة عن طريق قوافل الحج من مكة ، لم تكن لتدفع أية رسوم جمركية .

وينقصنا ، لكي نستكمل معلوماتنا حول التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك ، تلك المعلومات التي تتصل بمكاتب القصر ورشيد والاسكندرية .

وقد كانت رسوم القصر تحصل لصالح كاشف قنا ، ومع ذلك فلم تواتني

الفرصة أثناء إقامتي في قنا لكي أتزود بجداول تشبه تلك التي أوردتها فيما سبق ؛ كما كان جمرك رشيد قليل الأهمية ، ولم تكن أهميته لتزيد إلا عندما تعاني بعض بلدان أوروبا من القحط ، عندئذ كانت الحبوب ، وبخاصة الأرز ، تصبح موضوعاً لشحنات ضخمة بعض الشيء ؛ وكانت هذه الشحنات تبحر من رشيد على صنادل تنقلها إلى الاسكندرية ، حيث-تنقلها من هناك سفن أوربية .

ويستخلص من قوائم جمرك دمياط عن السنوات من ١٧٩١ إلى ١٧٩٨ أن كمية الأرز التي كانت تصدر عن طريق هذا الميناء قد بلغت خلال هذه السنوات الثماني إلى ٢٢٨,٣٥٧ أردباً ، بمتوسط يصل إلى ٢٨,٥٤٤ أردباً في العام الواحد .

أما جمارك الاسكندرية ، فإننا لم نستطع الوقوف على أحوالها لأن مديرها كان قد مات بالطاعون أثناء إقامتنا في مصر ، وقام مراقبو الشؤون الصحية بإحراق كل أوراقه وسجلات إدارته ؛ وإن كان قد سلم إلينا بياناً بحصيلة الرسوم المختلفة التي جمعت هناك منذ عام ١٢٠١ حتى ١٢١٠ من الهجرة ؛ ونستخلص من هذا البيان أن الحصيلة العامة لهذا المكتب قد بلغت خلال هذه السنوات العشر ١,٣٧٦,٠٩٨ بوظافة في حين بلغت مصاريف التحصيل ٣٤٠,٤٠٤ ، وبذلك يكون صافي الحصيلة خلال هذه السنوات العشر هو ١,٠٣٥,٦٩٤ بوظافة ، أي بمتوسط سنوي يعادل ٣٢٢,٨٧٢ فرنكا من العملات التي تتداولها نحن .

موجز وملاحظات عامة

رفعت ظاهرة الفيض السنوى لنهر النيل ، وكذا التابع المنتظم لفصول العام ، عن كاهل سكان مصر ، عبء القيام بمعظم الأعمال التى تتطلبها الأرض من زراعتها عادة فى مناطق أخرى ، وحيث لا يتطلب الأمر هناك - كى تعطى هذه الأرض محاصيلها الوفيرة والمتنوعة - سوى القيام بأدنى الجهود الممكنة ، فمن طبيعة الأمور إذن أن تظل الأساليب الزراعية هناك على نفس حالها ، وهكذا نتعرف هناك اليوم على ما سبق أن عرفه القدماء من نظم للرى وللبدار وللحصاد ! وإذا نحينا جانباً بعض الاستثناءات ، فسوف نجد القوم هناك لا يزالون يزرعون نفس الحبوب ، ونفس الخضروات ، ونفس المحاصيل التى تستخدم فى صنع المنسوجات . ولقد أوردنا من قبل أنهم لا يزالون فى مصر يحتفظون بنفس المقاييس الزراعية التى كانت تستخدم منذ الأزمنة السحيقة ، وأنه تبذر فى الأرض نفس الكمية التى كانت تبذر فى تلك الأزمنة البعيدة (لنفس المساحة) ، أما إذا لاحظ المرء وجود بعض فروق بين ما نوردته اليوم ، وبين ما كان يحدث فى الماضى حسبما ترويه خكايات القدماء ، فلا بد أن ننسب ذلك إلى مبالغات وقع فيها هؤلاء الذين حملوا الأمر على معايير أخرى حين أدهشهم تلك الخصوبة الهائلة لأرض مصر ، والتى لا تتطلب كى تؤتى ثمارها إلا أقل جهد .

وفى واقع الأمر ؛ فلماذا لا يحق لهؤلاء أن يدهشوا من خصوبة أرض لا تحتاج فى معظم الأحيان حتى لأن تروى قبل أن تودع فى أحشائها البنور ، وتظل حتى فترة الحصاد وكأنها لا تقبل أن ينبت فيها محصول آخر ، وبذلك لا تحتاج لا للأسمدة ولا لتنقيتها من الأعشاب البضارة .

إن المزارعين هناك فى هذه الأرض ليس عليهم من مشقة يتحملونها سوى رى الأرض حين لا تغمرها المياه بشكل طبيعى ، أو حين يسعى هؤلاء إلى الحصول منها على زروعات عدة على مدار العام الواحد . ولقد أمكننا عن طريق قياس هذا العمل أن نقدر قوة الفرد العادى من رجال مصر . وسواء كان السبب يعود إلى العرق المستمر الذى يهلكهم تحت أشعة شمس حارقة ، أم كان يرجع إلى عدم كفاية الأطعمة التى

يتغنون عليها أو ربما إلى حقيقة أن رغبتهم في تحسين أقدارهم ليست بالقدر الذى يمكنه أن يستثير همهم في ظل نظام للحياة لا يتيح للإنسان أن يأمل في مستقبل أفضل - فإن الجهود التى يبذلونها فى الرى ، لا تمثل ، مع الاستخدام الأمثل لقواهم ، سوى ثلثي الجهد الذى يبذله فى أجوائنا رجال لهم نفس القامة ، ويعملون لنفس المدة من الوقت ، صحيح أن هذا الفرق يلاحظ بنفس القدر فى الجهد الذى تبذله الماشية ؛ فالبقرة ، فى مصر التى تعلق فى ماكينة لرفع المياه من الخزانات لا تنتج إلا فيما ندر أكثر من ثلثي ما تنتجه جاموسة لها نفس القامة ، تعلق فى آلة مماثلة فى أوربا .

وحيث تمتد بهذه المقارنة إلى أعمال الحرث ، ومع استخدام مقاييسنا الفرنسية ، فسوف نجد أن جاموستين مع سائقهما فى مصر ، يحرقون هكتاراً واحداً فى مدة ثلاثة أيام وثلث اليوم ، بافتراض أن يوم العمل يشتمل على عشر ساعات فى حين تلزم ، فى مناطق فرنسا التى تستخدم الأبقار فى الحرث ، أربعة أيام لإتمام نفس العمل فى نفس المساحة . وقد تبدو هذه النتيجة ، لأول وهلة ، متعارضة مع ما سبق لنا أن قررناه ، لكننا ، ببساطة ، نجد تفسيراً للأمر فى تلك الخفة المتناهية التى للمحراث المصرى مع قلة عمق الخطوط التى يشقها ، إذ لا يفعل المحراث المصرى فى واقع الأمر ، وعلى نحو ما ، سوى أن يخدش وجه الأرض .

ويبلغ متوسط أجر العايل فى اليوم فى صعيد مصر ٣٥ سنتيما ، وينخفض هذا الأجر بالنسبة لأعمال الرى إلى أدنى من ٢٢ سنتيما ، وقلما تزيد نفقات إطعام الواحد من هؤلاء العمال عن ١٢ سنتيما فى اليوم ، ويتكون هذا الطعام من خبز الذرة ، والخبس ، والخضروات ، (ويتحدث هذا طوال العام) ، فيما عدا شهر رمضان .

ونستطيع بصفة عامة أن نقرر ثمن طعام ومعيشة رجل يشتغل بالزراعة بـ ١٢٠ فرنكا فى العام .

وسوف نستخدم التفاصيل التى أوردناها عن أثمان الشراء ، وعن الطعام اليومى ، وعن رعاية الماشية التى يربها المزارعون فى مصر ، أسساً للمقارنة بين ذلك وبين

تكاليف تربية الماشية في فرنسا ، لكننا نضيف هنا أن المصريين لا يعرفون تسمين الماشية ولا أيا من الطيور الداجنة ؛ فهل يعود ذلك إلى الجهل المطبق من جانبهم ، أم تراه يعود إلى قناعتهم التامة التي تجعلهم لا يعلقون كبير أهمية على كمية اللحم التي يتغذون عليها ، أم ترانا نستطيع أن ننسبه إلى غيبة المراعى الطبيعية في مصر ؟ إن هذا الظرف الأخير يكفي وحده كى يضطرهم إلى أن يقتصروا في عدد الحيوانات الأليفة التي يربونها ، على ما يفنى بضرورتهم المباشرة . وهم في الواقع لا يستطيعون أن يزيدوا من قطعانهم ، اللهم إلا إذا خصصوا مساحة للمراعى أكبر مما هو حادث الآن . وهذا يعنى أنهم سيحدون بدرجة كبيرة من محاصيل الحبوب التي تقتضى حاجتهم إليها التوسع في زراعتها لأكثر حد ممكن ، ذلك أنه ينبغى عليهم ، بالإضافة إلى مالا مندوحة عنه لاستهلاك السكان ، أن يوفروا ، فضلا عن ذلك ، الحبوب اللازمة لتسديد الضرائب التي تحمل بها أرضهم - إذ لابد أن تسدد هذه الضرائب عينا ، كى تستطيع البلاد أن تسدد بها ثمن جزء من البضائع الأجنبية اللازمة لاستهلاكها . وقد استوجب الأمر أن تصل المساحة المخصصة للمراعى في صعيد مصر إلى سدس الأراضى المزروعة ، في حين تصل هذه النسبة في الدلتا إلى الثلث . ومن الإقليم الأخير تأتى جلود الأبقار والجاموس التي تستخدم في فرنسا وإيطاليا .

ولا يستريح من الأراضى في مصر (أى لا تزرع) إلا تلك التي لا تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعي ، والتي لا يمكنها كذلك أن تروى بوسائل صناعية .

أما عن خصوبة الأرض ، فإنها تبذر بواقع ١٥٥ لتراً لكل هكتار ، ويبلغ الحصاد الناتج عن ذلك في السنة الاعتيادية ٢٣٢٥ لترا . أما في فرنسا ، فإننا نبذر في أحصص أراضينا ٢ هكتولتر لكل هكتار لنحصل من ذلك على ٢٠ هكتولترا . وبذلك تنتج الأرض (في مصر) ١٤ أو ١٥ مثلاً من كمية البنور ، في حين لا تنتج الأرض في أحصص مقاطعاتنا سوى عشرة أمثال هذه الكمية ، ويصل الانتاج إلى ٣ أمثال فقط في أردأ أراضى المقاطعات غير الخصيبة .

وهكذا ، فإن اتخذنا النسبة بين المحاصيل وبين كمية البنور في مساحة معطاة

أساساً لتقدير خصوبة الأرض ، فإننا نقدر خصوبة أرض مصر بـ ١٥ ، مقابل متوسط خصوبة لأرض فرنسا يبلغ $\frac{1}{4}$ ٦ ، وفضلاً عن ذلك ، فلا بد لنا أن نلاحظ أن من المحتم علينا أن نسمد أراضينا بوسائل صناعية ، في حين لا تحتاج الأراضي المحيطة بضاف النيل إلى شيء أكثر من أن تغمرها المياه بشكل طبيعي .

ويبلغ متوسط ثمن الهكتولتر من القمح في مصر ٤ فرنكات و ٣٠ سنتيما ، في حين أنه يبلغ اليوم ^(١) في فرنسا نحو ١٤ فرنكا و ٥٩ سنتيما : وبذلك تبلغ النسبة بين السعيرين في المتوسط ١٠ إلى ٣٣ .

وتتفق الفكرة التي قدمناها التو عن خصوبة مصر ، مع تلك التي تركها لنا الأقدمون عن نفس الشيء ، ولنضيف إلى ذلك أنه من العسير أن نتبين سبيلاً لإمكانية حدوث تغييرات محسوسة في هذا الأمر ، فأية تحسينات يمكن أن ننتظر حدوثها في الواقع من إدخال أساليب جديدة على الزراعة ، في بلد تغنى فيه الطبيعة عن السماد ، بل وفي بعض الأحيان ، عن مجرد حرث الحقول ؟ فكلما كان العمل أكثر يسراً ، كلما قلت محاولات تطوير أساليبه .

ومع ذلك ، فإذا كان علينا ألا نأمل في جعل هذه الأرض أكثر خصوبة فسوف يظل بالإمكان أن نزيد مساحة الأراضي الخصيبة بمصر بشكل كبير ، فقد لا يتطلب الأمر إلا تهيئة النهر على نحو مناسب ، وذلك بحفر ترع جديدة وإنشاء جسور جديدة ، أي باختصار ، بإقامة نظام للرى يتيح لأكثر مساحة من الأرض أن تفيد من الفيضان ، لأطول وقت ممكن من السنة .

وفي هذه الحالة ، يمكن لكل الأراضي أن تنتج محصولين أو ثلاثة محاصيل في العام الواحد ، وهو الأمر الذي لا يحدث اليوم إلا في بعض مناطق محظوظة ، وإن كانت هذه حالة محدودة للغاية .

وإذا ما تضاعفت هذه المحاصيل ، فسوف تحتاج حقيقة ، وبشكل دائم إلى

(١) نهاية أبريل ١٨٢٢ .

رى صناعى يحتاج نمطه المتبع (الآن) إلى تحسينات جذرية ، إذ تستهلك الحيوانات والرجال الذين يديرون ماكينات الرى الحالية ، بسبب خشونتها وبدايتها قدراً هائلاً من قواهم للتغلب على العقبات الناتجة عن بناء هذه الماكينات بشكل ردىء ؛ ويمكن لهذه الآلات أن يتضاعف حجم إنتاجها النافع لو أن العمال الذين ينقلونها قد أصبحوا أكثر مهارة - ولسنا نقول لو أنه كانت لديهم نماذج أو تصميمات أفضل ، إذ أن الدلاء والماكينات ذات القواديس أو ذات الثقوب ، هى أكثر وسائل الرى سهولة عندما لا تكون فى حوزة الناس محركات آلية . وتدفع كل الشواهد على الاعتقاد بأن هذه الوسائل المستخدمة فى مصر منذ زمان سحيق ، كانت تصنع فيما مضى على نحو أفضل بكثير ، بل إننا على ثقة بأنهم كانوا يستخدمون فى عصرهم ، لولب الاعتراف الذى يحمل اسم أرشميدس ، والذى لا نعثر له اليوم على أثر ، إذ أن الناس - أما وقد تدهورت الحضارة - قد بدأوا يكفون شيئاً فشيئاً عن استخدام الوسائل المختلفة التى يقتضى صنعها درجة معينة من المهارة .

وإذا نحن أقمنا نظاماً أفضل للرى ولآلاته ، فسوف نزيد بلا جدال كمية ما تغله أراضى مصر ، ومع ذلك فإن ما سوف يزيد غلة الأرض بدرجة فريدة هو بالأحرى وجود نظام يجعل الفلاح مساهماً فى امتلاك الأرض ، فهو لا يزرعها اليوم إلا لكى يقاتل ولكى يسدد الضرائب ، ولو أن ما نقول قد حدث ، فلسوف يزرعها ليحيا بشكل أفضل وأيسر ؛ وحين يثق الفلاحون فى أنهم سيفيلون من جهودهم الشاقة فسوف نجد فى متناولهم حصاداً أكثر وفرة .

ولقد شغلت الجنرال ديزيه Desaix كثيراً ، فكرة تقسيم جزء من أرض الصعيد على الفلاحين ، وكان هو ينظر إلى تنفيذ هذه الفكرة باعتبارها الوسيلة الأكيدة للإسراع بخطى الحضارة فى هذه البلاد ، ولجعلها تتمتع على وجه السرعة بثمرة التطورات الأساسية التى ستصاحبها .

ومع ذلك فلا يمكن أن يتعهد بمحاصيل باهظة التكاليف مثل السكر والنيلة ، جرياً وراء الأرباح الهائلة التى لا يحصل عليها سوى الملاك (وليس الأحرار أو المزارعين) ..

وهذا هو السبب فى أن أرباح هذه المحاصيل كانت قسمة بين البكوات والكشاف ،
فلقد كان هؤلاء يمتلكون بعض قرى خصصت أراضيها لهذا النوع من الاستغلال .

وعلى الرغم من أن فن إنشاء وإقامة ماكينات رفع مياه الرى قد تدهور فى مصر
مع إنطفاء ضوء آخر أشعة الحضارة هناك ، فإن الضرورة لم تسمح لهذا الفن أن ييبس
على نحو تام ، فى حين أن ممارسة عدد كبير من الفنون الأخرى - وهى التى كانت
تمارس هناك فيما مضى بدرجة معينة من الجودة - قد ذهبت بدداً .

فلتقارن إذن أكبر منشآت مصر الحديثة بمبانيها القديمة التى لا تزال تنتشر
فوق أرض البلاد ، ولسوف نكتشف أى عمارة عالية تلك التى هوت . إن الإنسان
لتصدمه الدهشة حين يشاهد هذه المعابد والقصور بأحجامها الهائلة . ومن يرى
التماثيل بنقوشها المخوفة أو البارزة التى تزيناها ، لابد له أن يبدى إعجابه ببراعة ومهارة
العمال الذين نفذوها ، ومن جهة أخرى فلا بد أن عدد هؤلاء كان كبيراً للغاية ، إذ
تركوا فوق جزء من أرض البلاد شيئاً من إنتاجهم ، تلك البلاد التى قد لا نجد بها
اليوم ، رجلاً واحداً يستطيع مجرد أن يرسم وجهها فى بساط أو يجسم شكلها
فى صناعة .

لكن الظلمات التى ترين على العصور القديمة تحجب عنا العصور التاريخية
المختلفة التى أقيمت فيها معظم هذه المنشآت . وفى الوقت نفسه ، فكم من قرون لابد
وقد انقضت قبل أن يأخذ الإنسان على عاتقه عبء استغلال المحاجر للحصول على
كتل الجرانيت التى صنعت منها المسلات ، وكم من القرون قد انقضت قبل أن يتخيل
الوسائل اللازمة لتحريك هذه الكتل الضخمة ونقلها إلى مسافات كبيرة ، وقبل أن
يستخرج المعادن من مناجمها كى يصنع منها الأدوات الضرورية والخاصة بقطع هذه
المسلات وتشذيبها ، وحفر النقوش الهيروغليفية الغائرة ، والتى تزدان بها أسطحها ،
بدقة وجودة ملحوظتين .

ومن الواضح أن كانت لدى قدماء المصريين فنون أخرى نافعة للحياة ، أو
التى كان من شأنها على الأقل أن تزيد من مباهجها ، متقدمة بنفس القدر الذى

وصلت إليه العمارة والنحت ؛ كما كانت رسومهم ، وورق البردى الذى يستخدمونه ، ونوع الكرتون الذى يستعملونه فى صنع صناديق موميلواتهم ، ناهيك عن فن التحنيط .. كان كل ذلك يتطلب - بلا جدال - استعدادات ومهارات لا يمكن لها إلا أن تكون نتاجاً لمجهودات كثيرة ولخبرات طويلة . ويمكننا أن نطلب فى الحديث عن منسوجاتهم التى وصلت إلينا مرق منها . وأخيراً فإن الآلات الموسيقية ، والأسلحة ، والعجلات الحربية ، والاستعدادات التى نراها فى مقابر الملوك فى طيبة هى بالمثل أدلة على حضارة متقدمة ، وفن صناعى كان يغطى مجالات كثيرة ؛ وتقدم كعب موسى فى هذا الصدد شهادات لا يتطرق إليها شك ، إذ أن التوجيهات التى تقدمها لبنى إسرائيل لبناء المظلة وذبح الأضحيات ، وإنشاء أفنية المعابد ، والمباخر ، بالإضافة إلى الأوصاف التى تقدمها عن شكل وخامة ملابس رجال الدين ، إن هذا كله ليس سوى معطيات من الفنون المصرية ؛ ولابد أن يلفت نظرنا من بين كل هذه الفنون ، فن استخدام المعادن المختلفة ، وهو الذى يفترض وجود خبرة موعلة فى القدم فى استغلال المناجم ، كما ينبغى أن نولى التفاتاً لفن صقل الأحجار الكريمة بالغة الصلابة ، ورسم النقوش عليها ، وكذلك نسج الأقمشة الفاخرة ، وإعداد الجلود وصباغتها بالألوان المختلفة ، كما يوضح لنا كل ما سبق تلك السرعة المفترضة فى مسيرة الحضارة ، فى عصور العالم الأولى ، وكذلك حالة المعارف الإنسانية فى مصر فى زمن موسى ، مما يعطى أدلة لا يمكن دحضها على أن المصريين فى ذلك العهد كانوا يمثلون شعباً ضارباً فى القدم . ومع ذلك فإنهم يظهرون اليوم فى مظهر شعب يبدو وكأنما قد خرج لتوه من طور التوحش ، كما يمكن القول كذلك بأنه لا يمارس إلا فنوناً بدائية خشنة من النوع الذى يكفى لسد الاحتياجات الأولى للإنسان : فصناعة الحصر والأقمشة الكتانية والصوفية ظلت قائمة بالهدف إذ هى ترتبط بالحياة الزراعية ، ولذلك فقد كان من الحتم على الدوام أن تهيم مثل هذه الصناعات عملاً طبيعياً للمزارعين خلال وقت الفيضان .

وليست معظم المدن ، فى ظل العلاقات الصناعية (علاقات الإنتاج) التى تمارس هناك ، سوى قرى كبيرة ، وهناك يعمل بعض الأقباط بالمعادن النفيسة ،

وهناك كذلك يمارس بعض اليهود والأرمن مهنة الصاغة ، وهذا هو ما انتهت إليه حال فنون الترف في مصر ، فإذا كانت لا تزال هناك بعض بيوت تزينها أعمدة من الرخام والجرانيت المشذب ، فليست هذه العمدة سوى أنقاض انتزعت من بقايا منشآت قديمة ، وعبثاً يعثر المرء بدءاً من الفانتين حتى الاسكندرية ، على عامل واحد ، بمقدوره أن ينجز عمداً مشابهة .

ولسوف تخرج هذه البلاد بالتأكيد من حالة التدهور التي تردت إليها .
ولسوف تنشأ هناك ذات يوم ضروب جديدة من الصناعة ، لكننا ، منذ الآن ، نستطيع أن نحدد تلك الدائرة الضيقة التي سوف تنحصر هذه الصناعة في إسارها ، فليست هناك في الواقع مجارى مياه ولا وقود يمكنه أن يحرك العجلات الهيدروليكية أو الآلات البخارية ، تلك المحركات غير الحيوانية التي تدين لها الصناعة الحديثة بتطورها المذهل . ومع ذلك ، فقد تشكل قوة الرياح وانتظامها وسيلة تقوم مقام عمل الإنسان والحيوان في أعمال الري وطحن الحبوب ، وصناعة الزيوت ، وتبييض الأرز ، ورغم ذلك فلا بد قبل إقامة طواحين الهواء أن نطور بناء السواقي ذات القواديس وذات الثقوب ، والدلاء ، وبشكل عام كل الماكينات المخصصة لجلب المياه إلى الأرض ، تلك التي ستظل زراعتها على الدوام أكثر الأعمال إنتاجية في مصر ، وهذا هو السبب في أن تجهيز القرطم ، وصناعة صبغة النيل ، والسكر ، ستكون هي المجالات التي ستعمل بها أول المصانع التي ستزدهر في هذه البلاد ، وتأتى بعد ذلك مصانع ملح النوشادر ، ونترات البوتاسيوم التي توجد مادتها الخام بوفرة ، بل ونستطيع القول ، بدون نفقات يمكن أن يتكلفتها أولئك الرجال الأذكياء الذين سينقلون إلى مصر الوسائل التي تستخدمها أوروبا اليوم للحصول على نفس المنتجات .

وفي نفس الوقت ، فلسوف تستمر صناعة الأقمشة الكتانية والقطنية اللازمة لتغذية احتياجات البلاد ، دون أن يمكننا ، على الأقل بشكل منطقي أن نأمل في وصول هذه الصناعة هناك إلى هذه الدرجة من الجودة التي بلغتها في الأزمنة الأخيرة في أوروبا ، فلن نستطيع مصر مطلقاً ، في هذا المجال ، أن تدخل منافسة لأهم الغرب ، ولعل كل ما تبقى لها من الأمر هو أن تصدر إلينا الكتان والقطن اللذين تنتجهما ،

وذلك بعد أن تستوفى منها احتياجات شعبها ، وسوف تظل هذه السلع على الدوام ، وهي التى نعدّها نحن من المواد الخام ، منتجات أفضل مصانعها على الإطلاق وأكثرها ربحاً ، ونعنى بذلك . ونكرر ، أراضيتها . (أى أن الأرض الزراعية هى أفضل مصانع مصر إن صح هذا التعبير) .

ويمكن إدخال تحسينات جديدة على فن تجهيز الجلود القاسى ، وهذه صناعة عريقة فى الشرق . وإذا ما أدخلنا - أخيراً - فى اعتبارنا أن الناس يجمعون النظرون من فوق سطح الأرض فى صحراوات مصر ، وأن الكثير من النباتات الزيتية تزدهر على ضفاف النيل ، وأن اليد العاملة من جهة أخرى ، أقل تكلفة بكثير عنها فى أوروبا ، فإن من الميسور لنا أن نتنبأ بأن المصريين سوف ينتهى بهم الأمر بأن يأخذوا على عاتقهم ، وبأنفسهم صناعة الصابون بكميات كبيرة ، كى يزيلوا من حجم صادراتهم .

ولا يحتاج العمال كى يقوموا بأعمالهم المجهدة والبالغة المشقة لأن يتلقوا تدريباً على يد عمال أكثر مهارة ، لكن العلاقات التى لا يمكن لها أن تغيب أو تتوقف بين الأمم الأوربية وبين مصر سوف ترفع هنا من ممارسة هذه المهن إلى مستوى قريب من ذلك الذى بلغته عندنا . ولقد كانت تلك واحدة من أهم النتائج التى نجمت بالضرورة عن الحملة الفرنسية ، وأول نجاح أمكن لهذه الحملة أن تحققه .

وليست بمصر مناجم على الإطلاق ، مع أن الفنون التى انهمكت فى ممارستها منذ العصور القديمة ، بل بالغة القدم ، كانت تتطلب استخدام أدوات من الحديد والصلب والبرونز . ولقد كان من الضرورى لذلك أن تحصل مصر عن طريق التجارة على المواد اللازمة لصنع هذه الأدوات . فهل كانت تجلب إليها هذه المواد من أفريقيا عن طريق قوافل الحبشة ، أم من أواسط آسيا بواسطة السفن الفينيقية التى كانت تبحر عباب البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ؟ ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هذا هو المجال المناسب لدراسة مثل هذه القضية على أهميتها الفارقة وإن كنا نكتفى بملاحظة أن العلاقات التجارية القائمة بين شعب وآخر عن طريق الملاحة ، تفترض على الدوام وجود حالة من حضارة أكثر تقدماً عما تتطلبه العلاقات التى تستقر عن طريق الصلة

الأرضية بين الشعوب المتجاورة . ويقودنا ذلك إلى تقبل فكرة أن المصريين كانوا قد حصلوا على معادن من أواسط أفريقيا منذ وقت طويل وقبل أن تمدهم التجارة البحرية بهذه المواد ، ويدفع كل شيء على الاعتقاد ، في واقع الأمر بأن المصريين قد صعدوا إلى الحبشة متبعين مجرى النيل ، وأسسوا على ضفافه ، وعلى التابع ، المدن الكبرى التي كانت قواعد لأمبراطوريتهم ؛ ومن ناحية أخرى ، فقد كان من السهل عليهم أن يجلبوا معهم - مع ما نقلوه ، فنونا نشأت أصلاً في هذه البلاد وكذا الأدوات اللازمة لممارسة هذه الفنون نفسها أو على الأقل أن يواصلوا اجتلاب المادة التي تصنع منها هذه الأدوات من مناطق كانوا يجلبونها منها حتى هذا الوقت . وتتفق تلك الفكرة مع ما هو معروف من أن الحديد كان يصنع في مملكة سنار وبلاد دارفور ، وفن معاملته المعادن لا يمكن له هناك أن يتبدد حيث توجد مناجمه ، وكلما كانت الوسائل المعدنية في مكان ما لا تزال في طور الطفولة كلما كان الاحتمال كبيراً في أن الفن نفسه يعود إلى عصور بالغة القدم ، وفي الحقيقة ، فمن الواضح أنه حين تكتشف مناجم في بلد جديد فلا بد أن ينتقل إلى هذا البلد فن استغلال هذه المناجم بكل ما بلغه من تطور ، وتأسيساً على ذلك فإننا نستطيع أن ننتهي إلى حقيقة أن مصر قد بدأت تجارتها أولاً مع أواسط أفريقيا ، وأنها لم تمارس أية علاقات تجارية أخرى حتى عصر سيزوستريس ، أول ملك من ملوكها يكون الأساطيل كما يقال ، ثم خذا خلفاؤه حذوه ، وواصلوا إرسال قوافل السفن التجارية إلى الهند . وكانت هذه التجارة (التي تمر بهذا الطريق) هي التي أدت بلا جدال إلى تراكم الثروات الكبيرة في طيبة ، تلك الثروات التي أدت لبلوغ هذه المدينة درجة كبيرة من المدينة . وخلال هذه الفترة ، كانت الأساطيل التي أشرنا للتو إليها ترسو في واحدة من النقاط على الخليج العربي ^(٥) ، شديدة القرب من هذه المدينة العالمية القديمة التي كانت عاصمة المملكة المصرية .

وبعد تأسيس ممفيس كانت بضائع الهند تفرغ في موقع آخر على البحر الأحمر أكثر اقتراباً من العاصمة الجديدة . وفي هذه الأوقات كان الفينيقيون هم سادة

(٥) البحر الأحمر . (المترجم) .

التجارة التى تتخذ طريقها فى هذا البحر ، وكذلك فى البحر الأبيض المتوسط ؛ وهكذا كانوا يجلبون إلى مصر منتجات الشرق والغرب .

وقد أدى تأسيس مدينة نقراطيس^(٥٥) فى عهد أمازيس ، وقبول اليونانيين فى مصر فى عهد أبسماتيك إلى مد آفاق علاقات مصر لتتصل بأوروبا ، وبدءاً من هذه الفترة ، أخذت هذه البلاد تصبح معروفة للأجانب على نحو أفضل مما كانت معروفة عليه حتى ذلك الحين ، كما بدأ هؤلاء الأجانب ينهلون منها المعارف التى ازدهرت هناك ، قبل أن تخرج الشعوب الأخرى من طور الهمجية بوقت طويل .

وكانت مصر تقدم فى مقابل السلع التى يوردها إليها الفينيقيون والقرطاجيون والإغريق ، منتجات أرضها ومصانعها . وحين نعود إلى بعض فترات من العصور القديمة ، فسوف نجد الأثيوبيين يمدونها بالذهب ، وخشب الأبنوس ، والعاج ، والعمود ، والعقاقير الطبية المختلفة ، كما كانت الهند تمدّها بالأقمشة الفاخرة والتوابل ، والأحجار الكريمة ، أما الجزيرة العربية فكانت تمد مصر بالبخور والصمغ . وكان الفلسطينيون يأتون إليها للحصول على الحبوب والأقمشة ، ومن جهة أخرى فقد كان الفينيقيون والقرطاجيون يحملون معهم من مصر - على نفس سفنهم - مقابل المعادن (التى يجلبونها لها) ، العبيد ، والأقمشة الصوفية ، التى كانت تأتى إليها بقصد البيع ، وفيما بعد كان الإغريق يقيضون زيوتهم هناك بالسلع الثمينة القادمة من الهند وأثيوبيا والتى كانت مصر تقتسم تخزينها مع مدينة صور . وتقدم لنا الكتب العربية حول تجارة هذه المنطقة معلومات موضوعية : فتخبرنا بما كان يستورد منها ، وما كان يجلب إليها فى عصر يوسف ، كما تدلنا على المؤن التى أمر سليمان بشرائها من هناك ، وأخيراً فعندما أخبر حزقيال وأشعيا بنبؤتهما ضد مدينة صور الرائعة . فقد كان كل ما قاله ينطبق على مصر ، التى كانت تقسم أرباح هذه التجارة ، ثم آلت إليها كلها بعد تأسيس الاسكندرية فكانت تشكل جزءاً كبيراً من دخول مصر . وقد أخذ فلادلف ، ثانى ملوك الأسرة البطلمية ، على عاتقه عبء القيام بأعمال هائلة لاختصار المسافات وتعميد الطرق التى كان يحتم على التجارة أن تسلكها ؛ لقد أراد أن

يوفر على السفن التي كانت تستخدم في هذا الغرض مخاطر الملاحة الكامنة في قاع البحر الأحمر ، فأمر ببناء مدينة بيرينيس ، على الشاطئ الغربي لهذا البحر ، وفوق مرتفعات أسوان .

وكان الاتصال بين بيرينيس ومدينة قفط يتم عبر صحراء يسترشد الإنسان خلالها أثناء الليل بالنجوم ، ثم بعد ذلك يشق طريقه في مسار حدد هذا البطليموس نفسه اتجاهاه بشكل ثابت ، حين عمل على حفر اثني عشر خزاناً بطول الطريق تتجمع فيها مياه الأمطار ، لسد حاجة المسافرين ستة أو سبعة أيام ، وكانت السلع التي تصل إلى قفط ، تنقل عن طريق النيل والترع التي تتفرع منه حتى الاسكندرية ، ومن هناك كانت تصل إلى كل سواحل البحر الأبيض المتوسط .

وبعد الازدهار الذي حظيت به الإسكندرية حين كانت عاصمة للأمراء الإغريق دليلاً أكيداً على ما حصلت عليه هذه المدينة من مكاسب هذه التجارة ، ولقد ظل هذا الازدهار - مع نشاط أكبر - حين أصبحت مصر تحت سيطرة الرومان ، ويقرر سترابون ، وهو الذي زار مصر مع أليوس جالوس Aelius Galus بعد وقت قصير من موت كليوباترة ، أنه شاهد بنفسه في ميناء ميوس هرموس Myos Hormos مائة سفينة تقلع متجهة إلى الهند ، في حين لم يكن بهذا الميناء في عهد البطالمة كما يقول Les Legèdes إلا عدد ضئيل من السفن كانت تنهض بالقيام بهذه الملاحة .

وقد أدت الثروات التي تحققها هذه التجارة إلى ثراء ورفاهية روما في عهد أباطرتها الأول كما يخبرنا بلين Pline الذي نقل إلينا بياناً بعدد وقيمة السلع التي كانت ترد عن طريق الاسكندرية ، وقد أدت الحكمة التي كانت تتسم بها حكومة تراجان ، وكذا الحرية التي كانت تتمتع بها التجارة في عهد هذه الحكومة ، إلى اتساع آفاق هذه التجارة ، وأخيراً ، فبعد أن حطم الأمبراطور أورليان مدينة تدمر (بالмира) أصبحت التجارة تتم كلية عن طريق مصر .

وبعد خراب قفط ، في عهد دقلديانوس ، أصبحت قوص ، وهي أبولينيوبوليس بارفا Apollinopolis Parva القديمة مستودعاً لهذه التجارة ، ويذكر أبو الفداء أن هذه

المدينة كانت تعد في عصره المدينة الثانية في مصر ، وكانت تتصل فعلا بمدينة القصير التى تبعد عنها بمسيرة نحو ثلاثة أيام وحسب ، والتى كان هذا الجغرافى أول من تحدث عنها . وإننا لنجهل ما هى على وجه الدقة تلك الفترة التى أعمل فيها طريق بيرينيس ، وإن كان من الأرجح أن العرب حين أعملوا القيام بأعمال الصيانة التى كانت لازمة ، قد وجدوا أن من الأفضل لهم أن يذهبوا إلى البحر الأحمر سالكين الطريق الأقصر .

وقد حدث الهمجية التى سقطت في براثنها مصر ، وكذا الأحقاد القوية التى تفجرت بين المسيحيين والأتراك ، حدا كل ذلك بالأولين إلى سلوك طريق آخر لنقل بضائع الهند . فكانوا يلتمسونها في بعض الفترات عند شواطئ بحر قزوين . وإن كان البنادقة ، الذين يعرفون تماماً كيف يكبحون جماح معتقداتهم الدينية أمام مصالحهم التجارية ، قد حصلوا من سلاطين مصر على الإذن لهم بالإقامة في الاسكندرية ، وسرعان ما استحوذوا ، على الرغم من الجهود المناوئة من جانب غرماثهم من أبناء جنوة وفلورنسا ، على تجارة واسعة ، يدينون لها أن وضعتهم ، طيلة قرون عدة ، في الصف الأول من أم أوروبا .

ولقد أثارت عليهم الأرباح الطائلة التى كانوا يجنونها من هذه التجارة حفيظة العالم كله ، وبدأ البحث المحموم للوصول إلى مصادر تجارتهم عن طريق آخر . وقد أدى البحث عن هذا الطريق الآخر إلى اكتشاف أمريكا ، وثنى على ذلك اكتشاف رأس الرجاء الصالح بعد هذا بعدة سنوات .

ولقد شعرت جمهورية البندقية بالضربة التى تهدها ، فارتبطت بمعاهدات جديدة ، تحالفت فيها مع الممالك ، الذين مضوا بتحريض منها إلى تهديد العالم المسيحي لإرغام البرتغاليين على العدول عن التجارة مع الهند التى كانوا قد أقاموا فيها .

أما البرتغاليون - من جانبهم - فقد أخذوا على عاتقهم ، عازمين على تأكيد سيطرتهم الكاملة على هذه التجارة ، مهمة تدمير موانئ البحر الأحمر ؛ بل يذكر أن ألبوكريك . قد تطلع ، حين فشل في تنفيذ هذا المشروع ، إلى القيام بوضع خطة لتحويل مجرى النيل في الحبشة ، حتى يجعل من مصر صحراء خالية من السكان .

وقد حدثت تطورات لم يكن لتوقف تداعياتها أكثر الجهود الدبلوماسية مهارة ، كما قد فشلت الدبلوماسية البندقية في مواجهة تلك الظروف القاهرة التي بدأت تجر كل الأمم التجارية على التوالي ، إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح ؛ وفي الوقت الذي أخذ التقدم في فن الملاحة يؤدي إلى تسهيل هذه الرحلة أكثر فأكثر ، كان استبداد حكام مصر وجهالتهم قد أدّى إلى الانهيار شبه التام لتجارة الهند ، عبر هذه البلاد .

وفي ظروف كهذه ، فإن شق قناة تربط البحرين الأبيض والأحمر لن يكون سوى عون بالغ الضآلة لرعاية هذه التجارة ، حتى ولو أمكن استخدام المعارف والتزام الدقة الواجبة في صيانتها . ومع ذلك فهل صحيح أن عملا كهذا يمكن له أن يوجد على الإطلاق ؟ وعلى الرغم من أن الشك الذي تؤسسه هنا يبدو صدمة لكل الأفكار التي تجمعت ، فتممة بعض أفكار تبرهن على أن شكا مثل هذا ، لا ينهض على غير أساس .

وينسب مؤرخو العصور القديمة إلى سيزوستريس الذي يحدد عهده بالعام ١٤٨٥ ق . م أنه قد قام بشق قناة كانت تربط النيل ببحر أريريا ، ويفسر لنا ما يقوله هؤلاء المؤرخون عن مقدرة هذا الملك ، وعن الانتصارات التي حققها ، والأساطيل التي بناها ، كيف أمكن للروايات المتواترة أن تنسب إليه أقدم الأعمال التي تم إنجازها في مصر (أى التي نفذت قبله بوقت طويل) كما نسبت إليه تلك الأعمال التي لم يقدر لمشروعاتها ، التي لم تجل بخاطر أحد إلا في قرون تالية ، أن تحتفظ بأسماء أصحابها بعيداً عن زوايا النسيان .

وبعد أن جلب أبسماتيك المقيم في سايس ، الاغريق إلى مصر ، وبعد أن سمح لهم بأن ينشعوا لأنفسهم فيها المدن ، أخذ نخاو ، ابنه وخليفته ، على عاتقه أن يحفر كما ذكر هيرودوت ، ترعة تربط النيل بالبحر الأحمر . وقد حكم نخاو قبل المسيحية بـ ١٦٠٠ عام .

أما تلك القناة التي ينبغي أن يكون سيزوستريس قد فتحها قبل ذلك

بتسعمائة عام ؛ فإنها لم تكن قد وجدت بعد حتى عصر أبسماتيك ، في الوقت الذى كانت مصر تتمتع خلال هذه القرون التسعة بالإزدهار والقوة ! فلقد أنشئت بها المعابد والقصور التى لا تزال بقاياها تشهد حتى اليوم بعظمة وقوة الملوك الذين أنشأوها .

ويذكر التاريخ أن نخاو بعد أن فقد مائة وعشرين ألف رجل في أعمال حفر هذه الترعة قد اضطر للتخلى عن المشروع . ويذكر التاريخ كذلك ، أن داريوس ابن هستاسبز ، بعد ذلك بقرنين ، وبعد أن انضوت مصر تحت السيطرة الفارسية . قد بدأ ببلوره في تنفيذ مثل هذا المشروع ، لكنه تخلى هو الآخر عنه خشية أن تفرق مصر مياه البحر الأحمر عندما ينتهى العمل في هذه القناة . هكذا نجد من الثابت أنه لم تكن هناك مطلقاً أية صلة بين النيل وبحر أريريا حتى قبل مولد المسيح بنحو أربعمائة عام .

ويتفق كل من ديودور الصقلى وسترابون في القول بأن بطليموس فيلادلف خلال العهد المقدونى ، قد أمر بحفر هذه القناة ، ووصل بها إلى ميناء يقع على البحر الأحمر ، أطلق عليه اسم أرسنويه أو كليوباتريس ، لكن القناة أقيمت عند هذه الفتحة بفعل مشروع أطلق عليه اسم أوريب Euripe ، ولم يكن بمقدور هذا المشروع ، قبل اختراع الأهوسة ذات الأبواب المزودة أن يكون سوى خزان بسيط ، وفضلاً عن ذلك ، فإذا ما نحينا الشك المتولد عن صمت القدماء حول شكل هذا المشروع ، فسيظل من الثابت على الأقل . أن تلك القناة التى أشرنا إليها لم تكن بعد موجودة على الإطلاق خلال الفترة التى تولى العرش فيها بطليموس فيلادلف ، أى قبل مولد المسيح بقرنين .

وفي العام ١٣٢ من الميلاد شق الأمبراطور أرديان من بايلون في مصر حتى فلورينوس ، بليس حالياً ، ترعة اسمها قناة تراجان Trajanus Annus وعند هذه النقطة فيما يذكر ، كانت هذه الترعة تلتقى مع قناة نخاو أو داريوس ، والتى كانت تتوغل حتى تبلغ البحر الأحمر : وهكذا لم يكن هناك في وقت تولية أرديان أى اتصال ملاحي مستقر بين هذا البحر وبين البحر المتوسط .

ولقد كانت قناة تراجان هذه ، هى تلك التى يذكر المؤرخون العرب أنه قد أعيد حفرها على يد عمرو ، حاكم مصر ، عام ٦٤٣ ، وإن كانت الرواية التى يقدمونها فى هذا الصدد تزخر بخرافات لا يمكن أن نوليها أية ثقة ، وفى النهاية نجدهم يذكرون أن فتحة هذه القناة قد سدت عام ٧٧٥ ، وإنها ظلت منذ هذا التاريخ على نفس الحالة التى نراها عليها اليوم .

نستخلص من هذه الشهادات التاريخية ، أنه فيما بين سيزوستريس ، والخليفة جعفر المنصور ، أى خلال فترة زمنية تبلغ ستين ومائتين وألفين من الأعوام ، نستطيع أن نحدد خمس أوقات محددة لم يوجد خلالها مطلقاً أى اتصال مباشر ، سواء بين النيل والبحر الأحمر ، أو بين البحر الأحمر والأبيض المتوسط ؛ ومن جهة أخرى فإن هذه الفترات الخمس تتوافق على وجه الدقة مع مجئ سلطات جديدة خضعت مصر لسيادتها الواحدة بعد الأخرى ، وفى واقع الأمر ، فحين استولى الفرس على مصر ، لم يجد داريوس هناك تلك القناة التى نسبت أولاً إلى سيزوستريس ، ثم إلى نخاو . فأخذ هو على عاتقه أن يحفرها . وفعل بطليموس فيلادلف نفس الشيء فى عصر الإغريق . وقام بنفس العمل فى عصر الرومان الامبراطور أرديان ، أما الذى قام بذلك فى عهد العرب فهو الخليفة عمر بن الخطاب . ولم يحرز أى من هؤلاء كبير نجاح فى هذا العمل . وهكذا نجد أنه لا المصريين ، ولا الفرس ، ولا الإغريق ، ولا الرومان ، ولا العرب قد أتموا هذا المشروع بشكل ناجح ، وإن كان هؤلاء جميعاً قد حاولوا انجاز هذا العمل كل منهم وراء الآخر . ويبدو لأول وهلة . أن انجاز هذا المشروع أمر بالغ السهولة . وهذا صحيح . بقدر ما هو صحيح أيضاً أن الغزاة مستعدون عادة للاستفادة من فتوحاتهم ، ولذلك فليس مما يثير الدهشة أن نجد أولئك الذين سقطت مصر فى قبضتهم قد عزموا - على التوالى - أن يفيدوا من المكاسب التى يعد بها هذا المشروع على النحو الذى يبدو عليه . ونحن أيضاً لم ننظر إلى هذه القناة التى يمكن أن تصل السويس بالبحر المتوسط ، ما امتلكتنا هذه المنطقة ، باعتبارها أول مشروع ينبغى أن يحظى بجل اهتمامنا ؟ .

ومع ذلك فقد ثبتت من عزمنا فى هذا الخصوص معارف أكثر عمقاً عن طبيعة المكان ، بل إن طبيعة التجارة التى نفتح لها هذا الطريق الجديد قد تحملنا على

تأجيل تنفيذ هذا المشروع ، فبضائع الهند التى تفرغ حمولاتها فى السويس هى من تلك الأصناف خفيفة الحمل غالية الثمن ، حتى أن مصاريف نقلها براً عبر البرزخ لا يمكنها أن تزيد بشكل محسوس من أثمانها فى مختلف مناطق أوربا . ومن جانب آخر ، فما دام المسلمون يقومون بقوافل الحج إلى مكة ، فسوف تظل هذه المدينة سوقاً كبيرة ، تتوزع منها ، وبنفس الطريقة إلى كافة المناطق التى تدين بالإسلام ، بضائع الشرق وبضائع الغرب التى تصل إليها على ظهور الجمال ، بالإضافة إلى أن وجود هذا الدين فى حد ذاته سوف يحافظ على الدروب الحالية التى تسلكها التجارة ، كذلك فهناك سبب آخر يجنح إلى إبقاء التجارة هناك (فى مكة) : هو صعوبة حفر القناة الملاحية التى سوف تربط بين البحرين الأحمر والأبيض ، بالعمق والاتساع الكافيين لكى تتمكن السفن من المرور من بحر لآخر عن طريقها . هكذا سوف يظل على هذه السفن أن تفرغ حمولتها فى السويس وفى الاسكندرية ، وبذلك تصبح هاتان المدينتان ، بشكل خاص ، هما الأماكن الطبيعية لإقامة مستودعات تخزين فيها منتجات الشرق والغرب ، فإذا ما روعى أن تتداول هذه السلع بسرعة أكبر وبطريقة أفضل فلا بد أن ينشأ فى هاتين المدينتين شعب تجارى أكبر عدداً وأكثر ثراء .

ومن جهة أخرى . فلسوف يجد الناس تحت سماء مصر ، وعلى كل سواحلها إقامة طيبة ، فى كل بقعة من أرضها ، حيث يسهل التزود بالمياه العذبة بوفرة . وفى هذا المجال ؛ فقد صنع الأقدمون للاسكندرية كل ما تنبغى ، ليس فقط لتوفير ضرورات الحياة ، بل أكثر من ذلك لتيسير حياة الترف التى يجد الناس فى البحث عنها ، ولا يزال جزءاً من هذه الأعمال قائماً حتى اليوم ويكفى مجرد ترميمها أو صيانتها . وإن كان الأمر ليس على هذا النحو فى السويس : فقد جلبت إليها المياه فيما مضى من العيون التى تنفجر عند سفح الساحل العرفى ، لكن كمية هذه المياه ضئيلة لحد لا يسمح لهذه المنشأة أن تنمو ، إذ هى لا تدين بوجودها وبقائها إلا لقوانين الضرورة التى شاءت أن تحوز مصر والجزيرة العربية فى نهاية ذراع بحر يفصل بينهما ، محطاً عاماً يمكن أن يتم عن طريقه تبادل السلع بينهما . ولسوف تصبح السويس مدينة هائلة ، والميناء الثانى لمصر فى اللحظة التى تمد إليها المياه الصالحة . وقد

يستوجب الأمر الحصول على هذه المياه عن طريق النيل ، وذلك بمد فرع منه عند جنوب القاهرة يغذى القناة والمجرى الذى سيصحبها بالمياه ، لأطول وقت ممكن ، خلال الفترة التى تفصل بين فيضان وآخر . وقد يكون من المستطاع كذلك أن يكون هذا الفرع بالحجم المطلوب حتى يكون صالحاً لملاحة الصنادل التى قد تحمل الحبوب إلى السويس ، وتنقل منها البن والعقاقير التى خزنت بها على مدار العام . وبعد إتمام هذا العمل الهام ، فإن المخازن الكبرى التى ستقام تحت الأرض ، وصوامع الغلال الواسعة التى ستقام فوقها ، سوف تكون حافزاً كافياً لمجئ التجار إلى هذا الميناء ، مما يجعله بعد وقت قصير مزدهراً بالقدر الذى يمكن أن يبلغه ؛ ذلك أنه لابد لنا ألا نظن أن ازدهار السويس يمكن أن يزيد لغير ما حد لمجرد القيام ببعض تحسينات تتناولها ، فلسوف تظل القاهرة ، على الدوام ، وبفضل موقعها ، هى مركز العلاقات التجارية لمصر مع الحيشة وأواسط أفريقيا ، كما ستظل هى المركز الذى تتكدس فيه رءوس الأموال الوطنية ، ونتيجة لذلك ، فسوف تبقى هى المحط الضرورى بين مينائى السويس والاسكندرية .

ونحن نعرف كيف أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد أضاع على مصر مكاسب تجارة الهند ، وكيف أن قارة جديدة قد جذبت ، خلال ثلاثمائة عام ، جزءاً من سكان العالم القديم . ولقد كانت المناجم والمحاصيل الزراعية الخاصة بهذه البلاد مصدراً لثروة جذبت إليها كل من تهبأت لهم روج المغامر الجسور للبحث عن الثراء خارج أوطانهم . ولقد أصبحت أمريكا مكتشفة بشكل أكثر ومعروفة بشكل أفضل مما هو معروف عليه الساحل الشمالى لأفريقيا ، مع أنه أقرب إلينا من أمريكا بكثير .

إن نظاماً جديداً للأشياء يتهبأ للحدوث ، ومهما تكن الأقدار المقبلة والتى تنتظر القارة الأمريكية ، فسوف تظل هذه القارة لوقت طويل ، ميداناً فسيحاً لمغامرات الأوربيين ، ولكننا عندما نكون بصدد مستعمرات ينبغى أن نقيمها ، فلا بد أن نفعل ذلك فى مكان آخر ، ولعله كان من الأنسب لنا أن نتجه إلى هناك فى القرن الخامس عشر ، لكن أنظار العالم المتحضر تتركز اليوم كلية على أمريكا . إن الاكتشاف الخالد الذى حققه كريستوف كولمبس - ولعله أكبر حدث يمكن له أن يتحقق على مدار

تاريخ البشر - قد أعاد إلى الراء ، حتى أيامنا هذه ، تلك اللحظة التي يتحتم أن تنشأ فيها بين شعوب الشرق وشعوب الغرب في أوربا ، تلك العلاقات التي ستعظم شيئاً فشيئاً الفوارق والاختلافات بين عادات وتقاليد هذه وتلك من الشعوب . وها نحن نجد أنفسنا في القرن التاسع عشر ، في هذا الصدد ، عند نفس النقطة التي تركنا عليها ليون العاشر ^(٥) : ومن هذه النقطة سوف تنطلق : إن الحضارة سوف تنفذ إلى الشرق ، ولهذا السبب وحده ، ستمكن الدول الأوربية من أن تجعل من الشرق ، خلال فترة من الزمن ، مسرحاً لحروبها . ولقد جعلت حملتنا على مصر ، سكان هذه البلاد ، يأترفون مع عادات تختلف عن عاداتهم ولقد وسع ذلك من أفق أفكارهم وأضعف من سطوة خرافاتهم عليهم . كما قدر هؤلاء من جانبهم ، التفوق الذي يؤهلنا له عليهم ممارسة فنوننا الحديثة ، وهم اليوم أكثر استعداداً لممارسة هذه الفنون عما كانوا عليه من قبل ، وإذا ما حدث أن خضعوا لحكومة عاقلة ومستنيرة فلن ينقصهم عندئذ إلا أن يتعرفوا على ثراء أرضهم وأن يقدروا الفوائد التي يحققها موقع بلادهم ، حتى تعود هذه البلاد لتصبح مرة أخرى مستودعاً لتجارة العالم القديم .

(٥) هو جان دى ميدتش بابا روما من عام ١٥١٣ إلى ١٥٢١ ، وكان راعياً للفنون والآداب والعلوم ، وإن كانت خلافته قد شهدت مولد انشقاق مارتين لوتر . (المترجم) .

مستندات ووثائق

أولا

العلاقة بين الأردب من القمح

وبين وزنه بالقنطار من زنة مارك

في العام الثامن من نشأة الجمهورية الفرنسية ، وبالتحديد في الثامن عشر من شهر فندمير ، انتقلنا نحن جان بابتست رينيه ، المفوض العسكري ، عقب صدور المرسوم الخاص بلجنة المواد التموينية ، المؤرخ في ١٦ من هذا الشهر ، والذي عين بموجبه المواطن جارسان حارساً عاماً لمخزن المقياس ، ومكسيم كودير ، الحارس العام الحالي للمكان المذكور ، ولوى إيلي كاف ، الموظف المعين من قبل اللجنة المذكورة لبيع الحبوب ، انتقلنا إلى جزيرة الروضة ، في مخزن المقياس ، لكي نلمس :

أولاً : علاقة أردب الشعير والقمح بالنسبة للقنطار Quintal (*) زنة مارك ؛

ثانياً : علاقة أردب القاهرة بالنسبة للصاع الفرنسي ؛ وعلاقة الأردب من القمح بالقنطار ، زنة باريس .

ولكن نقوم بالعملية التي أنيطت بنا بأكبر قدر من الدقة ، توجهنا إلى السوق العامة في مصر العتيقة ، حيث عملنا بمعرفة الكياليين والوزانين العموميين بالسوق المذكورة على قياس ووزن ثلاثة أردب من الحنطة ، أخذت من أكوام مختلفة ، وكانت النتيجة أن بلغ وزن الأردب الأول من الحنطة ٢٩٧ رطلاً قائماً ، و ٢٦٩ رطلاً قائماً من زنة مارك وذلك عند وزنه بالقبان ؛ أما الأردب الثاني فقد بلغ ٢٩٧ رطلاً قائماً ، وبلغ وزنه بالقبان ، حسب زنة مارك ، $\frac{1}{4}$ ٢٦٣ رطلاً ؛ في حين أن الثالث قد وزن ٢٩٠ رطلاً قائماً ، و $\frac{1}{4}$ ٢٦٣ رطلاً قائماً من زنة مارك عند وزنه بالقبان .

(*) Quintal وهو يساوى ١٠٠ ك . ج ، في حين يساوى القنطار المصرى ١٠٠ رطل فقط أى أن القنطار المصرى يساوى $\frac{4}{9}$ من هذا القنطار . أما الصاع فمكيال فرنسى يساوى ١٠ نفرات . (المترجم) .

ينتج عن ذلك أن متوسط وزن الأردب هو $\frac{1}{4}$ ٢٨٥ رطلا قائماً ، زنة الرطل ١٤٤ درهماً ، كما أن متوسط وزنه حسب الميزان القبان $\frac{1}{4}$ ٢٦٧ رطلا قائماً زنة مارك .

أما وزن الأجولة الثلاثة مع أحبالها فقد بلغ وزنها $\frac{1}{4}$ ٣٠ رطلا ؛ وبلغت بالميزان القبان $\frac{1}{4}$ ٢٧ رطلا من زنة مارك ، مما ينقص وزن القمح إلى ٢٧٥ رطلا قائماً ، أما باستخدام القبان فإنه يصل إلى ٢٥٠ رطلا من زنة مارك .

وعندما عدنا إلى مخازن المقياس ، قمنا بتجربة جديدة ، فطلبنا أن تكال وتوزن ثلاثة أرداب من القمح ، أخذت من ثلاثة أماكن متفرقة .

وقد نتج عن ذلك أن الأردب الأول قد بلغ وزنه ٢٧٦ رطلا قائماً من زنة مارك ، وبلغ الثانی وزناً قدره ٢٧٠ رطلا قائماً ، والثالث ٢٦٣ رطلا ؛ وبذلك يكون متوسط وزن الأردب هو $\frac{2}{3}$ ٢٦٩ رطلا قائماً ، ويحذف وزن الجوال والحبل ، يصل متوسط وزن الأردب إلى ٢٦٠ رطلا .

وحيث لم يكن لدينا مطلقاً في مخازن المقياس فول ولا شعير ، بل ولم يكن يتوفر ذلك حتى في السوق العمومية لمصر العتيقة ، فقد أنهينا وأقفلنا هذا المحضر .

حرر في المقياس من أربع نسخ في اليوم والشهر والسنة المبينة أعلاه .

طبق الأصل

رينيه جارسان ؛ ل.إ. كاف

ماكس كودير

* * *

علاقة وزن أردب الشعير والفول بالقطار زنة مارك وبالصاع الفرنسي

في العام الثامن من قيام الجمهورية الفرنسية ، وفي التاسع عشر من شهر فندمير ، انتقلنا نحن جان بابتست رينيه ، المفوض العسكري ، عقب صدور القرار

بتشكيل لجنة المواد التموينية ، المؤرخ في ١٦ من هذا الشهر ، والذي عين بمقتضاه المواطن جازسان حارساً عاماً لمخزن حبوب المقياس ، ومكسيم كودير الحارس الحالى للمكان المذكور ، ولوى إيلي كاف ، الموظف المعين أيضاً من قبل نفس اللجنة المذكورة لشراء الحبوب ، وأنا المفوض العسكرى المذكور سابقاً - انتقلنا إلى مخازن الأعلاف في بولاك بغرض تلمس :

أولاً : العلاقة بين أردب الشعير والفول ، والقنطار من زنة مارك ؛

ثانياً : العلاقة بين أردب القاهرة والصاع الباريسى .

ولكى نقوم بالعملية الموكلة إلينا بأقصى قدر من الدقة ، قمنا باستدعاء كيالين ووزانين عموميين ؛ وفي حضور المواطن بورجان ، حارس مخازن الأعلاف ببولاك ، تم أخذ عدة أرداب من الشعير والفول من أماكن متفرقة في المخزن ، وجاءت أوزان هذه الأرداب على النحو التالى :

وزن الأردب الأول ٢٤٤ رطلا قائماً ، ووزنه بالقبان ٢٢٠ رطلا من زنة مارك ؛
وزن الأردب الثانى ٢٤٠ رطلا قائماً ، وبالقبان ٢١٨ رطلا من زنة مارك ؛ وزن الثالث ٢٣٧ رطلا قائماً ، وبالقبان ٢١٥ رطلا من زنة مارك .

وهذا يكون متوسط وزن الأردب من الشعير $\frac{1}{2}$ ٢٤٠ رطلا قائماً ، وبالقبان $\frac{2}{3}$ ٢١٧ رطلا قائماً من زنة مارك .

وبخصم من ذلك وزن الجوال والحبل وقدره $\frac{1}{8}$ أرطال أو $\frac{1}{7}$ أرطال من زنة مارك ، مما ينقص وزن الأردب من الشعير إلى ٢٣٢ رطلا ؛ وبالتالى إلى ٢١٠ رطلا قائماً من زنة مارك .

وعندما كيلت أرداب الشعير بالصاع الباريسى أعطى كل منها $\frac{1}{14}$ صاعاً .

وقد أجريت نفس العمليات على عدة أرداب من الفول ، فوزن كل منها ٢٣٩ رطلا ، وبالقبان ٢٨٠ رطلا قائماً من زنة مارك ، وباستبعاد فرق الوزن ، بلغ وزن الأردب من الفول $\frac{2}{3}$ ٣٠٠ رطلا قائماً ، وبالقبان $\frac{2}{3}$ ٢٧١ رطلا من زنة مارك ، قائمة كذلك .

وعندما كملت أرادب الفول المذكورة بالصاع الباسى ، أعطى كل منها $\frac{1}{4}$ صاعا .

تم وأقلل المحضر الحالى ، وحرر من ٤ نسخ ، فى اليوم والشهر والسنة المبينة أعلاه .

طبق الأصل

رئيسه جارسان ؛ ماكس كودير ؛
ل . ل . كاف ؛ بورجان

ثانيا

أحلنا فى النص إلى تفاصيل مصارف زراعة ، وناتج استغلال ١٠ أفدنة بذرت بالشعير البياقى والشتوى ؛ وبالعقدس ، والحمص ، والترمس ، والبصل ، والحلبة ، والجلبان ، والبازلاء ، والسلجم ، والخس ، والقطن ، وقصب السكر ، والتبغ ؛ وتكمل التفاصيل التى نقدمها الآن ، تلك التى سبق أن أوردناها فى ثنايا هذه الدراسة .

١ - زراعة الشعير البياق

مصارف الزراعة

لا تحرث الأرض قبل البذار :

مدينى بوطاقة

- ١ - البذار : $\frac{1}{4}$ أردب للفدان ، ويساوى الأردب بوطاقة واحدة
- فيكون ثمن بذار ١٠ فدادين ٤٥ ٧
- ٢ - عملية البذار : ١٠ أيام عمل ، أجرة اليوم ٨ مدينى ، فتبلغ
- التكاليف ٨٠ -
- ٣ - الحرث بعد البذار : ٢٠ يوم عمل لزوج من الثيران
- ولسائقهم ، بأجرة ٤٥ بارة لليوم الواحد فتبلغ التكاليف ١٠ -
- ٤ - مصارف الحصاد : ٤ أيام عمل لرجل واحد لحصاد

مدينى بوطاقة

التكاليف	٥٠	٣
٥ - الدراس : يدفع أجره عينا بواقع ٣٤ من الأردب مقابل		
عمل يوم واحد ، فتبلغ إجمالى التكاليف	٨٩	٣
٦ - النقل إلى الجرن وإلى المخازن : ١٠ عشرة أيام عمل لجمل		
واحد ، أجرته فى اليوم الواحد ٢٠ مدينى ، فتبلغ التكاليف	٢٠	٢

إجمالى المصاريف ١٤ ٢٨

الإنتاج أو غلة المحصول

ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٧ أراذب بعد اقتطاع		
مصاريف الدراس التى تدفع نقداً ، وبيع الأردب ببوطاقة		
واحدة ، وبذلك يبلغ ثمن محصول الـ ١٠ فدادين	—	٧٠
الدراس : وبحسب خارج ناتج المحصول فى المادة		
السابقة ، ويقدر بـ ٤ أراذب يبلغ ثمنها	٨٩	٣
القش المهروس تحت النورج (التبن) ٧٠ حمولة ، تساوى		
الحمولة الواحدة ١٥ بارة ويبلغ إجمالى ثمنها	٥٠	١١

إجمالى الإنتاج ٤٩ ٨٥

صافى الإنتاج (أى صافى الربح) ٣٥ ٥٧

٢ - الشعير الشتوى مصاريف الزراعة

مدىنى بوطاقة

١ -	الحرث بعد البذار : مثل القمح الشتوى ، وتبلغ مجمل	
٨	التكاليف	-
٢ -	البنور : $\frac{1}{4}$ أردب للفدان الواحد ، بسعر بوطاقة واحدة	
٥	للأردب فتبلغ التكاليف لـ ١٠ فدادين	-
٣ -	البذار : ١٠ أيام عمل بأجر ٨ مدىنى للفدان الواحد فتبلغ	
٨٠	التكاليف	-
٤ -	الحرث بعد البذار	-
٨	الرى خلال أربعة شهور مثل القمح الشتوى وتبلغ تكاليفه	٨٠
٥٦	٦ - مصاريف الحصاد وتدفع عينا ، وتقدر نقداً بـ	٨١
٦	٧ - الدراس : ويدفع بالمثل عينا ، ويقدر نقداً بـ	٥
٥	٨ - مصاريف النقل إلى موقع المخزن ؛ ١٢ يوم عمل لجمل واحد	
٤	مقابل ٣ مدىنى فى اليوم ، فتبلغ التكاليف	-

إجمالى المصاريف ٦١ ٩٤

الإنتاج

١ -	مصاريف الحصاد والدراس : وحسبت فيما سبق وقد	
١١	خصمت من ناتج المحصول وتبلغ	٨١
١٢٠	٢ - المحصول : ١١ أردباً من الشعير لكل فدان يبلغ إجمالى ثمنها ...	-
٧	٣ - التبن : ٧٠ حمولة ثمن الواحدة ١٠ مدىنى	٧٠

إجمالى الإنتاج ٦١ ١٣٩

صافى الإنتاج ٤٥ -

٣ - العدس البياقي مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

- ١ - البذار : يبذر $\frac{15}{4}$ من أردب العدس لكل فدان ، ويبلغ
سعر الأردب بوطاقة واحدة ، فيكون مجموع الثمن ٢٤ ٦
- ٢ - البذار : ٥ أيام عمل مقابل ٨ مدينى لكل يوم فيكون
المجموع ٤٠ -
- ٣ - تغطية البنور : لا تحرث الأرض مطلقاً بعد البذار ، ولكن
تغطى البنور وذلك يسحب قطعة من الخشب أفقياً فوق الأرض
المبنورة : ويتطلب هذا العمل شغل رجل واحد لمدة خمسة أيام
لكل فدان ، ويسدد أجر العامل بواقع $\frac{1}{4}$ من أردب العدس .
وبواقع هذا فإن ٥٠ يوم عمل للعشرة فدادين تساوى $\frac{2}{4}$ ٢ أردباً ،
أو ما يقدر نقداً بـ ٨ ٢
- ٤ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٠ أيام لانتزاع نبات العدس لكل
فدان ، وتسدد الأجرة عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل يوم عمل .
وتساوى الـ ١٠٠ يوم عمل اللازمة لحصاد العشرة فدادين ، حسب
هذا السعر ، $\frac{1}{4}$ ٤ أردب أو ما يقدر نقداً بـ ١٥ ٤
- ٥ - الدراس تحت النورج ، وتنقية الحبوب .. الخ ، ويتطلب
عمل ٤ رجال وأربعة ثيران ، يعملون جميعاً لمدة يوم لدرس وتنقية
غلة فدان واحد فى اليوم .
- ٦ - الدراس تحت النورج : ٩٠ يوم عمل بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب
أجراً لليوم الواحد ، بما فى ذلك أجرة النورج ، تساوى بهذا السعر
 $\frac{1}{4}$ ٣ أردب ، أو ما يقدر نقداً بـ ٣٠ ٣
- ٧ - نقل المحصول إلى بيت المزارع . يتم نقل ٦٠ أردباً من

مدينى بوطاقة

العدس و ٣٠ حمولة من سيقانه المهروسة (التبن) فى ستة أيام ،	
تساوى بحساب أجر اليوم الواحد ٣٠ مدينى	٢ -
<hr/>	
إجمالى المصاريف	٢٥ ١٨

الإنتاج

ينتج الفدان الواحد فى ولاية سيوط عادة ٦ أرادب من	
العدس . ويساوى إنتاج عشرة فدادين بواقع بوطاقة واحدة لكل	
أردب	٦٠ -
مصاريف الحصاد مسددة نقداً على أساس ١/٧ أرادب ٤٥	
٤٠ مدينى لكل حمولة تبن ، فيبلغ سعر الثلاثين حمولة	
الناجمة عن ١٠ فدادين	٣٠ ١٣
<hr/>	
إجمالى الإنتاج	٧٥ ٨٠
صافى الإنتاج	٥٠ ٦٢

٤ - الحمص

مصاريف الزراعة

١ - عندما يكون الفيضان موافياً ، ينزر الحمص دون	
أن تحرث الأرض ، فهى لا تحرث إلا فى السنوات التى لا يكون	
الفيضان فيها وفيراً : ولتعويض السنوات ذات الفيضان الضعيف	
بتلك التى تتمتع بفيضانات وفيرة ، فسنحسب هنا نصف	
المصاريف التى يكلفها الحرث ، وعلى هذا النحو تبلغ تكاليف	
حرث ١٠ فدادين	٤٠ ٤

مدينى بوطاقة

- ٢ - البنور : $\frac{13}{4}$ من الأردب للفدان الواحد ، سعر
الأردب ١٠٥ مدينى ، فى عشرة فدادين ، فتبلغ المصاريف ٢٦ ٧
- ٣ - البذار : خمسة أيام عمل لرجل واحد ، أجره اليوم
٦ مدينى ٣٠ -
- ٤ - الحرث بعد البذار : أو بالأحرى تغطية البنور بزحافة
بمتوسط سعر يصل إلى ٤٤ ٥
- ٥ - مصاريف الحصاد : تلزم تسعة أيام لاقتلاع غلة
الفدان الواحد ، ويدفع فى مقابل عمل اليوم الواحد $\frac{1}{4}$ من
الأردب ، وبذلك تصل تكاليف اقتلاع محصول ١٠ فدادين إلى
 $\frac{18}{4}$ ٤ من الأردب أى ما يساوى نقداً ٣٤ ٤
- ٦ - الدراس تحت النورج وتنظيف (تنقية) الحبوب ، تسعون
يوم عمل كما فى البند السابق ، يدفع كل واحد منها $\frac{1}{4}$ من الأردب ،
فيلبغ مجموع ما يدفع $\frac{18}{4}$ ٤ أرداب ، أى ما يساوى نقداً ٣٤ ٤
- ٧ - نقل المحصول إلى بيت المزارع : يتم نقل ٥٠ أردباً من
الحمص ، بالإضافة إلى ٢٥ حمولة من التبن فى مدة خمسة أيام ،
يدفع مقابل كل يوم منها ٢٥ مدينى ، فتبلغ جملة التكاليف ... ٣٥ ١

٢٧ ٦٣ إجمالى المصاريف

الإنتاج

- ١ - ينتج الفدان فى ولاية جرجا خمسة أرداب من
الحمص فى العادة ، وتبلغ قيمة إنتاج عشرة فدادين ، باعتبار ثمن
الأردب الواحد ١٠٥ مدينى ٣٠ ٥٨

مدينى بوطقة

- ٢ - مصاريف الزراعة المسددة عيناً والتي استبعدت في البند السابق من الإنتاج وتبلغ $\frac{1}{4}$ ٧ أردب ، يبلغ ثمنها ٦٨ ٨
- ٣ - خمسة وعشرون حمولة جمل من التبن ، بسعر ٢٥ مدينى للحمولة الواحدة ٣ ٨

إجمالي الإنتاج ٣٨ ٧٥

صافي الإنتاج ٦٥ ٤٧

٥ - القرمس

- ١ - الحرث : عندما يكون الفيضان كاملاً ، لا تروى مطلقاً الأرض التي ستزرع بالقرمس ؛ فهذه لا تزرع إلا عندما يغطيها الفيضان بشكل كاف . وبافتراض أن عدد السنوات التي يكون فيضانها وفيراً يتساوى مع عدد السنوات ذات الفيضانات الضعيفة ، فليس لنا أن نحسب إلا نصف مصاريف الحرث المطلوبة في السنة الاعتيادية ، وتبلغ هذه ٢ ٥
- ٢ - البنور : $\frac{1}{4}$ أردب للفدان الواحد ، ٥ أرداب للعشرة فدادين ، بسعر ١٠٥ مدينى للأردب الواحد ، فتبلغ التكاليف ٣٥ ٦
- ٣ - البذار : يلزم ستة رجال لبذار فدان واحد ؛ وتدفع أجورهم عيناً ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب ، وتساوى ستين يوم عمل على أساس هذا الأجر $\frac{1}{4}$ ٢ أردب ؛ وذلك لبذار ١٠ فدادين ؛ وتساوى هذه الكمية بالنقد ١٧ ٣

مدينى بوطافة

٤ - تغطية الأرض : عندما لا تحرث الأرض مطلقاً قبل
البذار ، تغطى الأرض بواسطة زحافة ، وفي الحالة الأخرى فإنها
تحرث مرة ثانية وتبلغ التكاليف في الحالة الأولى $\frac{1}{3}$ ٢ أردب ، تبلغ
قيمتها نقداً ٦٠ ٢
وتبلغ تكاليفها في الحالة الثانية ٢ ٥

٦٢ ٧

وبذلك تكون التكاليف في السنة الاعتيادية (أى في
المتوسط) ٧٦ ٣

٥ - مصاريف الحصاد : يستطيع ثمانية رجال أن
يقتلعوا فداناً من الترمس في يوم واحد ؛ وتدفع أجورهم عيناً
ويحصلون على $\frac{1}{4}$ من الأردب ؛ وتساوى ٨٠ يوم عمل هي ما
يتطلبها حصاد ١٠ فدادين $\frac{1}{3}$ ٣ أرادب ، وهذه تساوى نقداً ... ٢٣ ٤

٦ - الدراس : لا تفصل حبوب الترمس بوضع النبات
تحت النورج ، ولكنه يضرب بالعصى بعد أن يترك في الشمس عدة
أيام ليجف ؛ ويستطيع ستة رجال أن يدرسوا في اليوم غلة فدان
واحد ؛ ويحصلون على أجورهم عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب (ليوم
العمل) : وتساوى ٦٠ يوم عمل ، وهي الزمن المطلوب لدرس ١٠
فدادين ، وعلى هذا الأساس ، $\frac{1}{3}$ ٢ أردب ، يبلغ ثمنها ١٧ ٣

٧ - النقل إلى مكان المخزن : عمل جمل واحد لمدة ستة
أيام ، أجرة اليوم الواحد ٣٠ مدينى ، وبذلك تبلغ التكاليف ٢ -

إجمالي المصاريف ٨٠ ٢٧

الإنتاج

- ١ - ينتج الفدان ٥ أراب من الترمس ، ثمن الأرب
الواحد ١١٥ مدينى ، وبذلك يبلغ ثمن إنتاج عشرة فدادين ٨٠ ٦٣
 - ٢ - مصاريف الحصاد التى سددت عيناً والتى تضمنها
البند السابق وخصمت من الناتج هى $\frac{٥}{٣}$ أراب ، ثمن الأرب
١١٥ مدينى ، وبذلك يبلغ مجمل ثمنها ٤٠ ٧
 - ٣ - سيقان الترمس : وهذه تستخدم كوقود ، ويباع
إنتاج الفدان الواحد ، ويبلغ حمولتين أو ثلاث حمولات جمل ، فى
مقابل بوطاقة واحدة ، وبذلك يكون ثمن إنتاج العشرة فدادين .. ١٠
-
- | | | |
|----|----|----------------|
| ٨١ | ٣٠ | إجمالى الإنتاج |
|----|----|----------------|
-
- | | | |
|----|----|--------------|
| ٥٣ | ٤٠ | صافى الإنتاج |
|----|----|--------------|

٦ - البصل

- تبذر بذور البصل فى البداية فى مساحة فدان ، وبعد مضى ستين يوماً تنقل
شتلات البصل إلى ١٠ فدادين معدة لاستقبالها .
- ١ - حرث الفدان (الذى تبذر فيه البذور) ٧٠ -
 - ٢ - استنبات البصل وتقسيم الأرض إلى مربعات ٤٠ ١
 - ٣ - البذور : يبذر فى هذا الفدان $\frac{١}{٢٤}$ من أرب
البذور ، يبلغ ثمنها فى المتوسط ١٦ مدينى ١٦ ١
 - ٤ - رى المحصول أربع مرات خلال شهرين ، تحتاج
لعشرين يوم عمل ، جرة اليوم الواحد ٦ مدينى ٣٠ ١

مدينى بوطاقة

٥ - حرث الـ ١٠ فدادين التى ستنقل إليها الشتلات ٧٠ ٧

٦ - غرس الشتلات ، ويتطلب أربعين يوم عمل للفدان

مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد ، فتبلغ التكاليف لعشرة فدادين ٦٠ ٢٦

٧ - الري ٤ مرات للعشرة فدادين ، ويتطلب رى فدان

واحد فى كل مرة عمل ستة رجال ؛ وتساوى ٢٤٠ يوم عمل ،

بواقع أجر اليوم الواحد ٦ مدينى - ١٦

٨ - مصاريف الحصاد : يستطيع ستة عشر رجلا

اقتلاع بصل الفدان فى يوم واحد : وتكلف الـ ١٦٠ يوم عمل

اللازمة لحصاد ١٠ فدادين ، بواقع أجرة اليوم الواحد ٦ مدينى . ٦٠ ١٠

٩ - نقل المحصول إلى المزارع : ثمانية أيام عمل بالنسبة

لجمل واحد ، أجرته عن اليوم الواحد ٢٥ مدينى ١٦ ٢

إجمالى المصاريف ٢ ٦٨

الإنتاج

ينتج الفدان الواحد ٢٠ إردباً من البصل ، تباع فى السنة

الاعتيادية بواقع ١٦ مدينى للأردب الواحد ، فيبلغ إجمالى الثمن

لـ ٢٠٠ أردب ٣٠ ٢٣٥

صافى الإنتاج أى صافى الإيراد ٢٨ ١٠٧

٧ - الحلبة

لا تحوثر الأرض قبل البذار .

مدينى بوطاقة

- ١ - البنور : ينزر للفدان الواحد $\frac{14}{44}$ من الأردب ثمن الأردب ١٢٥ مدينى ، أى $\frac{5}{4}$ ٥ أرادب للعشرة فدادين ، يبلغ ثمنها ٩ ٨
- ٢ - البزار : ٥ أيام عمل ، فى مقابل ٨ مدينى لليوم الواحد ٤٠
- ٣ - تغطية البنور : ٥٠ يوم عمل فى مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد ٣٠ ٣
- ومن العشرة فدادين يحتفظ بفدائين كبنور ، وتستخدم الثمانية الأخرى كعلف أخضر .
- ٤ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ رجلا لاقتلاع محصول فدان واحد : ويدفع لكل منهم أجر يبلغ ٦ مدينى ، فتبلغ مصاريف ١٠ فدادين - ١٠
- ٥ - دراس ناتج الفدائين تحت النورج : ١٢ يوم عمل يدفع أجرها بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لليوم ، ويقدر ثمن الـ $\frac{2}{4}$ أردب نقداً ٤ ١
- ٦ - نقل الحبوب إلى المخزن : يوم عمل لجمل واحد مقابل ٣٠ مدينى ٣٠ -

إجمالى المصاريف ٢٣ ٢٣

الإنتاج

- ١ - إنتاج ١٠ فدادين (كذا وصحتها ٨) (علف أخضر) بواقع ١٠ بوطاقات قيمة إنتاج الفدان الواحد ، وبذلك تبلغ القيمة الإجمالية - ٨٠

مدينى بوطاقة

٢	-	ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٤ أرداب من	
١١	١٠	الحبوب ، سعر الأردب ١٢٥ مدينى ، فيبلغ إنتاج الفدانين	
٣	-	مصاريف الحصاد المدفوعة عيناً وتبلغ بالنقود	٤
٤	-	تبين ، ويبلغ ١٠ حمولات جمل ، ثمن الحموله	
١	٦٠	الواحدة	
<hr/>			
٩٣	٧٤	إجمالى الإنتاج	
<hr/>			
٧٠	٥١	صافى الإنتاج	

٨ - الجلبان

- ١ - نفس التجهيزات التى يمر بها العدس وتكلف ٤٨ ٢
- ٢ - البذور : $\frac{13}{4}$ من الأردب للفدان الواحد ، ويبلغ
ثمن الأردب ١٩٢ مدينى ، أى أن كمية البذور اللازمة للعشرة
فدانين تبلغ $\frac{1}{4}$ ٦ أردب ، يبلغ ثمنها ٣ ١٣
- ٣ - البذار : عشرة أيام عمل ، يدفع مقابل اليوم الواحد
٦ مدينى ٦٠ -
- ٤ - تغطية البذور : الحرث الثانية وتبلغ تكاليفها ٨ ٢
- ٥ - مصاريف الحصاد : يحتاج اقتلاع محصول الفدان
الواحد إلى ١٥ رجلاً وبذلك يلزم لاقتلاع محصول عشرة فدانين
خمسون يوم عمل ، أجرة اليوم - ١٠
- ٦ - الدراس تحت النورج ٢٦ ٢

مدينى بوطاقة

٧ -	نقل المحصول إلى المخزن ، يوم عمل لجمل واحد	
٢٥	مقابل مدينى	-
٨٧	إجمالى المصاريف	٣٠

الإنتاج

١ -	بياع فدان الجلبان الذى يحصد فى شكل علف بـ	
٨١	٩ بوطاقات وبذلك يبلغ ثمن بيع ٩ فدادين	-
٨	٢ - وينتج الفدان الذى يحصد جافاً ٤ أردب يبلغ ثمنها ٤٧	-
١	٣ - دراس فدان واحد تحت التورج	-
	٤ - حملتا جمل من التبن ، ثمن الحمولة الواحدة ٢٠	
٤٠	مدينى	-
٨٧	إجمالى الإنتاج	٩٠
	صافى الإنتاج	٦٠

٩ - البسلة

مصاريف الزراعة

٣	٨٠	١ - نفس التجهيزات التى تقدم للعديس
		٢ - البنور $\frac{18}{4}$ من الأردب للفدان الواحد ، ثمن الأردب ٢٤٠ مدينى فتبلغ الكمية اللازمة لـ ١٠ فدادين $\frac{1}{4}$ ٧
٢٠		أردب ثمنها
		٣ - البذار : خمسة عشر يوم عمل ، مقابل ٦ مدينى
١		لليوم الواحد

مدينى بوطاقة

- ٤ - تغطية الأرض بعد البذار ٨٤ ٤
- ٥ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ يوما لاقتلاع محصول
فدان واحد ، ويكلف يوم العمل ٦ مدينى ، وتبلغ التكاليف
- ١٠ - ١٠
- ٦ - دراس محصول فدانين تحت النورج $\frac{7}{8}$ من
الأردب ، ثمنها ٢
- ٧ - نقل المحصول إلى المخزن : عمل جمل واحد لمدة يوم
مقابل ٢٠ مدينى ٢٠ -

٤٢ ٤ إجمالى المصاريف

الإنتاج

- ١ - يباع محصول فدان البسلة الذى يحصد وهو
أخضر ، فى السنة الاعتيادية ، مقابل ١١ بوطاقة ، تبلغ لـ ٨
فدادين ٨٨ -
- ٢ - ينتج الفدانان اللذان يحصدان بعد جفافهما ٨
أرداب من البنور ، ثمن الأردب الواحد ٢٤٠ مدينى ٢١ ٣٠
- ٣ - دراس فدانين : حسبت عينا ضمن البند السابق ٢ -
- ٤ - التبن : حمولة جملين ، ثمن الحمولة ١٥ مدينى ... ٣٠ -

١١١ ٦٠ إجمالى الإنتاج

٦٩ ٥٦ صافى الإنتاج

١٠ - محصول السلجم لا يحتاج المحصول إلى أية تجهيزات

مدينى بوطاقة

- ١ - البنور : ينثر $\frac{1}{24}$ من الأرب للفدان الواحد ،
ويبلغ ثمن الأرب الواحد ١٨٠ مدينى ، وبذلك تتكلف العشرة
أفدنة ٧٥ -
- ٢ - البذار : عشرة أيام عمل لرجل واحد تكفى لبذار
عشرة فدادين مقابل ١٠ مدينى لكل يوم ١٠ ١
- ٣ - مصاريف الحصاد : يستطيع عشرة رجال أن
يقتلعوا فى يوم واحد محصول فدان واحد . ويدفع لكل منهم ٧
مدينى لكل يوم عمل ، وبذلك تبلغ تكاليف حصاد ١٠
فدادين ٧٠ ٧
- ٤ - الدراس : ستة رجال يدرسون فى يوم واحد إنتاج
الفدان مقابل ٧ مدينى لكل منهم ، فتبلغ تكاليف الـ ٦٠ يوم
عمل اللازمة ٦٠ ٤
- ٥ - تنظيف البنور مقابل $\frac{2}{24}$ من الأرب لمحصول
الفدان الواحد ، فتبلغ تكاليف تنظيف محصول ١٠ أفدنة ٦٠ ١
- ٦ - نقل البنور : يوما عمل لجمل واحد مقابل ٣٠
مدينى عن اليوم ٦٠ -

١٦ ٦٥ إجمال المصاريف

الإنتاج

- ١ - ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٥ أراب من
بنور السلجم ثمن الأرب ١٨٠ مدينى ، أى أن إنتاج عشرة
فدادين يصل إلى ١٠٠ -

مدينى بوطاقة

٢ - الدارس ، ويندفع ما مقابله عينا ، وقد تضمنه البند

السابق ويقدر نقداً بـ ٦٠ ١

إجمالى الإنتاج ٦٠ ١٠١

صافى الإنتاج ٨٥ ٨٤

١١ - الخس

لا يزرع الخس وحده مطلقاً ولكن مع العدس أو الشعير
ويبذر فى الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ أردب من بذور الخس.....

١ - بذار وحصاد العدس وتبلغ ٤ ١٩

٢ - البنور $\frac{2}{4}$ من الأردب من بذور الخس للفدان

الواحد سعر الأردب ٢ بوطاقة ، فيبلغ ثمن بذور ١٠ فدادين ٦٠ ١

٣ - مصاريف الحصاد : سبعة أيام عمل لرجل واحد

مقابل ٧ مدينى عن اليوم ، فيبلغ تكاليف حصاد ١٠ فدادين ... ٤٠ ٥

٤ - الدراس : ١٦ يوم عمل لمحصول الفدان الواحد

مقابل ٧ مدينى عن اليوم ، فيبلغ تكاليف دراس ١٠ فدادين .. ٤٠ ١٢

٥ - نقل الخس إلى مكان التخزين : عمل جمل واحد لمدة

يومين فى مقابل ٢٠ مدينى عن اليوم ٤٠ -

إجمالى المصاريف ٤ ٢٩

الإنتاج

١ - الإنتاج من الخس ٥ ٣٧

مدينى بوطاقة

٢ - ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٤ أراب من		
٨٠	-	البنور ثمن الأرب ٢ بوطاقة ، فيبلغ إنتاج ١٠ فدادين
	٣ -	١٠ حمولات جمل من سيقان الخس ، ثمن الحمولة
٢	٧٠	الواحد ٢٥ مدينى
<hr/>		
١١٩	٧٥	إجمالى الإنتاج
<hr/>		
٨٠	٧١	صافى الإنتاج

١٢ - القطن

مصاريف الزراعة

- ١ - الحرث : حرتان فى اتجاهين متقاطعين بحيث تكون كل منهما عمودية على الحرثة الأخرى ٥٠ ١٥
- ٢ - تجهيز الأرض للرى (تحويلها إلى أحواض) ٣ -
- ٣ - الفرس : يلزم عشرون يوم عمل لفرس فدان واحد ، مقابل ٧ مدينى ليوم العمل ، وبذلك تبلغ تكاليف غرس ١٠ فدادين ٥٠ ١٥
- ٤ - الرى : يروى القطن خلال ثمانية شهور فى العام ، ويمكن الافتراض أنه يلزم خلال هذه المرحلة عمل متواصل لرجلين للفدان : ٤٨٠٠ يوم عمل مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد لرى ١٠ فدادين ، تبلغ تكاليفها ٣٢٠ -
- ٥ - مصاريف الحصاد : نفس الرجال المستخدمون فى الرى يستخدمون أيضاً فى الحصاد ، ويلحق بهم خلال شهر ونصف طفلان عن كل فدان ، يدفع لكل منهما ٢ مدينى فى

مدینى بوطاقة

اليوم ، وهكذا تبلغ تكاليف حصاد عشرة فدادين - ٢٠

إجمالي المصاريف - ٣٧٤

الإنتاج

١ - ينتج الفدان الذى زرع بشكل جيد $\frac{1}{4}$ ٢ قنطار
من القطن ، يباع القنطار الواحد بـ ٢٠ بوطاقة فيبلغ ثمن إنتاج ١٠

فدادين - ٥٠٠

٢ - ويفترض أن مصاريف الحرث والبذار قد سددت
في السنة الأولى من النباتات البقلية التى تزرع داخل الأحواض
(مع القطن) أى ما يساوى - ٣٤

إجمالي الإنتاج - ٥٣٤

صافي الإنتاج ٨٠ ١٥٩

١٣ - زراعة وتصنيع السكر مصاريف الزراعة

١ - المحراث : يلزم لاستغلال ١٠ فدادين محراث يبلغ
ثمنه في المتوسط ٢٢٥ مدینى ، ويمكن أن يبلغ عمر المحراث ١٠
سنوات وتوزع هذه القيمة على كل واحدة من هذه السنوات

العشر فإن التكاليف السنوية تبلغ ٢٢ -
الربح المستحق للأقساط التى دفعت مقدماً بواقع ١٠٪ . ٢٢ -

مدينى بوطاقة

- ٢ - الحرت : لابد أن تحرت الأرض التى تزرع بقصب السكر سبع مرات متوالية ، ويلزم يومان لحرت الفدان الواحد مرة واحدة ، وتساوى ١٤٠ يوم عمل بواقع ٨ مدينى مقابل اليوم الواحد ٤٠ ١٢
- ويتم الحرت بواسطة ثيران المزارع :
- ٣ - الثيران : يتطلب زراعة ١٠ أفدنة بقصب السكر استخدام ٢٠ ثوراً أو بقرة ، يباع الزوج منها فى المتوسط بـ ١٠٠ بوطاقة .
- الأرباح المستحقة للأقساط التى دفعت مقدماً - ١٠٠
- ولا نحسب هنا أى مقابل لحوادث هلاك الحيوانات ، لأن هذه الحوادث العارضة يعوضها ، بل يعوض أكثر من ثمنها ، الألبان التى تنتجها والذرية التى تعقبها .
- وتتغذى الثيران خلال سبعة شهور بالتبن والفلول ويأكل زوج من الثيران ، كل شهر ، خمس حمولات من تبين القمح أو الشعير ، تساوى الحمولة الواحدة منها ٢٠ مدينى ، وأردباً واحداً من الفول ثمنه ١٠٥ مدينى ، وبذلك تبلغ تكاليف غذاء زوج من الماشية خلال شهر واحد ٢٠٥ مدينى ، وتتكلف العشرة أزواج خلال سبع شهور على هذا الأساس ٤٠ ١٥٩
- وفى أثناء الخمسة أشهر الأخرى يأكل الزوج من الثيران حشتين من فدان برسيم تقدران بـ ١٣ بوطاقة فتبلغ تكاليف اطعام ١٠ أزواج - ١٣٠
- غرس قصب السكر : يتطلب الغرس ٢٠ يوم عمل للفدان الواحد مقابل ٧ مدينى لكل يوم عمل ، وبذلك تبلغ تكاليف غرس ١٠ فدادين ٥٠ ١٥

مدينى بوطاقة

ويأتى قصب السكر الذى يغرس دائماً من حقل يملكه المزارع .

٥ - ماكينة للرى (ساقية) : يتكلف إنشاء الساقية ١٠٠ بوطاقة ، وتستمر الساقية خمسين أو ستين عاماً .

الأرباح المستحقة للأقساط المدفوعة أولاً بالنسبة لساقيتين

٢٠ - تلزمان لرى الـ ١٠ فدادين

٨ - التصيب السنوى

٦ - العناية بالثيران : يلزم أربعة رجال للعناية بالثيران

وتشغيل الساقيتين ، يدفع لكل منهم ٣ بوطاقات فى الشهر ، أى

١٤٤ - ٣٦ بوطاقة فى السنة ، وبذلك يبلغ إجمالى ما يدفع لهم

٧ - العزق وانتزاع العشب الضار : يخصص رجل لكل

فدان لمدة ثمانية أشهر ، يدفع له بواقع ٦ مدينى فى اليوم فتبلغ

١٦٠ - التكاليف للعشرة أفدنة

٨ - مصاريف الحصاد : يتم حصاد محصول فدان واحد

فى ١٥ يوماً ، ويستخدم رجلان فى هذا العمل : ويدفع لهم بواقع

رطلين من العسل الأسود يومياً . وتساوى الـ ٦٠٠ رطل التى تقدم

مقابل حصاد ١٠ فدادين على هذا الأساس وبواقع ٣ مدينى

١٨ - لكل رطل عسل

مصاريف التصنيع

١ - انشاء المصنع : يتكلف مصنع ينشأ لصناعة

السكر ، ١٠٠ بوطاقة ؛ ويلزم إنشاء مصنعين لاستغلال سكر ١٠

فدادين

مدينى بوطاقة

- ويقدر أنهما يستطيعان الاستمرار لمدة ٢٠ عاماً ؛ وبذلك
- ١٠ - يصل نصيب السنة الواحدة إلى
- ٢٠ - الربح المستحق عن الأقساط التى دفعت مقدماً
- ٨ - الأقساط السنوية
- ٢ - نقل قصب السكر إلى المصنع ؛ ٧٥ يوم عمل
- ١٦ ٦٠ - لجمل واحد فى مقابل ٢٠ مدينى عن كل يوم عمل
- ٣ - الجرار : يفترض أنه ينبغي كل عام تجديد $\frac{1}{4}$ عدد
- الجرار المستخدمة فى تعبئة العسل الأسود ، وتساوى الجرة
- الواحدة ١٠ مدينى ، وبذلك يبلغ ثمن الـ ٨٠ جرة ٢٠ ٢
- مشتروات سنوية لأربعمائة إناء فخارية مخروطية الشكل
- تستخدم كقوالب ، تساوى الواحدة $\frac{1}{3}$ مدينى ، وبذلك يبلغ
- مجموع ثمن القوالب ٢٠ ٢
- ٤ - اليد العاملة اللازمة للتصنيع : يستخدم فى كل
- مصنع رجلاان لترك أوراق قصب السكر ، وأربعة رجال لتحريك
- الطواحين (العصارات) ، ورجلاان للغلاية ، ورجلاان آخراان
- لملاحظة النار ، أى أنه يلزم ٢٠ عاملا للمصنعين : ويعمل هؤلاء
- لمدة شهرين ، ويحصل كل منهم يوميا على رطلين من العسل
- الأسود ، وبذلك يتكلف ١٢٠٠ يوم عمل ٧٢ -
- ٥ - وقود : قش الذرة وحزم من قش الشعير ٤٠ -

الإنتاج

- ١ - ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٢٠ قنطارا من

مدينى بوطاقة

	السكر المصنوع ، ثمن القنطار ٩ بوطاقات و ٤٥ مدينى .	
١٩٠٠	- وبذلك تبلغ قيمة إنتاج ١٠ فدادين	
	٢ - وينتج الفدان أكثر من ٧ قناطير من العسل	
	الأسود ، ثمن القنطار الواحد ٣ بوطاقات . وبذلك تبلغ قيمة	
٢١٠	- إجمالى الإنتاج من العسل	
<hr/>		
٢١١٠	- إجمالى الإنتاج	
<hr/>		
١١٧٠	٨٦ صافى الإنتاج	

١٤ - التبغ

مصاريف الزراعة

	١ - البذور : يبذر الدخان فى نفس حقول الذرة وفى نفس وقت زراعتها : ويبذر $\frac{1}{8}$ من الأردب لكل فدان ، بسعر ٦ مدينى لهذه الكمية ، وبذلك تبلغ تكاليف بذور ١٠ فدادين ..	٢
	٢ - البذار	٢٠
	٣ - حرثتان للأرض التى تزرع بالدخان	٢٠
	٤ - إعادة شتل الدخان : يحتاج إعادة شتل الدخان فى فدان واحد إلى ٢٥ يوم عمل ، أجرة اليوم الواحد ١٠ مدينى ...	٢٧
	٥ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ رجلا للقيام بمحصادين (حصادها مرتين) لكل فدان من التبغ . يدفع لكل واحد منهم ١٠ مدينى ، وبذلك تبلغ أجور حصاد ١٠ فدادين	١٦
	نقل المحصول إلى المزارع : عمل جمل واحد لمدة خمسة أيام لمحصول الـ ١٠ فدادين	٦٠
<hr/>		
٦٩	٣٠ إجمالى المصاريف	

الإنتاج

مدينى بوطاقة

حصدتان لكل فدان ، تنتجان ٨ قناطير من ورق التبغ .

ثمن القنطار ٣٢٥ مدينى ، وبذلك يبلغ قيمة محصول ١٠

فدادين ٨٠ ٢٨٨

صافى الإنتاج ٥٠ ٢١٩

انتهى بعون الله

الفهرس

صفحة

٣ المقدمة

الكتاب الأول

الزراعة والصناعة والتجارة

٥ (تأليف جبرار)

الباب الأول

١١ عن الحالة الراهنة للزراعة في مصر

الفصل الأول : حالة ومساحة الأرض القابلة للزراعة - أعمال الري -

١٣ الوسائل الصناعية للري

الفصل الثاني : عن المحراث - النورج - الأدوات الزراعية الأخرى وعن

٢٢ الحيوانات التي تستخدم في جرّها

٢٧ الفصل الثالث : عن المقاييس الزراعية ، المكاييل ، الموازين ، النقود ..

الفصل الرابع : عن حالة الفلاحين المصريين ، نبذة موجزة عن إدارة

٣٤ القرى

الفصل الخامس : عن المحاصيل الزراعية في مصر :

٤٣ أولاً : زراعة القمح

٤٧ ثانياً : زراعة الذرة والذرة الشامية

٥٢ ثالثاً : الأرز

٥٩ رابعاً : زراعة الشعير

٦٢ خامساً : زراعة العدس والحمص والترمس

٦٥ سادساً : زراعة الفول

٦٦ سابعاً : زراعة البصل والشمام والخضروات الأخرى

٧٠ ثامناً : زراعات البرسيم والحلبة والجلبان والبسلة

٧٥ تاسعاً : زراعة السلجم والخس والسمنسم

٧٩ عاشراً : زراعة القرطم

صفحة

٨١	حادى عشر : زراعة الكتان
٨٦	ثانى عشر : زراعة القطن
٩٠	ثالث عشر : زراعة النيلة
٩٤	رابع عشر : زراعة قصب السكر
٩٥	خامس عشر : زراعة التبغ
٩٦	سادس عشر : زراعة أشجار الورد
٩٧	سابع عشر : زراعة النخيل والكروم وبعض الأشجار الأخرى
١٠٤	الفصل السادس : عن الحيوانات التى يربئها الفلاحون
١١١	الفصل السابع : عن إعداد الحقول فى مناطق مصر المختلفة
		الفصل الثامن : عن مكاسب الزراعة ، وعن الاستخدام الأفضل للأرض فى مصر
١٢٤	أولاً : زراعة القمح البياى
١٢٤	ثانياً : زراعة الفول البياى
١٢٧	ثالثاً : زراعة البسيم البياى
١٢٩	رابعاً : زراعة القرطم البياى
١٣١	خامساً : زراعة الذرة التبارى
١٣٣	سادساً : زراعة النيلة
١٣٥	سابعاً : زراعة القمح الشتوى فى الفيوم
١٣٧	ثامناً : زراعة الكتان فى الدلتا
١٣٩	تاسعاً : زراعة الأرز
١٤٢	الفصل التاسع : عن حق الملكية وعن رسم تحصيل الضريبة
١٥٦	

الباب الثاني

عن الحالة الراهنة للصناعة في مصر

١٦٣	تمهيد
١٦٥	الفصل الأول : صناعة الآنية الفخارية وغيرها من الآنية وصناعات لبنات البناء النيئة والمحروقة
١٦٦	الفصل الثاني : صناعة المنسوجات القطنية والكتانية ومختلف أنواع الأقمشة
١٧٣	الفصل الثالث : صناعة الحصر
١٨٨	الفصل الرابع : الزيوت المختلفة وطريقة صنعها
١٩١	الفصل الخامس : صناعة النسيج وأنواع الحل المختلفة والمياه الروحية ...
١٩٦	الفصل السادس : تقطير ماء الورد
١٩٨	الفصل السابع : صناعة السكر
٢٠٠	الفصل الثامن : صناعة ملح النوشادر
٢٠٣	الفصل التاسع : صناعة إفراخ البيض أو معامل التفريخ
٢٠٧	الفصل العاشر : عن الصيد
٢١٠	الفصل الحادى عشر : عن صناعة الملح البحرى وملح البارود
٢١٢	الفصل الثانى عشر : عن الصناعات والحرف وعن الصناعة فى المدن
٢١٤	بشكل عام

الباب الثالث

عن الحالة الراهنة للتجارة عن المصريين

٢٢١	تمهيد
٢٢٢	الفصل الأول : عن التجارة الداخلية فى مصر
٢٢٣	الفصل الثانى : عن علاقات مصر التجارية مع أواسط أفريقيا
٢٣٦	١ - قافلة دارفور
٢٣٦	٢ - قافلة سنار
٢٤٧	

ص	
٢٥١	٣ - قافلة فزان
٢٥٣	٤ - عن تجارة مصر مع دول البربر
٢٥٩	الفصل الثالث : علاقات مصر التجارية مع آسيا
٢٥٩	١ - التجارة مع سوريا
٢٦٨	٢ - تجارة مصر مع الجزيرة العربية والهند
٢٨٧	الفصل الرابع : عن العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا
٢٨٨	١ - تجارة مصر مع البندقية وتريسنا
٢٩٧	٢ - تجارة مصر مع توسكانيا
٣٠٤	٣ - تجارة مصر مع فرنسا
٣١٦	الفصل الخامس : بيانات عن التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك
٣٤٣	موجز وملاحظات عامة
٣٦٢	مستندات ووثائق

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الادب :

- ١ - المطاردون (مجموعة قصص قصيرة).
- ٢ - حكايات من عالم الحيوان.
- ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).
- ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).
- ٥ - السماء تمطر ماءً جافاً.
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانياً : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون.
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها.
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.
- ٤ - الزراعة، الصناعات والحروف، التجارة.
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.
- ٦ - الموازين والنقود.
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين.
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة.

٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ - مدينة الإسكندرية.

٣ - مدينة رشيد.

رقم الإيداع: ١٤٩٠٤ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولي : 7 - 8077 - 01 - 977 I.S.B.N



تم طباعة الموسوعة بالتعاون مع
شركة نهضة مصر للطباعة والنشر